جـــامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــوع:

الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة " 1980- 2017 " دراسة قياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالب:

مولوة مراد

تحت إشراف الأستاذ:

أ. د. مزيود ابراهيم

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د تهتان موراد	أستاذ	جامعة المدية	رئيساً
أ د مزيود ابراهيم	أستاذ	جامعة المدية	مقرراً
أ.د العقريب كمال	أستاذ	المركز الجامعي تيبازة	عضواً ممتحناً
د بن عيشوش محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضواً ممتحناً
د موزاوي عائشة	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضواً ممتحناً
د مولاي بوعلام	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وعرفان

بســـم الله الرحمـــن الرحـــيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد خاتم النبيين وعلى أله وصحبه ومن تبعه بإحسان الى يوم الدين، أما بعد:

أحمد الله العلي القدير على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الكريم الدكتور **مزيود ابراهيم** على تفضله بقبول الاشراف على هذه الأطروحة، وعلى كل توجيهاته ونصائحه البناءة طوال فترة إعداد هذا البحث.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وتحملهم عناء قراءتها وتصحيحها.

وأوجه شكري إلى جميع أستاذتنا بجامعة يحي فارس بالمدية، وكل موظفيها خاصة موظفي مكتبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الطالب: مولوة مـراد

الإهـــــــــداء

إلى والديّ العزيزين بارك الله عمرهما ورزقهما الصحة والسعادة، وحسن ثواب الدنيا والآخرة؛

إلى كل طلبة العلم، وكل من يتصفح أطروحتي في هذه اللحظة، إلى كل هؤلاء... أهدي ثمرة هذا العمل.

الطـالـب: مــولـوة مــراد

المستخلص:

هدفت دراستنا هذه إلى قياس أثر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين وضعية الميزان التجاري الجزائري، طيلة الفترة 1980-2017، واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، والقياس الكمي للبيانات باستخدام نماذج (ARDL)، وتوصلت الدراسة في جانبها التحليلي إلى عدم وجود علاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة رصيد الميزان التجاري،كما أثبتت نتائج تقدير علاقة المدى الطويل، وكذا نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير عدم معنوية متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن أسعار البترول هي المتغير الوحيد الذي يؤثر على الميزان التجاري بعلاقة طردية، فزيادة سعره بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الميزان التجاري ب 523.958 وحدة؛

واستخلصت الدراسة أن سياسة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم ترقى إلى مستوى تطلعاتها، وأن أغلب التدفقات الوافدة تتركز أساساً في قطاع المحروقات، بينما هناك قطاعات واعدة لازالت بحاجة لهذا المورد الهام رغم المقومات التي تمتلكها، لذا أوصت الدراسة بضرورة العمل وبجدية أكبر للتخلص من كل العراقيل التي لازالت تحذو مناخ الاستثمار في الجزائر، وذلك تزامناً مع التخطيط المسبق لحدود الاستعانة بهذه الاستثمارات كماً ونوعاً، وكذا تحديد الدور المرغوب من جذبها، وأن تكون على النحو المكمل والمعزز للمجهودات الوطنية لفترة مؤقتة يكون فيها الاقتصاد الوطني عاجز عن توفير متطلبات التنمية بدونها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الخارجية، الميزان التجاري، نموذج ARDL.

Abstract:

Our study aimed at measuring the impact of attracting foreign direct investment in improving the position of the Algerian trade balance over the period 1980-2017, We have relied on the analytical descriptive approach and quantification of data using ARDL models, In its analytical aspect, the study found that there was no relationship between FDI flows and an increase in the balance of the trade balance, The results of the assessment of the long-term relationship, as well as the results of the short-term error correction model, also demonstrated the unethical change of FDI, and that oil prices are the only variable that affects the trade balance in a direct relationship. Increasing its price by one unit increases the trade balance by 523.958 units;

The study concluded that Algeria's policy of attracting FDI fell short of its expectations. Most inflows are concentrated mainly in the fuel sector, while promising sectors still need this important resource, despite the strengths they possess. The study therefore recommended that more serious action be taken to eliminate all obstacles that continue to follow the investment climate in Algeria. This coincides with the prior planning of the limits on the quantity and quality of such investments, as well as the desired role in attracting them. and complement and enhance national efforts for a temporary period when the national economy is unable to provide for development requirements without them.

Key words: Foreign Direct Investment, Foreign Trade, Trade Balance, Ardl Model.

الفهرس

فهرس المحتويات:

العنـــــوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان	I.
الإهـداء.....	II.
المستخلص باللغة العربية.....	III.
المستخلص باللغة الإنجليزية.....	IV.
فهرس المحتويات.....	V.
قائمة الأشكال.....	VI.
قائمة الجداول.....	VI.
قائمة الملاحق.....	VI.
مقدمة.....	أ – ذ
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والميزان التجاري	
تمهيد:.....	02
المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.....	03
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية.....	03
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.....	11
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.....	15
المبحث الثاني: السياسات التجارية.....	21
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها.....	21
المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة في تحديدها.....	24
المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية.....	30
المبحث الثالث: مفاهيم ومنطلقات أساسية حول الميزان التجاري.....	42
المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات، وأهم عناصره.	42
المطلب الثاني: الاختلال والتوازن في الميزان التجاري.....	47
المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية للميزان التجاري.....	55
خلاصة الفصل:.....	60

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، " المفاهيم، المحددات، وآثاره على الدول النامية"	
تمهيد:.....	62
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	63
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....	63
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	65
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	67
المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات البلدان المضيفة.	73
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق النظرية الاقتصادية الجزئية	73
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق النظرية الاقتصادية الكلية	82
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة	91
المبحث الثالث: مقومات تفعيل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....	103
المطلب الأول: مبررات اللجوء لتنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	104
المطلب الثاني: شروط (حدود) الاستعانة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر...	106
المطلب الثالث: نماذج التقدير الكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر...	110
خلاصـــة الفصل:.....	119
الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على هيكل التجارة الخارجية بالجزائر	
تمهيد:	121
المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسستي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	122
المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر.....	122
المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار بالجزائر.....	135
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	140
المطلب الأول: التطور التاريخي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.	140
المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية.	148

المبحث الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على رصيد وهيكل التجارة الخارجية بالجزائر (خلال الفترة 1980-2017).	157
المطلب الأول: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة 1980-2017.	157
المطلب الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات السلعية خلال فترة 1980-2017.	160
المطلب الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات السلعية خلال الفترة 1980-2017.	168
المطلب الرابع: عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	172
خلاصـــة الفصل:.....	182
الفصل الرابع: دراسة قياسية لآثار الاستثمار الاجنبي المباشر على وضع الميزان التجاري الجزائري	183
تمهيد:	184
المبحث الأول: أدوات الاقتصاد القياسي.	185
المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد القياسي.	185
المطلب الثاني: خصائص استقرارية السلاسل الزمنية.	186
المبحث الثاني: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري	197
المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم ومتغيرات الدراسة.	193
المطلب الثاني: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية.	197
المطلب الثالث: تقدير النموذج باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المبطئة Ardl	205
خلاصـــة الفصل:.....	214
خـاتـــــــمة:.....	215
قائـــمة المـراجع:.....	225
ملاحـــق:.....	247

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1-1	مراحل دورة حياة المنتج	18
1-2	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوافر القدرات العلمية.....	88
2-2	أهم المحددات المكانية لقرار الاستثمار الأجنبي المباشر.....	91
3-2	العلاقة بين حجم العائد المطلوب والطاقة الاستيعابية.....	114
1-3	منحنى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال فترة 1970-1994	142
2-3	منحنى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال فترة 1995-2017	145
3-3	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1994-2001).	150
4-3	توزيع مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1994-2001.	152
5-3	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2017	153
6-3	توزيع مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2017	154
7-3	شكل بياني لتطور مكونات الميزان التجاري الجزائري خلال فترة 1980-2017	158
8-3	التطور النسبي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم صادرات المحروقات خلال الفترة 1980-2017.	165
9-3	التمثيل البياني لتطور سعر البترول ورصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980-2017.	167
10-3	نمو مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1980-2017.	168

11-3	العقبات الأكثر شدة أمام ممارسة الأعمال بالجزائر.	173
1-4	يبين عدم استقرار السلاسل الزمنية في المستوي.	204
2-4	يبين استقرار السلاسل الزمنية في الفروق الأولى.	205
3-4	تحديد فترة الإبطاء المثلى.	206
4-4	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي التابعة.	213
5-4	نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التابعة .	213

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1-1	إمكانيات الإنتاج والتبادل.....	04
2-1	التكاليف المطلقة في كل دولة.....	07
3-1	حساب التكاليف النسبية للمنتجات.....	08
4-1	التكلفة الإجمالية للسلعتين ومكاسب التجارة الخارجية.....	08
5-1	احتياجات رأس المال والعمل للصادرات والسلع المنافسة للواردات.....	15
6-1	ايجابيات وسلبيات سياسات التجارة الخارجية.....	29
7-1	مكونات ميزان المدفوعات.....	44
1-2	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.....	79
1-3	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2017.....	144
2-3	توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا حسب الحجم لسنة 2013 .	148
3-3	توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1994-2001).....	149
4-3	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2017.....	153
5-3	تطور عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980-2017.	158
6-3	هيكل الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1980-2017.	161
7-3	تطور حجم صادرات المحروقات خلال الفترة 1980-2017.	162

8-3	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار خلال الفترة 1980-2017.	165
9-3	تطور سعر برميل البترول الخام خلال الفترة 1980-2017.	166
10-3	هيكل الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1996-2017.	170
1-4	نتائج اختبار استقرارية سلسلة الميزان التجاري وفق نموذج ADF	198
2-4	نتائج اختبار استقرارية سلسلة الميزان التجاري وفق نموذج ADF وPP	198
3-4	نتائج اختبار استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر وفق نموذج ADF .	199
4-4	نتائج اختبار استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر وفق ADFوPP .	199
5-4	نتائج اختبار استقرارية سلسلة سعر الصرف وفق نموذج ADF .	200
6-4	نتائج اختبار استقرارية سلسلة سعر الصرف وفق نموذج ADF وPP .	200
7-4	نتائج اختبار استقرارية سلسلة الانفتاح التجاري وفق نموذج ADF .	201
8-4	نتائج اختبار استقرارية سلسلة الانفتاح التجاري وفق نموذج ADF وPP ...	201
9-4	نتائج اختبار استقرارية سلسلة سعر البترول وفق نموذج ADF .	202
10-4	نتائج اختبار استقرارية سلسلة سعر البترول وفق نموذج ADF وPP .	202
11-4	نتائج اختبار استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج وفقADF .	203
12-4	نتائج اختبار استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج ل ADF وPP	203
13-4	تقدير نموذج ARDL.	207
14-4	اختبارات الحدود.	208
15-4	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL.	209
16-4	تقدير علاقة نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير)	210
17-4	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL.	211

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	الاحصائيات السنوية لمتغيرات الدراسة	248
02	صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1975 الى 1982	249

03	صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1983 الى 1990	249
04	صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1991 الى 1996	250
05	صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1997 الى 2002	250
06	صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 2003 الى 2008	251
07	صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 2009 الى 2011	251
08	صادرات المحروقات من سنة 2009 الى سنة 2013.	252
09	صادرات المحروقات من سنة 2013 الى سنة 2017.	253
10	نتائج اختبار ديكي فولر وفيليب بيرون لسلسلة الميزان التجاري	254
11	نتائج اختبار ديكي فولر وفيليب بيرون لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر	257
12	نتائج اختبار ديكي فولر وفيليب بيرون لسلسلة سعر الصرف.	260
13	نتائج اختبار ديكي فولر وفيليب بيرون لسلسلة درجة الانفتاح التجاري.	263
14	نتائج اختبار ديكي فولر وفيليب بيرون لسلسلة سعر البترول.	266
15	نتائج اختبار ديكي فولر وفيليب بيرون لسلسلة نسبة الاستثمار الاجنبي من الناتج المحلي الاجمالي.	269
16	تقدير نموذج ARDL.	272
17	اختبار الحدود.	272
18	تقدير علاقة المدي الطويل نموذج انحدار التكامل المشترك.	273
19	تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطا (الاجل القصير).	273
20	جودة النموذج.	274
21	اختبار التوزيع الطبيعي Normality test	275
22	اختبار مدى ملاءمة النموذج Ramsey Reset Test	275

مقدمة

1. تمهيد:

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا في مجال التجارة الدولية، حيث شكلت هذه الأخيرة منذ القدم محور اهتمام وتفكير الكثير من الاقتصاديين والباحثين، ذلك باعتبارها القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الوضع الحالي للهياكل الاقتصادية والإنتاجية للدولة، حيث تعد معيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها من الاستيراد ومقدرتها على تصريف منتجاتها من السلع والخدمات من خلال عملية التصدير، ويتضح ذلك جلياً من خلال هيكل ووضعية ميزانها التجاري الذي ينظر إليه بمثابة مؤشر هام على الوضعية المالية والاقتصادية للدولة؛

وأمام هذه الأهمية التي يكتسيها الميزان التجاري كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية، تسعى الجزائر وكغيرها من الدول النامية للتوسع في تجارتها الخارجية قصد تحقيق فوائض مالية معتبرة تسمح لها بدعم برامجها التنموية، غير أنه وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد نفطي، فإنها تعتمد على مصدر تمويلي واحد في تنميتها الاقتصادية يكمن فيما تحققه صادرات المحروقات من عوائد والتي تتحدد أسعارها عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب في الأسواق الدولية، ونتيجة للتقلبات المتكررة لأسعار النفط وانخفاض أسعارها خاصة منذ سنة 1986، ثم الانخفاض الحاد في بداية التسعينات حيث تراوحت مستوياتها عند حدود 14 دولار للبرميل، فقد سجل الميزان التجاري عجزا كبيراً أثر على ميزان مدفوعاتها مما أوقع الجزائر في أزمة مديونية خانقة أدى بها إلى الاستنجاد بالمنظمات المالية الدولية لتحسين مؤشراتها الاقتصادية المختلفة والتخلص من تحكم إيرادات المحروقات فيها، فانتهجت برامج إصلاح اقتصادي تضمنت بشكل عام توجهها نحو اقتصاد السوق وتقليص هيمنة القطاع العام وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ورسم السياسات الكفيلة بخلق وتوفير البيئة المناسبة والمحفزة له، وآخرها ما تضمنه الأمر 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر؛

لقد أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل اليوم مكانة هامة ضمن مخططات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية لكافة الدول وبالخصوص النامية منها، حيث ما إن أحسنت هذه الدول اختيار مشاريعها وشركائها الأجانب فان الاستثمار الأجنبي بها يمكن أن يسد الفجوة في الموارد والإمكانيات الغير متوفرة في البلاد، ويوسع من القاعدة الاستثمارية لديها، كما يمكن أن يزيد من الإنتاج الوطني مما يؤثر إيجاباً على الميزان التجاري بصفة خاصة وميزان المدفوعات بصفة عامة، وذلك بزيادة الصادرات وإحلال السلع الوطنية محل السلع

الأجنبية ، لذا فإن الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد على حجم هذه الاستثمارات أو سرعة تدفقها فحسب، بل تعتمد أيضا على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة المختلفة داخل البلد، ورفع مقدرة الاقتصاد على التعامل ومواجهة الصدمات الخارجية المتكررة.

2. إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم وفي إطار واقع الاقتصاد الجزائري المتميز بأحادية قطاع التصدير يمكن طرح الإشكالية التالية: **"ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية الميزان التجاري في الجزائر"؟**

وينبثق عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية تساعدنا على فهم وتحليل الموضوع بطريقة جيدة، نوردها على النحو التالي:

- ✓ ما مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وما علاقته بالميزان التجاري؟
- ✓ ما هو واقع الاستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر، وما هي السبل الكفيلة بتفعيل دوره؟
- ✓ بما نفسر استمرار تزامن العجز في الميزان التجاري الجزائري مع التقلبات المتكررة في سوق النفط، وما هي أساليب التخلص من ذلك؟

3. فرضيات البحث:

- ترتكز مخططات التنمية الوطنية في الجزائر على مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر كحجر الأساس في بناء قدرات الاقتصاد الوطني، وتاهيل كافة قطاعاته بصفة متوازنة لبلوغ أهدافها في تنويع ايراداتها وايجاد مصادر دخل مستديمة لها؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض نسبة مساهمة المحروقات في رصيد الميزان التجاري ويوسع من تركيبة الصادرات الغير نفطية، لذا فانه يحتمل وجود علاقة عكسية بين زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة تأثر الميزان التجاري بانخفاض أسعار البترول؛
- الفائض في رصيد الميزان التجاري يعبر عن إمكانية زيادة نمو الاقتصاد الوطني، وذلك في المدى الطويل والمتوسط.

4. أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من الدور الفعال الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على الميزان التجاري، حيث يزيد من الصادرات كماً ونوعاً ويقلل من حجم الواردات مما يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري يجنب الاقتصاد الوطني من الوقوع في أزمات، وباتجاه الجزائر نحو سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الحلول الجوهرية لمعالجة العجز في الميزان التجاري والتخلص من أزمة المديونية وجب علينا دراسة ومعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل ورصيد الميزان التجاري.

5. أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحليل وضعية الميزان التجاري وتفسير العوامل المؤثرة فيه، بالتركيز على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر التي أصبحت رهاناً يقتدى به في مواجهة العجز التجاري، لذلك سنقف على اهمية هذه الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، ومدى قدرتها في تحقيق للدور المرغوب من جذبها، بغية الوصول الى نتائج دقيقة يمكن من خلالها بناء قرارات اقتصادية فعالة، ونلخص جملة هذه الاهداف في النقاط التالية:

- رصد تطورات حجم الصادرات والواردات قبل وبعد مرحلة الإصلاحات الهيكلية من سنة 1980 إلى سنة 2017 لتوضيح الرؤية أكثر عن مدى تحقيق الجزائر لأهدافها الاقتصادية؛
- محاولة إيجاد أسس قوية لتعزيز ميزان المبادلات الخارجية بصفة دائمة وفعالة والحد من خطورة الصدمات التي يتلقاها الاقتصاد الجزائري؛
- معرفة اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو قطاعات الاقتصاد الجزائري، ومدى فاعليته في تحقيق الاهداف المرجوة من جذبه؛
- تشخيص المعوقات التي تحول دون جذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر، ومحاولة ايجاد حلول لها، للتقليل من اثارها السلبية والتخلص منها؛
- محاولة البحث عن طرق قياس علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالميزان التجاري واستعمال الاقتصاد القياسي لدراسة الظاهرة والتعبير عنها كمياً.

6. دواعي اختيار الموضوع:

- الاهتمام الشخصي بالمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية.
- يعتبر هذا الموضوع لب انشغال الدولة الجزائرية لأنه يدرس عدة تحديات مهمة للاقتصاد الوطني، وهي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية القطاعات والأنشطة بصفة متوازنة.
- معرفة ما إذا كان تراجع أسعار البترول عام 2015 يعود بنا إلى الحديث عن أزمة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، أم أن جهود الجزائر في برامج الإصلاح الاقتصادي خلال عقدين من الزمن تلوح عكس ذلك.

7. حدود الدراسة:

لقد تضمنت الدراسة الحدود الزمنية والمكانية، فكانت الحدود المكانية تخص الاقتصاد الجزائري، أما الحدود الزمنية فكانت ما بين 1980-2017، ذلك كي نتمكن من رصد التغيرات الطارئة على الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه طيلة هاته الفترة.

8. المنهج المستخدم:

لكل دراسة أسلوبها ومنهجها الخاص بها، وتماشياً مع طبيعة الموضوع فسيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الالمام بالجوانب النظرية وطرح الأسس الفكرية ذات الصلة بالموضوع، ومن خلاله سنتعرف على واقع التطورات الحاصلة في مجالَيْ الاستثمار الاجنبي المباشر، وكذا هيكل ورصيد التجارة الخارجية الجزائرية ومن ثم تحديد العلاقة القائمة بينهما، أما في الجانب التطبيقي فسيتم استخدام المنهج القياسي بهدف اسقاط الدراسة النظرية والاجابة على الاشكالية المطروحة، حيث تطلب التحليل استخدام تقارير واحصائيات بنك الجزائر وقاعدة بيانات البنك الدولي لفترة الدراسة، باستخدام برمجية Eviews-10 لتحليل وقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري.

9. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي قاربت موضوع دراستنا، غير أن كل دراسة لها ما يميزها عن غيرها فنجد:

أ. دراسة (برايس خليفة، 2013): دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر 03، دفعة 2012-2013 وطرح إشكاليته: **"ما هي العوامل والمحددات المؤثرة على كل من الواردات والصادرات في الجزائر؟** حيث هدفت الدراسة الى تحليل وتفسير وضعية الميزان التجاري من خلال التعرف على التركيبة السلعية للصادرات والحيز الجغرافي للمعاملات التجارية ومن ثم البحث في كيفية استغلال القدرات الانتاجية من اجل اعطاء دفعة للصادرات خارج المحروقات بما يؤهل الاقتصاد الوطني لتخطي مرحلة الاقتصاد الريعي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالاضافة الى المنهج التاريخي لتوضيح أهمية التجارة الخارجية وتحليل تطور وضعية الميزان التجاري، كما استخدم المنهج الاستقرائي لقياس وتحليل العلاقة بين مختلف المتغيرات المفسرة للصادرات وخلص إلى النتائج التالية:

- الفائض في الميزان التجاري لا يعبر عن النمو الاقتصادي في الجزائر، وان المداخيل العملة الصعبة من عائدات البترول لم يتسنى الاستفادة منها لبناء اقتصاد قوي وتحسين خصائصه الهيكلية؛
- رغم الإجراءات المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها ظلت تراوح مكانها فلم تتجاوز طيلة مرحلة الدراسة 5%؛ فلم تكن إجراءات تخفيض العملة كفيلة بإخراج الصادرات خارج المحروقات من ركودها؛
- فقدان الميزة التنافسية للسلع الجزائرية مما يخلق تدهور مساهمة القطاعات من إجمالي الصادرات بسبب ضعف مردودية الانتاج في القطاعين الزراعي والصناعي، ما أدى الى ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية ومواد التجهيز.

ب. دراسة (عبد الجليل، هجيرة، 2012): أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر فترة 2000-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، دفعة 2012/2011، وقد طرحت الطالبة الإشكالية التالية: **"ما هو أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو والدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟** وهدفت الدراسة إلى محاولة دراسة سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري لمعرفة مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بالتغيرات الحاصلة في سعر الصرف، وتم الاخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري في كون ان الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الامريكي، اما الواردات فمجملها بعملة الاورو، وللإجابة على الإشكالية

تم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي في دراسته، حيث تناول الإطار النظري لسعر الصرف ونظام سعر الصرف في الجزائر والاقتصاد الجزائري بين تدهور الدولار وتحديات الأورو، وباستعمال طريقة التكامل المتزامن تم التأكد من عدم وجود علاقة سببية بين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري من جهة، وسعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري من جهة اخرى ، وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الدولار والأورو مع رصيد الميزان التجاري في الجزائر؛
- إن أثر انخفاض الدولار على الدول النفطية يشكل انخفاض في القيمة الحقيقية لإيراداتها بنسب تعادل انخفاض الدولار، وأن اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات يجعله يتأثر بالصدمات التي تحدث على مستواه؛
- لا توجد علاقة سببية بين سعري صرف والاورو والدولار ورصيد الميزان التجاري؛
- تنويع الاقتصاد يعتبر حل أنسب لمشكلة فوارق العملات، فتصدير سلع متنوعة بدلاً من النفط يدفعنا لتحصيل عائدات صادراتنا بعملات مختلفة، ويوفر لنا إمكانية التخفيض من فاتورة الواردات، لأن الإنتاج المحلي والمتنوع بجودة عالية يحقق الاكتفاء الذاتي، ويقلل من نسبة الواردات ويزيد من نسبة الصادرات.

ت. دراسة (عبد الكريم، بعداش، 2008): الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996-2005، رسالة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2007-2008، هدف الباحث في دراسته الى المساهمة في النقاش الدائر حول الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول النامية بصفة عامة، ومعرفة اثارها على الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة من ناحية ميزان المدفوعات، النمو، التشغيل، حيث طرح إشكاليته على النحو التالي:**" كيف تفسر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات البلدان المضيفة؟ وما هي حصيلته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 "؟**، وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي في عرض مفهوم الاستثمار وأنواعه ونظرياته كما استخدم المنهج التحليلي عند عرض الآثار التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف من حيث الميزان التجاري وميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرغوب فيها منذ حلول الأزمة البترولية في نهاية الثمانينات وبذلك قامت الجزائر بإصلاحات سياسية واقتصادية صاحبها تعديل التشريعات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛

- وقع تحسن كبير في مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر خاصة في قطاع المحروقات أين سجلت الجزائر فوائض مالية معتبرة في ميزانها التجاري سمحت لها بتسديد مديونيتها الخارجية وقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول؛

- رغم جهود الجزائر في مجال الاستثمار إلا أن صادراتها خارج قطاع المحروقات لم تبغ إلا 05 % من إجمالي الصادرات ثم انخفضت الى 3% خلال الفترة ما بين 1999-2002 ثم الى 2% مابين 2003-2005؛

- أحدثت الاستثمارات الأجنبية المباشرة آثار سلبية على ميزان المدفوعات بسبب تحويل التدفقات المالية الناتجة عن هذه الاستثمارات للخارج، وكذلك بسبب انخفاض أسعار البترول .

ث. دراسة (يزير خيذر، 2015): سياسات الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية وأثرهما على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2015، مقال منشور بمجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد الثامن، جوان 2015، الاغواط، ص 209-229، هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف آثار بعض تدابير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح التجاري على العالم ، على التوازنات الخارجية للجزائر خصوصا عبر تكريس القاعدة 51/49 التي أقرها بقانون المالية لسنة 2009، وقد طرح الباحث إشكاليته على النحو التالي: **" ما مدى انسجام سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر مع سياسة التجارة الخارجية ؟ وما السبب في الاختلالات الكبيرة للميزان التجاري وميزان المدفوعات الجزائري** (الارتفاع القياسي لمستويات الواردات، استنزاف الاحتياطات النقدية، تدهور قيمة العملة)، وقد استعان الباحث بالمنهج القياسي في دراسته التطبيقية، وتوصل إلى عدم وجود انسجام بين سياستي الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية (الواردات)، وكانت ابرز نتائج الدراسة:

- أن الجزائر تعاني من عجز دائم تجاه العالم الخارجي لضعف مستويات الادخار وارتفاع مستويات الاستهلاك كل ذلك في ظل عمد مرونة الجهاز الإنتاجي؛

- لم تساهم المستويات المرتفعة للواردات في إنعاش القطاعات التصديرية أو زيادة رأس المال الإنتاجي بل ساهمت في إضعاف القطاعات التصديرية بسبب المنافسة وجودة المنتج الأجنبي؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن له فائدة واضحة على قطاعات التصدير غير النفطية وانحصر تأثيره على قطاع صادرات المواد الأولية والإستخراجية.

ج. دراسة (احمد هادي سلمان، 2009): " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني"، مقال منشور بالمجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة، العدد الواحد والعشرون، 2009، هدف في دراسته إلى تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه ومحدداته ودوره في تحسين وضع الميزان التجاري الصيني وعلى قطاع التصدير، وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلين والمنهج الاستقرائي، وتوصل إلى نتيجة رئيسية مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور واثر غير مباشر في تحسين وضع الميزان التجاري الصيني شرط ان توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصناعات التصديرية عالية التقنية وذات القدرة التنافسية العالية، وكانت ابرز نتائج البحث ما يلي:

- وجود علاقة طردية ضعيفة بين الارتفاع الحاصل في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين وبين ميزانها التجاري، وأن الصادرات الصينية يقابلها نفس الاتجاه بزيادة الواردات ولكن بنسبة اقل؛
- أن السياسة الاستثمارية الصينية تهدف إلى توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر صوب إنتاج السلع الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمتطورة، بهدف رفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الصينية وخصوصاً الالكترونية؛
-أن الارتفاع في نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي يعكس عمق الاندماج للاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي ومدى انفتاح أسواقه.

وأهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، أننا قمنا بعرض وتحليل وضع الميزان التجاري خلال مرحلتين هامتين من تاريخ الاقتصاد الجزائري، وهي مرحلة الاقتصاد المخطط ومرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، والتي تزامنت بتكثيف جهود الجزائر الرامية إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد أن أصبح ينظر إليه كأحد الحلول الجوهرية لمعالجة العجز في الميزان التجاري، لذا حاولنا من دراستنا هذه القاء الضوء على التطورات الحاصلة في الميزان التجاري في هاتين المرحلتين، لكي تتضح الرؤية حول ما اذا كان التحول الاقتصادي الذي شهدته الجزائر قد ساهم في احداث تغيرات على مستوى هيكل ورصيد تجارتها الخارجية، في محاولة منا لتقييم الجهود والوقوف على مدى تحقيق السياسة الاستثمارية بالجزائر لاهدافها، ومن اجل تدعيم ذلك قمنا بدراسة قياسية توضح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين بعض المتغيرات الاقتصادية على وضع الميزان التجاري الجزائري خلال فترة 1980-2017.

10. هيكل الدراسة : للإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** " الإطـار النظري للتـجارة الخارجية والميـزان التجـاري " ، في هذا الفصل نقوم بشرح أسباب انسياب التدفق السلعي بين الدول وقيام التجارة الخارجية، ومكاسب التخصص الدولي من خلال عرض لأهم النظريات المفسرة لقيام التبادل الدولي، ثم نتعرف على مختلف السياسات التي تنتهجها الدول في تجارتها الخارجية، كما نخصص جزء من هذا الفصل للتعريف بالميزان التجاري ومختلف المفاهيم ذات الصلة، باعتباره محور مهم في موضوع بحثنا؛
- **الفصل الثاني:** " الاستثمار الأجنبي المباشر " المفاهيم، المحددات، وآثاره على الدول النامية " سنتطرق للبحث في هذا الفصل لمعرفة أهم المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف محدداته، وآثاره المحتملة على اقتصاديات الدول المضيفة، بالإضافة إلى مقومات تفعيل الدور المرغوب من جذبه.؛
- **الفصل الثالث:** " تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على هيكل ورصيد التجارة الخارجية بالجزائر" ، يتناول هذا الفصل تطور الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر في مرحلتي ما قبل، وبعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، وعرض لأهم الهيئات القائمة بترقية وتشجيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم تتبع تطور حصيلة تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر الوارد، واتجاهاته بين مختلف القطاعات الاقتصادية ليتسنى لنا معرفة مدى تأثير هذه التدفقات في مختلف القطاعات المتجهة نحوها من حيث تطور عمليات الاستيراد والتصدير، ومن ثم الحكم على نتائجه في تحسين وضعية الميزان التجاري ككل؛
- **الفصل الرابع:** "دراسة قياسية لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في الجزائر" سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي يدرس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية على الميزان التجاري في الجزائر وذلك خلال سلسلة زمنية متكونة من 38 مشاهدة، من سنة 1980 إلى سنة 2017" وذلك باستخدام نموذج (ARDL).

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة الخارجية والميزان التجاري

تمهيد:

تهتم التجارة الخارجية بمعالجة المشاكل الاقتصادية في إطارها الدولي من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين الدول على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأمثل لها، فهي تؤدي دوراً محورياً في تحريك وتنشيط العلاقات التجارية بين هذه الدول، وترفع من مستويات نموها الاقتصادي من خلال تنمية قدراتها الإنتاجية والتوسيع من فرص العمالة، فعن طريق الصادرات تستفيد من مزايا ومكاسب التخصص الدولي الذي يساهم في توسع الدخل الوطني للدولة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد، وعن طريق الواردات تستطيع الدول الحصول على ما تحتاج إليه في تنميتها الاقتصادية في شكل سلع وخدمات لا يتم إنتاجها محلياً، أو رؤوس أموال في شكل استثمارات أو شركات متعددة الجنسيات؛

وفي هذا الفصل سنحاول في المبحث الأول شرح أسباب انسياب التدفق السلعي بين الدول وقيام التجارة الخارجية، ومكاسب التخصص الدولي، إبتداءاً من المدرسة الكلاسيكية التي ركز روادها على مبدأ الميزة النسبية، ثم ظهور العديد من النظريات التي حاولت تجاوز أغلب الفروض الكلاسيكية، لتفادي الانتقادات التي وجهت لها، وتقديم تفسير منطقي ومقنع لها؛

كما سنتطرق في المبحث الثاني للحديث عن السياسات التجارية ومختلف أنواعها، ذلك لما لها من آثار مهمة على تكلفة الواردات والصادرات وسهولة الوصول للأسواق العالمية، إضافة إلى أهم الأساليب الفنية التي تتبعها الدول لتنظيم قطاع تجارتها الخارجية؛

أما المبحث الثالث فخصص للتعريف بالميزان التجاري وعرض أهم المفاهيم المتصلة به، ذلك لكونه محور مهم في دراستنا هذه، فهو يوضح مدى نجاعة الدول في تحقيق أهداف سياستها التجارية، ويعتبر وسيلة للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في الأسواق العالمية، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر لقوتها الاقتصادية وتحقيقاً لرفاهيتها وكفاءتها الاقتصادية.

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي، وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية، وفيما يلي سنعرض أهم التطورات التي عرفتها نظرية التجارة الدولية بدءاً من الفكر الكلاسيكي، ووصولاً إلى الفكر الحديث، كما يلي:

المطلب الأول. النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية.

من أهم نظرياتها نجد نظريات التكاليف المطلقة لآدم سميث، ونظرية التكاليف النسبية لديفيد ريكاردو، ونظرية القيم الدولية لمؤسسها جون ستيوارت ميل، وسوف نقوم بعرض وشرح هذه النظريات كما يلي:

أولاً. أدم سميث ونظرية التكاليف المطلقة:

تعد نظرية أدم سميث من النظريات الأوائل التي قدمت تفسيراً لأسباب قيام التجارة الدولية، حيث قدم في كتابه ثروة الأمم نقداً للفكر التجاري، وعرف ثروة الأمة على أنها انعكاس لقدرتها في إنتاج السلع والخدمات، وليس على قدرتها في تركيم الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة، لذلك فان الاهتمام يجب أن ينصب في البحث عن السبل الكفيلة بزيادة القدرة الإنتاجية بدلاً من جمع المعادن النفيسة، وان ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، حيث يصبح الأفراد أحرار في اتخاذ الأنشطة التي تحقق لهم مصالحهم، وهذا الدافع وحده " تحقيق المصلحة الفردية " يدفع الأفراد إلى التخصص في الأنشطة التي تتناسب مع قدراتهم الخاصة، وهكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة في ظل المنافسة التامة.[1]

وعليه فإن تقسيم العمل الدولي حسب أدم سميث يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، أي تكلفتها المطلقة اقل بالنسبة لغيرها من الدول، فهي تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع، بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتميز في إنتاجها أيضاً بميزات مطلقة.[2]

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 38.

[2] محمد يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 126.

ولتوضيح فكرة المزايا المطلقة، ورأي ادم سميث يمكننا الاستعانة بمثال رقمي، مقترحين أن لدينا دولتين هما انجلترا والبرتغال، وأنهما ينتجان سلعتين هما القماش والعصير، كما نفترض أن تكلفة الإنتاج تقدر بساعات العمل المبذول في إنتاج السلعتين كما يلي:

الجدول (1-1): يبين إمكانيات الإنتاج والتبادل.

الدولة / السلعة	النسيج	العصير
انجلترا	1سا/وحدة	4سا/الوحدة
البرتغال	2سا/وحدة	3سا/الوحدة

المصدر: ميرندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، مصر 2010، ص 19.

ولقد اعتمد أدم سميث في تفسير نظرية التكاليف المطلقة في جدوله هذا على مجموعة من الفرضيات تمثلت في:[1]

- ✓ سيادة المنافسة التامة في الأسواق الداخلية والخارجية؛
- ✓ التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج؛
- ✓ حرية انتقال عناصر الإنتاج داخل الوطن ومن نشاط إلى آخر؛
- ✓ تشابه أذواق المستهلكين؛
- ✓ التبادل يتم على أساس المقايضة، ويفترض وجود دولتين فقط تنتجان سلعتين فقط؛
- ✓ افتراض عدم وجود مصاريف النقل أو رسوم جمركية، أو مصاريف التأمين وغيرها...

فمن خلال المثال السابق، يتضح لنا بأن انجلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج النسيج لأن تكلفة إنتاجها أقل من تكلفتها في البرتغال، في حين أن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج العصير، لأن تكلفة إنتاجه أقل من تكلفته في انجلترا، فحسب ادم سميث يجب أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتميز فيها بميزة مطلقة، وأن توفر كميات الإنتاج التي تفي بمتطلباتها ومتطلبات الدولة الثانية ليقومان بعملية التبادل ويستفيدان من مزايا التجارة الخارجية.

[1] قريز مسعود، **التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير** "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص08.

إن هذا التفسير القائم على مبدأ تقسيم العمل الدولي يعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية، ويتلخص من خلال هذه النظرية بأن يتخصص كل بلد في إنتاج السلعة التي يكون له ميزة مطلقة في إنتاجها، وعليه فالتجارة بين البلدان تكون مفيدة لجميع الأطراف المشاركة فيها.[1]

لقد واجهت هذه النظرية انتقادات عدة، وأخذ على مبادئها أنها تنادي بتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق فيها، وهي لا تبالي بتلك الدولة التي لا تتفوق في أي فرع من فروع الإنتاج، فهناك عدد من الدول لا تستفيد من أي تفوق مما يعرضها لمشكلات اقتصادية، لان سلعة الدولة المتفوقة ستغزو أسواقها في وقت لا تستطيع فيه تصدير أي سلعة لتمويل الاستيراد.[2]

ثانياً. نظرية التكاليف النسبية:

أظهر ديفيد ريكاردو بوضوح في كتابه مبادئ الاقتصاد القياسي عام 1817، أن مزايا التكلفة المطلقة ليست شرطاً لازماً لاكتساب دولتين فوائد التجارة فيما بينهما، وبدلاً من ذلك فان التجارة ستعود بالنفع على كلتا الدولتين شرط أن تكون تكاليفهما النسبية من حيث مدخلات العمالة، ونسب تكاليفهما الحقيقية تختلف عن سلعتين أو أكثر، فالتجارة تعتمد على الاختلافات في الميزة النسبية، ويمكن لدولة واحدة أن تتبادل بشكل مربح مع أخرى على الرغم من أن التكاليف الحقيقية أعلى أو اقل في كل السلع.[3]

معنى ذلك أن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في إنتاج أي من السلعتين، ومن ثم يستطيع أن ينتجهما بنفقات أقل، ومع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة الدولية سوف يكون أكبر إذا تخصص في إنتاج وتصدير إحدى السلعتين فقط، وهي التي يتميز فيها نسبياً ومن ثم ينتجها بنفقة منخفضة نسبياً، وفي المقابل فان البلد الآخر على الرغم من أنه اقل كفاءة في إنتاج السلعتين إلا انه سيجد مكسباً أيضاً من التجارة الدولية حينما يتخصص في إنتاج وتصدير السلعة الأخرى التي يتميز فيها نسبياً لأن البلد الأول يقل تفوقه المطلق في هذه السلعة بالمقارنة مع السلعة الأولى؛[4]

[1] رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة آداب الفراهيدي، تكريت، العراق، العدد15، 2013، ص 174.
[2] درار عياش وآخرون، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد27، جامعة الجزائر 03، سنة 2013، ص 33..
[3] Robert M, Dunn Jr.Et John H**, Multi International Economics**, First Published By Routledge, 11 New Fetter Lane, London; 2004, p 19.
[4] عبد الرحمان يسرى أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 24.

وعلى هذا الأساس يكون نموذج ريكاردو قد أعطى دوراً رئيسياً للتكنولوجيا، لأن التقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة.[1]

ويستند قانون النفقات النسبية على مجموعة من الافتراضات هي:

- ✓ وجود دولتين وسلعتين؛
- ✓ حرية التجارة والمنافسة الكاملة؛
- ✓ ثبات مستوى المعرفة الفنية داخل كل دولة، مع إمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة لأخرى؛
- ✓ تكلفة الإنتاج تقاس من خلال العمل (ساعات العمل) وهو ما يعرف بنظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج السلعة؛
- ✓ أن الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل ثابتة، وكل نوع من أنواع تلك الموارد متماثل تماماً، فمثلاً عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب؛
- ✓ عناصر الإنتاج المختلفة تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى آخر، ولا يمكن أن تتحرك بين الدول؛
- ✓ أن تكلفة الإنتاج تبقى ثابتة،* بمعنى أن ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة تظل كما هي، بغض النظر عن الكميات المنتجة منها؛
- ✓ التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.[2]

تجدر الإشارة أن التحليل الكلاسيكي قام على مجموعة من الافتراضات الأخرى منها:

- ✓ أن التجارة متوازنة، بمعنى أن قيمة الواردات تتساوى مع قيمة الصادرات؛
- ✓ تشابه أذواق المستهلكين؛
- ✓ انعدام تكاليف النقل، وعدم وجود عوائق للتجارة كالحواجز الجمركية.[3]

ولقد قدم ريكاردو مثالاً عددياً لشرح نظريته فافترض وجود دولتين هما انجلترا والبرتغال تنتجان سلعتان هما المنسوجات والعصير، ونفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل، كما أهمل (العنصر النقدي، نفقات النقل، وعدم تناقص تكاليف الإنتاج تبعا لزيادة حجم الإنتاج)، وذلك كما هو موضح في الجدول (1-2) التالي:

[1] زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص29.

* هذا يعني أن ثبات التكاليف هو السبب وراء الاتجاه إلى التخصص الكامل بعد قيام التجارة.

[2] شقيري نوري، مرجع سابق، ص44.

[3] Robert M, Dunn Jr.Et John H**, Op Cit,** P 22.

الجدول (1-2): جدول التكاليف المطلقة في كل دولة.

تكلفة السلعة / الدولة المنتجة	عدد الساعات لإنتاج وحدة من النسيج	عدد الساعات لإنتاج وحدة من العصير	المجموع
انجلترا	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل	220
البرتغال	90 ساعة عمل	80 ساعة عمل	170

المصدر: رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 2011، ص 50.

من هذا الجدول نلاحظ أن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين لأن تكلفة إنتاجها والمقدرة بساعات العمل هي أقل من تكلفة إنتاجها في انجلترا، فحسب نظرية ادم سميث فان البرتغال سيتخصص في إنتاج كلا السلعتين بينما لا تنتج انجلترا أي سلعة منهما لانخفاض كفاءتها، مما يفوت عليها فرصة الاستفادة من مكاسب التجارة الخارجية، غير أن تحليل ريكاردو جاء ليثبت أنه من الممكن أن تقوم التجارة بين الدولتين إذا ما توفرت لكل دولة ميزة نسبية في إنتاج احد السلعتين، أي أن تكلفة إنتاجها تكون اقل نسبياً مقارنة بالدولة الأخرى.

ويمكن حساب التكلفة النسبية كما يلي:[1]

التكلفة النسبية = التكلفة المطلقة للسلعة الأولى/ التكلفة المطلقة للسلعة الثانية

حيث أن التكلفة المطلقة تمثل عدد الوحدات اللازمة لإنتاج السلعة.

انطلاقاً من هذا القانون وبالرجوع إلى معطيات الجدول (1-2)، نقوم بحساب التكلفة النسبية للمنسوجات والعصير في انجلترا والبرتغال كما يلي:

[1] زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013، ص 106.

الجدول (1-3): جدول حساب التكاليف النسبية للمنتجات.

تكلفة إنتاج المنسوجات		تكلفة إنتاج العصير	
انجلترا	البرتغال	انجلترا	البرتغال
0.83=120÷100	1.125 =80 ÷90	1.2 =100 ÷120	0.89 =90 ÷80

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-2).

نلاحظ من هذا الجدول، أن تكلفة إنتاج المنسوجات في انجلترا هي 0.83 %، وتكلفتها في البرتغال تعادل 1.125%، معنى هذا أن تكلفتها أقل نسبياً في انجلترا، وفي المقابل نلاحظ تكلفة إنتاج العصير في انجلترا تساوي 120 %، أما في البرتغال نسبتها تساوي 0.89 %، معنى هذا أن تكلفتها اقل نسبياً في البرتغال.

فمن خلال قانون المزايا النسبية على انجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات، وأن تتخصص البرتغال في إنتاج العصير لكي يتم تحقيق مكاسب التجارة الخارجية لكلا الدولتين، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (1-4) الآتي:

جدول رقم (1-4): التكلفة الإجمالية للسلعتين ومكاسب التجارة الخارجية.

	انجلترا		البرتغال	
	قبل التخصص	بعد التخصص	قبل التخصص	بعد التخصص
عصير	120	-	80	160
نسيج	100	200	90	-
التكلفة الإجمالية للسلعتين	220	200	170	160
المكاسب من التجارة	20 ساعة عمل		10 ساعات عمل	

المصدر: زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013، ص109.

تشير معطيات هذا الجدول إلى أنه قبل مرحلة التخصص لا توجد تجارة دولية بين البلدين، بحيث أن كل دولة تقوم بإنتاج كلتا السلعتين بتكلفة إجمالية أعلى نسبياً من مرحلة ما بعد التخصص، وبعد مرحلة التخصص وقيام التبادل نجد أن انجلترا تخصصت في إنتاج النسيج بما يفي سد متطلباتها ومتطلبات البرتغال من النسيج، كما تخصصت البرتغال في إنتاج العصير بما يسد متطلباتها ومتطلبات الانجليز، وكانت نتيجة ذلك أن انجلترا تحصلت على السلعتين بتكلفة إجمالية أدنى، حيث خفضت هذه التكلفة إلى حدود 20 ساعة عمل، أما البرتغال فقد خفضت تكاليفها الإجمالية ب 10 ساعات عمل، وبالتالي استفادت كلتا الدولتين من مزايا التجارة الدولية.

وعلى الرغم من التطور الذي حققته نظرية التكاليف النسبية في مجال التجارة الخارجية إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات[1]، فالنظرية يعيبها التبسيط الزائد، وعدم منطقية الكثير من الفروض التي استندت عليها، فنجد أن هذه النظرية أهمت العديد من الاعتبارات الديناميكية التي تتصف بها الحياة الاقتصادية، كتغير أذواق المستهلكين، وتغير عرض عوامل الإنتاج وهياكل الصناعات، إضافة إلى الابتكارات والاختراعات الجديدة، ومن جانب أخر أهملت النظرية الدور الذي تلعبه تكاليف النقل في تحديد التبادل الدولي، كما افترضت أن العمل يمثل التكلفة الحقيقية للإنتاج وفي جميع الأوقات، لكن في واقع الأمر أن العمل ليس هو العامل الوحيد الذي يدخل في إنتاج السلعة بل هناك عدة عوامل أخرى يجب أخذها في الحسبان؛

وفيما يخص افتراضات النظرية حول عدم انتقال عوامل الإنتاج بين الدول خاصة رأس المال، فهي غير محققة في الواقع، كما أن انخفاض نفقة الإنتاج الناتجة عن زيادة الإنتاج لم تأخذ بعين الاعتبار وافترضت النظرية أيضا أن عرض عناصر الإنتاج يتمتع بقدرة تامة على الحركة، أي أنه من السهل تحويل عناصر الإنتاج إلى السلع التي تعود على البلد بأكبر فائدة، غير أنه في الواقع توجد العديد من الصعوبات والعوائق التي تحول دون حرية انتقال عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر، من جانب آخر فان قيام النظرية على أساس أن التبادل يتم على أساس النفقات النسبية يبدو غير منطقي، فالملاحظ أنها ركزت على جانب العرض وعوامله، وأهملت جانب الطلب، فلماذا لا تحدد قيم التبادل على أساس الأسعار النسبية، وهي الناتجة عن تفاعل قوى العرض والطلب، وليس النفقات النسبية فقط (أي جانب العرض) ؟.[2]

[1] دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص11.

[2] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، جامعة المنصورة، مصر، ط1، 2011، ص 51.

ثالثاً. نظرية القيم الدولية "جون ستيوارت ميل":

لقد أكدت النظريات السابقة على جانب العرض فقط، وأهملت جانب الطلب في تفسير قيام التجارة الخارجية، غير أن الأسعار تتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب، وبعد ذلك تتحدد الكميات المعروضة (الصادرات)، والكميات المطلوبة (الواردات) في التجارة الدولية، لكن السؤال المهم هو كيف تتحدد كمية الصادرات وكمية الواردات؟، أي ما هي النسبة التي تجمع بينهما في عملية التبادل؟ وبمعنى أدق ماهي معدلات التبادل الدولي التي تتم وفقها التجارة الدولية لتكون مربحة لكلا الدولتين المتعاملتين بالتجارة ؟.[1]

حاول جون ستيوارت ميل من خلال نظرية القيم الدولية استكمال النقص الذي ظهر في نظرية ريكاردو عن طريق تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي ستتم عنده التجارة بين دولتين طبقاً لقوى العرض والطلب في الدولتين[2]، وأوضح ميل بان الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي[3]، ونظراً لتداخل بعض العوامل في تحديد الطلب المتبادل للدولتين (من بينها صعوبة معرفة أذواق وحاجات المستهلكين، والتغيرات التي تطرأ عليها) يستحيل أن نحدد مسبقاً نسبة معينة تتم فيها عملية التبادل، لكننا نستطيع القول بأن نسبة التبادل سوف تكون محصورة فيما بين النفقات النسبية في كلا الدولتين[4]، ويكون معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل صادرات وواردات كل دولة متساوية، مع الأخذ بعين الاعتبار وعلى خلاف ريكاردو تأثير تكاليف النقل على سعر السلعة بحيث أن حسابها في سعر التكلفة يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات، مما يؤدي إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات ومن ثم تغيير معدل التبادل الدولي، من ناحية أخرى فان تكلفة النقل تحد من التخصص الدولي للعمل، لأن وجود هذه النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة، مما يجعل إنتاجها محلياً أحياناً أفضل من استيرادها.[5]

وقد أشار ميل إلى أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل صادرات وواردات كل دولة متساوية، وقد صاغ قانون معادلة الطلب الدولي كالتالي:

---

[1] خالد المرزوق، **نظريات التجارة الدولية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، ص19، متاح على الموقع: www.uobabylon.edu.iq/eprints/pub.doc. تاريخ الاطلاع 2017/11/10

[2] زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 110.

[3] زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص 12.

[4] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص 29.

[5] شقيري نوري، مرجع سابق، ص77.

حيث:[1]

$$PA \times QA = PB \times QB \quad \text{أو:} \quad QA \div QB = PB \div PA$$

(A) و **(B)**: تمثل السلعتان التي يتم تبادلهما بين الدولتين.

P: تمثل السعر.

Q: تعبر عن الكمية التي يتم تبادلها من كل سلعة.

من خلال هذه المعادلة نقول بأن نسبة التبادل بين السلعتين تتحدد من خلال عكس النسبة بين سعريهما، معنى ذلك أنه كلما اشتدت حاجة الدولة المختصة في إنتاج السلعة (A) إلى السلعة المستوردة (B) كلما ارتفع السعر النسبي للسلعة (B)، بحيث تكون هذه الدولة على استعداد لتقديم كميات إضافية من سلعتها (A) المعدة للتصدير، شرط أن توافق الدولة الأخرى المختصة في إنتاج السلعة (B) على استقبال هذه الكميات الإضافية، إلى أن يتحقق التوازن بين العرض والطلب، وبالتالي يكون مكسب الدولة المتخصصة في إنتاج السلعة (B) من التجارة الدولية اكبر من الدولة التي زادت حاجتها للاستيراد.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.

تعرضت النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية للنقد وذلك لبساطتها وعدم واقعية فرضياتها في الغالب، خاصة ما تعلق منها بنظرية العمل للقيمة، أي أن ثمن السلعة يتحدد فقط بالعمل المبذول في إنتاجها، وفي تفسيرها لقيام التبادل الدولي توقفت عند حد اختلاف النفقات النسبية بين الدول، لكنها لم تجيبنا عن أسباب اختلاف تلك النفقات من بلد لآخر؟

للإجابة عن هذا السؤال من خلال هذه النظرية سنحاول توضيح آراء ومفكري أهم رواد المدرسة النيوكلاسيكية، وإضافات كل من هكشر أولين، وليونيتيف في الفكر التجاري.

أولاً. نظرية نسب عوامل الإنتاج لهكشر - أولين:

جاءت مساهمة هكشر وبعدها مساهمة أولين لتمثلا أولى المحاولات الرئيسية لتفسير الاختلال في الميزة النسبية بداية الثلاثينات، و عرفت بنظرية نسب عوامل الإنتاج[1]، واعتبرا تحليل ريكاردو بان العمل هو العامل

[1] بسام الحجار، مرجع سابق، ص 29.

الوحيد في الإنتاج، وان الميزة النسبية تنشأ بسبب الاختلافات الدولية في إنتاجية العمل، تحليلاً جزئياً وتعميمه لا يتطابق مع الواقع، لأن الاختلافات في الإنتاجية تنشأ أيضاً نتيجة الاختلافات في موارد البلدان، فمثلاً تصدر كندا منتجات الغابات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليس لان حطابها أكثر إنتاجية بالنسبة لنظرائهم الأمريكيين، ولكن لأن كندا ذات الكثافة السكانية المنخفضة لديها المزيد من الغابات وبالتالي نصيب الفرد منها اكبر من نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فان المنظور الواقعي للتجارة الدولية لا يولي أهمية للعمالة فقط، وإنما لعوامل الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال والثروات والمعادن.[2]

ففي نموذج هو لدينا العديد من المدخلات (العمل، رأس المال، الأراضي الزراعية) بحيث يمكن تجهيز كل عامل بكمية مختلفة من المدخلات الداعمة، كما أن هناك اختلاف في نوعية العمل ورأس المال، فبعض العمل يتطلب مهارة والبعض الأخر أقل مهارة، وبالمثل يكون رأس المال منخفض أو عالي التقنية، والأراضي الزراعية تختلف من أرض خصبة وأرض غير خصبة وذات مناخات مختلفة، كل هذه الفروق النوعية تجعل عوامل الإنتاج تختلف من بلد لأخر.[3]

من هنا تشير نظرية هكشر أولين بأن هذا الاختلاف هو السبب الأساسي في اختلاف الميزات النسبية بين الدول، فهذه النظرية ترى مثلا أن ما يفسر قيام الهند والصين بتصدير الأحذية والملابس يكمن في كونهما تتمتعان بوفرة في اليد العاملة، الأمر الذي يجعل هاتين السلعتين تنتج بكلف أرخص نسبياً، لأن إنتاجهما يحتاج إلى كثافة في استخدام عنصر العمل، وهو أوفر نسبياً في هاتين الدولتين، وما يفسر قيام الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بتصدير القمح كونهما تتمتعان بوفرة في الأراضي والمناخ الملائم لإنتاجه، حيث ينتج فيهما بكلفة نسبية أرخص من بلد أخر لا يتمتع إلا بوفرة نسبية في الأرض، وهكذا تتخصص كل دولة في تصدير السلعة التي تحتاج في صناعتها إلى استعمال كثيف في المورد الإنتاجي الوافر نسبياً لديها، لأنها تتميز بميزة نسبية في إنتاجه أي بتكلفة نسبية أقل، في حين تقوم باستيراد سلعاً يحتاج إنتاجها إلى كثافة في استخدام المورد الإنتاجي النادر لديها.[4]

---

[1] عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص 50.

[2] Paul R. Krugmman, Mourice Obstbeld , **International Economics Theory And Policy** , Sixth Edition, 2003, P 67.

[3] James Gerber**, International Economics**, Sixth Edition, Copyright 2014, By Pearson Education, United States Of American,2014, P 65.

[4] هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي -النظرية والتطبيق-** مكتبة الجامعة، الشارقة، الأردن، ط1، 2010، ص ص 91-92.

ويستند تحليل H O على مجموعة من الفروض:

1- وجود دولتين وسلعتين، وعاملين من عوامل الإنتاج هما العمل ورأس المال؛

2- تشابه التكنولوجيا في كلا البلدين، وعليه فان قيام وظائف الإنتاج واحدة في كل من الدولتين؛

3- يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة لكل من السلعتين وفي كل من البلدين؛

4- التخصص الغير التام في كل من البلدين؛

5- تشابه الأذواق والتفضيلات (حق الاختيار) بين البلدين؛

6- وجود المنافسة التامة في أسواق السلعتين، وأسواق عناصر الإنتاج في كلا البلدين؛

7- القدرة التامة على حركة عوامل الإنتاج داخل البلد، وعدم قدرتها على الانتقال والتحرك دولياً؛

8- عدم وجود تكاليف نقل وتعريفات جمركية وأي عوائق أخرى تقف في طريق تدفق التجارة الدولية؛

9- سلعة (س) كثيفة العمل، وسلعة (ص) كثيفة برأس المال في كلا الدولتين.[1]

كما بين تحليل هكشر-أولين أن عملية إعادة تخصيص عناصر الإنتاج تتوقف عندما تتساوى الأثمان النسبية لعناصر الإنتاج في الدولتين، والتي عندها تتحدد الأسعار الدولية للسلع المتاجر بها، فالدولة التي تتميز بوفرة نسبية في عنصر إنتاج ما تتخصص بالضرورة وتصدر السلعة التي تستخدم فيها ذلك العنصر بكثافة، في حين تستورد السلعة الكثيفة استخدام عنصر الإنتاج النادر نسبيا لديها، فإذا حدث وقامت كل دولة بإنتاج المزيد من السلعة كثيفة استخدام العنصر المتوفر نسبياً، فان سعر هذا العنصر سيرتفع في هذه الدولة ويبدأ العنصر النادر بالانخفاض التدريجي، وتحدث نفس العملية في البلد الثاني، فيرتفع سعر العنصر الإنتاجي الوفير نسبياً نتيجة زيادة الطلب عليه كنتيجة لعملية إعادة تخصيص عناصر الإنتاج بسبب قيام التبادل التجاري، في حين يبدأ سعر العنصر النادر بالانخفاض التدريجي، يحدث هذا في ظل تخصص جزئي، لذلك فسر H O بأن التخصص الناتج من التجارة الدولية بأنه تخصص جزئي (إنتاج السلعتين في نفس الوقت بنسب متفاوتة) بينما التخصص عند الكلاسيك هو تخصص كلي (إنتاج سلعة واحدة).[2]

من جانب أخر فان التجارة تحل محل انتقال عناصر الإنتاج دولياً، ولكن ليس بشكلها المطلق والحر، وإنما من خلال تجسدها في السلع المنتجة، فعلى سبيل المثال لو كان عنصر العمل وافر نسبياً في ايطاليا، ونادر

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي" نظريات وسياسات"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2013، ص ص 102-103.

[2] بيبي يوسف، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 06.

نسبياً في ألمانيا، فبدل أن ينتقل العمال من ايطاليا إلى ألمانيا فترتفع الأجور في ايطاليا وتنخفض في ألمانيا، يمكن أن يتحقق ذلك من خلال ارتفاع إنتاج السلع التي تستخدم العمل بكثافة في ايطاليا وبالتالي يزداد الطلب على عنصر العمل وترتفع الأجور، ومع انتقال هذه السلع إلى ألمانيا ينخفض الطلب على عنصر العمل النادر نسبياً في ألمانيا وتنخفض معه الأجور.[1]

ثانياً. لغز ليونتيف:

بعد صياغة نظرية هكشر أولين جاءت عدة محاولات لاختبار صحتها ومن أبرزها الاختبار التجريبي الذي أجراه الاقتصادي الروسي الأصل فاسيلي ليونتيف عام 1951، حيث حاول التحقق من مدى انطباق نظرية H O على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ونظرا لتمتع هذه الأخيرة بوفرة نسبية في عنصر رأس المال فانه وبحسب نظرية هكشر أولين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها من سلع كثيفة رأس المال، وهيكل وارداتها يتكون من سلع كثيفة العمل[2]، ولكي يتأكد ليونتيف من صحة ذلك اعتمد على إحصائيات الولايات المتحدة لسنة 1947 والخاصة بجداول (المدخلات- المخرجات) لحساب رأس المال المباشر وغير المباشر، وكذلك العمل اللازم لإنتاج قيمة معينة من الإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية في حزمة ممثلة قيمتها مليون دولار من الصادرات والسلع المنافسة للواردات، وافترض أن الولايات المتحدة حولت عوامل الإنتاج التي استخدمتها في صناعات التصدير إلى صناعات تنتج سلعاً بديلة عن السلع المستوردة، أي سلعاً تعتبر أرخص نسبياً من السلع المستوردة فعلا، والسلع المنافسة للواردات إنما هي عبارة عن سلع مثل السيارات تقوم الولايات المتحدة بتصديرها ولكن في نفس الوقت تقوم باستيرادها من الخارج، وذلك بسبب عدم التخصص الكامل في الإنتاج.[3]

وقد لجأ ليونتيف إلى تقدير نسبة (رأس المال/ العمل)، في سلع بدائل الواردات بدلاً من السلع المستوردة من الخارج، وذلك لصعوبة الحصول على البيانات الخاصة بها والمتعلقة بكميات عنصر العمل ورأس المال اللازمة لإنتاجها في بلد المنشأ.[4]

والجدول رقم (1-5) الآتي، يظهر الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، والسلع المنافسة للواردات.

[1] هجير عدنان، مرجع سابق، ص 100.
[2] شقيري، مرجع سابق، ص 101.
[3] زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 228-229.
[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 131.

الجدول (1-5): احتياجات رأس المال والعمل للصادرات والسلع المنافسة للواردات.

الوحدة / السلعة	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
العمل (بالعامل في السنة)	182 313	170 004
رأس المال (الدولار بأسعار عام 1947)	2 550 780	3 091 339
رأس المال لكل عامل (بالألف دولار)	14	18

المرجع: زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص230.

يتضح من هذا الجدول أن إنتاج وحدة واحدة من الصادرات الأمريكية يتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل واحد تستخدمه خلال السنة، بينما تحتاج وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات الأمريكية إلى ما قيمته 18 ألف دولار من رأس المال لكل عامل تستخدمه خلال السنة أيضاً، وعلى هذا الأساس توصل ليونتيف إلى نتائج عكسية تماماً لما توقعته نظرية هكشر أولين، وتبين بان[1] "الصادرات الأمريكية كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال، وبالتالي فان إشراك الولايات المتحدة في التقسيم الدولي للعمل يقوم على أساس تخصصها في مجالات الإنتاج كثيفة العمل، لا كثيفة رأس المال"، ولقد حاول ليونتيف تفسير هذا التناقض بان عنصر العمل بين الدول غير متجانس، وأن العامل الأمريكي متفوق على غيره من حيث مستويات التعليم والخبرة والتدريب، والمهارة والتنظيم، مما يجعله أكثر إنتاجية، فإذا ما أخذنا هذا بعين الاعتبار فان أمريكا تصبح وفيرة العمل نسبياً، مما يعني أن النتائج التي توصل إليها ليونتيف تتفق ولا تختلف مع نظرية أولين.[2]

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

لقد اجتهدت النظرية التقليدية بمحاولات عدة لتفسير التجارة الخارجية، وكانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقتها والاقتراب من واقع التبادل التجاري، لكن الواقع كان يؤكد دائماً خلاف ما قدمته تلك المحاولات، فقد وجد أن نسبة 66 % من إجمالي حجم تجارة الدول الصناعية الاثني عشر الكبرى تتم بين هذه الدول فيما بينها، بل أكثر من هذا أن جانباً كبيراً منها يتمثل في تصدير واستيراد منتجات متماثلة.[3]

[1] زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص 39.
[2] شقيري نوري، مرجع سابق، ص 102.
[3] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2012، ص 77.

وفي هذا الجانب سنتطرق إلى بعض النظريات التصحيحية للتجارة الخارجية، والتي جاءت لتقدم التحليل الذي يمكن من خلاله تجاوز الانتقادات التي وجهت إلى النظرية التقليدية، وتقديم أفكار أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي، ومن أهم هذه النظريات نجد:

أولاً. نظرية تشابه الأذواق " ليندر": يرى ليندر أنه من الخطأ علمياً افتراض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، فالدقة العلمية تحتم على الباحث أن يفرق أساساً بين نوعين من الدول، فهناك دول تتميز اقتصادياتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد استجابة لأي تغير في هيكل الأثمان وفرص التجارة (وهي الدول المتقدمة)، وهناك دول أخرى تكون اقتصادياتها على درجة عالية من الجمود وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد، وبناءاً على ذلك فان قيام التجارة الدولية وما يترتب عنها من تغير في هيكل الأثمان النسبية لأنواع السلع المختلفة، يكون له نتائج مختلفة على هذين النوعين من البلاد.

ففي تفسيره لقيام التبادل الدولي، فرق ليندر بين تجارة المواد الخام وتجارة السلع الصناعية، ففيما يخص المواد الخام فان تفسيره للتجارة فيها هو نفس تفسير هكشر أولين، أي اختلاف نسب عناصر الإنتاج[1]، أما تجارة السلع الصناعية فهي تقوم لتشابه الطلب في دولتين، ويظهر نجاح سلعة في تحقيق أسواق دولية في مدى رواجها في الأسواق الداخلية، لأن الأسواق الخارجية ليست إلا امتداد لهذه الأسواق، وهذا ما يسميه ليندر ب " الطلب الممثل " الذي ينشط السوق الداخلي والخارجي، ويفرق في هذا السياق بين التجارة الفعلية والتجارة المحتملة أي المفترضة، وهي التي تحول الصادرات المحتملة إلى صادرات فعلية؛[2]

ولكي يقيس ليندر حجم التجارة بين الدول وضع مفهوماً هو "كثافة التجارة" حيث يقول بان كثافة التجارة الخارجية لمنتج ما تأتي من طلبه القوي، وبالتالي إنتاجه في السوق المحلية[3]، ويمكن القول انه كلما تشابه هيكل الطلب في بلدين كانت التجارة أكثر كثافة، أما عن محددات هيكل الطلب في البلاد المختلفة فيرجعه ليندر إلى مجموعة من العوامل من أهمها الدخل المتوسط، فهو يرى انه كلما ارتفع متوسط الدخل في بلد ما أدى ذلك إلى تحول الطلب إلى سلع معقدة التركيب، وعلى ذلك فان التجارة المحتملة تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتقارب مستوى الدخل المتوسط فيها، فتشابه هياكل الطلب الداخلية في الدول المنتمية إلى إقليم

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 127-128.

[2] جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص 57.

[3] Alain Sameulson, **Economie International Contemporaine**, Serie D 'Economie En Plus, OPU, 1993, P 130.

اقتصادي معين كنتيجة لتشابه مستويات الدخول الفردية لهذه الدول، وينعكس في صورة ارتفاع كثافة التجارة الخارجية بين الدول وهذا ما ينطبق على الدول المتقدمة.[1]

ثانياً. نظرية الفجوة التكنولوجية: وفقاً لنموذج الفجوة التكنولوجية والذي وضعه بوسنر في عام 1961، فان جزءاً كبيراً من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة، وخطوات إنتاجية حديثة، وهذا يعطي للمنشأة المخترعة والدولة سلطة احتكارية مؤقتة في السوق العالمي[2]، تزول بانتشار التكنولوجيا وتقليد هذه السلعة، معنى هذا أن حيازة إحدى الدول طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول[3]، حيث تبقى هذه الدول تحافظ على تفوقها النسبي في نطاق المعرفة الفنية والتي تمثل المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا إلى أن تستطيع دولة أخرى نقل وتقليد التكنولوجيا، وهي بذلك تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير هذه السلعة، ويزول هذا الاحتكار عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، وبالتالي تفقد العوامل التكنولوجية دورها كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية[4]، ويستند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود:

1. **فجوة الطلب:** هي الفترة التي تفصل بين وجود المنتج الجديد، وبداية إنتاجه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج وتصديره.
2. **فجوة التقليد:** هي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة، وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج.[5]

فهذا التحليل يبين أن تمتع الدول المتقدمة بميزة نسبية في إنتاج المنتج الجديد يكون بصفة مؤقتة، حيث تزول هذه الميزة حينما تحصل الدول النامية على طرق إنتاج أو تقليد هذا المنتج، وما يؤخذ على هذا النموذج أنه لم يوضح حجم الفجوة التكنولوجية، كذلك لم يشرح سبب ظهور هذه الفجوات وكيفية إزالتها عبر الزمن.

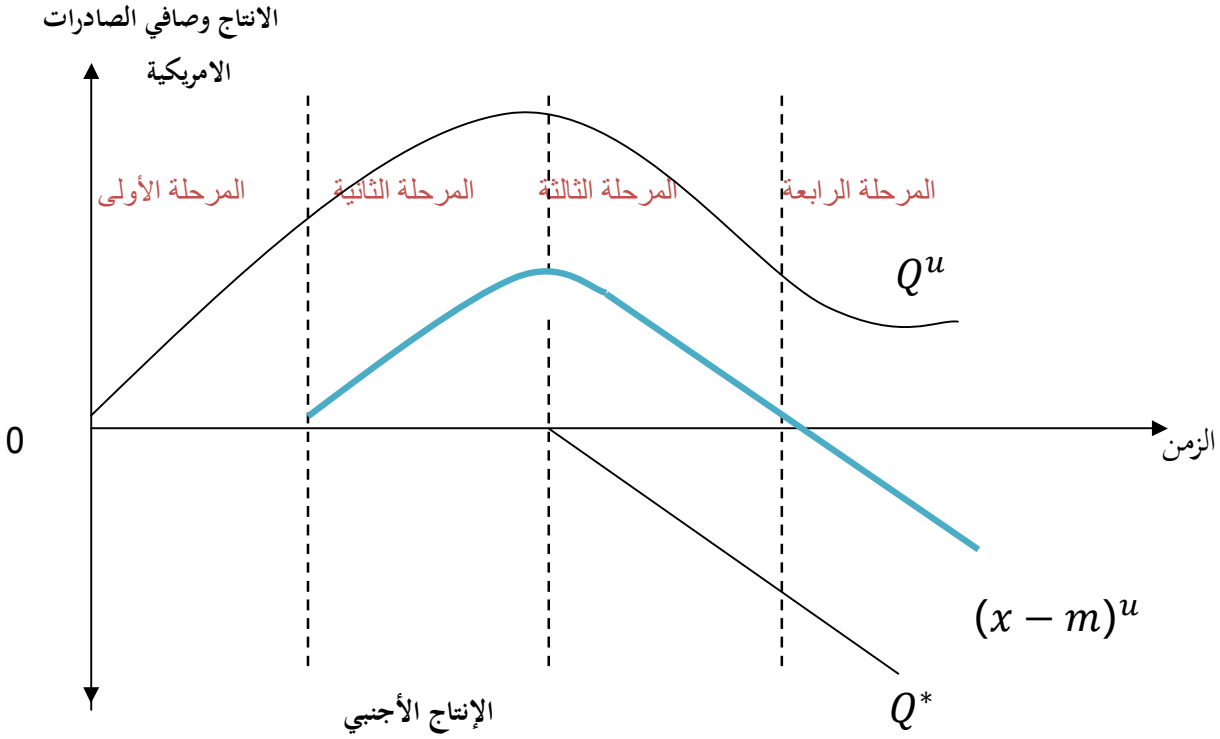
ثالثاً. نظرية دورة حياة المنتج: تعتبر نظرية دورة حياة المنتج كنظرية مكملة لتحليل بوسنر، فهي تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، في حين أنها تجيب ضمنياً على الانتقادات التي تعرضت لها هذه

[1] بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2009/2008، ص 19.
[2] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 260.
[3] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 238.
[4] درار عياش، مرجع سابق، ص35.
[5] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004، ص 87.

الأخيرة بخصوص حجم الفجوة أو سبب ظهورها، وكيفية إزالتها، كما تعد هذه النظرية أول من قامت بتفسير العلاقة الديناميكية الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

فعلى خلاف النظرية الكلاسيكية الذي يعتمد أسلوبها على التحليل الساكن في تقرير الميزة النسبية وأنماط التجارة، فان هذه النظرية تعكس مفهوماً اقل سكوناً وأكثر ديناميكية للميزة النسبية، فالميزة التكنولوجية غير ساكنة وقابلة للتغير عبر الزمن، في ظل سهولة انتقال التكنولوجيا عبر الدول، وقد قام الاقتصادي فرنون بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية وسماه دورة حياة المنتج، حيث افترض أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في أمريكا[1]، وذلك لتوفرها على كميات كبيرة من رأس المال المالي، وأشكال عالية التخصص من رأس المال البشري، والتمتع بها كميزة نسبية في مرحلة البحث والتطوير المكثف للمنتج، ثم ينتج هذا المنتج في الدول الصناعية الأخرى، وبعد ذلك يصبح المنتج نمطياً؛ ولتوضيح أسلوب دورة الإنتاج وما يرافقها من تغيرات في الميزان التجاري الأمريكي نستعرض الشكل رقم (1-1) الأتي، كما يلي:

الشكل (1-1): مراحل دورة حياة المنتج



المصدر: حسام علي داوود، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص 55.

[1] رشاد العصار، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص 36.

حيث أن: Q^u: تشير إلى كميات الإنتاج الأمريكي.

Q^*: تشير إلى كميات الإنتاج الأجنبي.

$(x-m)^u$: تشير الى صافي الصادرات من الإنتاج الأمريكي.

فهذا الشكل يبين لنا مراحل تطوير المنتج الأمريكي حسب الترتيب الزمني التالي:[1]

- ✓ يبدأ تطوير الإنتاج وتسويقه في السوق الأمريكي، مما يعني زيادة في Qu؛
- ✓ بعد نجاح المنتج في السوق الأمريكي وجذب الطلب الأجنبي، فان ذلك يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وزيادة الصادرات الأمريكية، ما يعني اتساع الفارق بين الصادرات والواردات الأمريكية لصالح الواردات، أي زيادة $(x-m)$؛
- ✓ عندما تتمكن المنشآت الأجنبية من اكتساب المعرفة التكنولوجية وتصبح قادرة على إنتاج السلعة وتسويقها، فان إنتاج هذه المنشآت (Q^*) يأخذ في التزايد، وفي نفس الوقت يبدأ الإنتاج الأمريكي(Q^u) في التناقص، وانخفاض صافي الصادرات الأمريكية، أي تناقص$(x-)^u$؛
- ✓ بسبب تحقيق المنشآت الأجنبية وفرات الحجم مع التوسع في الإنتاج للأسواق المحلية والخارجية، فانه يصبح لديهم ميزة نسبية في إنتاج السلعة نتيجة لانخفاض التكاليف، وهذا بدوره يؤدي لأن تصبح أمريكا مستوردة لما ينتج من هذه السلعة، وفي هذه المرحلة فان (Q^*) تزداد، بينما (Q^u) تتناقص وتصبح صافي الصادرات الأمريكية $(x-m)^u$ سالبة.

من هذا التحليل يتبين لنا بأن دورة حياة المنتج جاءت مكملة لتحليل بوسنر، فهي تعتمد على نفس المبدأ والمتمثل في الفارق التكنولوجي، في حين تجيب في مضمونها على الانتقادات التي تعرض لها تحليل بوسنر بخصوص سبب ظهور الفجوات التكنولوجية وحجمها، وكيفية إزالتها عبر الزمن، حيث تبدأ الفجوة التكنولوجية حينما تتوفر الدولة على مؤهلات ومهارات علمية وفنية عالية، تمنحها ميزة نسبية من حيث الابتكارات والاختراعات، وبالتالي ظهور منتجات جديدة في أسواقها، وهو ما تطرق إليه بوسنر في مرحلة فجوة الطلب، وقد تتسع هذه الفجوة إذا ما حافظت الدولة المخترعة على تكنولوجيتها الجديدة وطورت هذا المنتج باستمرار لمنع تقليد الدول الأخرى لهذا المنتج؛

[1] حسام علي داوود، وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 55.

ويرى فرنون:[1] " أن الآلية الأولية لانتقال التكنولوجيا تتمثل في إعادة توطين التسهيلات الإنتاجية بوساطة المنشأة الأصلية في دولة المنشأة، ويمكن القيام بمثل هذا النقل عن طريق اتفاقيات التراخيص التي بفضلها يتاح استخدام المعرفة الفنية إلى المنشأة الأجنبية، إضافة إلى المشاريع المشتركة بين المنتجين الوطنيين والأجانب، والتقليد المباشر، وحتى بالتجسس الصناعي".

لذا فان الفترة الزمنية للدورة تختلف من منتج إلى آخر، علاوة على أنه في بعض الأحيان قد تختفي المرحلة الثانية أو الثالثة من مراحل دورة حياة المنتج، ويعتمد ذلك بشكل كبير على سرعة انتقال التكنولوجيا ومدى فعالية براءات الاختراع، وعلى سرعة نمو الطلب الأجنبي وطبيعة وفرات الحجم المتحققة في الدول الأجنبية[2]، وعلى هذا الأساس نجد أن نظرية دورة حياة المنتج قدمت تفسيرا للعديد من الظواهر الاقتصادية التي أهملتها النظرية الكلاسيكية، وفي مقدمتها:[3]

- ✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ✓ الحركات الدولية لرؤوس الأموال؛
- ✓ انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وتزايد دورها في تسويق المنتجات دولياً من خلال إنشاء فروع لها عبر مختلف الدول، من أجل إشباع الطلب النامي والمتزايد في دول الاستيراد، والاستفادة من تكاليف الإنتاج الرخيصة بسبب وفرة المواد الأولية أو وفرة العمل الرخيص لإعادة استيراد هذه المنتجات مرة أخرى من جانب الدولة الأم، أو زيادة مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية.

رابعًا. نظرية رأس المال البشري: (فيندلي- كيرز كوفسكي):

تمثل هذه النظرية إحدى المحاولات لتفسير ملاحظة ليونتيف من تناقص ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، ورأس المال البشري إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة، يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل، وحسب تحليل أولي يمكن اعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لائتلاف عاملين أساسيين، هما العمل ورأس المال، والنشاط التربوي الذي يجعل من العمال الغير ماهرين عمالاً ماهرين يعتمد على عامل يسمى " رأس المال التربوي"، الذي يمكن إدماجه في رأس المال بصفة عامة، وعليه فالبلد الذي

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 107.
[2] رشاد العصار ، وآخرون، مرجع سابق، ص 37.
[3] زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 328.

يوجد فيه رأس المال وفير نسبياً سيصدر سلعاً كثيفة من حيث العمالة الماهرة، في حين البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبياً سيصدر سلعاً ذات كثافة من حيث العمالة الغير ماهرة.[1]

سادساً. تكاليف النقل والتجارة الخارجية: قام التحليل السابق للتجارة الدولية على افتراض عدم وجود تكاليف النقل لتدفق السلع عبر الدول، ولكن هذا الافتراض كان للتبسيط فقط، حيث أنه من ناحية واقعية توجد تكاليف نقل مصاحبة لحركة السلع من مكان لآخر، وقد ترتب على هذا الافتراض أن التجارة الدولية الحرة بالنتيجة تستعمل على مساواة أسعار السلعة في الدول المختلفة، ولكن من حيث المبدأ فان إدخال كلفة نقل موجبة للتحليل لا يشكل مشكلة أو صعوبة كبيرة، حيث أن وجود تكلفة النقل ستؤدي إلى زيادة سعر السلعة في الدولة المستوردة مقارنة بالدولة المصدرة وذلك بمقدار كلفة الشحن.[2]

المبحث الثاني: السياسات التجارية.

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف الدول إلى مجموعة من التشريعات واللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المتخصصة، والتي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة وما يلحق بها من أساليب وإجراءات تنظيمية بغية تحقيق أهداف معينة يطلق عليها اسم**" السياسة التجارية "**

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها.

تعتبر السياسة التجارية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية العامة، فهي تتعلق بالعلاقات الاقتصادية للدولة، حيث تستخدمها أغلب الدول لتحقيق أهداف معينة* تتماشى مع مصالحها الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.

أولاً. تعريف سياسة التجارة الخارجية: يقصد بسياسة التجارة الخارجية مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى،

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص 29.
[2] جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2014، ص 59.
* تسعى الدول من خلال تجارتها الخارجية إلى تحقيق مكاسب سياسية (خاصة الدول المتقدمة)، إضافة إلى المكاسب الاقتصادية كتحقيق الأرباح وزيادة الناتج القومي، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي واستقرار قيمة عملتها الوطنية.[1]

كما تعرف بأنها برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تأثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة بالشكل الذي يضمن أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعدى الوصول إليها طبقاً لآلية السوق الحرة.[2]

من التعريفين السابقين يتضح لنا بأن سياسة التجارة الخارجية هي جزء من السياسة الاقتصادية، وما هي إلا وسيلة من الوسائل كالإجراءات المالية والسياسات النقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق اهدافها، باستخدام مجموعة من الأدوات التي تختلف من دولة لأخرى، ومن فترة لأخرى، وذلك حسب تأثير مجموعة من العوامل التي تتحكم بشكل كبير في تحديد السياسة التجارية المنتهجة.

والمتتبع لسياسات التجارة الخارجية لأي دولة يجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية من حيث نطاق تطبيقها، وهي:[3]

1. **سياسات التجارة الخارجية الوطنية:** هي ما تتخذه الدولة بمفردها من سياسات للتأثير على تجارتها الخارجية؛
2. **سياسات التجارة الخارجية الإقليمية:** يقصد بها تلك السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية واقتصادية مشتركة، مثل السياسات المتخذة في إطار الاتفاقيات الثنائية، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية كمناطق التجارة الحرة، والاتحادات الجمركية، الاتحادات الاقتصادية ... وغيرها؛
3. **سياسات التجارة الخارجية الدولية:** وهي السياسات التي لا تتخذ في إطار محلي أو إقليمي، وإنما في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموماً، وأشهرها على الإطلاق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي ترمي إلى تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود التي تعيقها.

ثانياً. أهداف سياسات التجارة الخارجية: تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، تتمثل أساساً في:

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2016، ص 73.
[2] فوزي عبد الرزاق، **استراتيجيات التجارة الخارجية**، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 70.
[3] رواية محمد، دراسة **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة الشلف، 2011/2010، ص03.

1. **الأهداف الاقتصادية:** من بين الأهداف الاقتصادية التي تسعى السياسة التجارية لتحقيقها نجد:

- ✓ زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها لتمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها؛
- ✓ حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ودعم حركة التنمية؛
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق، والذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة، أي البيع بسعر اقل من تكاليف الإنتاج؛
- ✓ حماية الصناعة الناشئة، أي الصناعة حديثة العهد في الدولة في حين يجب توفير الظروف الملائمة لها؛
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني، كحالات الانكماش والتضخم؛
- ✓ إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن، ويحدث هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة إلى التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه، وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وفي المقابل تنخفض الواردات نتيجة كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية لارتفاع أسعارها[1]، بالإضافة إلى هذا ينجم عن عملية تخفيض العملة وزيادة الصادرات تشجيع المستثمر المحلي على توسيع الإنتاج وبالتالي التخفيض من معدلات البطالة.

2. **الأهداف الاجتماعية:** هناك جملة من الأهداف الاجتماعية لسياسة التجارة الخارجية نذكر منها:

- ✓ حماية مصالح الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.[2]

3. **الأهداف الإستراتيجية:** يقصد بالأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما تعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، وقد يتطلب امن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض رسوم جمركية، أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية، نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج

[1] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.ص 71-72.
[2] نوال عبد الكريم الأشهب، **التجارة الدولية**، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 149.

الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها، كما قد تقتضي الاعتبارات الاقتصادية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلاً، وهنا يستوجب على سياسة التجارة الخارجية أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف.[1]

المطلب الثاني. أنواع سياسات التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة في تحديدها:

تتبع كل دولة في مجال تجارتها الخارجية أحداً من أنواع السياسات التجارية التي تتلاءم وظروفها الاقتصادية وتوجهاتها السياسية قصد تحقيق مصلحتها القومية، ونميز بين نوعين من هاته السياسات، أولهما سياسة حرية التجارة حيث يتم إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل من جانب الدولة، أما الثانية فهي سياسة تقييد التجارة حيث تتدخل الدولة للتأثير على أوضاع مبادلاتها التجارية سواء من ناحية حجمها أو اتجاهها أو طرق تسويقها.

أولاً. سياسة حرية التجارة:

وتتمثل هذه السياسة في إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة لأخرى[2]، وتستند هذه السياسة إلى نظريات ادم سميث وأتباعه من الاقتصاديين الكلاسيك، أو التقليديين، أمثال ريكاردو وستيوارت ميل، برفعهم شعار " **دعه يعمل** " واعتبار الفرد هو المنظم الرئيسي للعملية التجارية، ورفعوا شعار " **دعه يمر** " عن طريق التخفيض التدريجي أو الإلغاء الكلي للتعريفة الجمركية.[3]

ويعتمد أنصار هذا المذهب على عدة حجج في تأييد وجهة نظرهم تتمثل في:

1. **التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية:** عند قيام أي دولة بتطبيق سياسة الحرية التجارية فانه سوف تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية، على أن تستورد من الخارج السلع والخدمات التي لا تتمتع فيها بأي مزايا نسبية، ويتم استيرادها لهذه السلع من الخارج بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها في الداخل، ويتضح من هذا أن سياسة الحرية التجارية تمكن كل دولة من الحصول على نفس كمية السلع والخدمات التي تعودت الحصول عليها قبل قيام التجارة ولكن بتكلفة أقل، وهذا يعني أن سياسة الحرية التجارية تؤدي إلى تحول الموارد الاقتصادية من الأنشطة المنتجة لسلع غير تجارية إلى الأنشطة المنتجة لسلع الصادرات

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 123.
[2] محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2011، ص114.
[3] زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص 38.

التي تتميز فيها الدولة نسبياً، وهذا يساعد كل دولة على تحقيق التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية؛[1]

2. انخفاض أسعار السلع: ينتقد أنصار الحرية التجارية أن الإجراءات الحمائية هي التي تقود إلى ارتفاع الأسعار نتيجة للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع المستوردة والتي يتحملها في النهاية المستهلك، فتحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الجمركية يؤدي إلى حصول المستهلكين على السلع المستوردة بأسعار أقل وجودة أحسن مما لو أنتجت داخل البلد نتيجة للتخصص الدولي؛[2]

3. الحرية لتشجيع فنون الإنتاج وتطوره: إن قيام المنافسة بين مختلف الصناعات الوطنية والأجنبية تؤدي إلى تحفيز كل صناعة على تطوير نفسها حتى تستطيع أن تصمد في الأسواق التي لا بقاء فيها إلا للأقوى في ظل حرية التجارة، ويرد على هذه الحجة أنها تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، حيث أن طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح والأقوى والقضاء بصفة مستمرة على المنتج الضعيف؛[3]

4. الحرية تحد من الاحتكارات وتساعد على تحقيق وفرات إنتاج: إن حرية التجارة تحت مبدأ المنافسة الأجنبية تحول دون قيام الاحتكارات داخل حدود الدولة، كما أن اتساع الأسواق وامتدادها للخارج يسمح للمؤسسات أن تتوسع في الإنتاج وبالتالي تستفيد من منافع وفرات الإنتاج الكبير، ورفع مستوى كفاءة الإنتاجية نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطوراً وفعالية، وذلك من اجل زيادة الإنتاج وتخفيض نفقاته.[4]

ثانياً. سياسة الحماية التجارية:

ترجع فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ومن أبرز كتاب هذا المذهب الكاتب الانجليزي توماس مان Thomas Man الذي عالج في كتابه مجموعة من القضايا التي تتعلق بالحماية التجارية، وقدم مقترحات من شأنها تحقيق الفائض في الميزان التجاري، والتي يذكر من بينها:

- ✓ العمل على تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات؛
- ✓ عدم المغالاة في استهلاك السلع المستوردة؛

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 120.
[2] بالحبيب عبد الكامل، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري**، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010، ص 22.
[3] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 84.
[4] بيبي يوسف، مرجع سابق، ص 13.

- ✓ اقتصار التجارة الخارجية على السفن الوطنية؛
- ✓ عدم التوسع في الاستهلاك لإيجاد فائض في التصدير؛
- ✓ استيراد المواد الأولية بقصد التصنيع وإعادة التصدير؛
- ✓ السماح بخروج النقود فقط عند الضرورة.[1]

وقد انتعشت السياسة الحمائية مرة أخرى بعد الحرب العالمية الأولى، وتوسعت كل الدول في اتخاذ الإجراءات الحماية والتقييد، وظهرت إلى جانبها السياسة الحمائية الجديدة بالرغم من ظهور المنظمة العالمية للتجارة.

1. تعريف سياسة حماية التجارة:

يقصد بحماية التجارة هي ألا تترك الدولة تجارتها الخارجية حرة طليقة من كل قيد، وإنما ينبغي تقييدها بوسائل الحماية المختلفة، رعاية لمصالحها وأهدافها الوطنية[2]، وتعرف أيضاً بأنها الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها، أو على الطريقة التي تسوى بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة.[3]

ويعتبر مفهوم الحماية مفهوماً نسبياً، حيث يعبر عن درجة التقييد في التعامل الخارجي، ولعل أقصى درجات الحماية هي الانغلاق، وهي الغرض المضاد مطلقاً لحرية التبادل، والهدف منه هو الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.[4]

2. حجج أنصار الحماية: لقد قدم أنصار هذا المذهب مجموعة من الحجج، بعضها يستند إلى اعتبارات اقتصادية، والبعض الأخر يستند إلى اعتبارات غير اقتصادية.

1.2. الحجج الاقتصادية: يقصد بها مجموعة الحجج التي يمكن قياسها واعطائها وزناً مادياً، نذكر منها:

* **حماية الصناعة الناشئة:** إن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة، ولذلك يجب حمايتها حتى تنخفض في المرحلة الثانية، وعندئذ تستطيع الدولة إزالة الحماية دون أن يصيب صناعتها ضرر؛

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 76.
[2] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 75.
[3] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 55.
[4] بن البار امحمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص 27.

* **الحماية من الإغراق:** يطالب البعض بحماية الصناعة من خطر الإغراق، والذي يعرف بأنه بيع السلعة في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة في نفس الوقت وبنفس شروط السوق الداخلية؛

* **الحماية بغرض تنويع الإنتاج:** يؤدي تنويع الإنتاج إلى تقليل أثر الكساد، لأن الدولة ستقلل من اعتمادها على العالم الخارجي في تصريف منتجاتها، وفي الحصول على بعض حاجياتها، وعليه تقلل الحماية من أثر التقلبات الاقتصادية التي قد تكون شديدة على النشاط الاقتصادي عموماً؛

* **الحماية بغرض الحصول على موارد مالية:** تلجأ الدول في كثير من الحالات إلى فرض الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على المداخيل، إلا أن المغالاة في فرضها يؤدي إلى تقليل الواردات، والى نقص حقيقي في الإيرادات، بسبب تبني الدول الأخرى سياسة المعاملة بالمثل، وخضوع صادرات الدول لنفس المعاملة من قبل الدول الأجنبية؛

* **الحماية من أجل مواجهة العجز في الميزان التجاري:** في هذه الحالة تلجأ الدول إلى مقابلة العجز في ميزانيتها إلى فرض رسوم مرتفعة على واردات بعض السلع وخاصة من الكماليات، وبذلك تقل الواردات، فيقل طلب الدولة على العملات الأجنبية؛[1]

* **زيادة مستوى التوظيف والحد من البطالة:** نظراً لمعاناة معظم الدول من تفاقم مشكلة البطالة، فإنها تلجأ إلى تقييد التجارة الخارجية بفرض قيود على الواردات للحد منها، ومن ثم تشجيع توجيه الاستثمارات إلى أنشطة إنتاج السلع المحلية البديلة للواردات، وبالتالي تعمل على توفير فرص عمل في مثل هذه الأنشطة والصناعات البديلة للواردات، وهذا ما يسهم إيجاباً في الحد من مشكلة البطالة؛[2]

* **حجة جلب الاستثمارات الأجنبية:** مضمون هذه الحجة هو أن فرض الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية يحتم على المنتجين التنقل والتوطن في هذا الاقتصاد، مما يؤدي إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومنه دخول تكنولوجيا جديدة وموارد مالية إضافية، وخبرة فنية ومهارة جديدة تمكن من توطين فنون الإنتاج محلياً، ورفع مستوى كفاءتها.

إن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على ضوابطها وتوجيهاتها من جانب الدولة المضيفة لرأس المال، لإحكام دوره وتحديد مساره في جهود الإنماء الاقتصادي بها، فضلاً عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج في

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص ص 77-79.
[2] محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص ص 108-109.

شكل فوائد للقروض، أو جزء من الأرباح كونها تؤدي إلى وجود بند مدين في ميزان المدفوعات يزيد عن مديونية البلد تجاه العالم الخارجي.[1]

2.2. الحجج الغير اقتصادية: نقصد بها مجموعة الحجج التي تتسم بالصعوبة في قياسها، أو إعطائها وزناً مادياً، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

*** حجة الدفاع (الأمن) الوطني:** مضمون هذه الحجة أن تكون الصناعة المراد حمايتها ضرورية للدفاع الوطني، وأن لا تكون هذه الصناعة قادرة على الازدهار إلا في ظل حماية تجارية من المنافسة الأجنبية الأكثر كفاءة والأقل تكلفة، ومن أهمها صناعة النفط، الحديد والصلب، صناعة الطائرات والسفن؛[2]

*** رعاية مصالح فئات معينة:** قد تؤدي الحرية التجارية في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها، لأن ترك الزراعة للمنافسة الأجنبية يقضي على الزراعة الوطنية مما قد يضر بطبقة المزارعين رغم أن هذه الطبقة تمثل قطاعاً هاماً في الهيكل الاجتماعي للدولة، إذ تحافظ على توازن الإنتاج في الدولة، وهذا ما يحتم على الدولة أن تحمي الإنتاج الزراعي ومصالح الفلاحين، مثلما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول الاتحاد الأوربي كفرنسا وانجلترا، بتقديم منح ومساعدات لفئة المزارعين حرصاً على دخولهم ومستويات معيشتهم؛[3]

*** الحفاظ على الهوية الوطنية:** إن من مبررات المذهب الحمائي الحفاظ على الهوية الوطنية، كون حرية وسهولة التجارة والمواصلات والاتصالات، تعمل على انتشار عادات وتقاليد وثقافة وقيم اجتماعية دخيلة وغير مرغوبة في المجتمع المحافظ، مما يولد خللاً في السلوك الاجتماعي وبالتالي التحول إلى الغريب من القيم والعادات التي قد لا تناسب البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.[4]

بعد استعراضنا لأهم حجج أنصار الحرية، والحماية التجارية، يمكن استخلاص أن لكل من السياستين مزايا وعيوب، وأن نجاح إحدى السياسات في دولة ما، قد لا يعني بالضرورة نجاحها في دولة أخرى، وذلك لعدة اعتبارات منها حجم الدولة وظروفها الاقتصادية، والفترات التي تمر بها (أزمات، تضخم، كساد). والجدول رقم (1-6) الآتي، يلخص أهم ايجابيات وسلبيات كل من السياستين على النحو التالي:

[1] دليلة طالب، مرجع سابق، ص 131.
[2] زيرمي نعيمة، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص 128.
[3] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 82.
[4] عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 28.

الجدول رقم (1-6): ايجابيات وسلبيات سياسات التجارة الخارجية.

	سياسة الحرية التجارية	سياسة الحماية التجارية
الإيجابيات	زيادة الدخل الوطني- التخصص الدولي-تنمية روح الإبداع والابتكار- الانفتاح على الأسواق الخارجية- منع الاحتكارات- تطوير الإنتاج- أسعار السلع المستوردة تكون أقل من أسعار السلع المنتجة محلياً..	حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية- تنويع الإنتاج- الحصول على إيرادات ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات - مواجهة سياسة الإغراق ...
السلبيات	تعرض بعض الصناعات لمشاكل بسبب قلة المنافسة الخارجية- ارتفاع معدلات البطالة، تعرض المؤسسات المحلية لمنافسة شديدة خاصة إذا لم تكن مستعدة لها – انخفاض القدرة الشرائية في حال ارتفاع أسعار السلع المستوردة.	-تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية؛ - ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التعريفات الجمركية - القضاء على المنافسة.

المصدر: شتاتحة عمر، **تأثير السياسات التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية**، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، ص 15.

ثالثاً. العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية: تتأثر سياسة التجارة الدولية عند تحديدها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر منها:

1. مستوى التنمية الاقتصادية: إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة، فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعاً متأخراً في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصاً على وضع سياسة أكثر تعقيداً للتجارة الخارجية، وعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة تتسم بمرونة عالية، لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليس بحاجة إلى تدعيمها، ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى

تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل بالنظر لاكتسابها خبرة فنية وتمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة؛

2. الأوضاع الاقتصادية السائدة: تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

* على مستوى الاقتصاد المحلي فان ارتفاع تكاليف صناعاته مثلاً واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات، أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية؛

* يلعب الطلب المحلي الاستهلاكي دوراً هاماً على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته، ودرجة أهميته، وضرورته في السوق؛

* أيضا فان الحالة الاقتصادية العامة كالتضخم أو الركود والبطالة، لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح، أو ارتفاع مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف؛

أما على المستوى الدولي فان تغيير الطلب بالزيادة مثلاً من شأنه تشجيع الدولة على اتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.[1]

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية:

تحتوي السياسة التجارية على مجموعة من الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتحكم في تجارتها الخارجية، والتأثير على مسارها كما ونوعاً، قصد بلوغ أهداف تسعى لتحقيقها، وتقسم هذه الأدوات إلى أدوات سعرية، كمية، تنظيمية، وذلك كما يلي:

أولاً. الأدوات السعرية: تسمى سعرية لأنها تؤثر في أثمان الصادرات والواردات، وتتمثل في الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، وسعر الصرف، وفيما يلي سنتطرق إلى كل وسيلة من هذه الوسائل، وما يترتب عنها من آثار اقتصادية.

[1] الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية**، حالة مجمع صيدال- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 61.

1. **الرسوم الجمركية:** تعتبر التعريفة الجمركية من أبسط وسائل السياسة التجارية في العالم، والتعريفة الجمركية هي رسوم تفرضها الدولة على سلعة معينة عند عبورها منافذ حدودها، سواء كانت صادرات أم واردات، وتعتبر ضريبة غير مباشرة على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق الحماية التجارية، ونادراً ما تفرض على الصادرات للحصول على الإيرادات، وهو شائع التطبيق في الدول المتخلفة[1]، وقد يكون الغرض من ذلك المحافظة على الموارد الطبيعية، وخوفاً من ذلك يتم فرض رسوم جمركية على صادرات تلك الموارد لتركها متاحة إلى الأجيال القادمة، مثل أخشاب الغابات والمعادن النفيسة[2]؛ وتنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاثة أنواع:[3]

- ✓ **الرسوم النوعية:** تفرض كمبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة، فمثلاً تفرض 300 دج ضريبة نوعية على كل طن من السكر المستورد.
- ✓ **الرسوم القيمية:** تفرض كنسبة معينة من قيمة السلعة المستوردة أو المصدرة، فمثلاً تفرض 10 % على قيمة السكر المستورد.
- ✓ **الرسوم المركبة:** هي خليط بين الرسوم النوعية والرسوم القيمية، فمثلا تفرض ضريبة نوعية 100دج على كل طن مستورد من السكر، بالإضافة إلى ضريبة 5 % كنسبة من قيمة السكر المستورد.

ويترتب عن فرض الرسوم الجمركية العديد من الآثار التي تتعلق ببعض الظواهر الاقتصادية نذكر منها:

* **الأثر على الاستهلاك:** إن فرض الرسوم الجمركية يكون في غير صالح المستهلكين للسلع الأجنبية، لأنهم سيدفعون أسعار أعلى أو أنهم يحصلون على كميات اقل بأسعار أعلى؛

* **الأثر على الإنتاج المحلي:** يؤدي فرض رسوم جمركية على الواردات إلى زيادة المعروض من الإنتاج المحلي نظرا لإمكان البيع بأثمان مرتفعة بعيدا على المنافسة الأجنبية، ويتوقف أثر الحماية على مدى مرونة عرض الإنتاج المحلي، فإذا كانت هذه المرونة كبيرة فان أثر الحماية يكون كبيراً والعكس[4]، ومن جانب آخر فان فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة يزيد من سعرها في السوق المحلية، ويكمن الهدف الرئيسي من ذلك حماية المنتجين المحليين لهذه السلعة من انخفاض أسعارها نتيجة المنافسة مع السلع المماثلة من الواردات.[5]

---

[1] حسن أحمد الحسين الغزو، **الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية- النظرية والتطبيق-** عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ط1، 2016، ص103.

[2] عطا الله الزبون، مرجع سابق، ص 32.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 135.

[4] بن البار امحمد، مرجع سابق، ص 32.

[5] Paul R ,Krugman**, International Economic Theory And Policy,** University Of California, USA, 2012, p 196.

* **الأثر على توزيع الدخل:** تؤدي الرسوم الجمركية إلى رفع أسعار الواردات وتقليل الدخل الحقيقي للمستهلكين كما تؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين للسلع البديلة للواردات، أي أن الرسوم الجمركية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لحساب أصحاب الدخول المتغيرة من رجال الأعمال الذين يقومون بدخول مجال الإنتاج أو التصنيع للسلع البديلة خصوصاً إذا ما وجدوا دعماً وتشجيعاً من الدولة، وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة من ذوي المعاشات والمرتبات والإيجارات، لأن الرسوم الجمركية يتم في الغالب إضافتها إلى السعر المباع للمستهلك؛[1]

* **الأثر على ميزان المدفوعات:** من المعتقد أن فرض الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات وبقاء الصادرات على ما هي عليه، لكن هذا المعتقد يهمل أثر هذا التغير على الدخل القومي وعلى سلوك الدول الأخرى، فانخفاض الواردات مع بقاء الصادرات ثابتة يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وهذه الزيادة في الدخل تؤدي بدورها إلى زيادة الواردات، ومن هنا فان النتيجة النهائية في تحسين ميزان المدفوعات تكون أقل من التخفيض الأولي في الواردات حيث يتوقف ذلك على الميل الحدي للاستيراد، كما أن فرض الرسوم الجمركية على السلع المصدرة قد يدفع الدول إلى اتخاذ إجراءات مماثلة مما يضيع الأثر الناجم عن فرض الرسوم الجمركية.[2]

2. الإعانات: يعرف نظام الإعانات على انه كافة المزايا والتسهيلات النقدية التي تعطى للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافسي أفضل، سواء في السوق الداخلية أو الخارجية، وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على الإعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح[3]، فالإعانة هي نظام يشجع الصادرات، إذ يحقق للمنتجات المحلية نوع من الحماية بغير الرسوم الجمركية، وعليه فان الإعانة عكس الرسم، فالرسم يدفعه المنتجون أو التجار، أما الإعانة فتدفعها الدولة للمنتجين أو التجار.

وقد تكون الإعانة مباشرة أو غير مباشرة، فالإعانة المباشرة تقرر في العادة في صورة مبلغ معين عن قيمة أو كمية مصدرة من السلعة، أما الإعانة الغير مباشرة أو المستترة فتقرر في شكل إعفاء من الضريبة للسلع المصدرة وإعانة في شكل رسم جمركي معاد.[4]

[1] عطا الله الزبون، مرجع سابق، ص 37.
[2] بن البار محمد، مرجع سابق، ص 33.
[3] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 73.
[4] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 103.

وللإعانات أثر ايجابي يتجلى في تشجيع الصادرات، غير أنها قد تؤدي إلى رد فعل مضاد لهذا الأثر من طرف البلد المستورد، فقد يفرض هذا البلد رسماً جمركياً إضافياً مساويا لمقدار الإعانة على السلعة التي منحت لها إعانة تصدير، مما يؤدي إلى رفع ثمنها في السوق الخارجية[1]، كما تمنح إعانات مماثلة من طرف الدول التي تصدر نفس هذه السلعة، قصد منافستها السعرية في الأسواق الخارجية.

3. الإغراق: يعتبر الإغراق من أكثر الممارسات التقييدية للمنافسة التجارية الدولية الذي تتخوف منه الدول[2]، ويتمثل نظام الإغراق في بيع سلعة منتجة محلياً في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها، أو بسعر يقل عن السعر الذي تباع به في السوق الداخلي، فهو نظام للبيع بسعرين، احدهما مرتفع في السوق الداخلي، والآخر منخفض في السوق الخارجي، والهدف من الإغراق هو كسب الأسواق الخارجية بالقضاء على كل منافسة محتملة، وتقابل الدول المختلفة نظام الإغراق برد فعل مضاد وهو فرض رسوم إضافية تذهب بأثر الإغراق،[3] ويمكن التمييز بين ثلاثة أشكال من الإغراق كما يلي:

- ✓ **الإغراق الاقتصادي:** يظهر عندما تقوم الدولة بدعم المصدرين المحليين عن طريق إعانات الإنتاج، التي تسمح بتخفيض مصطنع لتكاليف الإنتاج؛
- ✓ **الإغراق النقدي:** يوافق هذا الإغراق المحافظة على معدل صرف منخفض مقابل العملات الأخرى، وذلك بتقييم العملة الوطنية بأقل من قيمتها الحقيقية دعماً للصادرات المحلية؛
- ✓ **الإغراق الاجتماعي:** يقصد به اعتماد بعض البلدان في صناعتها على يد عاملة رخيصة، وكذلك ضعف أو انعدام الحماية الاجتماعية، ففي مثل هذه الحالات تتغلب الصناعات المعتمدة على الأجور المنخفضة والتكاليف الزهيدة.[4]

أما من حيث الفترات الزمنية للإغراق، فنميز منه ما يلي:

- ✓ **الإغراق العرضي (التلقائي):** يأتي نتيجة أحداث غير متوقعة أو مؤقتة، ويسميه البعض بالإغراق الموسمي، والهدف منه غالباً التخلص من فائض المخزون في نهاية الموسم، وهذا النوع يروج في تصريف

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 149.
[2] بوستة جمال، **القيود الواردة على المنافسة وأثرها على تحرير التجارة الخارجية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 06، جوان 2015، ص 378.
[3] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 103-104.
[4] Daniel Labaronne, **Economie General**, Le Seuil, Paris, 1998, P 11.

الصناعات ذات مرونة العرض المنخفضة بسبب ارتفاع تكاليفها، مثل الاسمنت والصناعات الكيمياوية والحديد؛

- ✓ **الإغراق القصير الأجل:** يحدث عندما يتم بيع سلعة في الخارج بصورة منقطعة وليست دائمة بثمن أدنى من الأسعار المحلية أو أخفض من ثمن التكلفة، وغالباً ما يحدث ذلك رغبةً في افتراس السوق المحلي، فضلا عن تحقيق أكبر قدر من المبيعات، أو الحفاظ على مكانة المصدر في السوق المحلي للدولة المستوردة وهو يظهر بجلاء صورة التجارة الغير عادلة، وهو من الحروب التجارية الغير مشروعة، الذي من الضروري العمل على مكافحته باعتباره منافسة خطيرة تضر بالتجارة العادلة؛
- ✓ **الإغراق الدائم:** هو سياسة مستمرة لبيع المنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية استرشادا بخطة طويلة الأجل تهدف إلى مواصلة البيع بثمن يقل عن نظيرتها في الأسواق المحلية لدولة المصدر، أو بثمن اقل من تكاليف إنتاج السلعة المباعة، ويهدف أيضا إلى تجسيد الأهداف السابق ذكرها لدى الأنواع الأخرى، غير أن الفرق يكمن في انفراد هذا النوع بزمنه الطويل واستمراريته، وغالباً ما يحصل نتيجة تمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من طرف الحكومة.[1]

ومن الأمثلة المجسدة لهذا النوع من الإغراق نجد أن الولايات المتحدة قامت بإغراق أسواق دول الاتحاد الأوربي بمنتج الصلب الغير المؤكسد والمدرفل على البارد، وكان رد فعل الاتحاد بعد التأكد من خلال التحقيقات التي انتهت إليها في ديسمبر 2002، أن رتب على هذا المنتج الوارد رسوما جمركية وصلت إلى حد 25%.

* **آثار الإغراق:** عند الحكم على سياسة الإغراق ينبغي أن نميز بين أثرها على الدولة المصدرة، وأثرها على الدولة المستوردة.

أ. أثر الإغراق على الدولة المصدرة: هناك أثار ايجابية تحدث للدولة المصدرة للمنتج المغرق وهي عموما تساهم في زيادة صادراتها (مضاعفة النمو الاقتصادي)، والحصول على العملة الصعبة مما ينتج عنه زيادة الاستثمارات المحلية، وتوظيف المزيد من اليد العاملة، مما يرفع من مستوى المعيشة لدى قطاعات كبيرة من المجتمع ويساهم في تحصيل إيرادات مالية للدولة، وبالتالي فان انتهاج سياسة الإغراق له محصلة ايجابية على الاقتصاد المحلي الوطني للمصدر المغرق.

[1] راقع طعبة، **الإغراق التجاري وسبل مجابهته في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، مجلة أفاق للعلوم، العدد 11، مارس 2018، ص ص 259-260.

وعلى العكس من ذلك فان المستهلك الوطني (مواطن الدولة صاحبة منشأ المنتج المغرق) يتحمل تكاليف الإغراق في السوق الخارجية بحيث يشتري سلعة وطنية محلية بأغلى ثمن مما هي عليه في السوق الخارجية مما ينقص من رفاهيته.

ب. أثر الإغراق على الدولة المستوردة: على الرغم من ترتيب بعض الآثار الايجابية لصالح المستهلك المحلي، حيث تساهم العملية في رفاهيته لأن المستهلك في الدولة المستوردة يحصل على سلع بأقل تكلفة، إلا أن سياسة الإغراق تلحق الضرر بالصناعات المحلية التي لا تستطيع المنافسة في السوق وخصوصاً المنافسة السعرية[1]، مما قد يلحق الضرر بالمستهلك المحلي على المدى البعيد بعد ارتفاع سعر السلعة وانخفاض جودتها نتيجة احتكار المصدر المغرق لسوق هذه الدولة وطرد المنافسين الآخرين من هذه السوق.

من جانب أخر فان القضاء على المنتجات المحلية المشابهة لسلعة المصدر المغرق يترتب عنها التقليل من فرص العمالة المحلية وانتشار البطالة، وكذلك ضعف قدرة الدولة التصديرية، وتآكل دخلها القومي الذي يتم إنفاقه في الخارج لاستيراد المنتج المغرق وبالتالي زيادة الواردات وانخفاض رصيد الدولة من العملة الصعبة، مما يؤثر على ميزان المدفوعات، لنصل في الأخير إلى ظاهرة التضخم الاقتصادي.[2]

4. الرقابة على سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملات الأجنبية معادل بالوحدة الواحدة من العملة المحلية[3]، ويرتبط سعر الصرف ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الدولية، فهو يؤثر ويتأثر بها، لذا يعتبر " أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويتها".[4]

وأمام الأهمية التي يكتسيها سعر الصرف في تسوية عمليات التبادل التجاري الدولي، فان طريقة تقويمه تعد عاملاً هاماً في تحفيز الصادرات وزيادة معدلاتها، حيث أن تقييم سعر صرف أعلى مما يجب من شأنه أن يؤدي إلى تباطؤ نمو قطاع التصدير، وهروب رأس المال إلى الخارج، لذا عادة ما تلجأ الحكومات إلى الرقابة على سعر الصرف من خلال التخفيض من قيمته لتحقيق أهداف معينة، ويعرف هذا الإجراء بأنه كل تخفيض

[1] عطا الله الزبون، مرجع سابق، ص 60.
[2] راقع طعبة، مرجع سابق، ص 261.
[3] عطا الله الزبون، مرجع سابق، ص 45.
[4] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 04.

تقوم به الدولة عمداً في قيمة وحدتها النقدية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، وبهذا المعنى يترتب عن تخفيض سعر الصرف، تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.[1]

ويعتبر هذا الإجراء من الأدوات الغير مباشرة لتقييد التجارة الخارجية، ويطلق عليه حديثاً ب"حرب العملات" وهي تعني اعتماد الدولة على قوتها الاقتصادية للتأثير على تنافسية الدول وتقليص حجم ثروتها بالاعتماد على سياستها النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات (سوق الصرف الأجنبي)، ليصبح ذلك شكلاً من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق هدف محدد.[2]

1.4. أهداف الرقابة على الصرف: تلجأ الدول إلى إتباع نظام الرقابة على الصرف لتحقيق أهداف عديدة من بينها، نجد:

- ✓ حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية؛
- ✓ منع تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- ✓ رقابة وحماية الاقتصاد الوطني من موجات الكساد الخارجية؛
- ✓ الحصول على موارد مالية لخزينة الدولة؛
- ✓ إعادة التوازن لميزان المدفوعات.[3]

2.4. الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف: لتخفيض سعر الصرف آثار على قيمة الصادرات والواردات، نذكر منها:[4]

أ. اثر التخفيض على الصادرات: يقاس مدى نجاح تخفيض العملة بقدرتها على تنشيط نمو الصادرات، حيث في أعقاب تخفيض سعر الصرف تنخفض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي يمكن لعرض الصادرات أن يزداد بزيادة الطاقات أو استخدام طاقات لم تكن مشغلة، كما يمكن أن تزداد هذه الطاقات الإنتاجية بفضل الزيادة في رأس المال الأجنبي، أو ادخار وطني أعلى أو تحسين الكفاءة في الاستثمار، ونتيجة لذلك تزداد ربحية إنتاج السلع القابلة للتصدير، وفي ظل هذا التحليل فان تخفيض سعر

[1] روابة محمد، مرجع سابق، ص 26.
[2] محمد الأمين شربي، محمد لحسن علاوي، **الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، ص 213.
[3] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 167.
[4] روابة محمد، مرجع سابق، ص 26-27.

الصرف سيميل مبدئيا لأن يخفض الأسعار الخارجية للصادرات وبالتالي زيادة الطلب الخارجي عليها مما قد يؤدي بدوره إلى رفع الأسعار الخارجية للصادرات.

وفي الأخير نشير إلى أن مقدار الزيادة في الصادرات عند تخفيض سعر الصرف يتوقف على مرونة الطلب الخارجي على الصادرات ومرونة العرض المحلي لسلع التصدير.

ب. اثر التخفيض على الواردات: إن الأثر المبدئي لتخفيض سعر الصرف هو رفع الأسعار الحقيقية للواردات، وانخفاض القوة الشرائية الحقيقية للدخل، ما يؤدي إلى الانخفاض في الطلب المحلي على الواردات، الذي قد يؤدي بدوره إلى خفض سلع الاستيراد، كما نشير أيضاً إلى أن مقدار الانخفاض في الواردات عند تخفيض سعر الصرف يتوقف على مرونة الطلب المحلي للواردات ومرونة العرض الأجنبي للواردات.

ثانياً. الأدوات الكمية:

يقصد بالقيود الكمية كل أداة تجارية تستخدمها الدولة للرقابة على تجارتها الخارجية، وتكون بغرض التحديد الكمي لكل من الصادرات والواردات، ويستعمل هذا الأسلوب من الرقابة بصفة خاصة إذا كانت الدولة تواجه مشكلة عدم توفر النقد الأجنبي، لأنه في هذه الحالة فان فرض رسوم جمركية قد لا يقلل من الواردات إذا كان الطلب غير مرن[1]، ونميز بين أربعة أنواع من هذه القيود هي: نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، قيود التصدير، الحظر أو المنع.

1. نظام الحصص: يتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة، والحصة قد تكون عينية أو قيمية، ففي حالة الحصة العينية تضع الحكومة حد أقصى للكمية التي يمكن استيرادها من السلعة خلال فترة زمنية معينة، ولكي يكون للحصة العينية معنى يتعين أن تكون أقل من كمية الواردات في ظل حرية التجارة.

أما في حالة الحصة القيمية تضع الحكومة حد أقصى للمبلغ الذي يمكن صرفه على الاستيراد خلال فترة زمنية معينة.[2]

[1] بن موسى كمال، **أثر تحرير السياسة التجارية على المؤشرات الاقتصادية الكلية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد الأول، 2010، ص 113.
[2] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص ص 148-149.

وتعد الحصص قيداً كمياً على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية ما، بدلاً من التأثير السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية، وتتميز الرسوم الجمركية عن نظام الحصص باتسامها بالشفافية من حيث مقدار الحماية، أما في ظل نظام الحصص تظل الكمية المسموح باستيرادها ثابتة مهما تغيرت أسعار السلع في الخارج أو زاد الطلب عليها داخل الدولة التي قامت بفرض الحصة حيث أنها تلغي دور قوى السوق من العرض أو الطلب، غير أن العديد من الدول تفضل إتباع نظام الحصص على نظام الرسوم الجمركية للأسباب التالية:[1]

- ✓ يسمح بدخول السلع الأجنبية دون تعرضها لرسوم جمركية؛
- ✓ يحقق نقص الواردات بطريقة فعالة؛
- ✓ تراجع الواردات أمام الصادرات وبالتالي دعم رصيد الميزان التجاري.

ويترتب عن نظام الحصص آثار اقتصادية، فمنها ما ينعكس على الأسعار ومنها يتصل بتوزيع الأرباح:

أ. الأثر على الأسعار: إن فرض نظام الحصص يعد عاملاً مساعداً في ارتفاع الأسعار، فالمستورد يوفر السلعة بكمية محدودة وغالباً ما يكون الطلب عليها أكبر من الكمية المسموح باستيرادها، وبذلك تميل أسعار السلع الخاضعة لنظام الحصص للارتفاع ويصبح سعرها في الداخل أكبر من سعرها في الخارج؛[2]

ب. الأثر على الأرباح: يؤدي فرض نظام الحصص إلى وجود تفاوت بين سعر السلعة في الداخل وسعرها في الخارج مما ينتج عنه أرباحاً إضافية يستفيد منها إحدى خمسة الأطراف التالية:

- ✓ في حالة وجود تراخيص الاستيراد يذهب الربح إلى من بيده أمر توزيع التراخيص، وذلك على شكل رشوة يقدمها التاجر المستورد حتى يبت في أمر توزيع الحصة لصالحه؛
- ✓ في حالة عدم وجود نظام التراخيص وكانت الإدارة فوق الشبهات فان الربح الإضافي يكون من نصيب التاجر المستورد؛
- ✓ تقوم الدولة أحياناً بتحديد سعر السلعة المستوردة بغية الحد من استغلال المستهلك، غير أن المشتري الثاني يضطر على دفع الربح الإضافي إلى المشتري الأول الذي تمكن لسبب ما من الحصول على السلعة من المستورد؛

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 143.
[2] نفس المرجع، ص 147.

- ✓ قد تفرض الدولة رسماً على استيراد السلعة بحيث تستولي على الربح الإضافي بدلاً من تركه للأفراد؛
- ✓ قد يعمل المصدر الأجنبي على استغلال هذه الحالة فيرفع من ثمن البيع ويستولي على الربح الإضافي.[1]

2. **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوباً بما يعرف نظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) مسبق من الجهة الإدارية المختصة بذلك[2]، ففي هذه الحالة تقوم الدولة بتوزيع الكمية الواجب استيرادها من السلعة بين المستوردين الوطنيين، بحيث يحصل كل مستورد على نسبة مئوية من الكمية الكلية المسموح باستيرادها، وهذا الأسلوب يسمح للدولة ببيعه في المزاد العلني مما يتيح لها فرصة المشاركة في أرباح الاستيراد.[3]

3. **نظام المنع أو الحظر:** يقصد بالحظر قيام الدولة بمنع التعامل التجاري مع الخارج، وعليه لا يعتبر الحظر نظاماً للحماية بقدر ما يعتبر نظام لإلغاء التبادل الدولي، ويكون على الصادرات أو الواردات، او كليهما معاً ويأخذ أحد الشكلين التاليين: [4]

- **حظر كلي:** هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة على العالم الخارجي؛
- **حظر جزئي:** هو قيام الدولة بمنع التعامل في الأسواق الدولية مع بعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

4. **قيود التصدير:** يقصد بقيود التصدير تحديد كميات السلع المسموح بتصديرها أو منعها في بعض الأحيان، وذلك لعدة أسباب منها:

- ✓ التخوف من نقص سلع إستراتيجية في السوق المحلي للبلد المصدر، أو خشية من قيام البلدان المستوردة فرض إجراءات مضادة للإغراق إذا كانت مثل هذه السلع تؤدي إلى إغراق بعض أسواق البلدان الأجنبية؛[5]
- ✓ رغبة الدولة في تخفيض الآثار التضخمية لارتفاع الطلب الأجنبي على الصادرات، فنتيجة لذلك تقوم بالحد من تدفق الصادرات، وهو ما يسمح بزيادة العرض في السوق المحلية، الأمر الذي يمنع الأسعار المحلية من الارتفاع.[1]

[1] مفتاح حكيم، **السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 46.
[2] نوال عبد الكريم الأشهب، مرجع سابق، ص 153.
[3] فيروز سلطاني، مرجع سابق، ص 78.
[4] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 74.
[5] حسين أحمد الحسين الغزو، مرجع سابق، ص 114.

بالإضافة إلى ذلك فان هذا الأسلوب يستخدم كإجراء مضاد لبعض الدول التي تتعارض سياستها الخارجية مع سياسة البلد المصدر، فيقوم هذا الأخير بتقييد خروج صادراته إلى هذا البلد (حيث تمثل هذه الصادرات سلع حيوية وهامة في اقتصاد البلد المستورد)، وذلك للحصول على مكاسب أو تنازلات سياسية.

ثالثاً. الأدوات التنظيمية: تتمثل الوسائل التنظيمية في كل من المعاهدات والاتفاقيات التجارية، واتفاقيات الدفع، وإجراءات الحماية الإدارية.

1. **المعاهدات التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول الأخرى بواسطة أجهزتها الدبلوماسية لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيماً عاماً يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، وأموراً ذات طابع سياسي، أو إداري تقوم عليه مبادئ عامة، مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية، أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث؛
2. **الاتفاقات التجارية:** هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، وتتسم بالتفصيل، حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة، وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، كما أنها ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة؛
3. **اتفاقيات الدفع:** تكون عادة ملحقة بالاتفاقيات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين، مثل تحديد عملة التبادل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل ... الخ؛[2]
4. **الاتحادات الجمركية:** يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد وذلك بحيث:

- ✓ تلغى الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات فيما بين هذه الدول، وكذلك على مختلف القيود الأخرى كالحصص أو التراخيص مثلاً؛
- ✓ توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج؛
- ✓ تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية مع الخارج، وبصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية؛

[1] روابة محمد، مرجع سابق، ص 33.
[2] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014، ص 227.

- ✓ يتفق عادة في الاتحاد الجمركي على إنشاء جهاز أو أكثر من الأجهزة الجماعية ذات الاختصاص الاستشاري تكون وظيفتها تنظيم العلاقة بين الأعضاء وفق ما ينشأ من خلافات، ورسم ما ينبغي عليهم اتخاذه من تدابير...الخ؛[1]
- ✓ من الشروط الغير حتمية أن تجمع الدول إيراداتها من الرسوم المحصلة على السلع التي تدخل الإقليم الجمركي الجديد لتعود وتوزع حصيلتها فيما بينها على أساس يتفق عليه كنسبة عدد السكان، أو أهمية التجارة الخارجية في كل دولة أو غيرها من الأسس.

وما يلاحظ في الوقت الحاضر أن الاتحاد الجمركي يتخذ نطاقاً أوسع يتراوح بين تخفيض جزئي متبادل للحماية الخاصة لسلعة واحدة بين عدد محدود من الدول، وبين تحرير تام للتجارة وإلغاء الرسوم مع تنسيق السياسات الداخلية وكذا توحيد العملة، ويشمل هذا المعنى تنظيمات أخرى كالاتحاد الجمركي الناقص، مناطق التجارة الحرة، نظم التفضيل الجمركي، الاتحاد الاقتصادي، الأسواق المشتركة، المناطق الحرة... الخ؛

5. الحماية الإدارية:

تتمثل الحماية في كل الإجراءات والتعقيدات التي تتخذها الدولة والتي تؤدي إلى التشدد في تنظيم حركة الصادرات والواردات وتؤثر عليها بغرض تيسير تحقيق أهداف سياستها التجارية، ويتم ذلك بطرق مختلفة من أهمها:

- ✓ تعقيد وإطالة إجراءات الاستيراد كأن تشترط الدولة على المستورد أن يقدم بيانات على السلعة المطلوب استيرادها، ووضع شهادة منشأ على كل مكون من مكوناتها...الخ؛
- ✓ وضع معايير فنية لإنتاج وتسويق السلعة، فقد تطلب بعض الدول معايير فنية تختلف عن المعايير الفنية للدول الأخرى رغبة في الحد من الواردات، وتدور هذه المعايير حول الخصائص والمواصفات والشروط التي التي ينبغي توافرها في المنتج من حيث النوعية والمكونات المادية والنظافة والصحة والأمان...الخ؛
- ✓ تعدد الرسوم وتعقيد التعريفة الجمركية، فقد تلجأ بعض الدول إلى فرض قائمة طويلة من الإجراءات والرسوم المطلوبة لها على نشاط التصدير والاستيراد، كفرض الرسم على الوزن ورسم المعاينة والشحن، ورسم دخول الموانئ والخروج منها، والمصاريف الإدارية ...الخ، بالإضافة إلى ذلك تشمل بعض

[1] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص 108-109.

التعريفات الجمركية بنوداً مختلفة متداخلة ومتشابكة كي تمكن مصلحة الجمارك من التحكم في سحب البند الذي تريده على السلع المستوردة، فتقيد بذلك الاستيراد وفقاً لما تراه مناسباً؛

- ✓ تعقيد الإجراءات الجمركية وذلك بإطالة مدة الإجراءات الإدارية كالتزام الواردات بالمرور عبر منافذ جمركية محددة أو تخصيص عدد قليل من العاملين؛
- ✓ مقاطعة المنتجات الأجنبية عن طريق حملات دعائية تقوم بها الإدارة لتشجيع المواطنين على مقاطعة منتجات دولية معينة، وقد تستلزم وضع علامة تميز هذه المنتجات بالذات عن غيرها.[1]

من خلال تطرقنا في هذا المبحث للسياسات التجارية يتضح لنا بأنها مجموعة من الإجراءات التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية الدولية بغية تحقيق أهداف عدة، تتعلق معظمها بعلاج الخلل في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي بها، وذلك عن طريق عدة وسائل فاعلة في التأثير على التجارة الدولية، إذ ينجم عن استخدامها عدم ترك حركة السلع حرة طليقة بين مختلف الأسواق، ومن ثم التحكم في حجم التجارة لهذه الدول بما يخدم مصالحها.

المبحث الثالث: مفاهيم ومنطلقات أساسية حول الميزان التجاري.

يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات وجزء أساسي من النشاط الاقتصادي ككل، فهو يوضح النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة، ويعكس طبيعة علاقاتها الاقتصادية مع باقي الدول من خلال تبادلاتها التجارية، كما أنه أداة هامة في التعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية النمو والاندماج التجاري في الأسواق العالمية، وقبل التطرق إلى مفهوم الميزان التجاري، وجب علينا إلقاء نظرة على ميزان المدفوعات والتعرف على العناصر المكونة له.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات، وأهم عناصره.

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما على أنه سجل أو بيان حسابي منظم يشمل كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، والمقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[2]، ونعني بالمعاملة على أنها تدفق اقتصادي يتضمن نقل ملكية السلع أو الأصول المالية، أو توفير الخدمات، رأس

[1] فوزي عبد الرزاق، نفس المرجع، ص 112.
[2] محمود يونس، مرجع سابق، ص 222.

المال، أو توريد العمالة، والقاعدة العامة والهامة في هذا المجال هو أن كل عملية يترتب عليها طلب عملة دولة وعرض عملة دولة أخرى تقيد في الجانب الدائن، وكل عملية يترتب عليها عرض عملة بلد آخر تقيد في الجانب المدين.

فمثلاً إذا قام جزائري بتصدير السلع للولايات المتحدة الأمريكية، فان المستورد الأمريكي في سبيل الحصول على هذه السلعة سيعرض دولارات أمريكية، ويطلب الدينار الجزائري (عرض الصرف الأجنبي)، وبالتالي تقيد العملية في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات الجزائري، وفي حالة العكس (واردات) فان العملية ينجم عنها طلب الصرف الأجنبي وبالتالي تسجل في الجانب المدين؛

أما المقيم فهو كل شخص طبيعي أو معنوي تدوم إقامته داخل الحدود السياسية للدولة، ويحصل على دخله بصفة مستديمة من الدولة بصرف النظر عن جنسيته، فوجود شخص أجنبي داخل حدود الدولة وبصفة دائمة ويمارس نشاطاً اقتصادياً مع الدولة الأجنبية، في هذه الحالة تعتبر معاملاته جزءاً لا يتجزأ من المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان مدفوعات الدولة المقيم بها[1]، وفي مقابل ذلك فان السياح الأجانب وموظفي السفارات والقنصليات، والبعثات العسكرية المرسلين من قبل حكومة بلد ما، فرغم وجودهم في إقليم الدولة لا يعتبرون مقيمين بها، لأنهم يخضعون لتوجيه ورقابة الدولة التي أوفدتهم.[2]

تجدر الإشارة إلى أن التسجيل في ميزان المدفوعات يتم وفقاً لقاعدة القيد المزدوج، فكل معاملة من المعاملات الاقتصادية تظهر مرتين، مرة في جانب الأصول أي الجانب الدائن باعتبارها خروجاً لقيمة تؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج، ومرة في جانب الخصوم أي الجانب المدين باعتبارها دخولاً لقيمة تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة للخارج؛[3]

وحسب ما قدمه صندوق النقد الدولي كمقياس موحد لمختلف الدول فان ميزان المدفوعات يتكون من أربعة بنود أساسية، كما هي مبينة في الجدول رقم (1-7) التالي:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 395- 396.
[2] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010، ص 155.
[3] يونس محمود وآخرون، مرجع سابق، ص 255.

الجدول رقم (1-7): مكونات ميزان المدفوعات.

البيان	دائن	مدين	الرصيد
أولاً- حساب العمليات الجارية: 1. السلع: -سلع عامة -سلع مستوردة أو مصدرة للتنقل 2. الخدمات: - النقل (البحري.... -الأسفار (أسفار الموظفين... 3. الدخل: الدخل الرئيسي (دخل الاستثمارات، إيجار تعويضات الموظفين.. الدخل الثانوي: (ضرائب على الدخل والثروة+ صافي أقساط التامين ماعدا التأمين على الحياة. 4. التحويلات الجارية: تتمثل في الإيرادات العامة وقطاعات أخرى. **ثانياً- حساب رأس المال:** 1. التحويلات الرأسمالية: تتمثل في الإدارات عامة وقطاعات أخرى. 2. الاستلام والتنازل عن الموجودات الغير مالية والغير إنتاجية. **ثالثاً- العمليات (الحسابات) المالية:** -الاستثمار المباشر -الاستثمار في القيم المنقولة (المحفظة) -احتياطي الأصول (حركة الذهب النقدي والنقد الأجنبي) **رابعاً- حساب السهو والخطأ - وبنود الموازنة الأخرى.**			

Source: (IMF) International Monetary Fund, **Balance Of Payments And International Investment Position Manual**, Sixth Edition (Bpm6) Washington, 2009, P14.

وتفسر بنود ميزان المدفوعات على النحو التالي:

1.حساب العمليات الجارية: يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري)، والمعاملات الغير منظورة (ميزان الخدمات)، وكذا حساب الدخل والتحويلات من جانب واحد.

1.1. الميزان التجاري: يسمى أيضاً بالتجارة المنظورة لأنه يتضمن سلعاً مادية ملموسة تكون تحت رقابة السلطات الجمركية من بلد لأخر، ويشتمل على الصادرات والواردات السلعية، ويعبر عن صافي التعامل

الخارجي أي الفرق بين الصادرات والواردات[1]، حيث يتم تقييم الصادرات بالقيمة "FOB" أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، أما الواردات فتقيم بالقيمة "CIF" أي قيمة السلعة في ميناء الوصول، ويوصي صندوق النقد الدولي في هذا الشأن أن تكون كل من الصادرات والواردات مقومة بالقيمة "FOB" حتى يمكن تمييز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلاً وتأميناً.[2]

2.1. ميزان الخدمات (التجارة الغير منظورة): تسمى غير منظورة لأنها غير مرئية فعلاً، ولا تمر عبر أجهزة الجمارك وتشتمل على الصادرات والواردات من الخدمات، كخدمات النقل والتامين والرحلات إلى الخارج؛[3]

3.1. حساب الدخل: نميز بين نوعين من الدخل، رئيسي وثانوي، فالدخل الرئيسي هو ذلك الدخل الذي ينتمي إلى الوحدات والمؤسسات المقيمة في مقابل مساهمتها في الإنتاج، أو توفير الأصول المالية، وتأجير الموارد العينية للوحدات الأخرى والمؤسسات الغير مقيمة، ويشمل تعويضات الموظفين، أي الرواتب والأجور والمزايا الخاصة بالعمال الموسميين وغيرهم من غير المقيمين، إضافة إلى إيرادات الاستثمار التي تتكون من أرباح الأسهم، والأرباح المعاد استثمارها والفائدة على الدين والدخل على استثمارات المحفظة[4]، أما الدخل الثانوي فيمثل أساساً التحويلات الحالية بين المقيمين والغير مقيمين؛

4.1. حساب التحويلات من جانب واحد: يخصص هذا الحساب للمعاملات التي يترتب عنها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أي مقابل[5]، كالهبات والمنح والهدايا، وأي تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

2. حساب رأس المال: يشمل التحويلات الرأسمالية كالإعفاء من الديون، التبرعات من الممتلكات والمعدات وعمليات الاستحواذ والتصرف في الأصول، بالإضافة إلى اقتناء وبيع الأصول الغير منتجة (غير المالية)، كشراء مباني للسفارات، براءات الاختراع، التراخيص؛

3. العمليات المالية: يسجل هذا الحساب حركة المعاملات المالية بين البلد وبقية دول العالم، ويتشكل من المكونات التالية:

[1] حسام علي داوود، مرجع سابق، ص 20.
[2] محمود يونس، وآخرون، مرجع سابق، ص 231
[3] محمد دياب، مرجع سابق، ص 160.
[4] Bank Of Jamaica, **The Balance Of Payment**-Preliminary Quarterly Report-Janury-March 2012, p 13-14.
[5] محمود يونس وآخرون، مرجع سابق، ص 233.

1.3. استثمارات مباشرة: تتم بواسطة كيان يسمى المستثمر المباشر، تهدف لتحقيق مصلحة دائمة ولا سيما الربحية، أو التنمية، حيث يمتلك فيها المستثمر الأجنبي على الأقل 10% من الأسهم أو حقوق التصويت؛

2.3. استثمارات المحفظة: تعني تحرك رؤوس الأموال قصيرة الأجل بهدف امتلاك أصول مالية، وذلك لعدة أغراض منها التهرب من الظروف الغير ملائمة، المضاربة، تحقيق ربح اكبر؛

3.3. المشتقات المالية: هي الأدوات المالية التي تتغير قيمتها اعتماداً على تطور سعر أصل أساسي؛ وتتنوع بين الأسهم والسندات، السلع، والعملات الأجنبية، حيث تسمح عقود المشتقات المالية بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد، وتتنوع هذه العقود بين عقود الخيار، المبادلة، والعقود المستقبلية؛

4.3.استثمارات أخرى: هي غير مصنفة في استثمارات المحافظ والاحتياطات كالقروض التجارية، استخدامات صندوق النقد الدولي النقدية، والودائع؛

5.3.الأصول الاحتياطية: هي تحت السيطرة الفعالة للسلطات النقدية، تستعمل لتمويل الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق التدخل في سوق الصرف الأجنبي للتأثير على سعر العملة الوطنية[1]، وتتمثل هذه الاحتياطات في الودائع والأرصدة من العملات الأجنبية المتوفرة لدى الدولة والواقعة تحت رقابتها في البنوك التجارية الأجنبية، والذهب النقدي الموجود لدى البنك المركزي الذي يعد من أدوات الدفع الأكثر قبولاً في الوفاء بالالتزامات الدولية، حيث تقوم الدولة في تسوية العجز في مدفوعاتها عن طريق تصدير الذهب إلى الخارج، أما عندما يكون فائض في ميزان المدفوعات فان الدولة تقوم باستخدام هذا الفائض بشراء الذهب من الخارج؛[2]

4. فقرة السهو والخطأ: يقيد في هذا الحساب هامش الخطأ الغير مبرر محاسبياً أو اقتصادياً، ويمثل نسبة مئوية هامشية تعكس الكفاءة والتحكم في الحسابات للدولة[3]، حيث يستعمل لموازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن)؛

[1] Balance des paiements est position extérieure global, cote d'ivoire, 2013, p 05.
[2] عدنان تايه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 64.
[3] جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 166.

وتستخدم هذه الفقرة في الحالات التالية:

- ✓ الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات؛
- ✓ قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد، لذلك يتم إدراجها في فقرة السهو والخطأ.

إن هذا التوازن المحاسبي هو توازن حتمي وليس له أي دلالات اقتصادية، أما من الناحية الاقتصادية فيحكم على ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصادياً عندما يركز النظر على العمليات التلقائية*، أو المستقلة وحدها دون غيرها، وهكذا فان تعادل قيمة الجانب الدائن الخاص بهذه العمليات (الإيرادات)، مع قيمة الجانب المدين (المدفوعات)، إنما يعني توازن الميزان في حين أن عدم تعادل هاتين القيمتين يعني اختلال في ميزان المدفوعات.[1]

المطلب الثاني. الاختلال والتوازن في الميزان التجاري:

سنقوم في هذا المطلب بعرض المفاهيم المتصلة بالميزان التجاري، وعناصره، والحالات التي تؤدي الى حدوث الاختلال وصوره كما يلي:

أولاً. مفهوم الميزان التجاري، وأهميته:

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات، وذلك لأنه يوضح النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة[2]، ومن ثم معرفة وضعية البلد الاقتصادية؛ وتتجلى أهميته من الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، من خلال الواردات التي من شأنها تلبية حاجات البلد التي لم يتمكن من توفيرها محلياً، وكذلك من خلال دور الصادرات في تفعيل عناصر الإنتاج والاستفادة من فوائض مالية إضافية.[3]

* يقصد بالعمليات التلقائية تلك العمليات التي تجري لذاتها أي لا بد من وجودها دون النظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات كتصدير السلع أو استيرادها ، وتلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها.

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 198.

[2] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص 95.

[3] تمار أمين، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة البليدة 02، 2018/2017، ص 99.

ويعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ما وواردتها، ويطلق عليه أيضاً ميزان أو حساب التجارة المنظورة، حيث يقيم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكلاً مادياً ملموساً (التدفقات السلعية)، التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة؛[1] ويُعبَر عن رصيد الميزان التجاري بالعلاقة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي الصادرات السلعية – إجمالي الواردات السلعية.

وتقيد الصادرات في الجانب الدائن فهي تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى الدولة، أما الواردات فتقيد في الجانب المدين حيث أنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.[2]

تمثل الصادرات كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد، وتكمن عملية التصدير في أي تعامل بالسلع والخدمات من مقيمين إلى غير مقيمين، أما عملية الاستيراد فهي تشتمل على تلك المعاملات من غير مقيمين إلى مقيمين،[3] وتعرف على أنها عملية تصريف الفائض من الإنتاج الوطني إلى الخارج، أي أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم استعماله داخل البلد وإنما يصدر إلى الخارج، فهو يمثل تدفق السلع والخدمات من خلال حدود الدولة، حيث يتم بيع هذه السلع إلى الأجانب بالدول الأخرى.[4]

وتكمن أهمية التصدير بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في زيادة إيرادات الدولة من مختلف العملات الصعبة، وتزداد تلك الأهمية بزيادة حاجة البلد المصدر لهذه العملات، إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة والحفاظ على الوظائف القائمة وتحسين مستوى دخل الفرد.[5]

كما أن فتح المجال أمام التصدير سوف يؤدي إلى الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والوصول بالمشروعات الاقتصادية إلى الحجم الأمثل والطاقة القصوى، فعند اتساع السوق تزداد احتمالات التسويق ويرتفع مستوى الطلب، عندئذ يمكن للمشروعات الصغيرة المتفوقة والمتخصصة أن تتحول إلى مشروعات كبيرة وتستفيد من وفرات الحجم بتخفيض التكاليف، وزيادة الإنتاج، إضافة إلى تحصيل قيمة الواردات من خلال

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، مصر، 1991، ص 340.
[2] بسام الحجار، مرجع سابق، ص 56.
[3] حسام علي داوود، وآخرون، مرجع سابق، ص 20.
[4] برايس خليفة، **دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر** خلال الفترة 1970-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2013/2012، ص 37.
[5] عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق، ص 169.

الموارد المالية التي يتيحها للدولة، والتي يمكن أيضاً إعادة استثمارها في مشاريع تنموية جديدة تساهم في زيادة التكوين الرأسمالي للتنمية الاقتصادية.[1]

أما الواردات فهي تمثل كافة البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي، ولكنها مستهلكة داخل البلد[2]، بحيث لا يمكن إنتاجها أو عرضها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى[3]، وتعرف أيضاً بأنها الطلب المحلي على سلع وخدمات وأصول رأسمالية منتجة في الخارج[4]، وبما أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على البضائع والخدمات المحلية، لذا فإنها تطرح من قيمة إجمالي الناتج الوطني، لان إجمالي الناتج الوطني يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.

وتساهم الواردات في نمو الدخل الوطني بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد من مواجهة أعباء التنمية، إذ عن طريق الاستيراد يتم توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة لهذه التنمية، وكذلك استيراد السلع الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج وتنويعه، ومن جانب آخر فان الواردات من السلع الاستهلاكية هامة لتغطية احتياجات المجتمع المتزايدة نتيجة ارتفاع الدخول والزيادات السكانية، فهي تعزز المستوى المعيشي للأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات المستوردة[5]، بحيث يتم الحصول عليها بتكلفة أقل وجودة أحسن بفضل تمتع الدول بمزايا نسبية في إنتاجها في إطار ما يعرف بالتخصيص الدولي للعمل.

ثانياً. صور الاختلال في الميزان التجاري:

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على أدائها لمطلوبات الدول الأخرى لسلعها، وتسمى هذه الحالة بالفائض في الميزان التجاري (أي زيادة قيمة الصادرات السلعية عن قيمة الواردات السلعية)، أما عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن، فهذا يعني تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى، وتسمى هذه الحالة بالعجز في الميزان التجاري أي زيادة قيمة الواردات السلعية عن قيمة الصادرات السلعية؛

[1] بالحبيب عبد الكامل، مرجع سابق، ص ص 34-35.
[2] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2005، ص 131.
[3] تسابت عبد الرحمان، **تأثير الواردات على النمو الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 05، أفريل 2014، ص 117.
[4] بسام الحجار، مرجع سابق، ص 89.
[5] تسابت عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 117.

ويحصل الفائض عندما يتسع النشاط الاقتصادي في الدولة ويتنوع هيكلها الإنتاجي، وتزداد درجة مرونته واتساعه، بحيث تكون معه الدولة قادرة على توفير فائض في المنتجات ويكون هذا الفائض متاحاً للتصدير، وعليه يعد الفائض مؤشراً على صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية، لكنه يبقى أحياناً غير كاف لإصدار حكم بهذا الشأن، خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصاديات التي تبالغ في اعتمادها على الصناعات الاستخراجية وتصدير المواد الأولية المعدنية والطاقوية دون تحويلها، فهذه الاقتصاديات تفتقر إلى التنويع وتكون عرضة لتقلبات أسعار المواد الأولية في أسواق العالم مما يؤدي إلى أزمات اقتصادية دورية.[1]

وفي المقابل فان عدم اتساع النشاط الإنتاجي وعدم تنوعه لا يتيح للدولة قدرة على توفير فائض من الإنتاج لغرض التصدير وبالتالي يحصل عجز في الميزان التجاري، وتزداد حدة العجز في الدول المتخلفة عندما تتجه لتحقيق التنمية فيها، حيث تسند حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية فيها والتي يتطلبها العمل من أجل تحقيق التنمية، نظراً لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، وكذلك تتسع حاجتها للسلع الوسيطية التي يتم بواسطتها تشغيل هذه المشروعات، فضلاً عن تلبية احتياجاتها الاستهلاكية التي يعجز اقتصادها عن توفيرها، وخاصة في ظل تزايد الطلب عليها نتيجة معدلات الزيادة السكانية المرتفعة والتحسن النسبي في مستويات المعيشة؛ وعليه فان العجز في الميزان التجاري يقرأ كدليل على ضعف تنافسية البلد المعني أمام المنتجات الأجنبية، ويؤدي إلى استنزاف احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، وبالتالي ضرورة الاقتراض من الخارج في ظل غياب موارد أخرى تسد العجز مثل تحويلات العمال المقيمين بالخارج، أو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما حالة التوازن فهي نادرة الوقوع، غير أن الدول تسعى إلى تحقيقها عن طريق جعل وارداتها بالقدر الذي تسمح به حصيلة صادراتها، وتحدث عندما تتساوى صادرات الدولة مع وارداتها، ويمكن التعبير عن حالة التوازن بالمعادلة التالية:[2]

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي

أو بمعنى آخر:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

[1] مرجع الكتروني، متاح على الموقع: http// www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع: 2018/05/05.
[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 124.

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وتعني حالة التوازن ثبات الأسعار المحلية أي (عدم اتجاهها نحو التغير)، ومعنى ذلك تحقق التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف نحو الثبات فيتحقق التوازن الخارجي، وبالتالي يتحقق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

ويمكن التمييز بين عدة أنواع من الاختلالات التي تحدث في الميزان التجاري، تختلف باختلاف أسباب حدوثها، ويكون الاختلال ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول حسب الهيكل الاقتصادي لكل دولة والظروف المحيطة بها.

1. **الاختلال الطارئ:** هو الاختلال الذي ينجم عن حدث طارئ لا يعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي للبلد نتيجة الحروب أو الظروف الطبيعية الغير ملائمة، كالعجز الذي يحصل نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية في البلدان التي تعتمد صادراتها على بعض السلع الزراعية، وهذا الاختلال قد يكون سالباً وقد يكون موجباً، كما ينجم أيضاً نتيجة ارتفاع الطلب على مادة أولية لأسباب طارئة كالنفط مثلاً في البلدان التي تعتمد صادراتها على هذه المادة، ويزول هذا الاختلال بزوال الأسباب التي أدت إليه؛[1]

2. **الاختلال الموسمي:** يظهر هذا الاختلال بصفة خاصة في الدول التي يعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما عند انقضاء هذه المواسم يتلاشى هذا الفائض، وقد يتحول إلى عجز، ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته، إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة؛[2]

3. **الاختلال الدوري:** من المعروف أن الاقتصاد القومي لأي دولة، وخصوصاً تلك التي تأخذ بالنظام الرأسمالي أو التي تعتمد على ما يسمى بنظام السوق، يتعرض فيها لموجات من الرخاء يزداد فيها التشغيل ويزداد فيه الدخل القومي فترتفع أسعار المنتجات الوطنية وبالتالي تقل الصادرات فتقل المتحصلات وتزداد المدفوعات فيحدث عجز في الميزان التجاري، ثم تتلوها موجات من الكساد ينخفض فيها مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي، فتنخفض أسعار المنتجات الوطنية فتزداد الصادرات، ومن ثم تزيد المتحصلات وتقل المدفوعات فيحصل فائض في الميزان التجاري، ومثل هذه التغيرات تحدث عادة بصورة تكاد منتظمة، وتتكرر

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص 178.
[2] يونس محمود، مرجع سابق، ص 313.

في فترات يتراوح طولها بين 5 سنوات و15 سنة، وتسمى هذه التقلبات بالدورات الاقتصادية أو الدورات التجارية.[1]

4. الاختلال الهيكلي: نجد هذا النوع من الاختلال بصفة خاصة في الدول النامية ذات البنية الاقتصادية المتخلفة والأحادية الجانب، حيث تتركز صادراتها في سلعة واحدة أو سلعتين أساسيتين، تتحكم فيها مجموعة من العوامل الخارجية، الأمر الذي يؤثر على هيكل تجارتها الخارجية وهيكل ناتجها المحلي[2]، قد يؤدي ذلك إلى ظهور عجز في الميزان التجاري، ويبقى مستمر لفترات طويلة بسبب ارتباطه بعوامل ذات طبيعة هيكلية تؤثر في قدرة البلد على التصدير، أو على ميله للاستيراد، أو على قدرته على جذب رؤوس الأموال أو سداد التزاماته[3]، كما أن علاجه بمجرد تقديم الأموال على أسس محدودة ومؤقتة أمر غير مجدي، لذا تلجأ الدول النامية إلى إحداث توسع اقتصادي بإقامة مشاريع تنموية تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية، لرفع مستوى الاستثمار بها، وأمام عدم كفاية مدخراتها المحلية المتاحة في مقابل نمو بطيء للصادرات خاصة مع التأخر التكنولوجي والتقني، يؤدي ذلك إلى حدوث عجز دائم ومزمن.[4]

وكما هو معلوم فان تمويل هذا العجز عادة ما يكون باللجوء إلى مصادر تمويل أجنبية للحصول على رؤوس أموال ضخمة وبشروط متشددة، وعليه فان أمر العدول عن عملية التوسع بهذه الدول يزيد الوضع أكثر تأزماً، لذا يتعين عليها أن تواصل الجهود لفترة طويلة من اجل تحقيق نتائج بزيادة القدرة الإنتاجية.

إن هذا الاختلال يظهر نتيجة عامل واحد، أو أكثر من العوامل التالية:

- ✓ تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الأخر، مثل التحول من الفحم إلى البترول، ومن الألياف الطبيعية إلى الألياف الاصطناعية، وهذا ما ينطبق تماماً على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، واعتمادها في التصدير على سلعة أو سلعتين (زراعية أو معدنية، بترولية)، فعادة ما تتأثر تلك الصادرات بالعديد من العوامل الخارجية مثل مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية نتيجة التغير الحاصل في أذواق ورغبات المستهلكين وعزوفهم عن اقتناء هذه السلع؛[5]

[1] سامي السيد، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2018، ص 284-285.
[2] جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 167.
[3] ميرندا زغلول، **التجارة الدولية**، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، مصر 2010، ص 99.
[4] عبد الرحمان يسرى احمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 192.
[5] عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص 66.

- ✓ تغير عرض عناصر الإنتاج، فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو في السكان، وعرض الموارد الطبيعية بسبب البحث والتنقيب والاكتشافات الجديدة؛
- ✓ تغير فنون الإنتاج، فقد يؤدي التغير في استخدام أحد الأساليب الفنية في الإنتاج إلى التوفير في استخدام أحد أو بعض عناصر الإنتاج ا والى إحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبياً محل عنصر آخر نادر نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج وزيادة إمكانية التصدير؛
- ✓ تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير؛
- ✓ ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب التأخر التكنولوجي والفني وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة في بعض الدول، يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها، وبالتالي تراجع الطلب على صادراتها من هذه المنتجات. [1]

فمن خلال هذه العوامل يتضح لنا بان الاختلال الهيكلي يرتبط بالبنية الاقتصادية للدولة ومدى قوة جهازها الإنتاجي من حيث تنوعه ودرجة مرونته، لذلك فانه لا يصلح لعلاج هذا الاختلال تغيير سعر الصرف أو سياسة الإنفاق أو الأسعار (التضخم) كما هو معهود في باقي الاختلالات، وإنما يجب أن ينصرف إلى الأسباب الحقيقية التي أوجدته، ويتطلب الأمر الكثير من الجهود ولفترة طويلة من أجل خلق توازن شامل بين مختلف القطاعات.

ثالثاً. أسباب الاختلال في الميزان التجاري: هناك عدة عوامل تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهمها نذكر:

1. **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً؛

2. **سعر الصرف:** يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

[1] محمود يونس، مرجع سابق، ص ص 316-317.

3. الاختلاف في أسعار الفائدة: يبدي التغير في سعر الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، فينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين؛[1]

وتؤثر أسعار الفائدة بشكل غير مباشر في الميزان التجاري، حيث أن انخفاضها يؤدي إلى سحب الودائع وبيع السندات من قبل المساهمين وشراءها بالخارج مما يؤثر على سير نشاط الشركة، وبالتالي نقص الإنتاج الذي يؤثر على كمية الصادرات، لذلك تستخدم بعض الدول أحياناً سعر الفائدة كوسيلة للتأثير على كمية الصادرات، غير أن هذا الإجراء قد يحول دون تحقيق ذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة التي تدخل في عملية الإنتاج ، ويدفع الاقتصاد بذلك إلى الدخول في ركود تضخمي، ويشهد ارتفاعاً في الأسعار مصحوباً بركود في الإنتاج، ومعدلات بطالة مرتفعة؛[2]

4. معدل نمو الناتج المحلي: وهو يمثل الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري للسلع والخدمات النهائية، أو هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة بالسنة، ويعرف أيضاً بالدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج الذي ساهمت في إنتاجه في الداخل، سواء كانت وطنية أو أجنبية لا تمييز بينها، وزيادة الدخل في الدولة يؤدي إلى التوسع في الاستهلاك وزيادة الطلب على الواردات، وانخفاضه يؤدي إلى تراجع الطلب عليها.[3]

رابعاً. تأثير الفائض أو العجز في الميزان التجاري:

بالرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءاً من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات أو الأموال، ومع ذلك فان رصيده الايجابي والسلبي ذا دلالة كبيرة، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد الذي لا يعاني من اختلالات هيكلية، فهو يشير إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التنافسية للسلع المصدرة، وهذا يعني الكفاءة في عملية الإنتاج من

[1] بسام الحجار، مرجع سابق، ص 64.
[2] مرجع الكتروني، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy تاريخ الاطلاع 2018/06/10.
[3] مفتاح صالح، حاجي سمية، **السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد الأول، العدد 09، ص 66.

حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأذواق في الأسواق الخارجية، وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من بلدان أخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على أرصدة من عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته لتمويل مستورداته وتسديد التزاماته، وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قدرتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، بالإضافة إلى إتاحة فرصة الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته؛

أما العجز في الميزان التجاري فانه يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلدان ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن قصور قطاع تلك الأنشطة لهذه المواد عن تلبية حاجات الاقتصاد في ذلك البلد*، فاستيراد المواد الغذائية يكشف عن قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور هذه الصناعة في البلد، ويتسبب العجز المستمر في الميزان التجاري إلى استنزاف احتياطات البلد من العملات الأجنبية، ويؤدي إلى الاستدانة من الخارج وانخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية، وبالتالي حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية.[1]

المطلب الثالث. المؤشرات الاقتصادية للميزان التجاري:

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزانه التجاري، وهذا بفضل المؤشرات الاقتصادية التي تستخرج منه، وذلك كما يلي:

أولاً. معدل التبادل الدولي: يعرف في إطار نقدي بأنه العلاقة بين الأسعار التي يتلقاها البلد، والأسعار المدفوعة مقابل شراء وارداتها، كما يعبر عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل وحدة واحدة تصدرها إلى الخارج،[2] فاستعمال هذا المؤشر يساعدنا في معرفة العلاقة الموجودة بين الصادرات والواردات، وكيفية تَحَكُّم صادرات الدولة في وارداتها، وكم وحدة من السلع المستوردة تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة من السلع المصدرة، ويستخدم الاقتصاديون العديد من الأساليب الإحصائية لقياس معد التبادل، نشير إلى بعض منها:[3]

*قد لا يكون السبب عن قصور في تلبية الاحتياجات، وإنما الاستفادة من انخفاض أسعار السلع في الأسواق الدولية لتميز الدول المنتجة بمزايا نسبية، وفي المقابل إعادة تخصيص موارد الدولة في إنتاج منتجات تتميز فيها بمزايا نسبية عن باقي الدول.

[1] مرجع الكتروني، متاح على الموقع: https://www.marefa.org تاريخ الاطلاع: 2018/06/22.

[2] أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص 62.

[3] رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، منشورات الحياة، الجزائر، ط1، 2009، ص ص 8-10.

***معدل التبادل الصافي:** يتم حسابه كما يلي:

$$\text{معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

تبين هذه النسبة مدى سيطرة صادرات الدولة على وارداتها، كما تدلنا على القوة الشرائية للدولة بالنسبة إلى الخارج، فإذا كان المعدل اكبر من 100%، يعني أن الدولة تحصل على أكثر من وحدة من الواردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات.

***معدل تبادل الدخل:** تمت الاستعانة بهذا المؤشر بسبب المشاكل والصعوبات التي تحيط بعملية قياس التغيرات التي تطرأ على إنتاجية صناعة التصدير، ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل تبادل الدخل} = \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار الصادرات} \times \text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

فعندما تزيد هذه النسبة عن 100% ، معنى ذلك أن الدولة تستطيع بالنسبة لسنة معينة أن تحصل على حجم أكبر من الواردات عن طريق بيع صادراتها في هذه السنة، والعكس صحيح إذا قلت هذه النسبة عن 100%، وهذا المعدل يعكس مدى قدرة الدولة على الاستيراد، ولذلك فانه يسمى أيضاً بالطاقة الاستيرادية.

***معدل تبادل الإنتاجية:** هذا المعدل يأخذ بمقدار التغير في الإنتاجية من أجل الحصول على معدل تبادل جديد، يتميز بكثير من الدقة، ويمكن الحصول عليه عن طريق:

$$\text{معدل تبادل الإنتاجية} = \frac{\text{معدل التبادل الصافي} \times \text{انتاجية الصادرات في سنة المقارنة}}{\text{انتاجية الصادرات في سنة الأساس}}$$

ويلاحظ أن معدلات التبادل في الدول النامية التي تعتمد اعتماداً كلياً على تصدير عدد قليل من المواد الأولية وبين الدول الصناعية قد تدهورت بالنسبة للأولى، نظراً لأن أسعار مواردها الأولية إما أنها ظلت ثابتة أو ارتفعت ارتفاعاً بسيطاً، في حين أن أسعار المنتجات التي تستوردها قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً وأدى هذا بدوره إلى تدهور شروط التجارة، ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى تدهور معدل التبادل الدولي بالدول النامية نذكر:

- احتفاظ الدول المتقدمة بمزايا التقدم الفني؛
- اختلاف ظروف الطلب على المنتجات الأولية والمنتجات الصناعية؛

- عدم قدرة الدول النامية على مواجهة تقلبات أسعار صادراتها، لأنها تنتج في الغالب سلعة واحدة بينما تنتج الدول المتقدمة العديد من السلع، فإذا انخفض الطلب على سلعة ما فانه يرتفع في آخر؛
- سياسات الصرف المنتهجة من طرف الدول النامية المغالى فيها، والتي تؤدي إلى ارتفاع أسعار صادراتها وبالتالي انخفاض حجمها نتيجة نقص الطلب عليها.

ثانياً. مؤشر الانكشاف الاقتصادي: هو نسبة ما تشكله الصادرات والواردات من إجمالي الناتج المحلي، ومن خلاله يتم معرفة مدى اعتماد أداء الاقتصاد الوطني على متغيرات التجارة الخارجية[1]، ويحسب كما يلي:

$$F = \frac{\sum(X+M)}{PIB}$$

حيث أن: X: الصادرات.

M: الواردات.

PIB : الناتج الداخلي الخام.

فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على اعتماد النشاط الاقتصادي للدولة بشكل كبير على العالم الخارجي مما يجعل اقتصادها أكبر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويجعلها في حالة تبعية " انكشاف" للعالم الخارجي، فارتفاع هذا المؤشر يشير أيضاً إلى عمق اعتماد الاقتصاد في الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته، وللحصول على حاجاته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية، فتتضح مدى تبعيته للخارج، ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية، والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين، والاتفاقات والتكتلات الاقتصادية.[2]

ثالثاً. مؤشر التركيز السلعي:

يقيس هذا المؤشر مدى تركز صادرات الدولة في سلعة معينة أو عدد قليل من السلع، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي لا تزيد في الغالب عن المواد الأولية، وتصدر في غالبيتها إلى الدول المتقدمة، وبالتالي تعتبر الزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير من مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة، وذلك من خلال اعتماد الدول النامية على

[1] هجير عدنان زكي، **اقتصاديات الانكشاف**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 07،.سنة 2005، ص 24

[2] دليلة طالب، مرجع سابق، ص 173.

المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة؛

بالإضافة إلى ذلك فان هناك مظهراً آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية، ويستخدم هذا المؤشر أيضاً في قياس التبعية الاقتصادية.

ويقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني- هيرشمان، وهو أكثر المقاييس استخداماً لهذا المؤشر، ويعبر عنه كما يلي:[1]

$$CP_M = (\sum_t^n \frac{Xit}{Xt})^2$$

حيث أن:

CP_M: مؤشر التركيز السلعي.

Xit: صادرات الدولة من السلعة i خلال السنة **t**.

Xt: واردات الدولة خلال السنة **t**.

رابعاً. معدل التغطية (Tc):

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات المتحصل عليها من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل اصغر من (100%) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، لذلك يجب البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته، ولقياس هذا المعدل يتم حساب نسبة (X) الصادرات إلى الواردات (M) من السلع، وذلك كما يلي:

$$Tc = (\frac{X}{M}) \times 100$$

خامساً. معدل التبعية (Td):

هو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)، وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج؛

[1] دليلة طالب، مرجع سابق، ص 174.

ويحسب كما يلي:

$$\text{Td} = (\frac{M}{pib}) \times 100$$

سادساً. معدل القدرة على التصدير (TE):

هو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)، ارتفاع هذا المعدل هو مؤشر يدل على أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير، ويتم حسابه كالأتي:

$$\text{TE} = (\frac{x}{pib}) \times 100$$

سابعاً. معدل القدرة على سداد الواردات (CRM): يتم حسابه وفق العلاقة التالية: [1]

$$\text{CRM} = (\frac{Rc}{M}) \times 360 \text{ Jour}$$

فهذا المعدل يعبر عن نسبة المخزون من الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M)، و يقيم بعدد الأيام حيث كلما كان عددها أكبر، فان ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في اقرب الآجال، ومن المستحسن أن لا يقل عن 90 يوم.

[1] جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص ص 179-180.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لتطور نظريات التجارة الخارجية في هذا الفصل، رأينا أن جل هذه النظريات الكلاسيكية والحديثة تتفق في أساس واحد، وهو أن التبادل الدولي يقوم على أساس الاختلاف الحاصل بين الدول في التكاليف والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، حيث أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتفوق في إنتاجها، وتميل إلى استيراد السلع التي تتفوق الدول الأخرى في إنتاجها نسبياً، وهذا لتعظيم أرباحها وتحقيق مصالح شعوبها، وتفترض نظريات التجارة الدولية سيران مبدأ المنافسة الحرة، إلا أن ذلك لا يتفق مع الواقع الاقتصادي في معظم الأحيان، لان ظروف الإنتاج بين الدول تسودها مبادئ الاحتكار، واغلب فروع الإنتاج تخضع للمنافسة الاحتكارية، وعلى هذا تطرقنا لسياسات التجارة الخارجية بنوعيها الحرية وسياسات التقييد، وحجج أنصار كل من السياستين، حيث تتبنى كل دولة سياستها التجارية بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وبما يخدم توجهاتها الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي السائد بها، ويعتبر الميزان التجاري وسيلة لمعرفة مدى نجاعة الدول في تحقيق أهداف سياساتها التجارية، وقد تطرقنا إلى دراسته وتحليل مختلف مؤشراته، التي من خلالها يمكن التعرف على وضعية البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في الأسواق العالمية، كما يمكن من خلاله الكشف عن مواطن القوة والضعف في اقتصاد البلد، مما يسمح بإعطاء تصور واضح عن السياسات الملائمة للبلدان التي تكفل دعم قوتها الاقتصادية، وتحقيق رفاهيتها وكفاءتها الاقتصادية؛

وكما رأينا سابقاً فان نظريات التجارة الخارجية تتميز بالسكون والثبات في التحليل مما يجعلها لا تعبر إلى حد ما عن الواقع الاقتصادي، لذا ظهرت عدة توجهات حديثة أخذت على عاتقها إعطاء الأهمية للدور الذي تلعبه العديد من العوامل في تفسير التجارة الدولية، كالاعتماد على البحث والتطوير باعتباره محدداً لنمط التجارة الخارجية بين الدول، إضافة إلى اقتصاديات الحجم ورأس المال البشري، والتنوع الإنتاجي، كل هذه العوامل تعتبر من أهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو محل دراستنا في الفصل الثاني من هذا البحث.

الفصل الثاني:

الاستثمار الأجنبي المباشر" المفاهيم، المحددات، وآثاره على الدول النامية "

تمهيد:

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية في رأي الكثير من الاقتصاديين هي انعدام رؤوس الأموال الباعثة لعملية التنمية الاقتصادية بها، وافتقارها للتكنولوجيا الدقيقة والإطارات الكفؤة للتسيير، مما أدى بها إلى اللجوء للاستدانة كمصدر حتمي للتمويل، ونتيجة للقيود أو الشروط الاستغلالية المفروضة من قبل مانحي رؤوس الأموال، إضافة إلى الفوائد المترتبة عنها والتي فاقت في كثير من الأحيان أضعاف أصل المبالغ المستدانة، الأمر الذي أثقل كاهل هذه الدول ورهن مسيرتها التنموية وسيادتها الوطنية على وجه خاص، وأمام هذا الوضع كان لزاماً على هذه الدول إعادة تصحيح مسارها التنموي والبحث عن مصادر تمويل أخرى أكثر تسهيلا لتدفق رؤوس الأموال وذات فعالية اكبر لدعم نموها الاقتصادي ومسايرة أنماط التطور التكنولوجي الحاصل في البيئة الدولية، من هنا لاح إلى الأفق موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، واتضح جلياً تميزه عن باقي وسائل التمويل الأخرى أمثال المنح والإعانات والقروض، فهو تمويل غير مكلف ولا يتولد عنه دفع أقساط أو فوائد، أو تبعية للاقتصاديات الأجنبية المانحة لتلك الإعانات والمساعدات، كما يصاحبه انتقال التكنولوجيا والخبرة والمهارات الإدارية والتنظيمية للبلدان المضيفة له، لذلك احتل مكانة هامة لدى الاقتصاديين والسياسيين عند وضع خطط التنمية، وسعت الدول إلى العمل على جذب المزيد من الاستثمارات من خلال إزالة العوائق والعراقيل التي تعيق انسيابها، ومنحها كل الضمانات والحوافز للمستثمرين الأجانب، وكذا إدخال تعديلات هيكلية عميقة على نظمها الاقتصادية وتحرير تجارتها الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق سنتطرق للبحث في هذا الموضوع لمعرفة أهم المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف محدداته، وآثاره المحتملة على اقتصاديات الدول المضيفة، بالإضافة إلى مقومات تفعيل الدور المرغوب من جذبه.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

سنحاول في هذا المبحث إعطاء بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأهميته، وعرض مختلف أشكاله على النحو التالي:

المطلب الأول. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك تعاريف عدة للاستثمار الأجنبي المباشر أوردها عدد من الباحثين والاقتصاديين المهتمين بشان الاستثمار، إضافة إلى تعاريف الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية نذكر منها:

أولاً. تعاريف بعض الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي، يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة؛[1]

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، فتعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار العابر للحدود، يقوم به كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر)، بهدف إقامة مصلحة وعلاقة إستراتيجية طويلة الأمد مع مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر (مؤسسة المشروع الاستثماري)، ويكون له قدر من التأثير في إدارة المشروع بعد تملكه لأكثر من 10% من إجمالي قوة التصويت كحد أدنى؛[2]

وحسب تعريف الأونتكاد فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، شريطة تملكهما حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية للشركة المحلية التابعة.[3]

---

[1] صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات**، الجزء 18، الطبعة الخامسة، 1993، ص 86.

[2] Ben Chmark , **Definition Of Foreign Direct Investment,** OCED, Fourth Edition, 2008.*p 17.*

[3] Hussien alasrag**, foreign direct investment development policies in the Arab countries**, MPRA, paper n° 2230 posted 13, march, 200, p 05.

ثانياً. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة بعض الاقتصاديين:

يعرفه رايموند برنارد (Rymand, Bernard) على أنه وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك بمساهمة رأس مال الشركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج، أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد أخر؛[1]

ويرى (Michel Gzinkota) بأنه ذلك الاستثمار الذي يتضمن إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو امتلاكه لأسهم إحدى الشركات مع اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه، ويرافق هذا الاستثمار انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعملية إنتاجية متكاملة في البلد المضيف؛[2]

ويعرفه نزيه عبد المقصود مبروك، " بأنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني: ملكيته الكلية أو جزئية للمشروع".[3]

من التعريفات السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار عيني طويل الأجل في أصول إنتاجية، يساهم في نقل التكنولوجيا والخبرة والمهارات الإدارية والتنظيمية للبلد المضيف، بحيث يحق فيه للمستثمر الأجنبي تسيير وإدارة موجوداته ، وذلك حسب النسبة التي يشارك بها من أصل رأس المال.

ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي الغير مباشر في عدة فروق من أهمها:[4]

1. من حيث الرقابة والسيطرة: الاستثمار المباشر يتيح للمستثمر الأجنبي سيطرة كاملة أو جزئية على عملية التنظيم وإدارة المشروع، أما الاستثمار الغير مباشر لا يكون للمستثمر حق في الإدارة لضعف درجة المساهمة؛

[1] نعيمة أوعيل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2016، ص 11.
[2] جمال بلخباط، **جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص12.
[3] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007، ص 31.
[4] زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، سنة 2012، ص200.

2. من حيث الصلة بعالم الإنتاج الحقيقي: الاستثمار المباشر هو استثمار حقيقي في أصول إنتاجية، أما الاستثمار الأجنبي الغير مباشر فهو شراء الأسهم والسندات، وهو ما يطلق عليه الاستثمار المالي؛

3. من حيث التأثير على التحويلات الرأسمالية الدولية: الاستثمار المباشر في مراحله الابتدائية قد يصاحبه انتقال ضعيف في رؤوس الأموال الدولية، لتركيزه على التدفقات التكنولوجية والإدارية اللازمة لإقامة المشروع، في حين أن الاستثمار الغير مباشر يلعب دوراً اكبر في التحويلات الرأسمالية الدولية بتركيزه على الجوانب المالية في عملياته؛

4. من حيث نقل المعرفة الإدارية والتنظيمية: الاستثمار المباشر يؤدي إلى جلب الخبرات الفنية والتكنولوجية التي يحتاجها، والفنون الإدارية المتطورة، في حين ليس للاستثمار الغير مباشر تأثير في هذا الصدد؛

5. من حيث الفترة الزمنية: الاستثمار المباشر يتميز بأنه استثمار طويل الأجل بهدف دعم قدراته التنافسية المرتكزة على التكلفة، أما الاستثمار غير المباشر فيكون قصير الأجل بهدف المضاربة في الأسواق المالية للبلد المضيف؛

6. من حيث سرعة الحركة: الاستثمار المباشر يكون أقل حركة في أي حال من الأحوال، أما الاستثمار الغير مباشر له القدرة على مغادرة الدولة في حال الخوف، وينطلق هذا من طبيعة رأس المال الذي يوصف بأنه جبان.

المطلب الثاني. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهذا لتميزه عن باقي وسائل التمويل الأخرى أمثال المنح والإعانات والقروض، فهو تمويل غير مكلف ولا يتولد عنه دفع أقساط أو فوائد كما في حالة القروض، أو تبعية للاقتصاديات الأجنبية المانحة لتلك الإعانات والمساعدات، وقد أثبتت الشواهد التطبيقية تميزه بالاستقرار في الأزمات المالية[1]، وانخفاض درجة التقلب، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، حيث يتطلب توقيف أو انسحاب

[1] أحمد سمير أبو الفتوح، **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، ط1، 2015، ص 12.

مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزاً أمام صاحب المشروع، حيث أن تمركز الشركات الأجنبية عن طريق وحدات إنتاج عملاقة يتطلب انجازها مدة طويلة، وبالتالي مدة حياتها في البلد المضيف هي طويلة، تلزمها البقاء لاسترداد كامل استثماراتها، بالإضافة إلى ذلك فان العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط هي بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء لمدة طويلة.[1]

وهناك عدة أسباب أدت إلى زيادة حاجة الدول لجذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نذكر منها:

1. نقص تراكم رأس المال في الدول النامية وذلك نتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار وشيوع ظاهرة الاكتناز، فضلاً عن انخفاض مستوى الدخول فيها، إضافة إلى ذلك انخفاض عوائد النقد الأجنبي من الصادرات كون اقتصادياتها أحادية الجانب، أي تعتمد على تصدير مادة واحدة فقط، وغالبا ما تكون من المواد الأولية الخام، الأمر الذي أدى إلى ضعف تمويل الاستثمارات المحلية واختلال الهيكل الاقتصادي لهذه الدول؛

2. مدى توفر البنية التحتية من موانئ وجسور ومحطات الطاقة من العوامل الأساسية لقيام عملية التنمية الاقتصادية، لأن ضعف البنية التحتية في الدول النامية يستلزم رؤوس أموال كبيرة للنهوض بواقع التنمية في تلك الدول التي تعجز عن توفيرها من خلال الادخارات المحلية وهو ما يدعو إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية[2]، من هنا ظهرت الحاجة الحاجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة كمورد هام لسد الفجوة الادخارية (وتعني الفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة زمنية مقبلة، وبين المدخرات التي يمكن تحقيقها وتعبئتها دون تضخم أو تخفيض لمستوى الاستهلاك القومي)، وسد فجوة الصرف الأجنبي (وتعني رصيد الصرف الأجنبي من صادرات السلع المنظورة والسلع الغير منظورة اللازم لتغطية الواردات من تلك السلع)؛[3]

3. مسايرة التطورات الحاصلة واحتواء المعرفة العلمية والفنية عن طريق نقل التكنولوجيا، فالاستثمار الأجنبي المباشر يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة والارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه الدول المضيفة للنهوض باقتصادياتها، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج، وتنوع المنتج وتحسين جودته،

[1] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 32.
[2] أحمد هادي سلمان، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 21، 2009، ص 04.
[3] علي عبد الوهاب نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 45.

كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة إنتاجه، وهو ما يعزز من مركزه التنافسي في الأسواق العالمية؛[1]

4. تفاقم أزمة المديونية منذ بداية عقد السبعينات في معظم البلدان النامية، بسبب تعرض موازين مدفوعاتها لعجز شديد، وهذا العجز تمت معالجته من خلال زيادة الاقتراض من المصادر الخاصة ذات الشروط المتشددة، وترتب عن ذلك ظهور حجم هائل من الديون المستحقة على هذه البلدان ونمو متزايد من أعباء خدمتها تجاوز أحياناً حصيلة صادرات هذه الدول من السلع والخدمات، وبالتالي أدت هذه الأزمة إلى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي وإضعاف قدرة الدول المدينة على الاستيراد، كما تدهور الإنفاق الاستثماري، وزادت الطاقات المعطلة وانخفض معدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي حول الاتجاه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ليصبح المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي في هذه البلدان، حيث اتجهت العديد من الدول المدينة إلى بيع ديونها للمستثمرين الأجانب وبأسعار مشجعة على الاستثمار[2]، فعلى سبيل المثال لا الحصر طبقت المكسيك مبدأ مبادلة الديون بأصول مكسيكية وبسعر خصم يصل إلى 50% من القيمة الاسمية للديون خلال الفترة 1985-1989 استطاع بفضلها المستثمرون الأجانب تحويل ما قيمته 3.1 مليار دولار من ديون المكسيك إلى أصول يمتلكها الأجانب بهذا البلد؛

5. سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في العديد من البلدان النامية، والتي ترمي إلى إحلال آليات السوق والمنافسة محل الاقتصاد الموجه، وتتجسد في شكل التجارة والاستثمار وأسعار الصرف، وتسارع برامج الخصخصة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والحد من دور الدولة من خلال نقل ملكية المشروعات المملوكة إلى القطاع الخاص، هي إصلاحات تعتبر من العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تلجأ الشركات الدولية إلى استخدامها كأداة سريعة لدخول أسواق الدول المضيفة.[3]

المطلب الثالث.أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدداً من الأشكال، يمكن التمييز بينها حسب معيار الغرض أو معيار الملكية كما يلي:

[1] Manela Magalhaes & Ana Paula Africano, **A Panel Analyses Of The FDI Impact On International Trade**, Faculdad Economia Universidad do Porto (FEP) working papers, N°235,jan 2007, p 03.

[2] جمال بلخباط ، مرجع سابق، ص 14.

[3] زغدار أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لدعم المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص 159

أولاً.حسب معيار الغرض الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي:

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع، وذلك حسب الأهداف التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها، فهناك استثمار باحث عن الثروات، واستثمار باحث عن الأسواق، والاستثمار الباحث عن الكفاءة، وأخيراً الاستثمار في الأصول الإستراتيجية، ونلخص هذه الأنواع كما يلي:

1. **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول[1]، حيث تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية، والمواد الخام التي تتمتع بها الدول النامية، خاصة في مجالات البترول والغاز والصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومنتجات الإنتاج الوسيطية والمواد الاستهلاكية؛

2. **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** ساد هذا النوع من الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر ذلك النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، وهناك أسباب أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج، لأنه يحل محل الصادرات، وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة، وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار؛

3. **الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد يدفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك

[1] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر" تعاريف وقضايا "**، إصدارات جسر التنمية، العدد الثاني والثلاثون، 2004، ص 06.

عن طريق استيراد مدخلات الإنتاج، ويأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكال عدة منها تحويل الشركات الأجنبية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدول المضيفة، لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي، وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها لافتقار شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى الشركات الأجنبية؛ [1]

وما يمكن قوله في هذا النوع من الاستثمار أن عملية تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول المضيفة، يتطلب إنتاجية ومهارة عاليتين في هذه الدول، لذا نجد أن هذه الاستثمارات تتركز في في بعض الدول النامية حديثة التصنيع، ومن جانب آخر فإن صادرات الشركات الوطنية التابعة لهذه الاستثمارات ليست معرضة للحواجز التجارية لأنها مرتبطة بالشركة الأم وتحمل علامتها التجارية.

4. الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية: يحدث هذا النوع من الاستثمار عندما تستثمر الشركات العالمية في البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة، وذلك بسبب رغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذو أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، ويعد بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من الدول النامية، ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار. [2]

ثانياً. حسب معيار الملكية:

اتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر حسب هذا المعيار أشكالاً عدة، تجسدت ميدانياً على الساحة الاقتصادية العالمية وبشكل متفاوت، نذكر منها:

1. الاستثمار المشترك أو الشراكة: يطلق عادة على هذا النوع من الاستثمار اسم المشروع المشترك، وهو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، وتتحدد نسبة المشاركة في رأس مال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة[3]، ويرى مجموعة من الاقتصاديين منهم كولدي، تريبسترا، لفينجستون، بأن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان، أو شخصيتان معنويتان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية كإنتاج سلعة

[1] ناصري نفيسة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص 129.
[2] سامي عبيد التميمي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق " الواقع والتحديات "**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 02، سنة 2008، العراق، ص 197.
[3] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 25.

جديدة أو قديمة أو تنمية السوق، أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل تمتد إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، بدون السيطرة الكاملة عليه.[1]

وللاستثمار المشترك مجموعة من الخصائص، يمكن تمييزها انطلاقا من التعاريف السابقة له، نذكر منها:

- ✓ أنه عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين، احدهما وطني والآخر أجنبي؛
- ✓ أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
- ✓ قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة، يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك؛
- ✓ طرفا الاستثمار تكون مشاركتهما في مشروع الاستثمار من خلال:
  - المشاركة بحصة في رأس المال أو كله؛
  - قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا؛
  - أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية، أو تقديم السوق.
- ✓ حق كل طرف من أطراف الاستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك، وهذا يعتبر أهم فارق يميز الاستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة واتفاقيات الصنع، مشاريع تسليم المفتاح.[2]

2. الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، في أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي الأكثر تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات[3]، لما له من نتائج مرغوبة تعود عليها، حيث يمنح للشركات الأجنبية الحرية الكاملة في إدارة المشروع بمختلف أنشطته، ويساهم في تحقيق أكبر حجم من الأرباح المتوقع الحصول عليها والناتجة عن انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية،كما أن التملك المطلق للمشروع يساعد في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات[4]، وكثيراً ما تتردد الدول المضيفة للاستثمار في قبول هذا النوع من

[1] نعيمة أوعيل، مرجع سابق، ص 16.
[2] محمد نصر الدين الدرملي، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص 113.
[3] نعيمة اوعيل، مرجع سابق، ص20.
[4] محمد نصر الدين الدرملي، مرجع سابق، ص118.

الاستثمار نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية، وما يترتب عنها من آثار سياسية، وكذلك خشيةً من احتكار الشركات الأجنبية لأسواقها، غير انه مع زيادة حدة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية دفعت بالكثير منها إلى التصريح للشركات الأجنبية بامتلاك المشروع، بعد أن تماثلت الحوافز الممنوحة بين الدول النامية والدول المتقدمة، فلقد صارت الحرية في إدارة المشروع والسيطرة الكاملة عليه أكثر أهمية من الحوافز والضمانات ضد الأخطار الغير تجارية التي تقدمها الدول المضيفة؛[1]

3. الاستثمار في المناطق الحرة:

يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، والتي تساهم في زيادة الحركة التجارية في الدول المضيفة الذي يندرج في إطارها توسيع قاعدة الإنتاج والتصنيع لتلبية متطلبات الحركة التجارية فيها، وهو الأمر الذي يتطلب وسائل صناعية وإنتاجية معينة، حيث يمكن للمناطق الحرة بأن تسهم في نقل التكنولوجيا الخاصة بها، والخبرات الإدارية والفنية اللازمة لها من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنجح في جذبها إليها، ولهذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات[2]، وهكذا يتبين لنا أن المناطق الحرة تشكل إقليماً اقتصادياً لا تسري عليه القوانين الاقتصادية للبلد الأم، ولكن تعتمد على أنظمة قانونية خاصة بها تحدد آلية عملها، كما أنها تحضى بحوافز استثمارية هامة يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- ✓ الإعفاء التام من الضرائب والرسوم؛
- ✓ حرية تحويل رأس المال الأجنبي المستثمر في المناطق الحرة إلى خارج القطر المضيف والعكس؛
- ✓ منح المشروعات المقامة في المناطق الحرة عدد من الضمانات من أبرزها عدم جواز تأميمها أو مصادرتها أو نزع ملكية عقاراتها من غير القضاء.[3]

والى جانب هذه الحوافز هناك عدة مزايا تستفيد منها المشاريع الاستثمارية سواء المحلية أو الأجنبية المقامة في هذه المناطق، نذكر منها:

- مدة دورة حياة المنتجات، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتأثر بعمليات الشحن والنقل والتفريغ، من

[1] عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2016، ص227.
[2] محمد علي عوض الحرازين، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ص167.
[3] حري المخطارية، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016، ص09.

خلال إنتاج هذه السلعة في المناطق الحرة القريبة من الأسواق التي سيتم توزيعها فيها؛

- سهولة إيصال السلع المصنعة في الأوقات المناسبة وبأقل التكاليف ممكنة، من خلال استخدام المناطق الحرة كمستودعات تخزين قريبة من الأسواق الاستهلاكية الكبرى؛
- الاستفادة من توفر الأيدي العاملة الرخيصة ذات المهارات الفنية المختلفة.[1]

4. الاندماج والاستحواذ: يقصد بالاندماج إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ فينشأ عن قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، وذلك بنسبة 50 % من رأسمالها على الأقل، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية، ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدرتها التنافسية وزيادة امتدادها الجغرافي وتوسيع حصتها في السوق العالمي؛[2]

5. مشروعات أو عمليات التجميع: في هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء وحدات في البلد المضيف، تقوم بتركيب وتجميع منتج سبق صنعه في البلد الأم سوق بعلامة أخرى، أو بنفس العلامة، انطلاقاً من أسواق البلد المضيف إلى الأسواق الدولية، مثال ذلك تجميع وتركيب وبيع سيارات بيجو (علامة فرنسية) بتركيا، وان يقوم المستثمر الأجنبي بتزويد البلد المضيف بتكنولوجيا وأسرار تركيب المنتج مقابل نسبة من الأرباح متفق عليها مسبقاً.

6. التحالف الاستراتيجي: التحالف الاستراتيجي هو قيام تحالف بين مستثمر محلي وآخر أجنبي، من أجل التعاون في المنافسة أو التعاون من أجل استغلال مواد خام أو السيطرة على أسواق أخرى بالاتفاق بين المنافسين.[3]

مما سبق نستخلص بأن هناك أشكال متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك حسب الاستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، فهي تمارس مختلف آثار الاستقطاب، سواء فيما يخص اختيار البلدان المضيفة لها، أو اختيار النشاطات الاقتصادية الملائمة بما يحقق لها أهدافها.

[1] محمد علي عوض الحرازين، مرجع سابق، ص 50.
[2] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص28 .
[3] نفس المرجع، ص 28.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات البلدان المضيفة.

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر جل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والمؤسساتية، وكذا الإجرائية السائدة في بلد ما، التي تتحكم وتساهم بقدر معين في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتختلف هذه المحددات حسب اختلاف طبيعة كل مشروع، ومن دولة لأخرى، ولها دور بارز في نجاح أو فشل تلك المشاريع الاستثمارية، والتي تنعكس آثارها على اقتصاديات البلدان المضيفة لها.

إن دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تتمحور حول الإجابة على السؤال التالي: " لماذا تفضل الشركات المتعددة الجنسيات أو المستثمر الأجنبي، الاستثمار في دولة ما دون غيرها ؟ "

في هذا الشأن قدم العديد من الاقتصاديين، مجموعة من النماذج والنظريات، حاولوا من خلالها تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، وقد تعددت وجهات نظرهم حسب تعدد توجهاتهم الفكرية، وعلى هذا الأساس سنحاول تقديم تحليلاتهم وتقييمها من خلال عرض أهم هذه النظريات، ونميزها بين مدرستين:

المدرسة الأولى ركزت على محددات النظرية الاقتصادية الجزئية، واهتمت بتفسير هدف الشركة بوجه عام من التوسع الخارجي، في حين تركز المدرسة الثانية على المحددات من وجهة نظر النظرية الاقتصادية الكلية، حيث تأخذ في اعتبارها خصائص اقتصاديات الدول المستقبلة للاستثمار، وفيما يلي نعرض محددات الاستثمار الأجنبي وفقاً لهاتين المدرستين، ثم نتطرق الى الاثار المحتملة التي يخلفها على البلدان المستضيفة له.

المطب الأول. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق النظرية الاقتصادية الجزئية:

لقد عالجت النظرية الاقتصادية الجزئية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، واعتبرت في تفسيرها أن قرار التوطن بالخارج والشكل الذي يأخذه يستجيب أساساً لمقاربة جزئية خاصة بكل مؤسسة، وفي هذا السياق يمكن أن يكون محيط ما جاذب لبعض الأنشطة دون غيره من المحيطات الأخرى، فاختيار شكل ومكان

التوطن يعتمد على مجموعة من المزايا التي تملكها الشركة المستثمرة والمنطقة المستقطبة[1]، وقد اعتمد مجموعة من الاقتصاديين في تفسيراتهم للظاهرة على عدة نظريات، بعضها من افترضت كمال الأسواق، بينما افترضت نظريات أخرى عدم كمال هذه الأسواق، هذا بجانب وجود دوافع أخرى لتحركات الاستثمار الأجنبي المباشر[2]، وتفصيل هذه النظريات كما يأتي:

أولاً. النظريات التي تفترض الأسواق كاملة: وتتمثل في نظرية الناتج وحجم السوق، ونظرية التحركات الدولية لرأس المال.

1. نظرية الناتج وحجم السوق: ترى هذه النظرية أن المتغير المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في الناتج (المبيعات)، بينما يستخدم منهج السوق الناتج المحلي الإجمالي، الذي يمكن أن يعتبر مقياساً للمبيعات المستقبلية، فارتباط الناتج بالاستثمار الأجنبي المباشر مشتق من نماذج النظرية النيوكلاسيكية للاستثمار المحلي، بينما الارتباط بحجم السوق للدولة المضيفة مفترض وليس مشتق من النموذج النظري، ولقد أثبتت الدراسات أن هناك ارتباطاً قوياً بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لحجم سوق الدولة المضيفة، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد الوطني، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.

2. نظرية التحركات الدولية لرأس المال: ترى هذه النظرية أن التحركات الدولية لرأس المال تتم بسبب اختلاف سعر الفائدة بين الدول، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة، وينبع هذا من فكرة محتواها أنه عند تقييم قرارات الاستثمار، فان الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال، وبين تكلفته الحدية، فإذا كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم وبافتراض أن التكلفة الحدية متساوية لكل أنواع الاستثمار، فهنا يوجد حافز أعلى في للاستثمار في الخارج بدلاً من الاستثمار في الدولة الأم.[3]

---

[1] Slim Driss, **L'attractivité Des Investissement Directs Etrangers Industriels En Tunisie**, Région Et Développement, N° 25, 2007, p140.

[2] أحمد هدروق، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى**، أطروحة دكتوراه تخص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2017/2016، ص 08.

[3] اعتدال مصطفى عبد الحميد دياب، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص19.

وما يؤخذ على هذه النظرية أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في حافظة الأوراق المالية، فالأقرب للتصور هو أن تنقل رؤوس الأموال من أقطار الفائض إلى أقطار العجز بصيغة استثمارات أجنبية غير مباشرة، بدلاً من تحمل مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في بيئة غير مجربة، فضلاً عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن انتقالاً لرأس المال فقط، بل يرتبط أيضاً بانتقال موارد أخرى كالتكنولوجيا، والمهارات الإدارية والتنظيمية والتسويقية[1]، إضافة إلى هذا فان النظرية قد شابها العديد من الانتقادات، لعل من أهمها:

* أنها تفترض ضمنياً أن هناك معدل واحد للعوائد بين أنشطتها المختلفة داخل الدولة، وبالتالي فان النظرية لا تتوافق مع تجارب بعض الدول في دخول وخروج الاستثمار الأجنبي المباشر إليها في وقت واحد؛

* أنها تفترض أن التكلفة الحدية لرأس المال واحدة بالنسبة لكل أنواع الاستثمار وبالتالي لا تستطيع أن توضح التوزيع الغير متكافئ للاستثمار بين مختلف أنواع الصناعات؛

* تفترض أن عامل الربحية وحده كاف لاتخاذ قرارات الاستثمار في الخارج، إلا أن هناك عوامل أخرى مثل توسيع نطاق السوق.[2]

ثانياً. النظريات التي تفترض الأسواق غير كاملة: ركزت العديد من النظريات على فرضية عدم كمال السوق كشرط أساسي لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر الاقتصادي هيمر (Hymer, 1976)، أول من اعتبر أن هيكل الأسواق والخصائص المميزة للشركات تؤدي الدور الرئيسي في تفسير حركات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل هذه النظريات:

1. نظرية المنشأة الصناعية: تبني النظرية مفهومها على أساس التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر في نقطة هامة، وهي إدارة الأصل محل الاستثمار، حيث تؤكد النظرية على أن العنصر المميز للاستثمار الأجنبي المباشر هو إدارة الأصول، والتأثير في القرار الإداري لمشروع الاستثمار الأجنبي بشكل مباشر، وهو الأمر الذي لا يتطلب توافره بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي الغير مباشر، وهذا ما

[1] مفيد ذنون يونس، دينا أحمد عمر، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة**، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 10، إصدار 2010، ص 93.
[2] اعتدال مصطفى عبد الحميد دياب، مرجع سابق، ص 19.

أغفلته النظرية السابقة[1]، وقد بين كل من هيمر وكندلبرجر (kindelberger)، أن تصدير رأس المال في صورة استثمارات أجنبية إلى الخارج يتحقق في حالة توفر شرطين هما:

الشرط الأول: أن تزيد الأرباح التي تحققها هذه الاستثمارات في الخارج عن تلك التي يحققها في الداخل؛

الشرط الثاني: يجب أن تمتلك المنشأة المستثمرة في الخارج مجموعة من المزايا الاحتكارية، أو شبه الاحتكارية في مواجهة المنشآت المحلية في البلاد المضيفة، وذلك تعويضاً لها عن اشتغالها كمنشأة أجنبية بدلاً من عملها في وطنها الأم، ومن أمثلة هذه المزايا حيازة المنشأة لرؤوس أموال ضخمة، أو سهولة حصولها على الأموال اللازمة لها من الأسواق المالية.

نلاحظ أن هذا التفسير يتجاهل أهمية المزايا المكانية للدولة المضيفة كسبب مهم لتوطين الاستثمارات الأجنبية، كذلك يهمل أهمية التكامل الرأسي كوسيلة من جانب الشركات لتحقيق الأرباح، وكذلك التكامل الأفقي كسلاح ضد الشركات التي لا تدخل في هذا التكامل لزيادة الإيرادات وخفض التكاليف.[2]

2. نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: تنسب هذه النظرية إلى كل من بكلي (1985)، ورجمان (1986)، ودانيج (1979)، وقامت هذه النظرية بتطوير فكرة الأصول (المزايا) المعنوية التي قام بها كافس caves في محاولة للوصول إلى تفسير دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتحقق من خلال قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية[3]، وذلك بإتباع مجموعة من الممارسات الوقائية لضمان استمرارية احتكارها لكل الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة، ومنع تسربها أطول فترة ممكنة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي أو عقود التراخيص والإنتاج؛

وفي هذا المجال يرى هود وينج، أنه يجب على الشركة المتعددة الجنسية أن تحتفظ لنفسها بمستوى متفوق يسمح لها بمواجهة مخاطر الاستثمار خارج حدود الوطن، هذا التفوق يكون عادة متمثل في التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها والذي يحقق لها التميز المطلق، بدلاً من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول

[1] إمام محمد سعد، **البترو دولار والاستثمار الأجنبي**، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص 100.
[2] أحمد هدروق، مرجع سابق، ص 09-10.
[3] صفوت عبد السلام عوض الله، **دراسة الآثار المحتملة لاتفاقية (Trims) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية، الكويت، ، بدون سنة نشر، ص 1775.

المضيفة، فهذه النظرية تفسر إحدى الاستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات للتوغل في الأسواق وتوطين صناعتها فيها عن طريق الميزة الاحتكارية الناتجة عن الابتكارات.

ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، كون وجود مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة والمتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى ذلك فان هذه النظرية تركز على الميزة الاحتكارية العالمية وتهمل المزايا النسبية على المستوى المحلي أو الإقليمي من جهة، والأشكال الأخرى للتوطن الصناعي التي تمليها الظروف الاقتصادية والسياسية المتاحة للاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.[1]

3. نظرية الموقع: جوهر هذه النظرية يكمن في ارتباطه بالأسس التي سيتم على أساسها اختيار الدولة المضيفة للاستثمار، والتي ستكون مقراً للشركة المتعددة الجنسية، أي أن قرارها بالاستثمار يرتبط بموقع الدولة المضيفة، ومختلف المتغيرات المحيطة بها، لبعث نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية[2]، وتوجد مجموعة من العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار، يطلق عليها بالعوامل الموقعية، وتتمثل في:

* **العوامل التسويقية والسوق:** مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، حجم السوق ومعدل نموه، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء؛

* **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** من بين هذه العوامل القرب من المواد الخام، مدى توفر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال وانخفاض تكلفتها، تكاليف النقل...الخ؛

* **الإجراءات الحمائية:** أو ما تعرف بضوابط التجارة الخارجية مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير؛

* **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي:** نجد منها مدى قبول الاستثمارات الأجنبية من قبل الدول المضيفة، واستقرارها السياسي، إلى جانب القيود المفروضة على ملكية الأجانب لمشروعات الاستثمار، بالإضافة إلى إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، ومدى ثبات أسعار الصرف ونظام الضرائب؛

* **الحوافز والامتيازات والتسهيلات:** وهي تلك التي تمنحها الدولة للمضيفة لجلب المستثمرين الأجانب؛

[1] سعيدي يحيى، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 156-157.
[2] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 86.

* **عوامل أخرى:** مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية تجنب أو التهرب الضريبي ...الخ.[1]

* **التكتلات الاقتصادية:** هنا تحاول مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الاستفادة من العلاقات والتكتلات التي تدخل فيها المواقع المرغوبة، والتي تخلق للمشروع الأجنبي ميزة إقامة روابط خلفية (لتوفير موارد هامة تتطلبها العملية الإنتاجية)، أو روابط أمامية (لخلق منافذ لتصريف منتجاتها)، مع الكيانات الاقتصادية الأخرى داخل التكتل الاقتصادي، والتي تعمل على تدنية التكاليف، كما تعطي للمنتج إمكانية الولوج إلى الأسواق بشكل ميسر.[2]

وما يمكن قوله أن هذه النظرية أشارت إلى بعض العوامل المؤدية لقيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي العوامل التي أهملتها النظريات السابقة، غير أنها لم توضح أي العوامل أكثر تأثيرا في حدوث أو عدم حدوث الاستثمارات. وقد تم تعديل هذه النظرية على يد كل من Simmonds وReboc سنة 1983، وتم تسميتها بنظرية الموقع المعدلة، وهي تتشابه مع سابقتها إلا أنها تضيف بعض العوامل الأخرى التي قد تؤثر على قرارات الاستثمار، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل على النحو التالي:[3]

* **مجموعة العوامل الشرطية:** تتمثل في خصائص المنتج، والخصائص المميزة للدولة المضيفة وعلاقاتها مع الدول الأخرى؛

* **مجموعة العوامل الدافعة:** تشمل الخصائص المميزة للشركة ومركزها التنافسي؛

* **مجموعة العوامل الحاكمة أو الضابطة:** تتمثل في الخصائص المميزة للدولة المضيفة والدولة الأم، ومجموعة من العوامل الدولية.

ونلخص جملة هذه العوامل في الجدول رقم (2-1) الآتي،كما يلي:

[1] نشأت علي عبد العال، **الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 220.
[2] إمام محمد سعد، مرجع سابق، ص 113.
[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 404.

جدول رقم (2-1): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

العوامل الشرطيـــة	أمثلـــــة
1- خصائص المنتج / السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج (الفنية و المالية و البشرية)، خصائص العملية الإنتاجيـــة.
2- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية والاقتصادية.
3- علاقات الدولة المضيفة مع الدول الأخرى	تضم النقل والاتصالات بين الدولة المضيفة و الدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع...
العوامـل الدافعـــة	**أمثلـــــة**
1- الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية والتكنولوجية، حجم الشركـــة.
2- المركز التنافســـي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامـل الحاكمـة (الضابطـة)	**أمثلـــــة**
1- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين و اللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتوظيف، السياسات و الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...الخ
2-الخصائص المميزة للدولـة الأم	القوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة ، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
3- العـوامـل الدولـيـــة	الاتفاقات المبرمة بين الدول المضيفة و الدولة الأم، المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 405-406.

لقد تمكنت هذه النظرية من تصنيف العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر وجاءت بعوامل لم تذكر من قبل في النظريات السابقة، والمتمثلة أساساً في العوامل الحاكمة واحد العوامل الشرطية- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى- غير أن هناك بعض الانتقادات التي توجه إليها سواء في شكلها الأول (نظرية الموقع)، أو في شكلها المعدل (نظرية الموقع المعدلة)، نلخص أهمها فيما يلي:[1]

[1] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 97.

أ- لا تأخذ في الاعتبار المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات دولية النشاط، وبالأخص المزايا المعرفية لما لها من خصائص مشابهة لخصائص السلع الاجتماعية في جانب العرض، حيث انه يمكن للشركة دولية النشاط (الأم) نقلها إلى وحداتها التابعة في مختلف دول العالم لاستغلالها دون أن تتحمل نفقة حدية تذكر، وذلك على الرغم من أن حيازة المزايا الاحتكارية تشكل الشرط الضروري لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر؛

ب- أغفلت هذه النظرية رغبة الشركات العملاقة (متعددة الجنسيات خصوصاً) في السيطرة على الأسواق الدولية، والتحكم فيها ومن ثم توجيهها وفق مصالحها، وهو الأمر الذي يجعل هذه الشركات تنجز استثمارات في مناطق جغرافية متعددة من العالم قصد الوصول إلى أهدافها المسطرة بصرف النظر عن التوفر الكلي أو الجزئي للعوامل التي وضعتها هذه النظرية؛

ت- إن الشركات المتعددة الجنسية المتواجدة في عدة مناطق من العالم لها نشاطات متنوعة تستطيع الاستثمار في مواقع لا تجتمع فيها بالضرورة كل العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب قدرة هذه الشركات على تحمل بعض المخاطر مقابل مردود عال متوقع، أو تحمل بعض المخاطر في مناطق جغرافية ما (في دولة ما) بهدف تجنب مخاطر اكبر منها في مناطق جغرافية أخرى، أو في نشاطات سابقة أو لاحقة أي بهدف المحافظة على استمرارية الروابط الخلفية والأمامية لها.

* **النظرية الانتقائية:** سميت هذه النظرية بالانتقائية لأنها تفسر كيفية الاختيار (الانتقاء)، بين ثلاث سياسات رئيسية تتضمن العمل الاقتصادي الدولي، وهي الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والترخيص.

وخلافاً للنظريات السابقة التي تركز على عامل واحد في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر، فان النظرية الانتقائية ل داننج (Dunning) تعتمد على عوامل مجتمعة هي:

- ✓ الميزة الاحتكارية الخاصة؛
- ✓ عوامل التوطن المقارنة؛
- ✓ الاستغلال الذاتي للميزة الاحتكارية الخاصة.

حسب هذه النظرية فان توفر الميزة الاحتكارية الخاصة لدى المستثمر الأجنبي هي الشرط الأول الذي يدفعه إلى تدويل نشاطه عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير أو الترخيص، غير أن دافع الاستغلال

الذاتي لهذه الميزات يجعل هذا المستثمر يمتنع عن منح الترخيصات للغير، وبالتالي يبقى أمامه طريقين فقط لغزو الأسواق الخارجية هما: الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير، ومن المتوقع أن يقع الاختيار على الاستثمار الأجنبي المباشر متى كانت عوامل التوطن المقارنة بين الدولة الأصلية للمستثمر وبقية الدول تؤيد الإنتاج في هذه الأخيرة، أما إذا كان العكس وكانت عوامل التوطن المقارنة تؤيد الإنتاج في البلد الأصلي للمستثمر، فان الاختيار سيكون التصدير عوض الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

إن هذه الشروط تشكل في حد ذاتها محددات رئيسية تدفع بالشركات إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا السياق ركز Dunning تحليله على نموذج (OLI) والذي يعني" ملكية- مكان- مزايا داخلية "(Ownership, Location, Internalization Advantages) ، ليبين مختلف الإمكانيات التي إن توافرت للمؤسسة فإنها تمكنها من التوطن في الخارج، وهي كما يلي:

1. مزايا خاصة بالشركة أو ميزات الملكية المحددة Ownership advantages، وتتمثل في تلك المزايا التي تنتج عن المنافسة الغير كاملة، مثل اختلاف المنتج، وفرات الحجم، وامتيازات خاصة بالبلد والدخول في السوق ... وغيرها، وتتكون هذه المزايا من براءات الاختراع، والعلامات التجارية، ومصادر التموين أو التجهيز، والقدرة التنظيمية والإدارية؛

2. مزايا مكانية أو موقعية Location Advantages، وترتبط هذه المزايا باختلاف كل من الأسعار ونوعية المدخلات وتكاليف النقل، وإمكانيات التكيف والتأقلم والتوافق من حيث اللغة والثقافة وغيرها، إن ميزات الموقع المحدد لمنطقة معينة تعتمد على قابلية الأسواق المحلية والحكومات على توفير أو إيجاد نوعية وحيدة من الأرصدة الضرورية غير قابلة للحركة أو النقل للشركات المستثمرة سواء كانت محلية أو أجنبية للوصول إلى أمثلية تطور أرصدتها المتحركة؛

3.مزايا التدويل الداخلي والاعتبارات الذاتية Internalization Advantages، وتتضمن هذه المزايا تخفيض تكلفة التبادل، وتخفيض مخاطر عدم التأكد، والرقابة على منافذ العرض والسوق.[2]

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص89.
[2] داودي محمد، **السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص ص 100-101.

بالرغم من أن النظرية الانتقائية تملك قدرة اكبر في شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لاعتمادها على عوامل متعددة في تفسيره وليس عوامل فردية، إلا أنها لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات وذلك للغموض الذي يكتنف تطورها عبر الزمن، وعدم تفسيرها للعلاقة بين العناصر الثلاث وكيفية التأثير والتأثر فيما بينها.

المطلب الثاني. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق النظرية الاقتصادية الكلية:

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تعالج في سياق الاقتصاد الكلي، ووفقاً لهذا المنهج فقد وجد Lim سنة 2001، أن حجم السوق للبلد المضيف يعتبر كمؤشر للقوة الشرائية للأسواق، كما أن مستوى الإنتاجية لليد العاملة والاستقرار السياسي والاقتصادي له دور هام في تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف[1]، يضاف إلى هذا مجموعة من المتغيرات الدافعة والتي تعبر عن الأوضاع الاقتصادية الكلية الأساسية، مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل الأجور، الميزان التجاري، سعر الصرف... وغيرها[2]، كذلك فان الإطار المؤسساتي والضريبي يمكن أن يعمل على تحسين بيئة الأعمال باعتباره احد العوامل التي تسهل من تدفق الاستثمارات، وقد بين Kaufmann انطلاقاً من مؤشرات البنك العالمي حول الحوكمة وجود علاقة سلبية بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛[3]

وتشير معظم الدراسات التطبيقية الحديثة التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن جذب هذه الاستثمارات وتوجيهها إلى بلد دون آخر يتحدد بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية، وعوامل أخرى قانونية وتنظيمية، على النحو التالي:

أولاً. المحددات السياسية: يعد الاستقرار السياسي عنصراً مهماً في اتخاذ القرار الاستثماري، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله، أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن على استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار، ولا يمكنه أن يقوم في ظل أجواء تسودها الأزمات

[1] Lim E. Ghee, Determinants Of, And The Relation Between**, Foreigndirect Investment And Growth: A Summary Of The Recent Literature**, IMFWorking Paper, N°175,2001, P1.

[2] زغبة طلال، مرجع سابق، ص 204.

[3] Daniel Kaufman, **Aggregating Governance Indicateur**, PolicyResearch Working Paper, N° 2195, 1999, p 34.

المختلفة، فكلما كان الواقع السياسي مستقراً كلما كانت فرص الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين الدول كبيرة ويسيرة[1]، أما في حالة عدم الاستقرار السياسي وتغير نظام الحكم مثلاً في البلد المضيف، فان ذلك قد يؤدي إلى تغيير طبيعة ومشروعية المعاملات الاقتصادية الدولية لهذا البلد، مما يؤدي إلى خسائر الشركات الأجنبية لرأسمالها نتيجة اتخاذ مسئولي البلد المضيف قرارات ليست في صالحها، ومن بينها:

- **المصادرة:** هي عقوبة توقع في مواجهة شخص أو أشخاص معينين، وبمقتضاها تستولي الدولة على كل أو بعض الأموال المملوكة لهؤلاء الأشخاص دون أي تعويض، وتصدر من جهات قضائية استثنائية لمواجهة ظروف سياسية معينة في إعقاب الثورات الاجتماعية والحروب، كتجريد أعداء الدولة من الإمكانيات المادية التي في حوزتهم، أو تصفية بعض الطبقات وتوقيع الجزاء على من تعاونوا مع الأعداء؛[2]
- **التأميم:** ويعني تحويل الملكية الخاصة لمشروعات الأعمال الأجنبية، إلى ملكية عامة للدولة، مثلما حدث في تأميم الشركة العالمية لقناة السويس، وتأميم المحروقات بالجزائر؛
- عدم تحويل العملات الأجنبية للخارج كقرار أو سياسة تصنعها الحكومات المضيفة، حيث لا تسمح للشركات أو الأفراد بتحويل دخولهم أو أرباحهم بالعملة الأجنبية إلى الخارج، أو تحدد نسبة من المرتبات والدخول والأرباح قابلة للتحويل فقط، مثلما حدث في الجماهيرية الليبية؛
- إلغاء العقود والاتفاقيات المبرمة بين الدولة والشركة الاجنبية، أو عدم الوفاء لأسباب سياسية.

وحسب تقرير البنك الدولي لعام 2018، والذي يتضمن مسحاً لآراء المدراء التنفيذيين ل 754 شركة دولية تمارس أنشطتها التجارية والصناعية في الدول النامية، أن الاستقرار السياسي ووجود بيئة تشريعية محفزة لبيئة الأعمال والاستثمار هي من أهم العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين، حيث أن 87% من المستجيبين للمسح يرون بأن الاستقرار السياسي هو أمر مهم في اتخاذ قراراتهم بالاستثمار في الاقتصاديات المختلفة.[3]

ثانياً. المحددات الاقتصادية: تعتبر المحددات الاقتصادية من أهم المحددات التي تؤخذ بعين الاعتبار بعد المحددات السياسية والقانونية، إذ انه بعد الاطمئنان على الاستقرار السياسي للدولة المضيفة، وتوفر إطار قانوني

[1] دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص 82.
[2] المرجع نفسه، ص 109.
[3] منتدى الاستراتيجيات الأردني، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن: "هل يجب أن نهتم ونعتني به؟ لماذا؟ وكيف؟"**، عمان، الأردن، أوت 2018، ص 11.

وتنظيمي جاذب ومحفز للاستثمارات، يتم النظر في مدى جدوى مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول، وتعتمد جدوى هذه المشاريع على مجموعة من المحددات الاقتصادية الهامة، نذكر منها:

1. حجم السوق واحتمالات نموه: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري والذي يحدده حجم السوق واحتمالات نموه[1]، فإذا كان هذا السوق كبير ونشط ويملك إمكانيات التوسع، فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملاً في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح، ونستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين، وهما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومقياس عدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشراً للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق، وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية، فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع، هذا يؤدي لمزيد من إنفاق الأفراد على السلع والخدمات، وبارتفاع عدد الأفراد أي عدد السكان، فان هناك مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق وبالتالي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات المتعددة الجنسيات في أسواق الدول المضيفة[2]، من جهة أخرى يمكن أن نفسر ارتفاع مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولدورات متتالية، بمدى الاستقرار الاقتصادي الذي يتمتع به البلد، وبذلك يعتبر اقتصاداً ملائماً للاستثمار فيه.

2. سياسات اقتصادية كلية مستقرة: إن وجود سياسات اقتصادية واضحة تتمتع بالاستقرار تكون حافزاً على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء ما تعلق بالسياسة النقدية والمالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتامين... الخ، فالحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغير في سياستها الاقتصادية؛

فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، بمعنى أخر معرفة العمليات السابقة لعملية الاستثمار واللاحقة له، وهذا لان الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة، ومصداقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملاً أساسياً في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لان الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها، وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات والقوانين المتفق عليها.

[1] احمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 14.
[2] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص ص 70-71.

فمثلاً في مجال الخوصصة فان عدم وجود معلومات واضحة وقوانين تشجع على ذلك تجعل المستثمر يحجم على الدخول في هذا النشاط، كما أن تغيير القوانين بشكل عشوائي وبدون مبرر يعد مؤشراً على عدم استقرار النظام الاقتصادي.[1]

3. درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: يميل المستثمر الأجنبي إلى توظيف رؤوس أمواله في الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي، حيث أن انخفاض درجة القيود المفروضة على التبادل التجاري، وحرية انتقال عناصر الإنتاج يساعد شركات الاستثمار على تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية بأسعار تنافسية، كما يسمح لها بالحصول على عوامل الإنتاج المستوردة التي تدخل في تصنيع وتسويق مخرجاتها بأقل التكاليف، وبهذا فان الانفتاح على العالم الخارجي يضمن للمستثمر الأجنبي مناخاً استثمارياً يتسم بحسن الكفاءة الاقتصادية، بعيدا عن وجود أية اختلالات اقتصادية ناتجة عن القيود التجارية في الأسواق الخارجية التي تتعامل معها هذه الاقتصاديات.[2]

4. سعر الصرف: يعبر عن درجة الاستقرار على المستوى الخارجي، ويعد استقرار سعر الصرف من العوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب، فالدول التي تكون عملتها اضعف من عملة الدولة الأم ومستقرة، تجعل المستثمر الأجنبي يتمتع بقوة شرائية اكبر، ومن ثم تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يعني انخفاض قيمة عملة الدولة، وبالتالي زيادة الثروة النسبية للشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة مشتريات الأجانب من الأصول المحلية، وبالعكس فان الاقتصاد الذي يكون لديه عملة قوية أو تقوم بسعر مرتفع تجعل الاستثمار أكثر تكلفة، مما يحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا البلد.

5. معدل التضخم: يعبر عن مستوى الاستقرار على المستوى الداخلي، حيث يمكن استخدامه كمؤشر للحالة الاقتصادية والسياسية في البلد المضيف، إذ أن انخفاض معدل التضخم يعكس تمتع الدولة بحالة من الاستقرار الاقتصادي الداخلي، بينما ارتفاعه يدل على عدم قدرة الحكومة على موازنة ميزانيتها، وفشل البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، ويترتب على ذلك العديد من الآثار السلبية، وخاصة عند المستويات التي تزيد عن (15%- 20%)، حيث يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وهذا بدوره يؤثر سلباً على تدفقات

[1] عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص 123.
[2] احمد هدروق، مرجع سابق، ص 11.

الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لما يرتبط به من زيادة في التكاليف وعدم اليقين، فضلاً عن عديد من المشكلات داخل الدولة، مما يحد من جاذبيتها للمستثمرين الأجانب.[1]

وتتضح أثار التضخم من خلال ارتفاع القيمة النقدية لأصول الاقتصاد العيني المرغوب في اقتنائها مقابل القيمة الحقيقية لها، وهذا ما يؤدي إلى تآكل أرباح مشروعات الاستثمار الأجنبي، كما أنها تخلق حالة من عدم الاستقرار وعدم التأكد خلال الأجل الطويل، ومن ثم تتنافى احد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ضرورة استمرار العائد في الأجل الطويل[2] ، لذلك يتجه المستثمرون إلى الأنشطة القصيرة الأجل وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل، مما يستوجب على السلطات النقدية إعادة ضبط سياستها من خلال التحكم في المعروض النقدي ومعدل الفائدة، لتحقيق الاستقرار في معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار.

6. البنية التحتية: من خلال نظرية النمو لكل من رومر1986 (Romer)، وليكاس 1988 (Lucas)، فان الاستثمار العمومي في البنى التحتية له أثر مهم على الاقتصاد الكلي في المدى الطويل، وعاملاً محفزاً على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[3]، وتتمثل البنية التحتية في شبكات النقل البري والبحري والجوي، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وإمدادات الطاقة، فكلما حدث تطور في وسائل النقل والمواصلات، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى توفير خدمات سريعة لنقل الأفراد والبضائع، لاسيما بالنسبة للمنتجات عالية التقنية التي تحتاج إلى عناية خاصة أثناء نقلها من مكان الإنتاج إلى مكان التصدير، كما أن وسائل الاتصالات الحديثة توفر اتصال مباشر وسريع بين فروع الشركات في البلدان المضيفة والشركات الأم، فالبنية الأفضل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمو الإنتاجية ورفع فعالية الاستثمار، وتاريخياً فان زيادة الإنفاق الاستثماري في البنية التحتية بنسبة مقدارها 1% من الناتج الوطني الإجمالي كانت تقترن بارتفاع مقداره 0.5% في إنتاج القطاع الخاص.

7. رأس المال البشري: إن الاهتمام بسياسة التعليم والتدريب والتأهيل وتوفير قوى عاملة مدربة وماهرة وقابلة للتعليم، تؤثر بقوة على مناخ الاستثمار، وتعتبر من العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، فالاستثمار المناسب في العنصر البشري، ومستوى التدريب الجيد، إلى جانب انخفاض تكاليف اليد العاملة،

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 290.
[2] إمام محمد سعد، مرجع سابق، ص 126.
[3] لوعيل بلال، **محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة 1995-2011**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 05، 2014، ص 202.

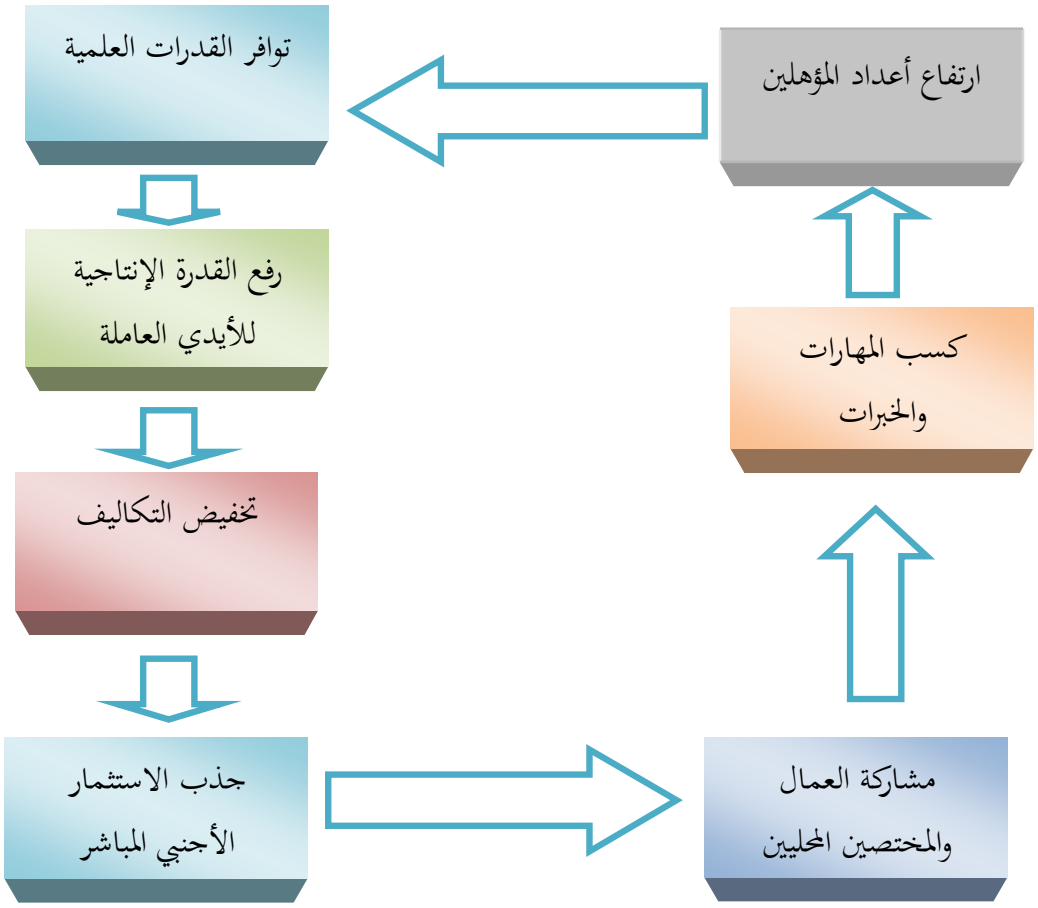
يساهم بشكل كبير في تشجيع الاستثمار[1]، لذا نجد أن الشركات الأجنبية غالبا ما تتخذ قراراتها بالاستثمار في الدول التي تتوفر على عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف من اجل تعظيم ربحيتها، بالإضافة إلى كونها مساعدة على التكيف مع طرق الإنتاج الحديثة واستيعابها.[2]

وأظهرت دراسة قام بها كل من (Mody, Dasgupta And Sinha, 1998) أن عامل الكفاءة والمهارة هو أكثر جاذبية من عنصر التكاليف، كما أوضحت العديد من الدراسات انه كلما توافر رأس المال البشري الأفضل في بلد ما، كلما ارتفعت جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك البلد، فقد بين (Lucas) في بحثه " لماذا لا يتدفق رأس المال من البلدان الغنية إلى الفقيرة " أن نقص الموارد البشرية المؤهلة يقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، وقدم (Zhang and Markusen)، في دراستهما " الشركات المتعددة الجنسية ومواصفات البلد المضيف " نموذجاً يوضح أن توافر قوة العمل الماهرة في البلد المضيف هو مطلب أساسي للشركات المتعددة الجنسية، ومؤثر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما أوضح (Dunning)، في دراسته " الشركات المتعددة الجنسية والاقتصاد العالمي " أن مهارة ومستوى تعليم قوة العمل يمكن أن يؤثر في كل من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات المتعددة الجنسية،

لذا فان العلاقة بين رأس المال البشري المؤهل والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة طردية، بمعنى انه كلما توافر رأس المال البشري المؤهل والمدرب ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر،كما أنها علاقة تبادلية فكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، ويمكن توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوافر القدرات العلمية من خلال الشكل (2-1) الآتي:

[1] سعيدي يحي، مرجع سابق، ص145-146.
[2] بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر وطرق تقييمها**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص102.

الشكل (2-1): العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوافر القدرات العلمية.



المصدر: عدنان فرحان عبد الحسين، **دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 32، 2013، ص 65.

فالكفاءات والقدرات العلمية تؤثر في جذب مشاريع الشركات الأجنبية من خلال ما يأتي:

- ✓ إن توفر القدرات العلمية والكفاءات والمتخصصين في بلد ما، يسهل على الشركات الأجنبية تدريبهم وإيصالهم إلى أعلى مستوى إنتاجي في مدة اقل من العمال والمتخصصين ذوي المستوى التعليمي المنخفض؛
- ✓ تسعى الشركات الأجنبية إلى استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج من اجل تخفيض كلف الإنتاج، وهذه التقنيات لا يمكن استخدامها في الدول المضيفة للاستثمار ما لم تتوافر على قدرات علمية قادرة على التعامل مع هذه التقنيات؛

- ✓ إن توافر الأيدي العاملة الماهرة ذات القدرات العلمية يعني إنتاجية اكبر لها، وتعد كلفة العمل وإنتاجية العمال من المحددات الأكثر أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ يؤدي توافر المهارات بالمستويات المطلوبة إمكانية الاستفادة من التطور التقني واستخدام الآلات والأدوات بفاعلية، كما أن توفر القدرات العلمية يعني تحقيق استغلال أمثل للموارد المالية المستثمرة ومواكبة التطورات الحاصلة في أساليب الإنتاج التي تقدمها المعطيات الجديدة في مجال العلم والتقنية.

كما تتأثر الكفاءات والقدرات العلمية المحلية بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

- ✓ للشركات الأجنبية دور في زيادة كفاءة التقنيات الحديثة، وغالباً ما تلجأ إلى فتح مراكز محلية للبحث والتطوير من أجل تطوير تقنياتها بما يتلاءم ونمط الاستهلاك السائد، وبذلك فان القدرات العلمية والكفاءات والاختصاصيين سيكتسبون خبرة كبيرة من خلال عملهم بتلك المراكز، فضلاً عن أن فتح تلك المراكز سيحفز الشركات المحلية على فتح مراكز مماثلة وبالتالي فرص عمل اكبر للكفاءات العلمية وأصحاب المهارات؛
- ✓ تسهم مشاركة العمال والمختصين المحليين في مشاريع الشركات الأجنبية إكسابهم العديد من المهارات والخبرات الفنية والإدارية التي يقوم هؤلاء بنقلها فيما بعد واستخدامها في الشركات المحلية عندما يلتحقون بها، ومن ثم تنقل هذه التقنيات إلى اكبر عدد ممكن من العمال والمختصين في البلد؛
- ✓ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في تطوير القدرات العلمية وذلك بشكل غير مباشر، إذ أن زيادة طلبه على العمالة المحلية الماهرة وذات مواصفات علمية عالية يحفز الاستثمارات المحلية الدخول في المنافسة من اجل بقاءها واستمرارها، وعليه فان الجامعات والمراكز العلمية لابد أن تستجيب لطلب السوق من خلال تطوير مخرجاتهم وتنويع اختصاصاتهم.[1]

ثالثاً. المحددات القانونية والتشريعية: تؤدي العوامل القانونية دوراً متميزاً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونموه وتطوره، ذلك أن المستثمر الأجنبي لن يقدم على الاستثمار خارج حدود دولته ما لم تتوفر له الحماية القانونية الكافية، وتعنى تشريعات وقوانين الاستثمار، وطنية كانت أم دولية، بدور مهم في توفير الحماية القانونية والضمان الكافي لدفع المستثمر الأجنبي إلى استثمار أمواله وخبرته الفنية والعلمية في الدول

[1] عدنان فرحان عبد الحسين، **دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 32، 2013، ص 62-65.

الأخرى، بشكل لا يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني للدولة المضيفة للاستثمار[1]، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذباً للاستثمار لابد من:

- ✓ وجود قانون موحد للاستثمار خال من الغموض، يتميز بالثبات والشفافية؛
- ✓ أن يقدم قانون الاستثمار حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر؛
- ✓ ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر الغير اقتصادية (سياسية)، كمخاطر التأميم والمصادرة؛
- ✓ وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات بكفاءة عالية.

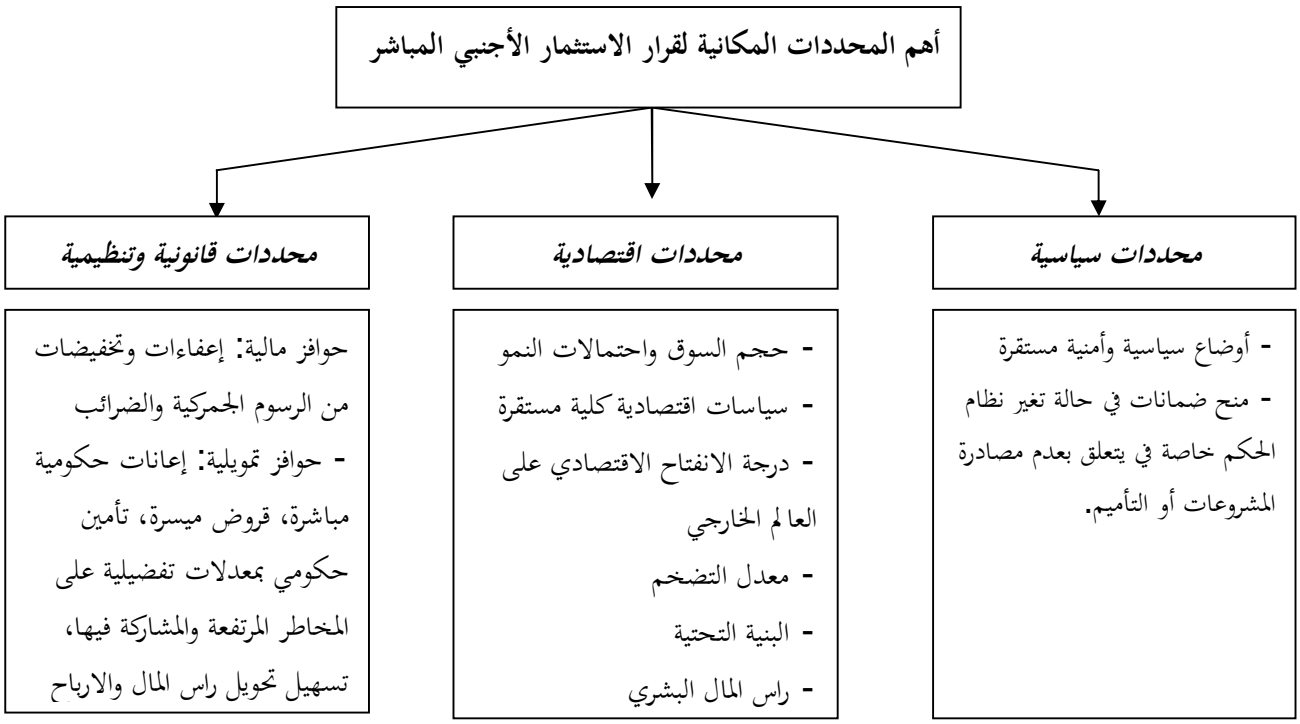
وتتنافس دول العالم على إصدار تشريعات محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تكون في الغالب عوضاً عن انعدام بعض المزايا النسبية في الدول المستضيفة، ومن بينها نجد:

- **الحوافز المالية:** هي حوافز تكون في شكل خفض ضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي وتأخذ أشكالاً مختلفة مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والسلع الوسيطية والسلع الرأسمالية، وخفض معدلات الضرائب على الصادرات، كذلك الإعفاءات الممنوحة لصادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لفترات زمنية؛
- **الحوافز التمويلية:** تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر الغير تجارية مثل التأميم والمصادرة؛
- **حوافز أخرى:** تشمل المعاملات التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف، مثل تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضاً تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية كتنفيذ وإدارة المشروعات، وتزويده بالمعلومات عن السوق والمواد الخام، إضافة إلى تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، والمساعدة في التدريب، وتزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أراضي ومباني ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية.

[1] دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 7.

إن كل هذه الحوافز تساهم في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع[1]، باعتباره الهدف الأساسي الذي يسعى المستثمر الأجنبي لتحقيقه، وانطلاقا من عرضنا لأهم المحددات الكلية المؤثرة على قرار الشركات المتعددة الجنسية في توجيه الاستثمار الأجنبي نحو الدول المضيفة، سنحاول توضيح تلك المحددات من خلال الشكل (2-2) التالي:

الشكل(2-2): أهم المحددات المكانية لقرار الاستثمار الأجنبي المباشر.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مضمون البحث.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة.

تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من خلال ما يحدثه من أثار على اقتصادياتها، وكذلك من الدور الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية فيها أو تأخيرها، وقد تباينت وجهات نظر الاقتصاديين حول ذلك، فهناك من يؤيد هذه الاستثمارات ويعدد فوائدها ومزاياها (أصحاب نظرية السباق إلى القمة)، وهناك من يرفضها ذاكراً جميع المساوئ والمشكلات والمعيقات التي تسببها (السباق إلى القاع)، وهناك من يوفق

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص ص 73-74.

بين وجهتي النظر وينتهج سياسة الاعتدال من خلال عدم الإفراط في جذب تلك الاستثمارات، وينادي بوضع أسس وقواعد منظمة لها بحيث تحقق الفوائد المتوخاة لجميع أطرافها*، وسنحاول فيما يأتي عرض أهم الآثار الايجابية والسلبية التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

أولاً. الآثار الايجابية: يشير المؤيدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أنها تحقق العديد من المزايا والمكاسب للدول المضيفة، تتمثل أساساً في النقاط التالية:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا: يقصد بالتكنولوجيا جملة المواد المصنعة والسلع الرأسمالية من الآلات والتجهيزات، مع ما يلزمها من أعمال التصميم والتنفيذ إضافة إلى الخبرات والمهارات المتعلقة بالفنون الإنتاجية، الوثائق الرسومات، برامج التشغيل، تعليمات الصيانة، وأعمال التدريب والتعليم.
وهناك العديد من القنوات التي تنقل من خلالها التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة، تتمثل أهمها فيما يلي:

- ✓ الواردات من السلع الوسيطية والرأسمالية؛
- ✓ الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية؛
- ✓ اتفاقيات التعاون بين الشركات الأجنبية ونظيرتها المحلية؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين القنوات الأساسية لنقل تكنولوجيات جديدة قد لا تكون متاحة تجارياً، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكاراً على منتجاتها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق اتفاقيات التراخيص، كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع تكون أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات[1]، لذا سعت جميع البلدان ومنها النامية إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر أملاً في الحصول على الموارد التكنولوجية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي، ويمكن حصر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل التكنولوجيا فيما يلي:

- ✓ يمكن أن يولد الاستثمار الأجنبي المباشر آثار على تعزيز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين الشركات الأجنبية المنتسبة، والشركات المحلية، مما يجبر الشركات المحلية على رفع درجة كفاءتها

* سنتطرق إليها في المبحث الثالث من هذا الفصل.
[1] بلال بوجمعة، **سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 26.

التكنولوجية نتيجة هذا الضعف التنافسي، أو من خلال إقامة علاقات في مجال البحث العلمي والتطوير وإكساب الشركات المحلية أحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية؛

- ✓ قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات العينية وبشروط ميسرة، كل ذلك يتيح للشركات الوطنية فرص إنتاج السلع بمواصفات عالمية؛[1]
- ✓ اكتساب مهارات في العمل عن طريق انتقال العمال الذين تم تدريبهم وتوظيفهم في الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية، وبالتالي تزداد الإنتاجية عن طريق المعارف المكتسبة من قبل هؤلاء العمال مما يساعد في تقليص الفجوة التكنولوجية بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية، لذا في كثير من الأحيان نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تحاول منع حدوث مثل هذه التداعيات بتقديم أجور أعلى للعمال، أو تحديد موقعها في البلدان أو الصناعات التي ليس من السهل على الشركات المحلية القيام بعملية التقليد. [2]

وقد أوضحت عدة دراسات أجريت على عدد من الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من الدول النامية الدور الفعال الذي تلعبه هذه الشركات في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، حيث أثبتت أن معظم الشركات المتعددة الجنسيات تمارس أنشطة البحث والتطوير خارج الدولة الأم، وذلك حسب دراسة أجريت على 56 شركة (34 أمريكية، 16 شركة أوربية، 6 شركات يابانية)، وأن استثماراتها تقوم بتنفيذ برامج تدريبية للعمالة الوطنية التي تساهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم الإدارية منها والعملية في المجال الذي يتصل بذلك الاستثمار، وفي الوقت الذي يتضمن فيه الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا فانه يساهم في تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة، خاصة تلك التي لديها القدرة على الاستيعاب التكنولوجيا وتعديلها لتلاءم الظروف المحلية، فطبقاً لاستطلاع أجراه مؤتمر التجارة والتنمية فان الصين أصبحت واحدة من أكبر مراكز الأبحاث والتطوير في العالم حيث تعتبرها 61.8% من الشركات الأجنبية في العالم أول وجهة لها لإقامة مشاريعها في الخارج[3]، وهي ما تتفق مع دراسة أخرى تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، أثبتت وجود علاقة ايجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي الصيني، وزيادة إنتاجيته، بفضل التفاعل بين الشركات الأجنبية

[1] خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015، ص 73.

[2] Cem Tintin, **The Impacts of FDI on Productivity and Economic Growth: A Comparative Perspective**, Master Thesis, Spring 2010, p 11.

[3] خيالي خيرة، مرجع سابق، ص 74.

والشركات المحلية، فالمناطق التي تزداد فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة تزداد فيها الإنتاجية بالرغم من ضعف حجم الشركات الأجنبية مقارنة بالشركات الصينية، وهو ما يدل على قدرة استيعاب هذه الأخيرة للتكنولوجيا الأجنبية المتطورة، بفضل تحسين مستواها المعرفي والتكنولوجي، وقد فسرت الدراسة أسباب عدم وجود أثار ايجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول النامية، لعدم توفر بنية تحتية قوية مبنية على التعليم الجيد والتدريب المهني والتجديد والابتكار، والثقافة المعلوماتية، لدى الدول المضيفة، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة سلوك الشركات الأجنبية التي تسعى دوماً للحفاظ على مركزها التكنولوجي، وتعميق الفجوة باستخدام التكنولوجيا المعقدة في هذه الدول.[1]

وبذلك فان تدفق الاستثمارات الأجنبية يؤدي إلى تنمية التكنولوجيا المحلية للدول المضيفة بدرجة تحقق لها الاستقلال النسبي، وعدم اعتمادها الكلي على الدول الأجنبية، إلا أن ذلك يتطلب تهيئة البيئة الملائمة للتكنولوجيا المنقولة، وتوفير حد أدنى من المعارف العلمية لاستيعاب أحدث التقنيات الأجنبية.

2. الأثر على العمالة، وظروف العمل، ومعدل الأجور: إن فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ومتزايدة للعمل مما يقلص من مشكلة البطالة في البلد المضيف، ويمكن شرح الآثار المترتبة على دخول الشركات الأجنبية على العمالة في البلد المضيف كما يلي:[2]

أ- إن وجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط المختلفة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة، وتنشيط صناعات المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل؛

ب- تقوم الشركات الأجنبية بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، مما يمكنها من إنشاء مشروعات استثمارية جديدة، يترتب عليها خلق فرص جديدة للعمل (يشرط زيادة عوائد الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)؛

[1] جيلالي بوظراف، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الى الدول النامية حالة الصين**، مجلة الحقيقة، العدد 11، إصدار 2012، ص ص 142-176.
[2] أوعيل نعيمة، مرجع سابق، ص 67.

ت- إن توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية والريفية داخل البلد المضيف (بشرط أن يوافق هذا التوسع ثبات العوامل الأخرى)؛

ث- اختيار الدولة المضيفة للتكنولوجيا المناسبة يؤثر على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها.

ومن أهم الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة أيضاً تحسين مستوى الأجور وظروف العمل للبلد المضيف، ويتم ذلك إما بطريقة مباشرة من قبل الشركات المتعددة الجنسية أو بطريقة غير مباشرة من قبل الشركات المحلية، فالشركات الأجنبية قادرة على توفير أجور أعلى بسبب ارتفاع إنتاجيتها، وهو ما يفسر بدوره عن طريق التكنولوجيا الحديثة المستخدمة، وممارسات الإدارة الحديثة التي تسمح لها بالتنافس في الأسواق الأجنبية، كما أن انتقال هذه العوامل إلى الشركات المحلية (عن طريق التقليد أو انتقال العمال من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية) فذلك يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وبالتالي ارتفاع مستوى الدخول وتحسين ظروف وفرص العمل، كما تؤثر أنشطة العمالة التي تقوم بها الشركات المملوكة للأجانب على ظروف سوق العمل المحلية من خلال تأثيرها على الطلب والعرض في مجال العمل، وقد يؤدي الدخول الجديد للشركات الأجنبية أو التوسع في أنشطتها إلى زيادة الطلب على العمالة المحلية، وبالتالي زيادة الأجور المحلية.[1]

3. الأثر على الاستثمار المحلي الإجمالي، وهيكل الإنتاج: يقصد بالاستثمار المحلي الإجمالي كل أنواع الاستثمارات الحقيقية، أي باستثناء الاستثمارات المالية التي تتم داخل الدولة المضيفة سواء من طرف المواطنين أو الأجانب[2]، ويعد الاستثمار إحدى الدعائم التي تعزز النمو الاقتصادي خاصة في البلدان النامية نظراً لما يؤديه من زيادة طاقة البلد الإنتاجية، باعتباره من الوسائل المرغوبة لتغيير بنية الاقتصاد القومي ومعالجة الاختلالات فيه، وتعمل زيادة حجم الاستثمار على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة والإنتاجية، وتشغيل القوى العاملة، وهناك عدد من المصطلحات المرادفة لمفهوم الاستثمار، كمصطلح التراكم الرأسمالي أو تكوين رأس المال الثابت.

وبالرغم من أهمية التراكم الرأسمالي للأصول الإنتاجية في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك غير كاف وحده، لان النمو المستمر يستدعي توافر الموارد البشرية المؤهلة والمعرفة التكنولوجية المتقدمة علاوة على

[1] OECD, **The Impact Of Foreign Direct Investment On Wages And Working Conditions,** Oecd Conference Centre, Paris, France, P 11-12.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 49.

التراكم المستمر للأصول الثابتة، وفي هذا الخصوص يفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدد تلك الآثار الثلاثة في الاقتصاد المضيف له من خلال إسهامه في زيادة حجم الاستثمارات وتأهيل الموارد البشرية ونقل المهارات والمعارف التكنولوجية، وبهذا يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي بصورة ديناميكية من خلال:

- تشجيع الاستثمار المحلي بخلق فرص استثمارية للمشروعات المحلية في الصناعات والأنشطة الجديدة، والتخفيف من الاختناقات التي تواجه النمو الاقتصادي كالنقص في البنية الأساسية والعملات الأجنبية؛

- تحفيز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية مع الشركات المحلية، وذلك بشراء المدخلات المصنعة محلياً من تلك المشروعات المحلية، وإمدادها بالمدخلات الوسيطية ذات التكلفة الأقل مقارنة بحالة الحصول عليها من الخارج؛

- يسهم في زيادة صادرات الدولة المضيفة له، ومن ثم زيادة إيرادات الدولة من النقد الأجنبي، وهذا له اثر ايجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي؛

- يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً مادياً عندما يكون في صورة معدات وآلات وتجهيزات تكنولوجية، التي لا يمكن صناعتها محلياً، وبالتالي يسهم في زيادة التراكم الرأسمالي بالدولة المضيفة وزيادة القدرة الإنتاجية لها.[1]

إلى جانب هذا يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الاستثمارات المحلية بالدولة المضيفة بطريقة غير مباشرة من خلال دفع وتحفيز المشروعات المحلية على محاكاة تلك الاستثمارات الأجنبية ومن ثم تحسين منتجاتها وخدماتها حتى تتمكن من مواجهة منافسيها الأجانب، الأمر الذي يدفع بالمشروعات المحلية إلى إقامة استثمارات جديدة وتطوير الاستثمارات القائمة لديها.

وعلى الرغم من هذه الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، إلا أنه يمكن أن يثبط منه فيما لو تنافست الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية على استخدام الموارد المالية، وكذلك على

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص ص 59-60.

أسواق المنتجات، فالاستثمار المحلي الإجمالي (I) كما ذكرنا، يجمع ما بين الاستثمار المحلي (Id) من قبل الدول المضيفة، والاستثمار الأجنبي المباشر فيها (If)، وفق المعادلة التالية: **I = Id +If**

وحسب هذه المعادلة فان الاستثمار المحلي الإجمالي يزداد نتيجة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة تكامله مع الاستثمار المحلي وليس إحلاله، أي مزاحمته، ولكي ينشأ الأثر التكاملي بينهما لا بد من توفر شرطان:[1]

- أن يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، لأنه إذا تم تمويل هذه الاستثمارات ولو بجزء قليل عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة، ذلك يعني اقتطاع من المدخرات المحلية والتي يترتب عنها حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم؛
- أن تمتلك الشركات المحلية تكنولوجيا تمكنها من الصمود أمام المنافسة مع الشركات الأجنبية أو لها القدرة على استيعابها.

وفيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل الإنتاج بالدول النامية، فإننا نجد اغلب هذه الدول تعاني من إختلالات هيكلية تعوق عملية التنمية الاقتصادية فيها، حيث أن معظمها تعطي الأهمية النسبية لقطاع الزراعة كمصدر للتشغيل والمساهمة في الناتج القومي، ومن المفترض أن تعمل الاستثمارات الأجنبية على زيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الاقتصاد، من خلال الاستثمار في تلك القطاعات باستخدام الأساليب الفنية والإدارية والتكنولوجية المتطورة.[2]

4. الأثر على التجارة الخارجية: يحدث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية بفعل حزمة الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تصاحب الشركات المتعددة الجنسية إلى الدول المضيفة، إذ عندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مصحوباً بموارد تتسم بعدم المنافسة التجارية كالتكنولوجيا، والعمالة الماهرة، وإمكانية الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية، بالإضافة إلى العلامات التجارية المختلفة.

ولمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر الغير مباشر، ويتمثل الأثر المباشر في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية نظراً لما تمتلكه

[1] كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012، ص124.

[2] إبراهيم بن محمد بن سعيد السعدي، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الغير نفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004، ص 20

من تكنولوجيات حديثة ومعرفتها بخبايا السوق الدولية، ومهاراتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج، وتنعكس المزايا التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على القطر المضيف، إذ تؤدي إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة بين الهياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين، بالإضافة إلى إحلال الواردات، وتعزيز القدرة التصديرية، وسد العجز التمويلي، وتحفيز ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام.

أما بالنسبة للأثر الغير مباشر على الصادرات فيرجع إلى مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات المحلية من خلال:

- ✓ نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج؛
- ✓ استفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تملكها الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية وبالأخص أن عملية التصدير تكلفتها باهظة ترتبط بقدرتها على تقديم منتج تنافسي، وإدارة السوق الدولية، والقدرة على توزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع.

وفيما يخص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات عند قدومه، وينطبق ذلك أيضا على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات المتعددة الجنسيات، أما الواردات من المنتجات الوسيطية والرأسمالية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، وبالتالي تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية الصعوبة.[1]

5. الأثر على ميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز، أو على الأقل التخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل، ويفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

[1] شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي** –دراسة حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014، ص ص 145-146.

أ- لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلاً، إلا إذا حقق مشروع الاستثمار أرباحاً، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها، بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها؛

ب- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من اجل إحلال الواردات، وفي كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر ايجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار، ومن ثم على ميزان مدفوعاتها؛

ت- هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات وتجهيزات تستورد من الخارج، الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملة الأجنبية النادرة أو الغير متوفرة بالحجم الكافي، ودخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات والتجهيزات المعنية، أو يورد هذه الأخيرة بذاتها، ومن ثم يعفي جزئياً البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية.[1]

6. الأثر على النقد الأجنبي: يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فالشركات الأجنبية بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبمقدرتها للحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية، وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محلياً، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص مربحة وجذابة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار، بالإضافة إلى هذا فان وجود الشركات الأجنبية يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية (من المنظمات الدولية وكذلك الدول الأم للشركات الأجنبية) المقدمة إلى الدول النامية المضيفة، ويتوقف زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة على العوامل التالية:

- ✓ حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار؛
- ✓ حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية؛
- ✓ درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من أو إلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال؛
- ✓ حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بحجم الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج؛

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 57..

- ✓ حجم المشروع الاستثماري (كبير أم صغير)؛
- ✓ شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري وطبيعته.[1]

ثانياً. الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة: بالرغم مما تتركه الاستثمارات الأجنبية من آثار ايجابية على الاقتصاديات المضيفة لها، إلا أنها تتضمن بعض الآثار السلبية التي تؤدي إلى تقليل فعالية الدور المرغوب منها، ومن أبرز هذه الآثار السلبية ما يلي:

1. لا تلبث الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية، فعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق الزيادة في حجم الصادرات (الاستثمار الباحث عن الكفاءة)، إلا أنه قد يعمل أيضا على زيادة العجز في الميزان التجاري عن طريق زيادة حجم الواردات، حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسية سوف يؤدي إلى زيادة في الواردات للدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات بدلاً من اعتمادها على المدخلات المحلية، مما يعني زيادة الواردات، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري [2]، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ بتحويل أرباحها إلى الخارج ، فضلاً عن دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج، والدفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، وتحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات، والتكاليف غير المباشرة إلى الخارج في حال عدم كفاية الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة وذلك لخدمة الاستثمار الأجنبي .

ولتجنب الآثار السلبية التي يخلفها الاستثمار المباشر الأجنبي على ميزان المدفوعات في أي بلد مضيف لابد أن يكون التدفق اللاحق للأرباح من الشركة التابعة الأجنبية إلى شركتها الأم في مقابل التدفق الأولي لرأس المال الذي يأتي مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتظهر هذه التدفقات الخارجية كخصم على حساب رأس المال. لذلك قامت بعض الحكومات بتقييد كم الأرباح التي يمكن إعادتها إلى الخارج.

من جانب أخر فانه عندما تستورد شركة تابعة أجنبية عدداً كبيراً من المدخلات من الخارج، وهو ما يؤدي إلى خصم من الحساب الجاري لميزان مدفوعات الدولة المضيفة، لذلك يجب على البلدان المضيفة أن تشترط على شركات الاستثمار الأجنبي المباشر الاعتماد على نسبة معتبرة من المدخلات المحلية لتقليل

[1] نعيمة اوعيل، مرجع سابق، ص 64.
[2] علي جاسم الصادق، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على ميزان المدفوعات**، متاح على الموقع:
http://www.aleqt.com/2011/01/27/article_496749.html تاريخ الاطلاع: 2019/12/21

الواردات، مثلما فعلت انجلترا مع شركة نيسان، حيث استجابت شركة نيسان لمخاوف تتعلق بالمحتوى المحلي بالتعهد بزيادة نسبة المحتوى المحلي إلى 60 %، ثم رفعها بعد ذلك إلى أكثر من 80 %.[1]

2. بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية وشبكة إتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانات ومن هذه الممارسات نجد قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة، حيث أن الفرع كثيراً ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى بالشروط التقيدية التي تفرضها الشركة الأم كإجراءات حمائية؛

3. أن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكنها الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة، ذلك كون التكنولوجيا ليست منفعة عامة يمكن لأي فرد أو شركة استخدامها دون مقابل، بل تتطلب إمكانيات مادية تتناسب مع جدوى هذه التكنولوجيا، قد تدفع للشركات الأجنبية مبالغ كبيرة لقاء هذه التكنولوجيا؛

4. لا يمكن النظر للزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة فرض الضرائب والرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات على أنها مكسب صافي ، ففي سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية تلجأ الدول النامية المضَيفة إلى منح مزايا عديدة وتسهيلات وإعفاءات ضريبية، فضلاً عن تكلفة ضياع موارد محتملة بالإمكان استخدامها لأغراض التنمية الاقتصادية؛

5. إن قيام مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى نقل أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة إلى زيادة الاستهلاك في البلدان النامية المستضيفة لها، فالشركات الاستثمارية الأجنبية غالباً ما تنتج سلعاً عالية الجودة وإقبال المواطنين على مثل هذه المنتجات من الممكن أن يولد لديهم أنماط استهلاكية ترفيهية تبدد مدخراتهم والمدخرات القومية بشكل عام؛

6. تمتلك مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قدرات مالية وتنظيمية وربما سياسية عالية، مما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروطها ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل

[1] Selma kurtishi-kastrati, **The Effects Of Foreign Direct Investments For Host Country'Seconomy,** *European Journal Of Interdisciplinary Studies, Vol. 5, Issue 1, 2013,P 33.*

الحصول على أكبر قدر من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية قد تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية، أي أن هذه الشركات لا تُحدث التغييرات الهيكلية المنشودة في البلدان النامية، كونها تعمل وفق إستراتيجية عالمية تخدم الدول الرأسمالية الكبرى، وبالتالي هي تحول شكل الاستعمار الذي اعتادت عليه من استعمار سياسي أو مالي إلى استعمار عن طريق إقامة فروع للشركات عابرة للقارات تقوم باستغلال وتحويل الأرباح التي تحققها من البلدان النامية للدولة الأم؛

7. يمكن أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى منافسة الصناعات المحلية التي هي في مركز تنافسي ضعيف مما قد ينتج عنه كساد أو انهيار الصناعة الوطنية الناشئة أو صغيرة الحجم[1]، كما أن استثمارات الشركات الأجنبية تركز على القطاعات الاستخراجية من أجل استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية للبلدان النامية دون مراعاة للقطاعات التي تهدف الدول المضيفة إلى ترقيتها، وبالتالي محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية، فمثلاً بلغت نسبة توظيف رأس المال الأجنبي في الدول النامية في صناعة استخراج النفط 39%، و24.1% في قطاع الخدمات، و26.9% في قطاع الصناعات التحويلية، و9.3% في فروع أخرى من الصناعات الاستخراجية سنة 1986، كما تعمل الشركات الأجنبية على نقل أنشطتها الملوثة للبيئة إلى البلدان النامية، نظراً للقيود المفروضة عليها في البلد الأم، ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي على البيئة في ظل غياب الرقابة على أنشطتها في البلدان النامية؛[2]

8. تبالغ الشركة الأم عندما تمد فروعها رأس المال الأجنبي على شكل معدات وآلات وتجهيزات في تقدير تلك التجهيزات لكي تزيد من نسبة مشاركتها في رأس مال فروعها الخارجية. مما يحمل البلد المضيف تكاليف إضافية تقلل من حصته في الأرباح؛

9. نظرا لاستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر الأساليب الإنتاجية ذات الكثافة في رأس المال، فان مساهمتها

تكون محدودة في خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة، وبالتالي لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً ملحوظاً في مجال تدريب العمالة المحلية بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستعمالها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال،كما أن اعتمادها على مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج

[1] موقع الكتروني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر وعيوبه، متاح على:
http://tourism.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2015/05/10/ تاريخ الاطلاع: 2019/12/20

[2] خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات**، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص ص 226-227.

يجعلها لا تتكامل مع المشاريع المحلية مما يقلل من أثرها على العمالة، فضلاً عن اعتمادها على الخبراء والفنيين الأجانب؛[1]

10. إن توفر حجم كبير من هذه التدفقات يؤدي إلى زيادة درجة الاعتماد على الخارج، وتصبح عملية التنمية مرهونة برغبة الشركات الأجنبية في تحديد واختيار أماكن الاستثمار وحجمه ونوعه،، وهذا يحد من فعالية السياسة الاقتصادية بالبلد المضيف، وكذلك يؤثر على استقلالية صانعي القرارات المحلية.[2]

ولتجنب الآثار السلبية التي تخلفها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول النامية وجب إعادة النظر في سياسة جذب وتوجيه هذه الاستثمارات على مختلف القطاعات، إضافة إلى توفير الشروط المثلى للتعامل معها، قصد الاستفادة منها وتفادي الأضرار الناجمة عنها.

المبحث الثالث: مقومات تفعيل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب أن تتسم النظرة إليه بالشمولية المتكاملة لكافة القطاعات المتعلقة بالاستثمار وحركة الأموال، حيث لا يتوقف فقط على سن القوانين والتشريعات لإقناع المستثمر بتوجيه استثماره لدولة ما، ولكن هناك مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها لتعظيم الاستفادة منه، وقد أثبتت العديد من الدراسات التجريبية انه رغم استقطاب العديد من الدول اكبر حجم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذه الأخيرة لم تحقق الدور المرغوب على الاقتصاديات المضيفة لها، ومن بين تلك الدراسات نجد، دراسة (Simionca, 2013) [3]، التي أجريت على قطاع الصناعة في السويد خلال الفترة 1995-2007، حيث أثبتت أنه رغم استقطاب السويد اكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية في العالم، واحتلالها المركز الثالث عالمياً عام 1999 إلا أن التواجد المتزايد للشركات الأجنبية بها لم يحسن من إنتاجية الشركات المحلية العاملة في قطاع الصناعة بسبب الفوارق التكنولوجية فيما بينها، ولم تظهر النتائج أي آثار ايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعة التحويلية في السويد خلال فترة التحليل، وأثبتت أن زيادة الفجوة بين الشركات الأجنبية والمحلية بنسبة 1% تقلل من إنتاجية الشركات المحلية بنسبة 0.543 %، أما إذا زاد رأس

[1] إبراهيم بن محمد بن سعيد السعدي، مرجع سابق، ص ص 22 -23.
[2] عدنان داوود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 72.
[3] Codruta Simionca, **Foreign Direct Investments And Productivity Spillovers In The Swedish Manufacturing Industry**, Master Thesis, Department Of Economics, Lund University, Swedich, 2013.

المال البشري بنسبة 1% فان إنتاجية الشركات المحلية ترتفع بنسبة 0.797 %، بالإضافة إلى دراسة (Bouoiyour &Toufik, 2007)[1]، التي أجريت على 18 فرع من فروع الصناعة المغربية خلال الفترة 1987-1996، وأظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من الإنتاجية الكلية في الشركات الصناعية المغربية شرط تطوير أنظمة التعلم، وتنمية رأس المال البشري.

المطلب الأول: مبررات اللجوء لتنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يرى العديد من الاقتصاديين أن الاستثمارات الأجنبية لا يجب أن يكون لها سوى دور مكمل أو معزز للمجهودات الوطنية بما يضمن في النهاية تخفيف الاعتماد عليها وتقليص الفترة الزمنية التي يلزم فيها الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية، ولما كان قرار الاستثمار من جانب المستثمر الأجنبي يخضع لحسابات التكلفة- العائد فان ذلك أيضا يجب أن يمارسه الاقتصاد المضيف على أن يتم ذلك طبقا لمنهاج التحليل الكلي؛

ويرى كيرنكروس أنه لا يجب أن يقبل بلد ما على الاعتماد على رأس المال الأجنبي طالما تسنى له تعبئة الموارد الوطنية لنفس الغرض، وليس مرد هذه الحساسية مجرد المخاوف السياسية التي ترتبط عادة بالاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، بل أن السبب في هذه المخاوف له العديد من المبررات الاقتصادية و التي نوردها فيما يلي:[2]

- أن الاستثمارات الأجنبية تحمل معها التزاما بخدمة هذه الاستثمارات، وفي نفس الوقت قد لا تتيح الأصول الإنتاجية الناشئة عن هذه الالتزامات تعزيز إيرادات الاقتصاد المضيف من العملة الأجنبية، ومن المعلوم أن قدرة البلد المضيف على مواجهة التزاماته الخارجية هي مرهونة بطاقة الاقتصاد الوطني ككل و ليس الاستثمار الأجنبي منفردا؛

- أن الإفراط في دور الاستثمارات الأجنبية قد يؤدي (إذا ما أهمل تقديره والتخطيط لاحتواء آثاره) الى استرخاء المدخرات والمجهودات الوطنية، وهو أمر يتعارض مع قيام هذه الاستثمارات بدور المعزز للمجهودات الوطنية؛

[1]Jamal Bouoiyour & Saïd Toufik, **L'impact Des Investissements Directsétrangers Etdu Capital Humain Sur La Productivité Des Industries Manufacturières Marocaines,** *Région et Développement n° 25, 2007,* p p 115-136.

[2] سعيدي يحيى، مرجع سابق، ص 89-90.

- أن عدم القدرة على تعبئة الموارد المحلية واستغلالها أكفأ استغلال ممكن، قد يؤدي إلى نقص العائد وتضائل الفرص المتاحة للاستثمارات الأجنبية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى ضآلة تدفق هذه الاستثمارات وتؤيد ذلك الشواهد العملية لتجربة كل من الهند في جانب، و كندا و اليابان في الجانب الآخر، حيث نجحت التجربة في الدولتين الأخيرتين بعد أن نجحتا في رفع معدلات الادخار بما لا يقل عن 30% (ووصل في حالة اليابان إلى 40%)، بينما فشلت الهند في رفع هذا المعدل إلى أكثر من 14%؛.

- أن هناك العديد من الدراسات أثبتت أن استيراد رأس المال الأجنبي قد أدى إلى حدوث ما يمكن تسميته باسترخاء المدخرات الوطنية (خاصة الحكومية)، وذلك ما عكسته دالة " Keith Griffin " للاستهلاك في إطار عرضه لآثار اقتصاديات المعونة الخارجية على النمو من خلال ما يحدث لمجهودات الادخار الوطنية من تراخي، حيث يرجع ذلك في رأيه إلى أن الاستهلاك الكلي في الاقتصاديات النامية يكون دالة في كافة الموارد المحلية و الأجنبية المتاحة؛

- أن استدعاء الاستثمارات الأجنبية قد يؤدي إلى الميل للاستيراد، وذلك نظراً لوجود قطاع كبير من الأجانب مما يزيد من الإقبال على السلع المستوردة، وضعف توليد المدخرات، ويؤدي هذا الوضع ما لم يتحقق للاقتصاد المضيف قدرة تصديرية عالية إلى ضعف مقدرته على خدمة الاستثمارات الأجنبية و الوفاء بالتزاماته الخارجية في أوقاتها.

وتظهر أهمية المبررات السابقة من الوجهة الاقتصادية في أنها تبرز بوضوح مدى قدرة الاقتصاد المضيف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لأن رأس المال الأجنبي إذا ما أدرك ضعف معدل النمو والمدخرات الوطنية بعد فترة من تدفقه إلى الدولة النامية فانه حتما سينتقل إلى دولة أخرى، وذلك بعد أن يترك الاقتصاد المضيف أكثر فقراً وأكثر نضوباً للفرص الاستثمارية المربحة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية، وهذا الوضع يؤدي إلى تردد رؤوس الأموال الأجنبية من التدفق إلى مثل هذا الاقتصاد، مما يهدد مسيرة التنمية في الاقتصاديات التي بنت برامجها الإنمائية على أساس من تدفقات خارجية كبيرة.

لذا لم يكن مستغرباً الربط من قبل خبراء البنك الدولي بين نجاح الدول النامية في التغلب على مشكلة المديونية الخارجية ونجاح التنمية الاقتصادية بها، باعتبار ذلك يمثل الوجه المضيء لقضية التنمية من خلال الاستعانة بالموارد الأجنبية.

وخلاصة ما تقدم أن مدى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية يجب أن يتحدد في ضوء الاعتبارات السابقة، و على أساس من حساب التكلفة و العائد لهذه الاستثمارات طبقا لمنهج التحليل الكلي، وذلك لضمان انطلاق الدول النامية إلى مرحلة النمو الذاتي، و أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب أن تؤدي إلى تقليل الفترة الزمنية اللازمة لبلوغ الاقتصاد المضيف هذه المرحلة.

المطلب الثاني: شروط (حدود) الاستعانة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إذا كان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هدف الدول النامية للارتقاء باقتصادياتها، فانه يجب دراسة هذا الموضوع من جميع جوانبه، سواء لتوفير بيئة مواتية له أو لتعظيم الاستفادة منه وتقليل الأضرار والأعباء الناجمة عنه بقدر الإمكان، لذا هناك عدة اعتبارات يجب أخذها بالحسبان عند جذب هاته الاستثمارات، نذكر من أهمها:

1. **من حيث شروط التفاوض مع الشركات المتعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية:** يتطلب وجود إستراتيجية واضحة للتنمية لاختيار المشروعات التي تساهم في عملية التنمية، مع الأخذ في الاعتبار أن تتفق هذه المشروعات وأهداف الخطة المستقبلية للتنمية، فالأهداف التنموية تتغير بتغير مراحل التطور الاقتصادي، شرط توافر التحليل الجيد بين الإيرادات والنفقات، وكذا البدائل المتاحة، بالإضافة إلى توفر أفراد قادرين على التعامل والتفاوض مع الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب؛[1]

2. **فيما يتعلق بعمليات الرقابة والإشراف على عمل الشركات الأجنبية في البلدان المضيفة:** ذلك يتطلب إنشاء جهاز رقابي تابع للهيئات والوزارات الاستثمارية في الدول المضيفة وفقاً لمراحل ثلاثة، وهي:

- **المرحلة الأولى:** تكون قبل الإنشاء ويتوقف الدور الرقابي على فحص الطلبات الاستثمارية والتأكد من أن هذه المشروعات والاستثمارات تهدف إلى خدمة أهداف التنمية؛
- **المرحلة الثانية:** مرحلة تنفيذ المشروع ويكون دور الجهاز الرقابي الإشراف على استيراد الآلات والمعدات المتعاقد عليها وإعفائها من الرسوم الجمركية؛

[1] إبراهيم الأخرص، **دور الشركات عابرة القارات في الصين "تنمية اقتصادية ام استثمار وتبعية"**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 524.

- **المرحلة الثالثة:** مرحلة مراقبة المشروع أثناء التشغيل من حيث نوع المنتج ومدى مطابقته للمواصفات الخاصة بالجودة ومراقبة تحويل الأرباح بما يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الالتزام بالعمل، وحتى لا تتصرف هذه الشركات بحريتها على نحو يضر بمتطلبات الدولة المضيفة وخططها التنموية لتقليل المخاطر.[1]

3. ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة: ذلك يعني ألا تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر معزولة عن السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، والأهداف المراد تحقيقها في كل قطاع والوسائل المطلوبة، وإستراتيجية الاستثمار بما في ذلك خصخصة كل هذه القطاعات أو جزء منها، وما إلى غير ذلك، أي أنه من الضروري ربط التنمية القطاعية بسياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتطلب ذلك تحديد القطاعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية بحيث تساعد على نجاح سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التركيز على هذه القطاعات من شانه إنجاح هذه السياسة بأقل تكلفة، خاصة إذا اقتصر توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه القطاعات أو الصناعات فقط، وهو ما يعني اعتماد سياسة تراعي نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر المراد جذبه لتحقيق أقصى قدر من الأثر الايجابي على الاقتصاد الوطني، وبأقل تكلفة على الخزينة العامة؛

4. تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بدقة ووضوح، سواء تمثلت في زيادة الصادرات، أو إشباع السوق المحلي، أو زيادة الكفاءة الاقتصادية، أو استغلال الموارد الطبيعية، والغرض من تحديد هذه الأهداف هو تحديد نوع الاستثمار الأجنبي الملائم لتحقيق كل هدف، فالاستثمار الذي يطمح إلى إشباع حاجات السوق المحلي يختلف عن ذلك الذي يسعى إلى زيادة الصادرات، وكلاهما يختلف عن ذلك الذي يهدف إلى استغلال الأيدي العاملة الرخيصة وغيرها، كما أن تحديد الهدف من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحديد الحوافز المقدمة، حيث تكون هذه الأخيرة موجهة، مما يحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة على الخزينة العامة[2]، ولما كانت الحوافز والإعفاءات التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني وخاصة الميزانية العامة للدولة، وسعياً إلى تحقيق مردود ايجابي تتجه كثير من الدول إلى ربط هذه المزايا والحوافز والإعفاءات بقطاعات معينة تتميز فيها هذه الدول بميزة نسبية بحيث تعود نتيجة

[1] إبراهيم الأخرص، مرجع سابق، ص 534.
[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الاسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص ص 21-22.

هذه القطاعات بأكبر فوائد على البنية الاقتصادية الشاملة، وقد ثبت في كثير من الدول أن سياسة الحوافز الموجهة هي أكثر جدوى من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات والحوافز تشمل كل القطاعات بما فيها تلك التي لا تتميز فيها بأية ميزة نسبية[1]، كما يجب تقديم هذه الحوافز في ظل سياسة مرنة ومحفزة للشركات مع إمكانية ربط هذه الحوافز بمؤشرات يأتي في مقدمتها:

- الأداء التصديري؛
- القدرة على تطوير المنتج؛
- القدرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة.[2]

5. تعزيز التنمية البشرية وإصلاح قطاع التعليم بما يتماشى ومتطلبات السوق من العمالة المدربة في مختلف التخصصات: يلعب توفر الأيدي العاملة المدربة والرخيصة نسبياً مقارنة بمثيلاتها في الدول المجاورة دوراً أساسياً في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تمثل العمالة عنصراً مهماً من تكلفة الإنتاج وبالتالي من تكلفة الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى هذا لابد من وضع شروط للشركات الأجنبية بتوظيف حجم معين من العمالة الوطنية إلى جانب عمالتها طالما أنها تمتع بالقدرات والمهارات التي تؤهلها لاستيعاب التكنولوجيا المستخدمة تدريجياً، لا سيما أن هذا يعد أيضاً اهتماما بتنمية المورد البشري.

6. الربط بين مؤسسات القطاع الإنتاجي المحلية والشركات الأجنبية المستثمرة: ويهدف ذلك إلى انتفاع مؤسسات القطاع الإنتاجي من الإمكانيات المالية والعينية والتدريبية المتوفرة لدى الشركات الأجنبية المستثمرة لتوسيع نطاق الاستفادة من تدفق هذه الاستثمارات، لأنه لا يمكن لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أن ينجح في تحقيق أهداف التنمية إلا إذا كان هناك ارتباط بين وحدات الإنتاج المحلية ومثيلاتها التابعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتمثل زيادة كفاءة عوامل الإنتاج نتيجة تطبيق أحدث وسائل الإنتاج والتكنولوجيا المتطورة أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر [3]، ويتسنى للدول المضيفة إقامة علاقات تكامل بين المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية من خلال عدة وسائل كاستخدام استراتيجيات التمييز بين المشروعات في منح الحوافز والإعفاءات (فمثلاً يمكن إعطاء تسهيلات وحوافز متميزة للمشروعات التي تستخدم عناصر الإنتاج الوطنية والمكونات المحلية، في انجاز أنشطتها الإنتاجية والتسويقية والبشرية والإدارية من

[1] نفس المرجع، ص 26.
[2] إبراهيم الأخرص، مرجع سابق، ص 525.
[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 22.

خلال السماح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار في أكثر من مشروع فرعي مساعد للمشروع الأساسي، أو عن طريق تنويع أشكال الاستثمار المسموح بها؛[1]

7- بخصوص توفير قاعدة تكنولوجية وطنية: تواجه الدول النامية مشاكل عديدة في محاولتها نقل التكنولوجيا باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، فالدول الصناعية تعتبر التكنولوجيا ملكية خاصة لها، وبالتالي تستغل طلبات الدول المضيفة للاستثمار لتحقيق مكاسبها المادية فقط، ولا يهمها استفادة الدول النامية من تطوير كفاءتها بقدر ما يهمها احتكارها حتى تبقى تحت سيطرتها، ولمواجهة سلوك الشركات الأجنبية في احتكار التكنولوجيا والاستفادة من الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر يتعين عليها اتخاذ عدة إجراءات من أهمها:

- ✓ توفير بنية تحتية قوية مبنية على التعليم الجيد والتدريب المهني والتجديد والابتكار، لمواجهة سلوك الشركات الأجنبية، من اجل تسهيل نقلها واستخدامها محليا؛
- ✓ انتقاء الوسائل التكنولوجية الملائمة للقاعدة التقنية الوطنية تفاديا للوقوع في شرك التبعية التكنولوجية حتى لا يختل الهيكل الإنتاجي، لا سيما أن استيراد التكنولوجيا المتطورة تؤدي إلى ازدواجية وسائل الإنتاج وخلق قطاعين أحدهما قائم على الوسائل الحديثة ويدار من خلال الاستثمار الأجنبي، والأخر قطاع تقليدي قائم على الشركات المحلية؛
- ✓ الاهتمام بتطوير مراكز ومعاهد البحوث والتعليم والتدريب بما يتفق وسوق العمل والأنظمة العالمية والاهتمام بالعلماء والخبراء في ظل زيادة ميزانية الإنفاق على البحوث؛
- ✓ ربط الوحدات الاقتصادية والشركات الصناعية بمراكز البحث العلمي ومشاركتها في الإنفاق على البحوث وتطبيقاتها بما يخدم أطر الصناعة والتنمية؛
- ✓ تحديد رصيد الدولة في مختلف مستلزمات استخدام التكنولوجيا الحديثة بكفاءة لمعرفة، مدي قدرتها على استيعاب ونقل التكنولوجيا الأجنبية المتطورة؛

إن تحقيق مكاسب من الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا يتطلب اكتساب مستوى تكنولوجي مقبول، لكن اغلب الدول النامية لا تملك تلك القاعدة العلمية الضرورية، لذلك اضطرت إلى استيراد تكنولوجيا من الخارج بإتباع أساليب مختلفة في التعاون الاقتصادي، ترتب عنها بقاءها في تبعية

[1] ابو قحف عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 121.

تكنولوجية للبلدان المتقدمة، لذلك يجب على الدولة المستقطبة للاستثمار بالإضافة إلى تنمية قدراتها المعرفية، التفاوض مع الشركات الأجنبية بالاعتماد على مجموعة من الخبرات ذات مهارات تفاوضية عالية مختصة في القانون والاقتصاد الدولي من أجل إبرام عقود للاستثمار التكنولوجي، وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على واجبات البلدان المتقدمة في هذا المجال، بحيث ألحت على تسهيل الخيارات التكنولوجية على البلدان النامية وتطوير التعاون الدولي في هذا المجال بالمجان، نظرا لأهميته في تقرير المصير الاقتصادي للشعوب[1]، ومن أمثلة الدول التي استفادت من العقود المبرمة في نقل التكنولوجيا المكسيك التي أبرمت شراكة مع "IBM" الأمريكية للحواسب الصغيرة، وتم بالمقابل إنشاء "مركز تكنولوجي أشباه المواصلات" لتعبئة الصناعات الالكترونية المكسيكية، وسمحت للكفاءات المحلية بالتدريب في هذا المجال.[2]

المطلب الثالث: نماذج (أساليب) التقدير الكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن سعي الدولة لبلوغ أكبر رقم يمكن جذبه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يعني أنها لا تملك خطة حقيقية بالمشروعات التي تستهدف إقامتها عن طريق هذا النوع من الاستثمارات، لذا فان إجراء التقدير الكمي الدقيق لمدى وحدود الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، إنما هو ضرورة تمليها اعتبارات التنمية طويلة الأجل والمتمثلة في بلوغ مرحلة النمو الذاتي، كما تمليها الاعتبارات التي تتدفق على أساسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد شاع الجدل حول ثلاثة أساليب يمكن بأي منها إجراء التقدير الكمي المطلوب لرأس المال الأجنبي.

النموذج الأول: نموذج الفجوتين (فجوة الموارد المحلية و فجوة التجارة الخارجية).

نقطة البدء في هذا النموذج تعتمد على حقيقة مؤداها أن ما يتحقق من استثمارات داخل الاقتصاد الوطني زيادة عما يمكن تدبيره من مدخرات محلية، لابد وأن يقابله تدفق مساو من رؤوس الأموال الأجنبية سواء في صورة استثمارات غير مباشرة (قروض) أم استثمارات مباشرة، ومن الثابت أيضا أن معدل الادخار

[1] وردة شرف الدين، **القانون الواجب التطبيق على عقد الاستثمار التكنولوجي في التشريع الجزائري**، الملتقى الدولي السادس عشر حول " الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية" المنعقد يومي، 22-23 فيفري 2016، ص427.

[2] رابح حمدي باشا، جميلة مداني، **دور إنتاج التكنولوجيا في تنمية الدول النامية وتجديدها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 01، العدد 27، 2013، ص 75.

المحلي الفعلي منخفض في الدول النامية في الأجل القصير، ومن ثم تضطر هذه الدول إلى اللجوء للموارد الخارجية على أمل أن تستطيع في الأجل الطويل رفع معدلات الادخار المحلي لتنطلق نحو مرحلة النمو الذاتي.[1]

واستناداً على المفاهيم التي تمدنا بها المحاسبة الوطنية، فان فجوة المدخرات المحلية (I – S) تتطابق مع فجوة التجارة الخارجية (M– X) وذلك خلال فترة زمنية سابقة، وعليه يمكن القول أن فجوة المدخرات المحلية ما هي إلا انعكاساً لفجوة التجارة الخارجية، ويمكن توضيح هذا التطابق كما يلي:

$$Y + M = C + I + X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن: **Y**: الناتج المحلي الخام ، **C**: الاستهلاك

M : الواردات، **I**: الاستثمار الإجمالي

X: الصادرات

فالتوازن يتحقق بين كمية السلع والخدمات المنتجة من قبل البلد خلال فترة زمنية معينة سابقة، والتي يمثلها الناتج المحلي الخام (Y)، والواردات من السلع والخدمات وبين أوجه استخداماتها الثلاثة: الاستهلاك الجاري (C)، الاستثمار الجاري (I)، والصادرات (X)، ويمكن إعادة كتابة المعادلة (1) على الشكل التالي:

$$M - X = I - (Y - C) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن: (Y – C) يمثل ما تبقى من الناتج بعد الاستهلاك، وهو يعني الادخار (S)،

وبذلك نكتب المعادلة رقم (2) على الشكل التالي: $I - S = M - X = F \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$

وتشير (M -X) إلى فجوة التجارة الخارجية، بينما تشير (I- S) إلى فجوة الموارد المحلية، فعندما يكون $F > 0$ هذا يعني وجود عجز في الميزان التجاري، إضافة إلى وجود عجز في المدخرات المحلية، وضمن هذه الشروط نلاحظ بان الفجوتين أو العجزين متطابقين وكل منهما يساوي F، ويعني هذا التطابق أن حجم

[1] منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2006/2005، ص 204.

الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة بشكل يزيد عن مدخراته المحلية، لا بد وأن يمول من خلال انسياب صافي رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة.[1]

وإذا كان التساوي بين الفجوتين أمر حتمي بالنسبة لأية فترة ماضية إلا أنه ليس كذلك لأية فترة مقبلة حيث يكون التساوي بين الفجوتين مستقبلا شرط للتوازن بين الناتج والإنفاق (أي تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي) وهو ما يتحدد به مستوى الطلب الفعال، ولتوضيح كيفية حدوث هذا التعادل بين الطلب الكلي و العرض الكلي من خلال مقارنة فجوة الموارد المحلية بفجوة التجارة الخارجية، فإننا نفترض أنه عند تحديد معدل معين للنمو كانت:

$$M - X > I - S$$

ولكي يمكن المحافظة على معدل النمو المستهدف لابد و أن يكون F (صافي تدفق رأس المال الأجنبي) كافياً لتغطية الفجوة الأكبر و هي فجوة التجارة الخارجية، و في مثل هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة من نقص الطلب الفعال، وتكون فجوة التجارة الخارجية هي الفجوة المسيطرة، ولابد من أن تتسع الفجوة الأصغر حجما - فجوة الموارد المحلية- لتتساوى مع الفجوة الأكبر، ويتحقق ذلك من خلال تدخل الحكومة لتشجيع الاستهلاك أو إتباع أساليب تؤدي إلى نقص المدخرات، ومن ذلك يتضح أنه لكي يمكن المحافظة على معدل النمو المستهدف يتطلب الأمر ضرورة حدوث تدفق صافي لرأس المال الأجنبي، وأن التعادل بين الفجوتين تم في هذه الحالة بفعل قوى العرض و الطلب.

أما إذا افترضنا أن: $M - X < I - S$

فمعنى ذلك أن فجوة الموارد المحلية هي الفجوة الأكبر وهي بالتالي الفجوة المسيطرة، وبذلك يكون الاقتصاد الوطني أمام حالة من زيادة الطلب الفعال، ولكي يمكن المحافظة على معدل النمو المستهدف فلا بد من تدفق صافي لرأس المال الأجنبي يكفي لتغطية حجم فجوة الموارد المحلية، ويتحقق هذا من خلال اتساع فجوة التجارة الخارجية لكي تتساوى مع فجوة الموارد المحلية، ويتحقق ذلك إما من خلال زيادة الواردات الاستهلاكية أو الحد من الصادرات، والنتيجة التي يمكن استخلاصها مما سبق هو انه إذا أراد الاقتصاد الوطني تحقيق معدل معين من النمو لأي فترة مقبلة، فانه في ظل نموذج الفجوتين يتطلب الأمر حدوث تدفق صافي

[1] رمزي زكي، **الديون والتنمية" القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية"**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1985، ص 23.

لرأس المال الأجنبي سواء في صورة قروض أجنبية نقدية أم استثمارات عينية بالقدر الذي يغطي الفجوة الأكبر حجما باعتبارها الفجوة المسيطرة، ولذلك فانه في حالة عدم اتساع الفجوة الأصغر لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر (المسيطرة) فان ذلك معناه عدم مقدرة الاقتصاد على الحصول على المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يتمخض بالضرورة عن تخفيض معدل النمو المستهدف.

والخلاصة أنه إذا أصر اقتصاد ما على تحقيق معدل معين للنمو – في ظل عجز موارده المحلية – فان الأمر يتطلب الحصول على قدر صافي من رأس المال الأجنبي، ويتحدد هذا القدر بمقدار حجم الفجوة الأكبر أو الفجوة المسيطرة، وهناك طرق رياضية عديدة لتقدير كل من فجوة الموارد المحلية من أهمها صيغة روزنشتين- رودان، وصيغة خبراء البنك الدولي.[1]

النموذج الثاني. نموذج المقدرة على الاستيعاب:

يوحي مفهوم الطاقة الاستيعابية إلى مدى توافر شروط داخلية في اقتصاديات البلدان المضيفة، حتى تستفيد من الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو بذلك مفهوم شامل تدخل في مضمونه مصطلحات القدرة على التقليد والقدرة على التكيف والقدرة على الإبداع[2]، وتعني ذلك القدر من الاستثمارات الممكن تنفيذها بنجاح، بحيث تحقق معدل عائد مباشر أو غير مباشر يغطي تكلفة استخدام تلك الاستثمارات مع تحقيق هامش ربح يتماشى في المتوسط مع ما هو سائد في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، حيث يساوي أو يفوق أسعار الفائدة التي تم بها تمويل تلك الاستثمارات.[3]

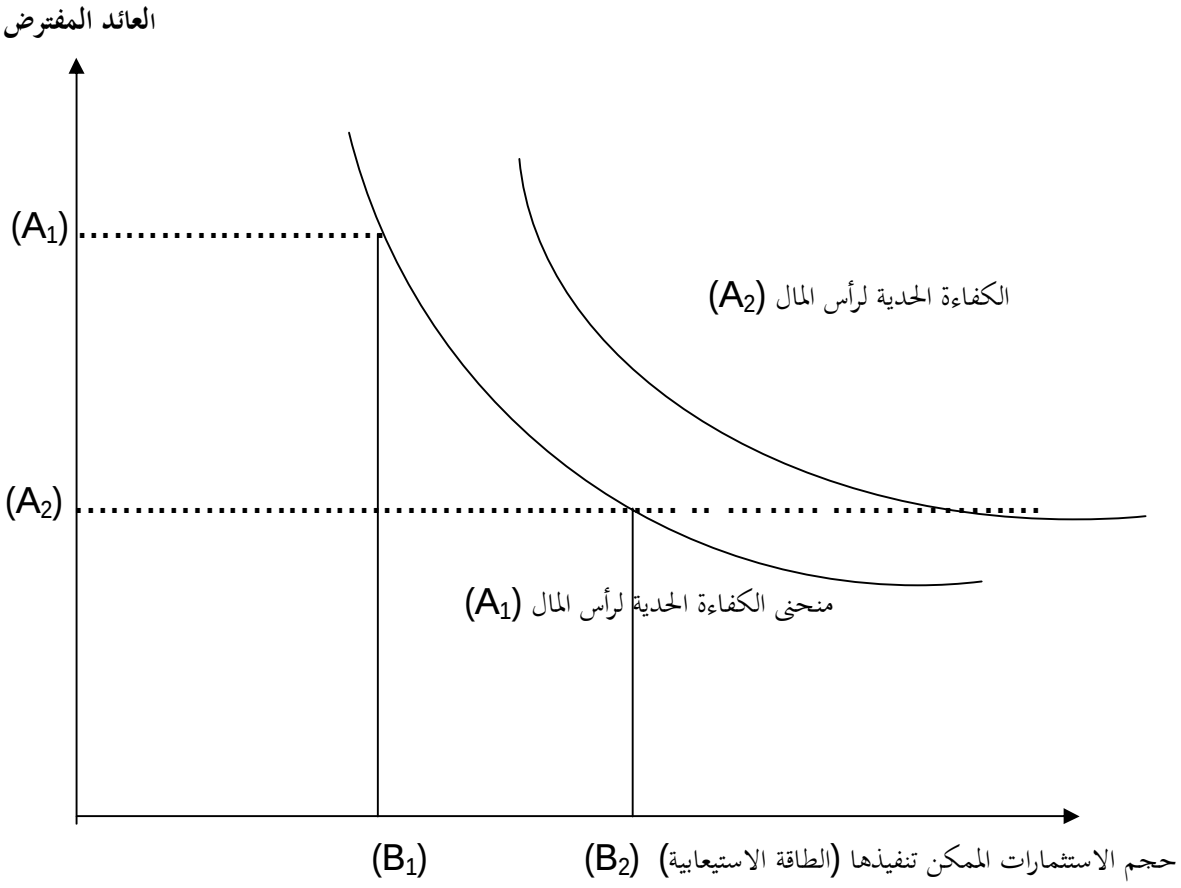
فالطاقة الاستيعابية تربط بين حجم الاستثمار الممكن تنفيذه ومعدل العائد المتوقع منه، سواء كان عائدا اقتصاديا أو اجتماعياً خلال فترة زمنية معينة، وعليه فان نوع وحجم هذا العائد المطلوب له اثر في تحديد حجم الاستثمارات المرغوب في جذبها، حيث تتسم مشروعات رأس المال الاجتماعي بصفة عامة، ومشروعات البنية الأساسية بصفة خاصة بأن عائدها المادي منخفض، في حين أن عائدها الاجتماعي مرتفع فإذا كان الحد الأدنى للعائد المادي أو المالي المفترض على الاستثمارات الجديدة مرتفعاً، فان ذلك الحد يؤدي إلى نقص الاستثمارات التي توجه للأنشطة والمجالات التي ينخفض فيها معدل العائد المادي حتى ولو كان

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 206.
[2] محمد أزروال، **معوقات تنمية قدرة المنشآت الصناعية المغربية على استيعاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 05، العدد 20، اصدار2017، ص 103.
[3] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 85.

معدل العائد الاجتماعي مرتفعاً، وبذلك تكون الطاقة الاستيعابية دون المستوى الذي يسمح باحتواء مشروعات رأس المال الاجتماعي، والعكس إذا كان معدل العائد الحدي المفترض منخفض فان ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات الممكن تنفيذها، وتزداد الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي.[1]

ونوضح ذلك بيانياً من خلال الشكل رقم (2-3) التالي:

الشكل (2-3): العلاقة بين حجم العائد المطلوب والطاقة الاستيعابية.



المصدر: علي عبد الوهاب نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 91.

يبين الشكل (2-3) انه إذا كان معدل العائد الحدي المفترض مرتفعاً عند النقطة (A_1)، فان أقصى حجم يمكن تنفيذه من الاستثمارات هو (B_1)، ومن الطبيعي أن تتحقق تلك العوائد المرتفعة في المشاريع التي تهتم بالعائد المادي المباشر كمشاريع الصناعات التحويلية المتميزة بإنتاجيتها العالية والصناعات البترولية، أما إذا

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 85.

انخفض الحد الأدنى لمعدل العائد المفترض عند النقطة (A_2)، فان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الممكن تنفيذها يزداد ليصبح عند النقطة (B_2)، مما يسمح بإقامة المشروعات ذات العوائد المادية المنخفضة بينما عوائدها الغير مباشرة أو الاجتماعية مرتفعة تلك التي يتضمنها رأس المال الاجتماعي، ويزداد الاستثمار عند نفس العائد وبالتالي تتسع الطاقة الاستيعابية.

ويتوقف معدل العائد المتخذ كأساس لتحديد حجم الطاقة الاستيعابية أو الاستثمارات الممكن تنفيذها في الاقتصاد على عدة اعتبارات وهي:[1]

- ✓ **الطريقة التي يتم بها تمويل الاستثمارات:** فإذا كان التمويل كله أو الأغلب منه خارجياً، فان ذلك يترتب عليه العديد من الالتزامات في المستقبل مثل خدمة الديون في حالة القروض، وتحويلات الأرباح والفوائد وغيرها في حالة الاستثمارات الأجنبية، ويتطلب الأمر في هذه الحالة أن يكون معدل العائد المادي المفترض مرتفعاً لمواجهة الالتزامات السابقة ، فضلاً عن تحقيق زيادة صافية في الدخل القومي؛
- ✓ **مدى قصور رأس المال الاجتماعي:** إذا كان الاقتصاد يعاني من قصور كبير في رأس المال الاجتماعي أو في الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، في هذه الحالة يضطر إلى توجيه جزء من الاستثمارات الجديدة لهذه الأنشطة، وإعطاء الأولوية للعائد الاجتماعي دون الاهتمام بالعائد المادي، ويحد هذا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأنشطة التي تهتم بالعائد المادي؛
- ✓ **الهدف من إقامة تلك الاستثمارات:** إذا كان الاقتصاد يعاني من بعض المشكلات الاجتماعية كمشكلة البطالة مثلاً، فانه يفضل توجيه هذه الاستثمارات إلى الأنشطة التي تسهم بصورة فعالة في علاج تلك المشكلة، وهي الأنشطة التي تستخدم أساليب كثيفة العمل بحيث يقل فيها العائد المادي الحدي عن تلك الأنشطة التي تستخدم أساليب كثيفة رأس المال، وبالعكس إذا كان الاقتصاد يمر بظروف تضخم فان ذلك يقتضي رفع المعدل المطلوب للعائد المادي كي يحد من الإنفاق الاستثماري ومن زيادة في الدخول، وتقل حدة الضغوط التضخمية.

إن اعتماد مفهوم الطاقة الاستيعابية باعتباره مقياساً لمقدرة الاقتصاد المضيف على الاستخدام الكفء لكل من رأس المال المحلي والأجنبي يفيد مصدري رأس المال الأجنبي من حيث العائد المجزي لاستثماراتهم،

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص ص 92-93.

وهذا ما جعله محل دفاع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر[1]، حيث قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار في الخارج تقوم بإجراء دراسة مفصلة وشاملة لأهم محددات الطاقة الاستيعابية بالبلدان المضيفة، والتي هي بمثابة محددات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تقوم بالمفاضلة بين حجم الفرص الاستثمارية المربحة والتي تحقق لها أكبر عائد ممكن، غير أن عوائد تلك الأنشطة على الدول المضيفة تبقى ضئيلة جداً وذلك لتركزها في قطاعات النشاط الكثيفة رأس المال حيث تتسم أغلب الدول النامية بضعف طاقتها الاستيعابية في مجال التكنولوجيا المتطورة، وفي هذا الشأن نجحت بعض الدول ومن بينها البرازيل مثلا على تطوير مستواها التفاوضي مع المستثمرين الأجانب وحثهم على إدماج المنشآت الوطنية في المشاريع الاستثمارية ذات القيمة التكنولوجية العالية، وإحداث مراكز للتكوين والتدريب والبحث والتطوير بشراكة مع هذه الأخيرة.[2]

وقد أفادت دراسة أجريت على الاقتصاد المغربي، أنه بالرغم من توفر يد عاملة محلية تتوفر على كفاءات وقدرات عالية خصوصاً في القطاعات الصناعية ذات المستوى التكنولوجي المتوسط والعالي، إلا أنها لم تساعد على نقل التكنولوجيا الأجنبية الأمر الذي فوت على الاقتصاد المحلي فرصة تعظيم الفوائد من جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، والسبب راجع إلى أن أغلب المشاريع التي تشارك بها الشركات المحلية إلى جانب المشاريع الأجنبية تتركز أساساً في عقود المناولة، أي في أنشطة لا تتطلب مهارات عالية، مثل صناعة الأسلاك الكهربائية والتركيب والتجميع الميكانيكي، ولا سيما بالنسبة لصناعة السيارات والطيران، فهي تتقيد بدفتر الشروط المتفق عليه مع الشركة الأجنبية وتستجيب لمعاييرها وتصميماتها وبالتالي لا تتيح لها فرصة التطوير والابتكار.[3]

ومن خلال هذا النموذج يتعين على الدول النامية أن توجه تلك التدفقات الاستثمارية بالحجم والنوع الذي يسمح لها باستغلالها أكفأ استغلال، وأن تكون في حدود المكمل والمحفز للمشاريع المحلية، وليس بديلا عنها، وهذا يتطلب تكثيف الجهود لتحسين قدرتها الاستيعابية من خلال الاهتمام ببرامج البحث والتطوير لتوفير كفاءات ذات مستوى عال والاعتماد عليها في إنشاء مشاريع محلية رائدة وتطويرها في مجال الصناعة، ليتسنى لها بعد ذلك الاعتماد على رأس المال الأجنبي كداعم أو مكمل لتلك المشاريع.

[1] سعيدي يحيى، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص 78.
[2] محمد أزروال، مرجع سابق، ص 109.
[3] نفس المرجع، ص 111.

النموذج الثالث: نموذج النمو الذاتي.

تشير النماذج السابقة إلى مدى الحاجة إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي كعنصر مكمل للاستثمارات الوطنية، كما أن حدود هذه الحاجة يجب أن تكون، بحيث يتمكن الاقتصاد المضيف بعد فترة معينة من الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي ما يعني بالضرورة أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في تخفيض الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية أو أن تدرج بالاقتصاد المضيف إلى مرحلة يكون فيها قادرا على تصفية كل التزاماته الخارجية ومن ثم رفع معدلات النمو به؛

وتكمن الفكرة الجوهرية لهذا النموذج في اعتبار اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية يجب أن يكون قصد دعم الجهود الوطنية، وهو ما يتبلور في شكل دالة الادخار المحلي، إذ انه لضمان بلوغ مرحلة النمو الذاتي فان شكل هذه الدالة يكون على نحو استمرار تحقيق معدل النمو المستهدف مع استمرار تناقص التمويل الخارجي حتى يصل إلى المديونية الصفرية، أي الارتفاع المستمر في معدل الادخار الحدي عن معدل الاستثمار وهو الشرط الأساسي لبلوغ مرحلة النمو الذاتي وفق هذا النموذج؛

أما عن الفترة اللازمة لبلوغ هذه الفترة فانه من المنطقي تقليل هذه الفترة الزمنية لبلوغ مرحلة النمو الذاتي، الأمر الذي يتطلب أن يكون منحنى دالة الادخار المحلي متصاعدا لأعلى باستمرار أي بمعدل متزايد حتى يمكن الاقتصاد المضيف بلوغ مرحلة المديونية الصفرية والانطلاق إلى مرحلة النمو الذاتي، وخلاصة فكرة هذا النموذج تتمثل في أن الاستثمارات الأجنبية يجب أن ينحصر دورها في توسيع الطاقات القائمة أو إنشاء الطاقات الإنتاجية الجديدة، كما أن استخدامها يجب أن يكون بدرجة عالية من الكفاءة، حتى تنعكس آثارها في إمكانية زيادة الفائض الاقتصادي الكامن، و بالتالي في إمكانية رفع معدلات الادخار الحدي باستمرار وهو المتغير الحاسم في عملية التنمية طبقا لهذا النموذج، وتحقيق هذا مرهون بالإدارة الرشيدة للاقتصاد المضيف.[1]

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 227.

ومن الملاحظات الهامة التي تثار حول هذا النموذج نذكر ما يلي :

أولاً. أن هذا النموذج أيضا كسابقيه لا يجب أن يؤخذ كنموذج نمطي يطبق على كافة الدول المتخلفة دون تمييز، وذلك لأن هذه الدول بالرغم من تشابه ظروفها والمعطيات التي تمر بها، إلا أنه يبقى من الخطأ تعميم الفروض الواردة في هذا النموذج والخاصة بمعدل النمو والادخار ومعاملات رأس المال على الدخل فلكل دولة ظروفها و معدلاتها الخاصة بها التي تعكس مستوى التنمية الاقتصادية بها؛

ثانياً. يهمل هذا النموذج بعض الاختلالات الهيكلية التي تميز اقتصاديات الدول المتخلفة وبخاصة اختلال هيكل التجارة الخارجية بها، وما يخلفه من اختلالات على بقية المتغيرات الأخرى في الاقتصاد محل التحليل.

على الرغم من الملاحظتين السابقتين فان هذا النموذج بما أتاحه من التعرف على شروط النمو الذاتي، أوجد للدول المتخلفة أسلوباً عملياً لتقدير المدى الزمني الذي يمكن أن يعتمد فيه الاقتصاد الوطني على التمويل الأجنبي، دون الانخراط في مصيدة القروض والاعتماد المستمر على العالم الخارجي، وكان لغياب هذا الأسلوب أثره في تراكم مديونية الدول المتخلفة ووصولها إلى حالة الخطر في كثير من البلدان، ويعتبر هذا النموذج في رأي العديد من المحللين من أنسب النماذج للتطبيق العملي على اقتصاديات الدول المتخلفة، وذلك للاعتبارات التالية:[1]

يدعم هذا النموذج فكرة الاستعانة برأس المال الأجنبي في حدود كونها ذات دور تكميلي ومعزز للاستثمارات المحلية، معنى ذلك أن فجوة الموارد المحلية والتي تبرر استقدام رأس المال الأجنبي يجب أن تكون بهدف تعضيد عملية التكوين الرأسمالي الثابت مباشرة، أو في أسوأ الأحوال استخدامها لتمويل أنشطة الإنفاق العام المكونة لرأس المال الاجتماعي كبرامج التعليم والتدريب والصحة والهياكل القاعدية، وبذلك قد يتحقق بالاعتماد على هذا النموذج ضمان استخدامات تدفقات رأس المال الأجنبي في تنفيذ برامج إنمائية جادة.

أن الشرط الضروري الذي يحدده هذا النموذج لبلوغ مرحلة النمو الذاتي يتمثل في التزايد المستمر لمعدل الادخار الحدي مقارنة بمعدل الاستثمار، وتحقيق هذا الشرط مرهون بتواجد الإدارة الاقتصادية الرشيدة التي تتمكن من تحقيق الاستخدام الكفء لكل من الموارد المحلية و الموارد الخارجية المتاحة للاقتصاد الوطني كضمان لتزايد معدل الادخار الحدي، من خلال إتباع الوسائل الكفيلة بتعبئة واستخدام الفائض الاقتصادي الكامن.

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 228.

خلاصة الفصل:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل وتعطي لصاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، ويتمتع بالعديد من الخصائص التي تتنوع من قدرات فنية، مالية، تكنولوجية، وتنظيمية ...الخ، مما جعله مطلب العديد من الدول، خاصة النامية منها، حيث تهدف من وراء جلبه إلى الاستفادة من تلك المزايا لإنعاش اقتصادها والوصول إلى مراحل النمو الذاتي، نظرا لما يقوم به من توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخول والمعيشة وخلق مزيد من فرص العمل وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

لذا تسعى جاهدة لتوفير بيئة استثمارية جذابة، غير أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر غير مؤكدة ما لم يحسن التعامل معه، لذلك فان العمل على تعظيم المنافع وتقليل الأضرار الناجمة عنه يعد من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرارا استثماري.

الفصل الثالث:

تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على هيكل التجارة الخارجية بالجزائر

تمهيد:

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة عدة تغيرات على مستوى التخطيط الاستراتيجي وخاصة في المجال الاقتصادي، وهذا ما نتج عن تخلي الدولة عن النظام الاشتراكي والاتجاه نحو نظام السوق، وفي ظل النظام الجديد لم تجد المؤسسات الوطنية مكانتها في السوق وواجهت منافسة شرسة من تدفق الواردات، وبهذا أقحمت هذه المؤسسات نفسها في ميدان المنافسة والاستثمار والشراكة كبديل مفضل في السياسات التنموية في الوقت الراهن، كما أن التحول إلى نظام السوق يتطلب إجراء تعديلات وإصلاحات تمس مختلف الجوانب الاقتصادية والقانونية والمؤسساتية، وبهذا سارعت الجزائر إلى وضع قوانين استثمارية تقدم من خلالها حوافز وضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، إضافة إلى توفير كل الظروف الملائمة والمناخ الاستثماري الذي ينمي الثقة في السوق الجزائرية، والذي يخول للمستثمرين صلاحيات القيام بتنشيط الحركة الاقتصادية دون قيود أو أية عراقيل، وقد حصل هذا بعدما ساد الاعتقاد بان فتح الباب أمام آلية السوق كفيل بتجاوز المشاكل الاقتصادية كالاختلال في الميزان التجاري خاصة في القطاعات الغير نفطية.

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسستي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يتناول هذا المبحث تطور الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر في مرحلتي ما قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، وعرض لأهم الهيئات القائمة بترقية وتشجيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر.

أولاً. قوانين ما قبل فترة الإصلاحات:

1. القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963[1]: يعتبر أول قانون يتناول الاستثمارات الأجنبية وتم بعد سنة من استقلال الجزائر، كان الهدف من وراءه المحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت موجودة قبل الاستقلال من جهة، ومن جهة أخرى جذب رؤوس أموال أجنبية أخرى بدافع مساهمة اكبر في بناء الاقتصاد الوطني[2]، ومن أهم ما جاء في هذا القانون " أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات اقتصاد مختلط بمشاركة رأس المال الأجنبي والوطني، من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات ذوي النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني "، وقد حمل معه رغبة الحكومة الجزائرية آنذاك في بقاء الشركات المتعددة الجنسية تعمل كما هي، لكي تحافظ على حركة النشاط الاقتصادي في البلاد على نفس الوتيرة السابقة للاستقلال، كما أن الجزائر وقتها خرجت من حرب طويلة وخزينتها فارغة، لذا كانت مضطرة للبحث عن سبل تمويل سريعة، وخبرات وكفاءات تسييرية وتكنولوجيا إنتاج حديثة، كلها معطيات أخذتها بعين الاعتبار في التشريع لقوانين الاستثمار.

وقد جاء هذا القانون ليجسد مجموعة من الامتيازات والحوافز لصالح المستثمرين الأجانب، بغية تحفيزهم على الاستثمار والاستقرار في الجزائر، نوجزها كما يلي:[3]

- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة، بالنسبة للشركات المتعاقدة التي لا يقل استثمارها عن خمسة ملايين دينار؛

[1] القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن: **قانون الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر في 02 أوت 1963.
[2] قريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 307.
[3] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص ص 207-208.

- تخفيضات جبائية على المواد المستوردة من الخارج، شريطة أن يكون اتفاق مسبق بين المستثمر والدولة؛
- يستفيد المستثمرون من الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاستثماري سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين؛
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛
- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

غير أن هذا القانون لم يحقق أهدافه بسبب عدم تجانس الخيار السياسي آنذاك مع الواقع الاقتصادي حيث أن المناخ العام كان يتسم بتطبيق مبادئ تنادي بإعطاء الأولوية للقطاع العام، والمعارضة الشديدة لمشاركة القطاع الخاص بالرغم من سماح القانون بذلك ، إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المفسرة بوجود إرادة هشة وإطارات غير مؤهلة، ونقص في الهياكل القاعدية، ضيق الأسواق، ارتفاع تكاليف الإنتاج.. وغيرها.

2. القانون رقم 66-284 المؤرخ في 26 سبتمبر 1966:[1] اثر فشل القانون 63-277 لعدة اعتبارات ذكرنا منها سابقاً، اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، حيث أن " هذا القانون يحدد الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهو يستهدف سد الثغرات التي تشوب القانون 63-277 بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال، وبتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان أجنبياً أو وطنياً "، وقد اعترف هذا القانون للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين أو الأجانب بإمكانية الاستثمار في القطاعين الصناعي والسياحي، على اعتبار أن الهدف المطلوب قبل كل شيء هو مضاعفة الطاقات الإنتاجية للبلاد إلى أقصى حد؛

كما حدد هذا القانون احتفاظ الدولة والهيئات التابعة لها بمجال الاستثمار في القطاعات الحيوية، مع إمكانية مشاركة رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي لها عند الضرورة، ويمكن لهذا الأخير أن يستثمر في القطاعات الأخرى على أن لا يتم ذلك بكل حرية، كما حددت القطاعات الممكن أن تستقطب هذه

[1] القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن: **قانون الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادر في 17 سبتمبر 1966.

الاستثمارات وهي قطاع السياحة والصناعة[1]، بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية المعنية التي تتكون من ثلاث هيئات محددة في هذا القانون وهي:

- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة؛
- الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة؛
- الاعتمادات الممنوحة من قبل وزارة المالية والوزارة المعنية بالقطاع في حالة المشاريع الكبيرة.[2]

ويتضمن الاعتماد عدة ضمانات وامتيازات، نذكر منها:

- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة العقارية لمدة 10 سنوات؛
- المساواة بين المشاريع الأجنبية مع غيرها من المشروعات المحلية أمام القانون، وخصوصاً القوانين المتعلقة بالضرائب، كما يضمن تحويل الأرباح الموزعة سنوياً؛
- حصول المشاريع الخاصة بالمجال السياحي على تسهيلات الحصول على قروض مصرفية وتخفيضات في سعر الفائدة تصل إلى 3 % بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل؛
- الإعفاء الكلي أو الجزئي على الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة 5 سنوات، وبقدر سنوي على الأرباح شريطة أن لا يتعدى 20 % من الأموال المستثمرة ذاتها في النشاطات المرخص بها. [3]

لكن رغم منح العديد من الضمانات والامتيازات التي جاء بها القانون 66-284 إلا أنه فشل كسابقه في استقطاب المستثمرين الأجانب بسبب النهج الاشتراكي الذي تبنته الدولة آنذاك، كما أن هذين القانونين ينصان على إمكانية التأميم.

3. القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982:[4] يعد هذا القانون ترجمة فعلية للتغيرات المهمة الحاصلة في موقف السلطة العمومية اتجاه الاستثمارات الأجنبية، وتجسد ذلك بإمكانية إنشاء شركات اقتصادية مختلطة، وتتمثل المشاركة الجزائرية بنسبة 51% مع ضمان التسويق، أما المشاركة الأجنبية فلا يمكنها أن تتجاوز 49% مع ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين المستخدمين، وقدم هذا القانون ضماناً للأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير والقرار، وذلك وفق القانون التجاري، وضمان حق تحويل الأرباح

[1] القانون رقم 66-284، مرجع سابق، ص 1202.
[2] قريد عمر، مرجع سابق، ص 309.
[3] أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 34.
[4] القانون رقم، 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982، **المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها**، الجريدة الرسمية، العدد رقم 35، الصادر في 28 سبتمبر 1982.

الغير معاد استثمارها وحصة الأجور والمساهمات الاجتماعية المحولة، ومصاريف الخدمات التقنية، إضافة إلى ذلك تستفيد الشركات المختلطة من الامتيازات التالية:

- الاعفاء من الضريبة لمدة 5 سنوات أو من الضريبة على الأجر الصافي؛
- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة 3 سنوات؛
- الاستفادة من القروض مع حق توجيه ومراقبة نشاط الشركة.[1]

غير أن هذا القانون قد فشل إلى حد ما في تحقيق الأهداف المرجوة منه، بسبب القيود التي تتخلله كأن لا تزيد حصة المستثمر الأجنبي عن 49% من رأس مال الشركة العمومية، ما ينجم عنه احتكار الدولة لمجال التسيير وحصولها على النسبة الأكبر منه، إضافة إلى تمويل المشاريع الاستثمارية وانجازها يكون وفقا للمبادئ والطرق المطبقة في المؤسسات الوطنية، كل هذه العوامل غير محفزة لدخول المستثمر الأجنبي في مجال الشراكة مع المؤسسات الوطنية.

كما نصت المواد 48 و53 من هذا القانون[2]، على أن النزاعات الناجمة عن الاستثمارات هي من صلاحيات المحاكم الوطنية لا غير، وأن إمكانية التأميم تبقى واردة كلما اقتضت المصلحة الوطنية ذلك، وهي مواد مؤثرة على فرص جلب المستثمر الأجنبي.

4. القانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:[3] شهدت الجزائر في هذه الفترة هزة اقتصادية عنيفة بسبب انهيار أسعار البترول وحدوث عجز في ميزان المدفوعات وضعف التمويل بصفة عامة، الأمر الذي انعكس سلبا على وتيرة التنمية في البلاد، لذا فكرت السلطات العمومية في تعديل قانون الاستثمار82-13 بقانون 86-13 وجعله أكثر تحفيزاً، وبموجب هذا القانون يحق للطرف الأجنبي ضمان المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرارات في الشركة المختلطة، كما منح عدة تحفيزات جبائية كالإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 5 سنوات متتالية ابتداءاً من تاريخ شراء المعني للعقار، والإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح الصناعية

[1] يونس دحماني، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " دراسة تحليلية للواقع والآفاق"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2010/2009، ص 170.
[2] المادتان 48 و53، من القانون 82-13، الصادر في 28 سبتمبر 1982، ص 1194.
[3] القانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986، **المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها**، الجريدة الرسمية، العدد رقم 35، الصادر في 27 أوت 1986.

والتجارية لمدة ثلاث سنوات الأولى، ويليها تخفيض للسنة المالية الرابعة بنسبة 50% و25% في السنة المالية الخامسة، بالإضافة إلى التعويض في حالة التأميم.[1]

وتزامن هذا القانون بإصدار قانون 86-14 ومن خلاله تم فتح الباب للأجانب بالاستثمار في مجالات لم يكن يسمح بها من قبل في قطاع المحروقات كالسماح للمستثمر الأجنبي بالتنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها، والدخول في الشراكة مع سوناطراك على أن تكون حصتها 51%، وذلك في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات، بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون والمتميزة عن سابقتها، خاصة في مجال المحروقات، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظل بعيدا عن الطموحات، حيث أن عدد العقود المبرمة بين مؤسسة سوناطراك في إطار الشراكة مع المتعاملين الأجانب بين 1986-1991 لم تتعد 15 عقداً من بينها 13 عقد تنقيب وعقدين للبحث. [2]

وكغيره من القوانين التي سبقته، لم ترقى نتائج هذا القانون إلى مستوى التطلعات، بفعل انبثاقه من سياسة اقتصادية لا تزال تؤمن بالنهج الاشتراكي، وبفعل أزمة الديون الخارجية التي أصبحت تلوح في الأفق.

ثانياً. قوانين ما بعد فترة الإصلاحات:

أفرزت جرعات الإنعاش وسياسات التنمية المعتمدة في ظل الاقتصاد المخطط خللاً في الاقتصاد الوطني، وتجلى ذلك بوضوح عقب انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينات ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية حادة عانت وقتها من تدني معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الموازنة العامة، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات، ما أدى بها إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ووصول المديونية الخارجية إلى مستويات جد حرجة أوصلتها إلى حد العجز عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء خدمة المديونية، والتي أصبحت مع بداية التسعينات تلتهم جل إيرادات الصادرات، وبهذا تأكدت أن إنعاش الاقتصاد الوطني لن يتم إلا بإجراء تعديلات عميقة في هيكله فانتهجت سلسلة واسعة من الإصلاحات، وذلك بداية من سنة 1988 حينما تبنت قانون يكرس استقلالية المؤسسات العمومية وتمكينها من التصرف بحرية في السوق الداخلية والخارجية، ثم إقرار دستور 1989 الذي فتح الباب واسعا أمام المبادرة الخاصة، ما جعل الدخول إلى اقتصاد السوق أمر حتمي وإحداث القطيعة مع الممارسات الاقتصادية السابقة.

[1] المادتان 4 و12، من القانون 86-13، الصادر في 27 أوت 1986، ص ص 1477-1478.
[2] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص ص 211-212.

وخلال الفترة التي عقبت ذلك، تم إصدار عدة قوانين خاصة بالاستثمار كما يلي:

1. قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14-04-1990:[1] بالرغم من أن القانون 90-10 هدف إلى تفعيل السياسة النقدية، مما يعني انه ليس بقانون الاستثمار إلا انه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، وهي:

- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التخلي نهائياً عن شرط الشراكة بنسب محددة، أي التخلي عن قاعدة 51%-49%، وفتح المجال لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي لتنمية الاقتصاد الوطني، وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال؛
- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي؛
- التخلي نهائياً عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام، وبهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين، وأدى البنك المركزي في ظل هذا القانون دور هيئة الاستثمار بالسهر على ضمان حقوق المستثمرين وتطبيق القوانين.[2]

لقد تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات المعدلة والمتممة، لتوجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيهاً صريحا ومباشراً، لكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب344 مشروع أي بمعدل 20.6%، وذلك بسبب الأوضاع السياسية والأمنية الغير مستقرة.[3]

2. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار:[4] رغم تضمن قانون النقد والقرض بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار إلا انه بقي دون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993 تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات، وتضمنت بنود هذا المرسوم مختلف المبادئ والقواعد المنظمة لدخول الأجانب ومعاملتهم والنشاطات المرخصة إلى جانب مختلف الامتيازات والحوافز والضمانات الممنوحة لهم، نذكر أهمها فيما يلي:

---

[1] القانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر بتاريخ 18-04-1990.

[2] رايس حدة، كرارمة مروة، تقييم **تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 66.

[3] كريمة قويدري، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية " دراسة مقارنة مع الصين تركيا، مصر و الجزائر"** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص 62.

[4] المرسوم رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993.

- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والمحليين بنفس المعاملة من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار؛[1]
- عدم فرض شكليات ثقيلة ومعقدة بهدف تسهيل الاستثماروإجراءات عقد الاستثمار في الجزائر، بمعنى إلغاء إجراءات الموافقة التي كانت موجودة من قبل والاكتفاء بالتصريح البسيط فقط، إضافة إلى تقديم الضمانات المشجعة على الاستثمار على المستوى الجبائي والجمركي؛
- تحديد هيئة وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات "ASJP" تتكفل بتدعيم المستثمرين من خلال الشباك الوحيد الذي يتولى مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية ومنح الامتيازات التي نص عليها القانون؛
- التأكيد على ضمانات التحويل (رأس المال والأرباح) والضمانات المتعلقة باللجوء إلى التحكيم الدولي، وذلك وفق الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال؛
- وجود عدة أنظمة محفزة تتمثل في النظام العام، والأنظمة الخاصة، ونظام المناطق الحرة؛

وقد ألغى قانون الاستثمار لسنة 1993 كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي باستثناء القوانين المتعلقة بالمحروقات[2]، وتتمثل الأهداف الرئيسية لقانون 1993 فيما يلي:

- البحث عن كيفية تحقيق اندماج أكبر للاقتصاد الوطني من خلال تنشيط الاستثمار في مجال الإنتاج، وكذا الاستخدام الدائم والمتزايد لرؤوس الأموال والتكنولوجيات، وذلك بغرض مواجهة الحاجات المتزايدة والخاصة بالتشغيل والاستهلاك؛
- التأكيد على إرادة الدولة في الانفتاح دون فرض أية قيود على رأس المال الأجنبي خارج القطاعات الحساسة، وإقامة علاقات الثقة مع المستثمر؛
- توسيع مشاركة رأس المال الوطني والأجنبي لتحقيق برامج الاستثمارات الجديدة، والتي تستهدف التكفل بالأولويات التي تحددها الدولة في مختلف المجالات التي تحقق إدماج الاقتصاد الوطني، كإحلال الواردات وخلق مناصب شغل، وترقية الصادرات خارج المحروقات، رفع الإسهام في تقليص درجة تبعية الاقتصاد للأسواق الخارجية من جهة، وإشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطني من جهة أخرى.

[1] المادة 38 من المرسوم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 64، ص 09.
[2] جوامع لبيبة، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 314.

لكن بعد فترة من تطبيقه تبين أن مجموع الملفات المودعة لدى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (48 ملف) منذ سنة 1993 إلى غاية 2001، تم تجسيد 10% منها فقط،[1] مما دل على قصور هذا القانون وظهرت الحاجة إلى تعديله، لذلك جاء الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، ليعزز الحوافز ويشجع المزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3. الأمر الرئاسي 01 -03 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات:[2] يندرج هذا الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار في سياق الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ سنوات، وتتمثل غاية المشرع في إصدار هذا القانون في تعميق الإصلاحات وتحسين فعاليتها من خلال توفير الأدوات القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد.

ومن أهداف هذا الأمر تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب بتوفير النظام القانوني الجبائي والمالي المناسب الذي يمنح لهم الحوافز والضمانات، ذلك أن من شروط نجاح أي قانون للاستثمارات هو تبنيه لأربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار الأجنبي، وهي مبدأ حرية الاستثمار، ورفع القيود الإدارية المفروضة عليه، وعدم اللجوء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه، وفتح المجال للتحكيم الدولي.[3]

ويتضمن هذا الأمر مجموعة من التعديلات والمتممات، يمكننا ذكر أهمها فيما يلي:

- إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر لا سيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، ما عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات،[4] وبموجب المادة 35 من هذا الأمر تم إلغاء:

- الامتيازات والضمانات والمساعدات الممنوحة للمستثمرين التي جاء بها المرسوم التشريعي- تقسيم أنظمة التحضير حسب المناطق (المناطق الخاصة، المناطق الحرة، الجنوب الكبير، الطوق الثاني للجنوب) المعمول به في المرسوم التشريعي رقم 39-12؛

- مبدأ عدم التمييز بين الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار؛

[1] جوامع لبيبة، مرجع سابق، ص 314.
[2] القانون 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق ب تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22-08-2001.
[3] عماد إشوي، عادل جدادوة، **الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، ملتقى دولي بعنوان قانون الاستثمار والتنمية المستدامة يومي 05 و 06 ديسمبر 2012، جامعة محمد شريف مساعدية، سوق اهراس، ص 10.
[4] المادة 35 من الأمر 01-03، الجريدة الرسمية ، العدد 47، ص 09.

- يتم إنشاء بموجب هذا الأمر الوكالة الوطنية للاستثمار لدى رئيس الحكومة وتكون تحت وصاية وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات، ويتم تحديد صلاحياتها وسيرها وتنظيمها وفق المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 06-356؛
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة، ويكلف هذا المجلس على الخصوص بما يلي:
  - اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛
  - اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة؛
  - تحديد شروط الحصول على المزايا والحوافز التي تمنح في إطار الاستثمارات والفصل فيها؛
  - الحث على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص ويوجه هذا الصندوق التمويل، والتكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار لا سيما النفقات منها، بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار ويحدد المجلس الوطني للاستثمارات جدول النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب.[1]

4. الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03:[2] جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب على قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً أن يقيم مشروع استثماري من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من الرأسمال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية[3]، فهو يوفر عدة ضمانات وتسهيلات لحماية أي استثمار تتمثل أساساً في النقاط التالية:

[1] عماد إشوي، عادل جدادوة، مرجع سابق، ص 11.
[2] الأمر الرئاسي رقم 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 2009/07/19.
[3] رايس حدة، كرامة مروة، مرجع سابق، ص 70.

أ- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها،[1] وهذه المادة توضح إمكانية الاستثمار في مختلف فروع الاقتصاد الوطني؛

ب- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من تسهيلات إدارية ومزايا خاصة عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وذلك حسب ما أشارت إليه المادة الخامسة من الأمر 06-08.

ت- حسب المادة السابعة من هذا الأمر تستفيد الاستثمارات من المزايا التالية:

- **بعنوان الانجاز:** الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع الغير مستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
  - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات الغير مستثناة المستوردة أو المقتناة محلياً والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
  - الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- **بعنوان الاستغلال:** ولمدة ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، فانه يستفيد من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني.[2]

5. قانون رقم 16-09 مؤرخ في 03 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار:[3] لقد جاء قانون الاستثمار 16-09، ليحدد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، وقد استثنى في مفهومه للاستثمارات التي تستفيد من الحوافز المالية والضريبية، تلك الاستثمارات التي نص عليها قانون 01-03 في مادته الثانية، التي تهدف لاقتناء الأصول في إعادة الهيكلة وكل ماله علاقة باستعادة النشاطات في إطار الخوصصة.

[1] المادة الثالثة من الأمر 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03.
[2] المادة السابعة من الأمر 06-08 تعدل وتمم المادة التاسعة من الأمر 01-03.
[3] القانون 16-09 مؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، بتاريخ 03 أوت 2016.

ويقصد بالاستثمار حسب هذا القانون (16-09) في مادته الثانية " اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل وكذا المساهمات في رأسمال شركة"، فمن هذا التعريف يتبين أن المشرع أشار لتلك الاستثمارات المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وقسمها إلى عدة أقسام وهي:

- ✓ استثمارات تهدف إلى استحداث نشاطات لم تكن قائمة من قبل؛
- ✓ استثمارات ذات نشاطات توسعية سواء كان هذا التوسع كمي من خلال رفع قدرات الإنتاج أو نوعي عن طريق توسيع تشكيلة الإنتاج باقتناء وسائل إنتاج جديدة؛
- ✓ استثمار إعادة التأهيل من خلال اقتناء سلع وخدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة من اجل مواكبة التقدم التكنولوجي، أو بسبب قدم التجهيزات المستخدمة في الإنتاج مما أدى إلى نقص الإنتاجية؛

أما بخصوص مضمون الحوافز المالية والجبائية الممنوحة للاستثمار التي تضمنها قانون الاستثمار 16-09 فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع تتمثل في:

- ✓ المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة؛
- ✓ المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل؛
- ✓ المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

1.5. المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة: حسب ما نص عليه القسم الثاني من الأمر 16-09 تحت "عنوان المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة"، فان هناك مزايا للنظام العام تستفيد منها تلك الاستثمارات المذكورة في المادة 02 من هذا القانون، وامتيازات أخرى ممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

أ.مزايا النظام العام: هو ذلك النظام المطبق على الاستثمارات المنجزة في النشاطات الاقتصادية كيفما كانت طبيعتها وتموقعها، ووفق المادة 12 من القانون 16-09 فان هذه الاستثمارات تستفيد من مزايا في مرحلتي الانجاز والاستغلال كما يلي:[1]

[1] المادة 12 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، ص 20.

- **التحفيزات الجبائية في مرحلة الانجاز:** تستفيد الاستثمارات المذكورة في مرحلة الانجاز بعدد من المزايا التالية:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المحلية التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية والرسم الاشهاري العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية والتي تحتوي على حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه الامتيازات على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛

- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار؛

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار إبتداءاً من تاريخ الاقتناء؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- **التحفيزات الجبائية في مرحلة الاستغلال:** بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناءاً على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر ولمدة ثلاث سنوات، تستفيد هذه الاستثمارات من مزايا الإعفاء من الضريبة على الأرباح والرسم على النشاط المهني مع تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من مصالح أملاك الدولة.

ب. الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة: يقصد بها تلك المناطق التي تعاني من العزلة والفقر والحرمان لذا فان عملية التنمية بها تقتضي منح تدابير تشجيعية وتحفيزية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وضريبي في إطار قوانين المالية والمخططات الوطنية للتنمية[1]، وحسب المادة 13 من قانون 16-09 تعرف بأنها "تلك المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكل منطقة

[1] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 94-321

أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة"[1]، حيث تمنح في هذا الإطار أيضاً مزايا بعنوان مرحلة الانجاز، ومرحلة الاستغلال، كما يلي:

- **بعنوان مرحلة الانجاز:** زيادة على المزايا السابقة المذكورة في المادة 12 ضمن مرحلة الانجاز، هناك مزايا أخرى خاصة بهذه المناطق، من بينها:

- تتكفل الدولة كلياً أو جزئياً بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛

- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان "منح الأراضي عن طريق الامتياز"، من اجل انجاز مشاريع استثمارية بالدينار الرمزي للمتر المربع الواحد خلال فترة عشر 10 سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في مناطق الهضاب العليا وبعض المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة من قبل الدولة، أما المشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير فان مبلغ الإتاوة يحدد بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال 15 سنة، ثم يرتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من قيمة مبلغ إتاوة الدولة على هذه المشاريع.

- **بعنوان مرحلة الاستغلال:** بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناءاً على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر ولمدة عشر (10) سنوات تستفيد هذه الاستثمارات من مزايا الإعفاء من الضريبة على الأرباح، ومزايا الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

2.5. المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل: نص قانون الاستثمار لسنة 2016، على أن القانون الجديد لا يمكنه أن يلغي التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة والمنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات الصناعية والفلاحية والسياحية، وفي حال وجود تحفيزات في إطار قانون الاستثمار والقوانين الخاصة بكل قطاع فان هذا الاستثمار يستفيد من التحفيز الأفضل له، كما نص ذات القانون على أن ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة في المادة 13 من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات، عندما تنشئ أكثر من (100) منصب شغل دائم.[2]

[1] المادة 13 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، ص 20.
[2] المادتان 15 و16 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص ص 20-21.

3.5. المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني: تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية في إطار التفاوض بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تبرم هذه الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار[1]، وحينها تستفيد هذه الاستثمارات من المزايا التالية:

- منح إعفاء أو تخفيض طبقاً للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم، وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي، والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان "مرحلة الانجاز"، وذلك حسب المدة المتفق عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛

- منح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب والرسوم المطبقة على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، وذلك لمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات؛

- تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12 لفترة قد تصل إلى 10 سنوات؛

- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.[2]

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار بالجزائر.

تعد البيئة التشريعية خطوة واعدة في مجال الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، غير أنها تبقى غير مجدية ما لم يوفر لها الإطار المؤسساتي المناسب ، هذا لدوره المهم في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العديد من الأجهزة المساعدة والمرافقة للمستثمرين الأجانب، التي تعمل على الحفاظ على حقوقهم، وتمكينهم من تجسيد استثماراتهم وممارسة أنشطتهم بكل حرية؛

وبغية إعطاء دفع قوي للشراكة مع الأجانب وتحفيزهم للدخول في مجال الاستثمار، قررت الجزائر تحديث أجهزة دعم الاستثمار لتتولى مسؤولية تنظيم وتوجيه المستثمرين، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالحصول على التصريح وعدم تكليف المستثمرين الأجانب اللجوء أو الاتصال بعدد من الوزارات (كوزارة المالية، العمل، التجارة)، ومن أهم الهيئات والمؤسسات التي تعتمدها الجزائر كجهات فاعلة في تحريك الاستثمار، نجد:

[1] المادة 17 من القانون 16-09، المتعلق بترقية الاستثمار، نفس المرجع، ص 21.
[2] المادة 18 من القانون 16-09، المتعلق بترقية الاستثمار، نفس المرجع، ص 21.

أولا. المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

المجلس الوطني للاستثمار (conseil national de l'investissement)، هو سلطة حكومية أسس من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 حيث يتولى الوزير المكلف بترقية الاستثمار الأمانة العامة للمجلس، وهو موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتشكل من وزراء المكلفين بالقطاعات التالية: الجماعات المحلية، المالية، التجارة وترقية الاستثمارات، ، الطاقة والمناجم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة الإقليم والبيئة،[1] ويقوم المجلس الوطني للاستثمار بالمهام التالية:[2]

- ✓ يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته؛
- ✓ اقتراح إجراءات تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة؛
- ✓ دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار والموافقة عليه وتحديد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار؛
- ✓ يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا، ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها؛
- ✓ يدرس قائمة المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها؛
- ✓ يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001؛
- ✓ يدرس الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة والمستثمر ويوافق عليها؛
- ✓ تقييم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار؛
- ✓ يحث على إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار ويعالج كل المسائل ذات العلاقة بالاستثمار.

ثانيا. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أنشأت هذه الوكالة (agence national de développement de l'investissement) بموجب المادة 06 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث حلت محل وكالة ترقية الاستثمارات المنشأة بموجب المرسوم التشريعي 12/93 الملغى، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، العدد 64، الصادر بتاريخ 11 اكتوبر 2006، ص 12.
[2] المرسوم 06-356، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، مرجع سابق، ص 12.

إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار[1]، وتتولى المهام التالية:

- ✓ ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها، واستقبال المستثمرين المحليين والأجانب ومساعدتهم؛
- ✓ تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات والمشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة واللامركزية؛
- ✓ تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى تسيير ودعم المزايا المرتبطة بهذه الاستثمارات؛
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال فترة الإعفاء؛
- ✓ المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

وفي مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات بتنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وأيام دراسية وإعلامية متعددة، كما تقوم بإصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق والتخصصات في مجال البحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية، كما تقوم أيضاً بالمشاركة مع السلطات الحكومية في تحديد وتعيين المناطق التي تتطلب تنميتها، وتساهم في ترقية المناطق وإنشاء أرضية المشاريع وكذا البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية.[2]

وتنشأ لدى الوكالة أربعة مراكز تضم مجموعة من المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنشاء المشاريع:[3]

1. **مركز تسيير المزايا:** يكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري المفعول، باستثناء تلك الموكلة للوكالة؛
2. **مركز استيفاء الإجراءات:** يكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع؛
3. **مركز الدعم لإنشاء المؤسسات:** ويكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات؛
4. **مركز الترقية الإقليمية:** يكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية.

[1] المرسوم التنفيذي 06-356 المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، مرجع سابق، ص 14.
[2] بامحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، 2016/2015، ص117.
[3] المادة 27 من الأمر 16-09، مرجع سابق، ص ص 22-23.

ثالثاً. الشباك الوحيد اللامركزي:

قصد تقريب الإدارة من المستثمرين المحليين والأجانب وتسهيل إتمام الإجراءات الإدارية والتخلص من المتاعب البيروقراطية، تم استحداث هياكل لا مركزية جهوية على المستوى المحلي، كما هو معمول به في كثير من البلدان الأجنبية، ويعتبر نص الأمر 01-03 في مادته 23، أن الشباك الوحيد اللامركزي جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ويضم مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار (إدارة الجمارك، الضرائب، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، التهيئة العمرانية والبيئة، العمل، مأمور المجلس الشعبي الوطني...)، التي تتولى القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات لتسهيل انجاز المشاريع، وتقديم الخدمات الإدارية الضرورية لقيام الاستثمارات [1]، ويقوم الشباك الوحيد على مستوى كل ولاية بالمهام التالية:[2]

1. يسجل ممثل الوكالة التصريحات بمشاريع الاستثمار وطلبات منح المزايا ويسلم في الحال شهادات الإيداع لجميع الاستثمارات المصرح بها، ويكلف أيضاً بتقديم المعلومات الضرورية للمستثمرين؛
2. يتعين على ممثل المركز الوطني للسجل التجاري أن يسلم في اليوم نفسه شهادة عدم سبق التسمية، ويسلم في الحال الوصل المؤقت الذي يمكن المستثمر من القيام بالترتيبات الضرورية لانجاز الاستثمار؛
3. يكلف ممثل الضرائب زيادة على تقديمه المعلومات الجبائية الكفيلة بتمكين المستثمرين من تحضير مشاريعهم بمساعدة المستثمر في علاقته مع الإدارة الجبائية أثناء انجاز المشروع؛
4. يكلف ممثل أملاك الدولة بإعلام المستثمر بتوفر العرض العقاري العمومي وبموقعه ووضعيته القانونية وكذا مستوى سعره؛
5. يكلف ممثل الجمارك بإعلام المستثمر ومساعدته في إتمام الترتيبات التي تشترطها الإدارة الجمركية بمناسبة انجاز مشروعه أو بدء تنفيذه؛
6. يكلف ممثل التعمير بمساعدة المستثمر في إتمام الترتيبات المرتبطة بالحصول على رخصة البناء والرخص الأخرى المتعلقة بحق البناء؛
7. يكلف ممثل التهيئة الإقليمية والبيئة بإعلام المستثمر عن الخارطة الجهوية لتهيئة الإقليم ودراسة الأثر عن المخاطر، كما يساعد المستثمر في الحصول على التراخيص المطلوبة فيما يخص حماية البيئة؛

[1] المادة 23 من الامر 01-03، مرجع سابق، ص 08.
[2] زغبة طلال، **مناخ الاستثمار في الجزائر " واقع وآفاق "**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008، ص ص 86-87.

8. يعلم ممثل التشغيل المستثمرين بالتشريع والتنظيم الخاصين بالعمل ويتولى الاتصال مع الهيئة المكلفة بتسليم رخصة العمل، والوثائق المطلوبة وفق التنظيم المعمول به، بهدف إصدار قرار في اقرب الآجال؛
9. يكلف مأمور المجلس الشعبي البلدي بالتصديق على كل الوثائق الضرورية لتكوين ملف الاستثمار، ويتم التصديق على الوثائق في الحال.

رابعاً.الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF):

أنشئت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (agence nationale d'intermédiation et de régulation foncière) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 الصادر بتاريخ 23 أفريل 2007، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة وتعتبر تاجرا في علاقاتها مع الغير، تخضع الوكالة لوصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.[1]

وتدخل عملية إنشاء هذه الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار في إطار التحفيزات التي تقدمها الحكومة لتبديد مشاكل الحصول على العقار، حيث تم إنشاءها بهدف مساعدة المستثمرين في الجزائر من أجل الحصول على العقار اللازم لإنشاء مشاريعهم الاستثمارية، والذي يعتبر حجر الأساس في قيام هذه الاستثمارات، وتهدف إلى منح الدعم الضروري للمستثمرين في مجال العقار لاحتواء مشاريعهم الصناعية.

وتتشكل الوكالة من مديرية عامة وعشر مديريات جهوية موزعة عبر مختلف مناطق الوطن، مما يسمح لها بالاستجابة إلى طلبات كل المستثمرين في الجزائر، ويمكن تقسيم مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري إلى ثلاثة محاور أساسية تتمثل في الوساطة العقارية، الضبط العقاري والترقية العقارية.

- ✓ تعمل الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري كوسيط بين المالكين للأصول العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة للاستثمار، والمتعاملين الاقتصاديين الباحثين عن وعاء عقاري من أجل تجسيد مشاريعهم الصناعية، غير أن الوكالة لا تقوم بهذه المهمة إلا لصالح مؤسسة تسيير أملاك الدولة ومراكز التهيئة والتعمير؛

[1] حسيبة عليوات، يوسف قاشي، **سياسة الاستثمار في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2020، ص 277.

- ✓ في إطار القيام بمهمة الضبط العقاري، تتكفل الوكالة بمراقبة حركية السوق العقارية والقيام بضبطها اعتمادا على عدة آليات ووسائل توفرها السلطات العمومية، كما تقوم الوكالة بإعداد جداول الأسعار المعمول بها وتحديثها بشكل دوري؛
- ✓ تعمل الوكالة أيضا كمرقي عقاري من خلال تهيئة وتجزئة الأصول التي تحوزها، بهدف تحسين العرض العقاري الموجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية. [1]

بالإضافة إلى هذه الهياكل هناك أجهزة وهياكل أخرى لها علاقة بالاستثمار منها: الهياكل التقنية المختصة لدعم ومتابعة انجاز المشاريع، شبكات معلومات وطنية ودولية، صندوق دعم الاستثمار، حافظة عقارية للمستثمر.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وفقا لما تم ذكره حول جهود الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعرف على مختلف القوانين والتشريعات الداعمة له، بما تحتويه من ضمانات وامتيازات للمستثمرين الأجانب والمحليين، وجل الإمكانيات المسخرة لذلك، سنحاول في هذا المبحث معرفة مدى فعالية تلك الجهود على أرض الواقع، من خلال عرض حصيلة تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر الوارد، واتجاهاته بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.

قبل التطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يجب تعريف هذا المصطلح، حيث يقصد به " ما تحقق فعلاً من مشاريع استثمارية جديدة في نفس السنة، أو الفرق بين مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنتن متتاليتين "[2]، والمتتبع لحصيلة هذه التدفقات الواردة إلى الجزائر منذ استقلالها، يميز بين مرحلتين هامتين، الأولى منذ سنة 1970 إلى غاية 1994، والثانية من سنة 1995 إلى يومنا هذا.

[1] براق محمد، بن زاوي محمد الشريف، **الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر**، الملتقى الوطني حول: "إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" *يومي 18/19 أفريل* 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 11.

[2] أحمد سمير ابو الفتوح، مرجع سابق، ص 80.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1970-1994):

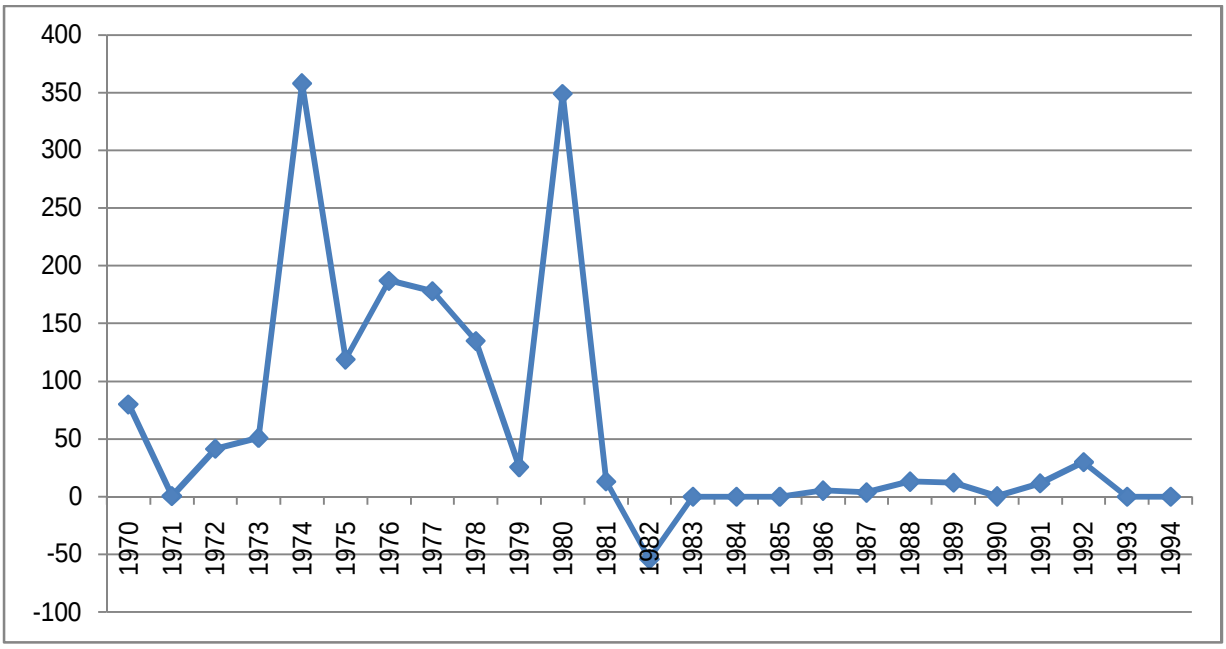
قبل هذه الفترة لم تشهد الجزائر أي استثمارات محققة وذلك راجع لسياسة التأميم على الممتلكات الأجنبية ومحاولة فرض الدولة سيادتها على جميع القطاعات وتفضيلها للقطاع العام، أدى هذا إلى غلق المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية بالرغم من تطبيق القانون الخاص بالاستثمار آنذاك تحت رقم 63-277، حيث أن هذا القانون لم يحقق أهدافه بسبب عدم تجانس الخيار السياسي آنذاك مع الواقع الاقتصادي، فالمناخ العام كان يتسم بتطبيق مبادئ تنادي بإعطاء الأولوية للقطاع العام والمعارضة الشديدة لمشاركة القطاع الخاص إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعدم توفر إطارات مؤهلة، ونقص في الهياكل القاعدية وضيق الأسواق، ارتفاع تكاليف الإنتاج.. وغيرها.

وتميزت هذه الفترة بالاستثمارات التي قامت بها الدولة في إطار إستراتيجية التصنيع، وتنعكس على أهمية الاستثمار في قطاع النفط والغاز، ذلك في أعقاب القرار الذي اتخذته عام 1971، لفتح الصناعة على رأس المال الأجنبي، والاستثمار بكثافة في مجال تكرير النفط والغاز الطبيعي واستكشافه وإنتاجه ونقله، وقد ازدادت جاذبية هذا القطاع في أعقاب الصدمات البترولية والصدمات المضادة في سنوات السبعينات والثمانينات، حيث أن ارتفاع أسعار البترول ومنع شركات النفط الكبرى من امتلاك حقول النفط، جعل اهتمام المستثمرين الأجانب يتوجه إلى الاستثمار في قطاعات البنية التحتية للنفط والغاز، مما سمح للجزائر بتوفير قدر من الموارد المالية اللازمة للصيانة وتهيئة هذا القطاع؛

غير أنه قبل عام 1992 لم تسمح الجزائر للشركات الأجنبية القيام بعملية الإنتاج المباشر لحسابها الخاص بل عن طريق الاستفادة من عقود شراكة لتقاسم الإنتاج مع شركة سوناطراك، أو تقديم خدمات لها، أما فترة الثمانينات فتميزت بغياب شبه تام للاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الذي يظهره الشكل (3-1) الآتي، بسبب تشكيك الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة حيال كل تدخل لرأس المال الأجنبي، كما تم إعادة النظر في خطة تهيئة قطاع المحروقات أو ما يعرف ب (Valorisation des hydrocarbures) VALYD هذه العملية أدت إلى التوقف الشبه التام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لعدم وجود تحفيزات.[1]

[1] UNCTAD, **Examen De La Politique De L'investissement Algérie**, Nations Unies, New York Et Genève, 2004, Pp 6-7.

الشكل (3-1): منحنى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة 1970-1994، بالمليون دولار.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

من هذا الشكل يتبين لنا بان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال هذه الفترة كان ضئيل جداً ومتذبذب فلم يتجاوز عتبة 80 مليون دولار خلال سنة 1970، وذلك بسبب تطبيق قانون الاستثمار بموجب الأمر 66-284 الذي اشترط على الشركات الأجنبية الاستثمار في قطاعين فقط وهما الصناعة والسياحة، كما تراجعت هذه الاستثمارات إلى حد تصفيتها سنة 1971، بعد قرار تأميم قطاع المحروقات الذي اتخذته الحكومة الجزائرية، ورفع مساهمتها في جميع شركات النفط الفرنسية إلى 51%، وتأميم حقول الغاز، ففي هذه الفترة نجد أن الاقتصاد الجزائري لم يولي اهتماماً لدخول رؤوس الأموال الأجنبية في مختلف القطاعات، بل كان يعتمد على بشكل كبير على مداخيل البترول خاصة بعد ارتفاع أسعارها في تلك الفترة؛

أما في فترة الثمانينات فقد شهدت حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا كبيرا وسجلت قيمة سلبية (-54) مليون دولار سنة 1982، وذلك راجع إلى تلك القيود التي ابقي عليها قانون الاستثمار 82-13، فكما ذكرنا آنفا جاء هذا القانون جد متحفظ بخصوص ملكية الأجانب للمشروعات الوطنية واشترط إن لا تزيد حصتهم عن 49% من رأس مال الشركة العمومية، مما يعني احتكار الدولة لمجال التسيير وحصولها على النسبة الأكبر منه، كما أقر أن النزاعات الناجمة عن الاستثمارات هي من صلاحيات المحاكم

الوطنية لا غير، وأن إمكانية التأميم تبقى واردة، كل هذه العوامل كانت السبب في تدني حصيلة الجزائر من هذه الاستثمارات؛

وبعد أزمة البترول سنة 1986 نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-1) السابق، أن الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر انتعشت نوعا ما، بسبب رغبة الأجانب في إيجاد أسواق جديدة بعيدة عن الأزمة، فبعدما كانت سلبية (هروب بعض المشاريع الأجنبية)، ثم انعدمت أحيانا، نجد أنها تزايدت شيئاً فشيئا في حدود 13 مليون دولار سنة 1987، لكن انفجار الوضع السياسي والأمني في الجزائر خلال فترة التسعينات، أدى إلى طرد تلك الاستثمارات، ولم يتبقى إلا قدر ضئيل منها تركز معظمه في قطاع النفط نظرا لأهميته، وتموقعه في الجنوب بعيداً عن الأوضاع الأمنية المتدهورة في تلك الفترة.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1995-2017):

تميزت الفترة الثانية بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر وذلك تبعا للازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد والناتجة عن انخفاض أسعار البترول، حيث أصبحت الدولة غير قادرة على تحمل عبء الأزمة بالإضافة إلى تفاقم أزمة المديونية؛[1]

هذه الوضعية أجبرت الدولة على القيام بإصلاحات هيكلية تمثلت أساسا في التخلي التدريجي عن بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية وفتح الباب أمام المستثمرين الخواص في محاولة منها لتغطية هذا العبء الاقتصادي، والتخلص من ضغط الديون الأجنبية وعدم كفاءة النظام الاقتصادي السابق، وسمحت هذه السياسة بظهور قطاع خاص واستئناف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة، وتبين لنا الأرقام الصادرة من قاعدة بيانات البنك الدولي الارتفاع المستمر لحجم هذه الاستثمارات بالجزائر، كما هو مبين في الجدول رقم (3-1) كما يلي:

[1]UNCTAD, Examen De La Politique De L'investissement Algérie, Op Cit, p 07.

جدول رقم (3-1): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2017

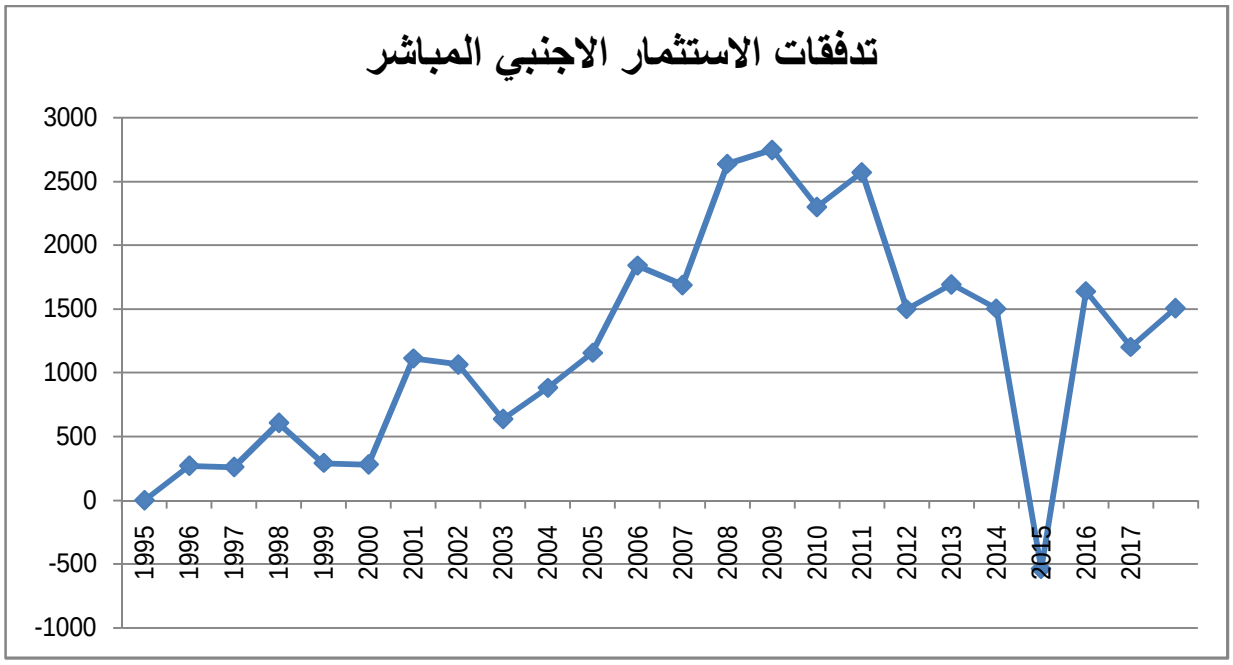
الوحدة: مليون دولار

السنوات	حجم التدفقات الأجنبية	معدل النمو السنوي	السنوات	حجم التدفقات الأجنبية	معدل النمو السنوي
1995	0	-	2007	1686,74	-0,0984
1996	270	-	2008	2638,6	0,5643
1997	260	-0,037	2009	2746,93	0,0410
1998	606,6	1,333	2010	2300,36	-0,1626
1999	291,6	-0,52	2011	2571,23	0,1177
2000	280,1	-0,0394	2012	1500,40	-0,4164
2001	1113,1	2,974	2013	1691,88	0,1276
2002	1065	-0,0432	2014	1502,20	-0,1121
2003	637,88	-0,401	2015	-537,79	-1,3580
2004	881,85	1,033	2016	1638,26	4,0462
2005	1156	0,3824	2017	1200,96	-0,2669
2006	1841	0,5925	2018	-	-

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من الجدول رقم (3-1)، أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد تحسناً كبيراً إذا ما قورن بالفترة ما بين سنوات (1970-1996)، حيث كما رأينا في الشكل (3-1) السابق، انه في أحسن أحواله لم يتجاوز عتبة 450 مليون دولار، بينما تعتبر هذه القيمة من أسوأ حالات جذب الاستثمار خلال الفترة الثانية والممتدة بين سنوات (1995-2017)، كما هو مبين في الشكل (3-2) الآتي.

الشكل (3-2): منحنى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة 1995-2017، بالمليون دولار.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

نلاحظ من هذا الشكل، وبالرجوع إلى معطيات الجدول (3-1) السابق، أن وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تغيرت منذ عام 1996 عن تلك السنوات السابقة، أين شهدت تدفقات معدومة نتيجة للأوضاع الأمنية التي هزت ثقة المستثمر الأجنبي، لتسجل بعدها مستويات ملحوظة خلال الفترة 1996-2000، حيث سجلت مستوى قياسي عام 1998 بتدفق قدر ب 606.6 مليون دولار، ويفسر ذلك بالتحسن التدريجي للوضع الأمني إضافة إلى جهود الدولة المبذولة في مجال الإصلاحات الهيكلية، والتي تقضي بانسحابها التدريجي من الجهاز الإنتاجي بخوصصة المؤسسات العمومية المفلسة، وتعزيز مبادرتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بإصدار مجموعة من القوانين بداية من قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 والذي طور وعدل في سنة 2001 وقانون الاستثمارات الصادر سنة 1993، وما يلاحظ في هذه الفترة أن 80% من إجمالي التدفقات موجه لقطاع المحروقات[1]، فيما يوجه الباقي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالمقارنة مع دول الجوار نجد أن المغرب كان أكثر آداءاً فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر متبوعا بمصر، بينما احتلت الجزائر المرتبة الثالثة ثم تليها تونس[2]؛

[1] كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 355.
[2] سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق، ص 208.

أما في الفترة ما بين سنوات 2001 – 2007، فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد قفزة نوعية تجاوزت مقدار المليار دولار أمريكي في اغلب هذه السنوات، لكن هذه الزيادة تبقى استثنائية، ومرد ذلك يعود لرفع احتكار الدولة لقطاع الاتصالات، الذي جذب لوحدة أكثر من 1.5 مليار دولار، بعد بيع الرخصة الأولى للهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية، وبيع الرخصة الثانية للشركة الوطنية الكويتية؛[1]

ويشير تقرير UNCTED حول الاستثمار في العالم أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لبلدان المغرب العربي ، والمرتبة الثالثة إفريقيا سنة 2002،[2] ويرجع أسباب الانتعاش في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى ما يلي:

- ✓ الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية؛
- ✓ بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال اوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية.

وحسب التقارير الدولية المختلفة الصادرة مابين 2001-2003، فإنها تشير إلى أن الجزائر بعيدة خارج نطاق المحروقات من قدرتها الفعلية، وما استقطبته من استثمار أجنبي مباشر خارج هذا القطاع محدود ومتمركز أساسا في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية بأكثر من 1.5 مليار دولار، ثم يليها قطاع الصيدلة والأدوية ب 400 مليون دولار.

وأشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2006، حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال سنة 2005، أنها احتلت المرتبة الثامنة إفريقيا، وهي تتمركز أساسا في قطاع المحروقات بنسبة تفوق 48% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة،[3] كما ينتظر من برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009 جذب في حدود 6 أو 7 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية؛[4]

[1] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص 200.

[2] UNCTAD, World investment report, New York and Geneva, 2003, p.262

[3] UNCTAD, World investment report 2006, p 303, available in the Site: http://www.unctad.org.

[4] بودرامة مصطفى، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، سنة 2009، ص 187.

وكما كان متوقعا فان الجزائر تمكنت من جذب 7.7 مليار دولار خلال تلك السنوات كما أنها لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث تبين الإحصائيات الواردة في الجدول (3-1) السابق، ارتفاع التدفقات خلال سنة 2009، لتحقق رقما قياسيا يعادل 2746 مليون دولار وهو أعلى قيمة حققتها الجزائر في تاريخها؛ غير أنها شهدت تراجعا تدريجيا في الفترة ما بين (2012- 2014)، حيث انخفضت بنسبة (40.09% مقارنة بسنة 2011)، وسجلت رصيد سلبي سنة 2015 بقيمة 537.79 مليون دولار،كما هو مبين في الجدول رقم (4-1) السابق.

ويرجع انخفاض رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للجزائر خلال الفترة (2012-2015)، إلى الظروف الدولية المتمثلة في انكماش الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط بسبب آثار الأزمة العالمية من جهة، وتوجه الاستثمارات الأجنبية إلى الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة من جهة أخرى، وهذا ما يبين مخاطر توجيه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع وحيد كالنفط مثلاً؛[1]

لكن بعد صدور قانون الاستثمار الجديد 16-09 وإجراء تعديلات هامة محفزة للمستثمرين المحليين والأجانب، تحسن رصيد الاستثمارات الأجنبية ليحقق قيم معتبرة بلغت في مجموعها 2.840 مليار دولار خلال سنوات 2016-2017.

وعموما يمكن القول أن فترة ما بعد سنة 2005 من أحسن الفترات التي شهدتها الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع سبب ذلك إلى سياسة الانفتاح التي انتهجتها وكذا التحفيزات والامتيازات التي تقدمها للمستثمر الأجنبي فضلا على الاستقرار والتطور الايجابي لجل المؤشرات الاقتصادية، مما أتاح للجزائر تحقيق فوائض مالية معتبرة؛[2]

وعلى العكس من ذلك فيما يتعلق بالمقارنات الجهوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يشير تقرير الاونتكاد لسنة 2014، إلى أن نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى إفريقيا بوجه عام لا يرقى إلى ذلك المستوى الذي بلغته كثير من الدول الإفريقية، وقد احتلت المرتبة الثالثة عشر ضمن ترتيب البلدان الإفريقية المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك ما يوضحه الجدول (3-2).

[1] حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية**، دراسة حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية الطور الثالث، تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018، ص245.

[2] شوقي جباري، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كحتمية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 49، بغداد، 2015، ص 173.

الجدول (3-2): توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا حسب الحجم لسنة 2013

الوحدة: مليار دولار

الفئة	الدولة
اكثر من 3.00	جنوب إفريقيا، الموزمبيق، نيجيريا، مصر، المغرب، غانا، السودان
2.99-2.00	الكونغو الديمقراطية، الكونغو
1.99-1.00	غينيا الاستوائية، تنزانيا، زامبيا، الجزائر، موريتانيا، أوغندا، تونس، ليبيريا
0.99-0.50	أثيوبيا، الغابون، مدغشقر، ليبيا، ناميبيا، النيجر، سيراليون، الكامرون، تشاد، كينيا
0.49-0.10	مالي، زيمبابوي، بوركينافاسو، ساحل العاج، البينين، السنغال، جيبوتي، جزر موريس، بوتسوانا، السيشل، مالاوي، رواندا، الصومال
أقل من 0.099	الطوغو، سوازيلاند، ليزوتو، اريتيريا، غامبيا، غينيا، كابوفارد، غينيا بيساو، جزر القمر، بورندي، افريقيا الوسطى، انغولا

Source: UNCTAD, World Investment Report, **Investing In The Sdgs, An Action Plan**, New York And Geneva, 2014, P 37.

نلاحظ من الجدول رقم (3-2)، أن الجزائر حلت في المرتبة الثالثة عشر إفريقيا خلال سنة 2013 برصيد 1.691 مليار دولار أي بنسبة 2.95 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لإفريقيا، في حين تصدرت هذا الترتيب جنوب إفريقيا رفقة ستة دول أخرى، من بينها المغرب ومصر، حيث تمكنت من جذب تدفقات تجاوزت 03 مليار دولار لكل منها، وهذا يدل على أن الجزائر مازلت بحاجة لمزيد من تدفقات عن الاستثمار الأجنبي المباشر التي ترقى إلى مستوى إمكانياتها.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية.

لقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ الاستقلال بشكل أساسي في قطاع الصناعة البترولية وذلك لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات الوطنية المختصة في هذا الجانب، واحتل هذا القطاع مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، نظراً لكونه قطاع جاذب يتميز بمردودية عالية، ويوفر أفضل الفرص الاستثمارية للأجانب خاصة في مجالات البحث والتنقيب والاستغلال،كما أن الاستثمار في هذا القطاع لا يخضع كليا لتلك المحددات المدروسة سابقا والتي تعمل على تحسين المناخ وزيادة تدفق الاستثمار

فالمحدد الوحيد بالنسبة لهذه الاستثمارات هو توفر المادة الأولية متمثلة في البترول والغاز[1]، ومع التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية التسعينات وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها، أولت الجزائر اهتماماً كبيراً لتنويع اقتصادها وفتح المجال لدخول رؤوس الأموال الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أصبح لهذه القطاعات نصيب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال هذا المبحث يمكننا تتبع وتحليل ذلك على مرحلتين، الأولى تلك التي تلت صدور قانون ترقية الاستثمار في أكتوبر 1993 إلى غاية تعديله سنة 2001 بالمرسوم الرئاسي 01-03 الرامي إلى تعميق الإصلاحات وتحسين فعاليتها من خلال توفير الأطر القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد، والمرحلة الثانية تلك التي تلي صدور هذا القانون حتى حصولنا على آخر وأحدث الإحصائيات سنة 2018.

وفيما يلي نستعرض الجدول رقم (3-3)، الذي توضح أرقامه كيفية توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1994-2001).

الجدول (3-3): توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1994-2001)

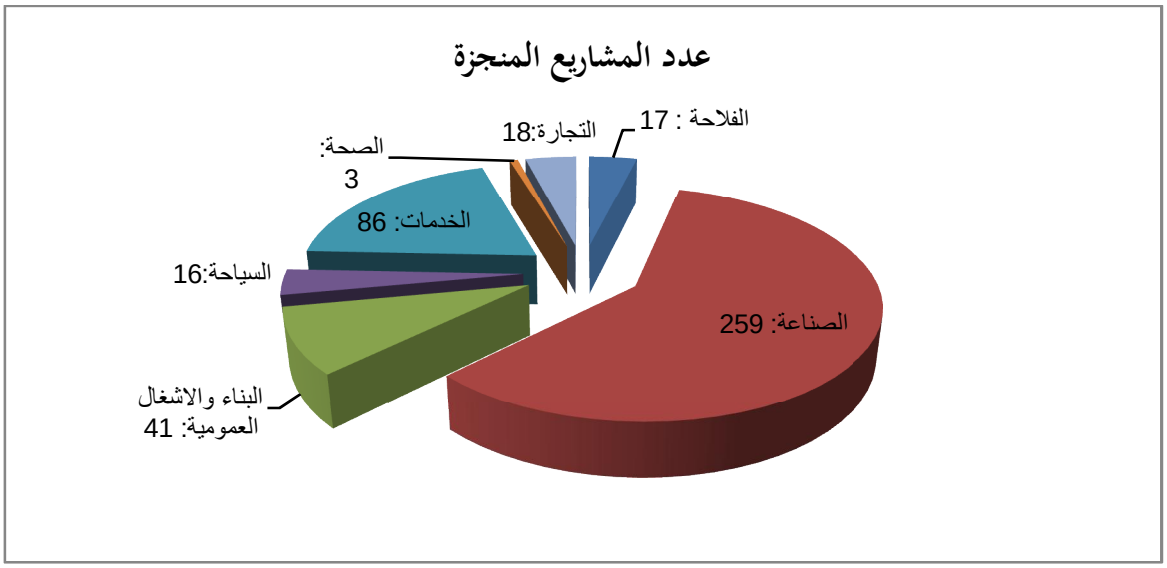
القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	قيمة الاستثمار(مليون دينار)	النسبة %
الفلاحة	17	4	9 835	3.47
الصناعة	259	59	105 634	37.3
البناء والأشغال العمومية	41	9	10 254	3.62
السياحة	16	4	8 833	3.10
الخدمات	86	19	146 879	51.85
الصحة	03	1	550	0.2
التجارة	18	4	1 293	0.46
المجموع	440	100	283 278	100

المصدر: كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص 336.

[1] يونس دحماني، مرجع سابق، ص 206.

ونوضح بيانات الجدول من خلال الشكل(3-3) الأتي:

الشكل (3-3): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1994-2001).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-3) السابق.

تشير بيانات الجدول (3-3)، والشكل (3-3) أعلاه، إلى حجم الاستثمار الأجنبي الفعلي المنجز خلال الفترة (1994-2001)، أي الفترة التي أعقبت إصدار قانون الاستثمار في سنة 1993، حيث بلغ 440 مشروع استثماري، وهو حجم قليل جدا إذا ما قورن بنوايا الاستثمار المعلنة لدى لجنة ترقية ودعم الاستثمار، حيث مثلت هذه المشاريع ما نسبته 1% فقط من إجمالي المشاريع المصرح بها لدى هذه اللجنة خلال نفس الفترة، بقيمة استثمارية تعادل 7% من إجمالي قيمة الاستثمارات المصرح بها ،[1] وهو ما يؤكد أن أغلب المستثمرين الأجانب الذين يتجهون إلى لجنة ترقية الاستثمار لم يجسدوا مشاريعهم، وذلك لعدة أسباب يرجعها البعض إلى عدم توفر بيئة ملائمة للاستثمار نظرا لصعوبة الحصول على العقار، وتفشي البيروقراطية، وعدم تطور النظام المصرفي.[2]

أما عن توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف القطاعات، فان قطاعي الصناعة والخدمات استحوذا على معظم التدفقات بنسبة 78 % من إجمالي المشاريع المنجزة، واحتلا بذلك مركز صدارة

[1] كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 335.
[2] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 205.

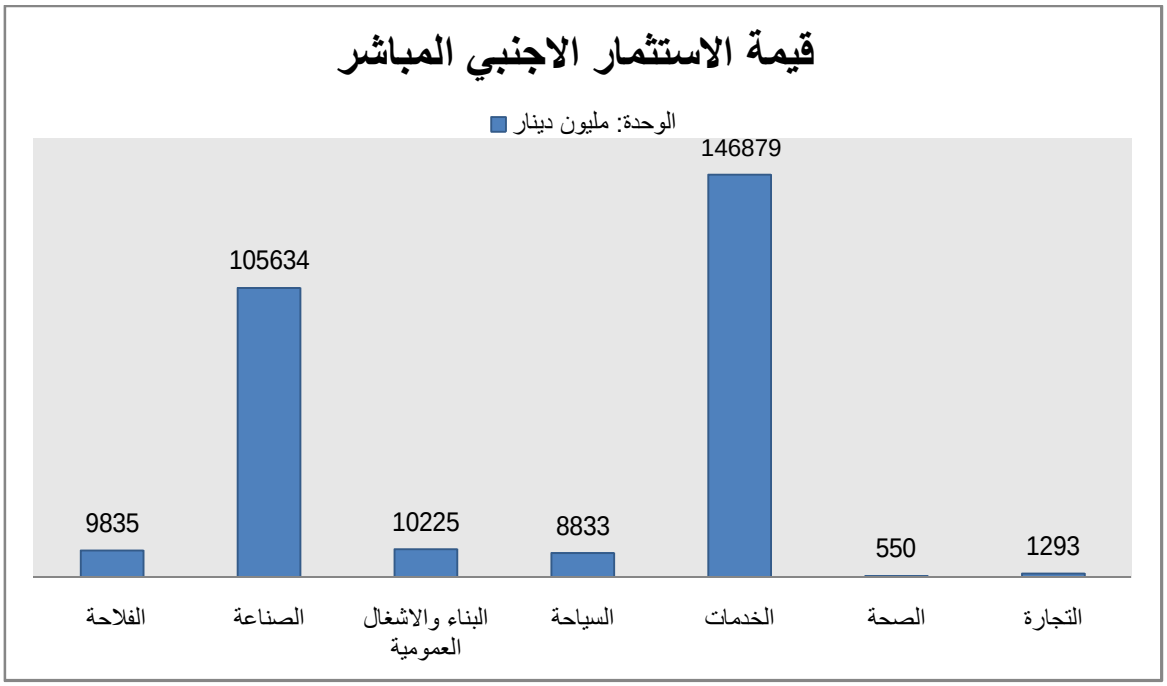
القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار، إذ تم تسجيل 259 مشروع استثماري بما يمثل 59% من إجمالي المشاريع المنجزة، وما نسبته 37.3 % من قيمة إجمالي التدفقات الأجنبية الوافدة، ويفسر ذلك بتركيز اهتمام المستثمرين الأجانب بالاستثمار في مجال الطاقة والمحروقات[1]، ثم يليه قطاع الخدمات ب 86 مشروع استثماري وما نسبته 19% من إجمالي المشاريع المنجزة، حيث استحوذت قيمتها المالية على أكثر من نصف قيمة الاستثمارات المتدفقة لجميع القطاعات خلال الفترة، غير أننا لو تفحصنا هذه النسبة قبل سنة 2001، خلال سنوات ما بين 1993-2000، فإننا نجدها في حدود 29% من إجمالي قيمة التدفقات الاستثمارية حيث لم تتجاوز عتبة 48 مليار دينار، وهو حجم لا يتناسب مع تطور الاستثمار العالمي في هذا القطاع خلال نفس الفترة،[2] وبعد رفع احتكار الدولة لفرع الاتصالات بالجزائر سنة 2000، وبدخول شركة اوراسكوم تلكوم المصرية مجال الاستثمار في الجزائر بقيمة مالية قدرت ب 737 مليون دولار عام 2001 [3]، أدى ذلك إلى ارتفاع إجمالي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي بالجزائر، حيث نجد أن الاستثمارات الوافدة لقطاع الخدمات في ذات السنة بلغت 99.5 مليار دينار، واحتلت بذلك أكثر من 50% من قيمة تلك التدفقات رغم قلة عدد المشاريع بها.

ولم تحظى قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، خلال هذه الفترة إلا بنصيب متواضع، فرغم أهميتها لم يسجل قطاع الفلاحة سوى 4% من إجمالي عدد المشاريع، بقيمة مالية قدرت ب 3.47% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يثبت فشل السلطات في استغلال إمكانياتها المتاحة، خاصة في مجال الزراعة الصحراوية من خلال تهيئة المناخ الملائم والمحفز لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقدرت نسبة المشاريع الوافدة له ب 9% من إجمالي عدد المشاريع، بقيمة مالية قدرت ب 3.62% من إجمالي التدفقات، وهي نسبة ضئيلة جدا بالنظر إلى توجه السلطات العمومية إلى إشراك المستثمر الأجنبي لترقية الهياكل القاعدية والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر، أما باقي القطاعات (السياحة، التجارة، الصحة)، فتبقى مساهمتها ضعيفة ولا تتجاوز مجتمعة نسبة 3.62% من إجمالي هذه التدفقات؛

ويمكن أن نوضح هذا التحليل اكثر ذلك من خلال الشكل (3-4) الأتي، كما يلي:

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع 20-01-2019، متاح على الموقع: http://www.andi..dz
[2] حسين ناجي، مرجع سابق، ص 205.
[3] المرسوم التنفيذي رقم 01-219 المؤرخ في 31 جويلية 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في 05 أوت 2001، ص 6.

الشكل (3-4): توزيع مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1994-2001.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-3) السابق.

من هذا الشكل يتضح لنا بان الجزائر ظلت غير قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة قطاعات حيوية وداعمة للاقتصاد الوطني كقطاع السياحة وقطاع الفلاحة، حيث تركزت هذه الاستثمارات بين قطاعي الصناعة والخدمات، واستحوذا على نسبة 89% من مجموع هذه الاستثمارات من ناحية حجمها المالي، وتوجهت اغلب هذه الاستثمارات إلى فروع الصناعة البترولية، أما التحسن الملحوظ في قطاع الخدمات فقد كان استثنائي بسبب رفع الدولة احتكارها لقطاع الاتصالات كما ذكرنا سابقا، بينما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على باقي القطاعات فإنها لم ترق إلى المستوى المطلوب رغم أهميتها البالغة في النهوض بالاقتصاد الوطني، ولقد اعتمدت الجزائر مقاربة جديدة تهدف إلى إحداث نمو اقتصادي بالتركيز على التغييرات التشريعية التي أحدثتها المراسيم التنفيذية والقوانين التي صدرت منذ عام 2001، وذلك بهدف توفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مختلف القطاعات لتنويع اقتصادها، ولمعرفة مدى فعالية تلك الجهود نستعرض الجدول رقم (3-4)، والذي يوضح كيفية توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).

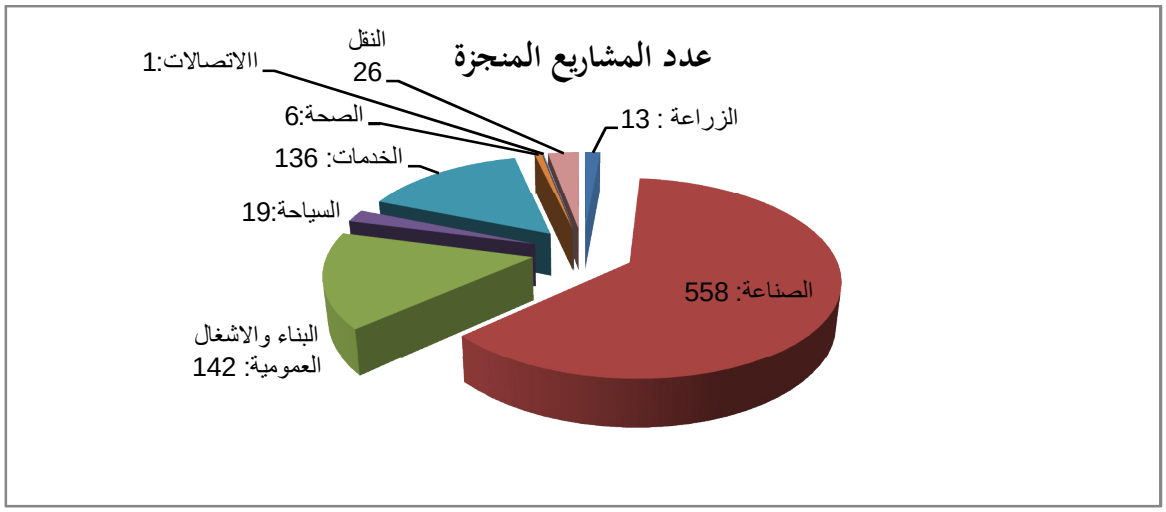
الجدول (3-4): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2017

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	حجم الاستثمار(مليون دينار)	النسبة %
الزراعة	13	1.44	5 768	0.23
البناء	142	15.76	82 593	3.28
الصناعة	558	61.93	2 050 277	81.37
الصحة	6	0.67	13 572	0.54
النقل	26	2.89	18 966	0.75
السياحة	19	2.11	128 234	5.09
الخدمات	136	15.09	130 980	5.20
الاتصالات	1	0.11	89 441	3.55
المجموع	901	100	2 519 831	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على: www.andi.dz تاريخ الاطلاع: 02-02-2020.

ولتحليل معطيات هذا الجدول نعتمد على الشكلين (3-5)، (3-6) الآتيين كما يلي:

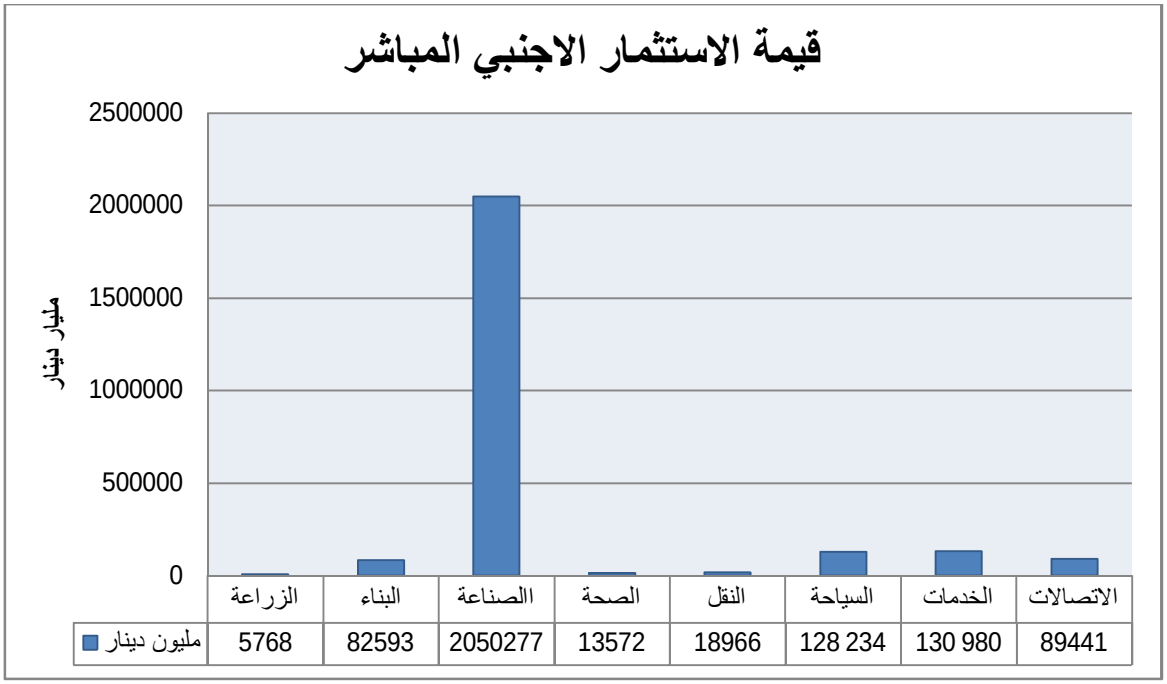
الشكل (3-5): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية لنفس الفترة.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-4) السابق.

نلاحظ من الشكل السابق، أن قطاعات الصناعة، الخدمات، والبناء استحوذت على جل المشاريع الوافدة بنسبة 92% منها، أما الباقي فكانت موزعة على باقي القطاعات الاقتصادية، وهذا التوزيع لا يختلف عن سابقه في الفترة ما بين 1996-2001 أين سيطرت هذه القطاعات الثلاث آنذاك بنسبة 87%، ففي هذه الفترة حافظ قطاع الصناعة على تقدمه بنسبة 62% من إجمالي المشاريع المنجزة ب 558 مشروع استثماري، أما باقي القطاعات مجتمعة فلم تسجل سوى 8% من إجمالي المشاريع المنجزة خلال الفترة، وهذا دليل على عدم ملائمة مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه القطاعات الحيوية، فبرغم القوانين والتشريعات المحفزة إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي سواء من حيث عدد المشاريع أو من حيث حجم تدفقاتها المالية، توجهت غالبيتها نحو قطاع الصناعة، الذي يرتكز بشكل أساسي على المحروقات، ولتوضيح ذلك نقوم بعرض الشكل رقم (3-6) كما يلي:

الشكل (3-6): توزيع مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (3-4) السابق.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تركزت بشكل خاص في القطاع الصناعي من حيث قيمتها المالية، حيث استقطب هذا القطاع أكثر من خمس المشاريع المنجزة على طول فترة

2002-2018 بما يعادل 81.37% من قيمتها المالية، وتمثلت في المشاريع المتوجهة لقطاع المحروقات حيث سجلت سنتي 2004، و2005 ما نسبته 66%، و55% على التوالي من إجمالي التدفقات الأجنبية،[1] وانطلاقا من عام 2004 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا خاصة بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة والمناجم أين سجلت ما قيمته 154 مليار دينار مقابل 112 مليار دينار للاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم، واهم أسباب هذا الارتفاع تعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية، إلى جانب خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD، حيث يعود 60% منها لصالح شركة هنكل الألمانية، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2006، وهي السنة التي سجل فيها قيمة استثمارات أجنبية مباشرة بحوالي 3 مرات المبلغ المسجل سنة 2003 (634 مليون دولار)، اتجه الثلث منها إلى قطاع الطاقة والمناجم ليحتل بذلك المركز الأول في توزيع هذه الاستثمارات،[2] وفي مجال صناعة الاسمنت قام المجمع المصري اوراسكوم ببناء مصنع لإنتاج 4 مليون طن، كما قام مجمع فرعون السعودي بشراء 10% من رأسمال المؤسسة العمومية للاسمنت ببني صاف.[3]

وقد أوضح وزير الصناعة والمناجم يوسف يوسفي أن قطاع الصناعة والمناجم عرف ديناميكية خاصة خلال السنوات الأخيرة مدفوعا بطلب داخلي كبير وإرادة سياسية لتنويع الاقتصاد، واستدل في تصريحه بقطاع صناعة الاسمنت حيث انتقلت الجزائر من صفة المستورد الكبير ب 6 ملايين طن سنة 2015، إلى بلد مصدر للاسمنت ابتداءاً من سنة 2017، لتصل قيمة الصادرات منها 25 مليون دولار سنة 2018، على أن تبلغ مع نهاية سنة 2019 ما بين 80 إلى 100 مليون دولار، و500 مليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.[4]

علاوة على ذلك تم استقطاب مشاريع لصناعة الأدوية (دخول عدة شركات أجنبية على غرار شركة Glaxo Smith Klin البريطانية، وشركة Sanofi Aventis الفرنسية)، وكذا مشاريع تحلية مياه البحر، وانطلاق الجزائر في عدة مشاريع لصناعة السيارات، وحسبما ورد في تقرير لندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (كنوسيد) من المنتظر أن يعرف هذا القطاع تطورا ملحوظا خاصة بعد الدخول في شراكة مع عدة شركات أجنبية، فعلى غرار شركة رونو الفرنسية، تم دخول المتعامل الصيني سنة 2018 " بيجين اوتوموبيل انترناشيونال

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 216.
[2] كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 339.
[3] Abdellatif Benachenhou, **Les nouveaux investisseurs en Algérie**, Alpha Design, Algérie, 2006, p 177.
[4] يوسف يوسفي، المجلة الصحفية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وزارة الصناعة والمناجم، متاح على الموقع الاكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise?id=464 تاريخ الاطلاع: 02-02-2020

كوربورايشن" لصناعة السيارات في الجزائر وفاقت قيمة استثماره 100 مليون دولار، بالإضافة إلى موافقة المجلس الوطني للاستثمار على طلب المصنّعين الكوري الجنوبي هيونداي، والأمريكي فورد من اجل بناء مصانع تركيب السيارات بالجزائر؛[1]

أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد نموا منقطع النظير نتيجة لبرنامج دعم النمو، حيث بلغ عدد المشاريع الأجنبية 11958 مشروع بنسبة 17.75% من إجمالي عدد المشاريع المستقطبة، تم من خلالها إنشاء العديد من الطرقات من أهمها الطريق السيار شرق-غرب، وتشييد الجسور والمباني، ونظراً لأهمية هذا القطاع فقد استقطب العديد من الشركات الأجنبية أمثال الشركة الصينية CSCE، والمجمع الصيني CETIC الذي يتمتع بخبرة في مجال إنشاء الطرقات السريعة،[2] ولم تحظى باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع السياحة وقطاع الصحة فهي من القطاعات التي لا يحقق فيها الربح إلا على المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجنبه المستثمرون الأجانب، ناهيك عن قطاع الفلاحة الذي يعتبر راكدا بالكامل ولم تسجل نسبة التدفقات الوافدة له سوى 2 % من الإجمالي.

بعد عرضنا للصورة الإجمالية لتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مختلف القطاعات الاقتصادية توصلنا إلى حقيقة مفادها أن قطاع المحروقات يشكل القسم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصناعية في الجزائر، هذا لكونه الممول الرئيسي للاستثمار والمكون الأساسي للدخل فيها، غير أن اجتذاب القطاع الصناعي لأغلب التدفقات الاستثمارية الأجنبية لا يعني توفر هذه الأخيرة بالشكل الكافي لتحقيق أهداف السياسة الصناعية بالجزائر،[3] حيث تشير الإحصائيات أن مجموع المشاريع الاستثمارية الوافدة لقطاع الصناعة خلال فترة 2002-2017% لم تتجاوز 1.42% من إجمالي عدد المشاريع القائمة بين الاستثمار المحلي والأجنبي، ولم تبلغ نسبة مساهمتها المالية سوى 17.62% من قيمة المشاريع الاستثمارية ككل[4]، أما بالنسبة لباقي القطاعات مجتمعة فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها تكاد تنعدم، وهذا ما سيقودنا إلى البحث في مشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر نهاية هذا الفصل، بعد التطرق لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على رصيد الميزان التجاري، وهيكل التجارة الخارجية بالجزائر.

[1] متاح على الموقع الالكتروني: https://www.elkhabar.com/press/article/154747/ تاريخ الاطلاع: 02-02-2020.
[2] شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي "حالة الجزائر"**، مرجع سابق، ص 234.
[3] مولوة مراد، مزيود ابراهيم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي بالجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2020، ص 260.
[4] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، متاح على الموقع: www.andi.dz تاريخ الاطلاع: 02-02-2020.

المبحث الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على رصيد وهيكل التجارة الخارجية بالجزائر (خلال الفترة 1980-2017).

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وفقا لما تناولته مختلف النظريات الاقتصادية، أنه يحدث زيادة في حجم الصادرات السلعية ويخفض في حجم الواردات منها، ما ينعكس إيجابا في تحسين وضعية الميزان التجاري للبلد المضيف، فعندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من اجل التصدير فان ذلك يساهم في زيادة المقبوضات المالية من الخارج، أما في حالة تبني إستراتيجية الإنتاج من اجل إحلال الواردات، فذلك يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية للبلد المضيف، وفي كلتا الحالتين يكون الأثر ايجابي على رصيد الميزان التجاري من خلال تحقيق الفائض أو تخفيض حدة العجز التجاري، وفي إطار دراستنا هذه سوف نتطلع إلى مدى تحقيق هذا الأثر على واقع الاقتصاد الجزائري، وذلك برصد تطورات الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، ثم نقوم بفحص وتحليل هيكله لتشخيص أهم العوامل المتحكمة فيه، وموقع الاستثمار الأجنبي المباشر بين تلك العوامل، والأسباب التي أدت لوقوع النتائج المحصلة خلال فترة التحليل.

المطلب الأول: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980-2017.

يبين الجدول رقم (3-5) أدناه، أن رصيد الميزان التجاري تميز في اغلب فتراته بعدم الاستقرار النسبي، فبينما يسجل فوائض معتبرة في فترات معينة، نجد أنها تتناقص بنسب كبيرة بين سنة وأخرى، ثم تعود للارتفاع مرة أخرى، لتتهاوى إلى حدود العجز في بعض السنوات، وحسب الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائض سنوي تراوح بين 3.2 و4.2 مليار دولار خلال سنوات 1980-1985، وذلك بسبب الاستقرار النسبي الذي شهدته كل من الصادرات والواردات، أما في سنة 1986 نلاحظ أن الصادرات تناقصت قيمتها بخمسة أضعاف تناقص الواردات مما اثر على تراجع رصيد الميزان التجاري ليسجل فائض طفيف قارب من التوازن، واستمر هذا التذبذب في رصيد الميزان التجاري حتى سنة 1989، ولم يتجاوز خلال هذه الفترة في أحسن أحواله فائض بقيمة 2.4 مليار دولار، ومع ارتفاع قيمة الصادرات سنتي 1990-1991، انتعش رصيد الميزان التجاري وسجل فائض خلال هاتين السنتين مجتمعة قارب 10 مليار دولار، ليشهد بعدها تناقص سنوي وصل إلى حدود العجز سنة 1994، حيث سجل قيمة سالبة مقدارها 260 مليون دولار، ثم سجل فوائض غير مستقرة في السنوات الخمس الموالية لم تتجاوز في متوسطها 3 مليار دولار.

وابتداءاً من سنة 2000 سجل رصيد الميزان التجاري تحسنا كبيرا حيث تضاعف أربع مرات مقارنة بسنة 1999، واستمر هذا الارتفاع حتى سنة 2008 ، أين سجل فائض تاريخي قدره 40 مليار دولار، ويعود ذلك إلى تزايد الصادرات بوتيرة اكبر من زيادة الواردات حيث انتقلت من 12.3 مليار دولار إلى 78.6 مليار دولار بين سنوات 1999-2008 بزيادة قاربت ستة أضعاف، بينما تضاعفت الواردات أربع مرات فبعدما كانت في حدود 8.96 مليار دولار سنة 1999 ارتفعت إلى 38 مليار دولار سنة 2008.

الجدول رقم (3-5): تطور عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980-2017.

السنوات / البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الصادرات	13.65	14.11	13.51	12.74	12.79	13.03	8.06	9.03	7.62	9.53
الواردات	9.61	10.10	9.92	9.54	9.24	8.82	7.90	6.63	6.68	8.39
الرصيد	4.04	4.01	3.59	3.20	3.54	4.21	0.16	2.40	0.94	1.14
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	12.964	12.33	11.51	10.41	8.890	10.26	13.22	13.82	10.14	12.320
الواردات	8.786	6.862	8.300	7.990	9.150	10.10	9.090	8.130	8.630	8.960
الرصيد	4.178	5.468	3.210	2.420	0.26-	0.160	4.130	5.690	1.510	3.360
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	21.650	19.09	18.71	24.46	32.21	46.33	54.74	60.59	78.58	45.186
الواردات	9.350	9.480	12.01	13.32	17.95	19.85	20.68	26.35	37.99	37.402
الرصيد	12.30	9.610	6.700	11.14	14.26	26.48	34.06	34.24	40.59	7.784
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	57.09	72.89	71.74	64.87	60.13	34.57	29.31	34.57		
الواردات	38.885	46.93	51.57	54.99	59.67	52.65	49.44	48.98		
الرصيد	18.205	25.96	20.17	9.880	0.459	8 .10-	20.1-	14.4-		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (الوحدة: مليار دولار)

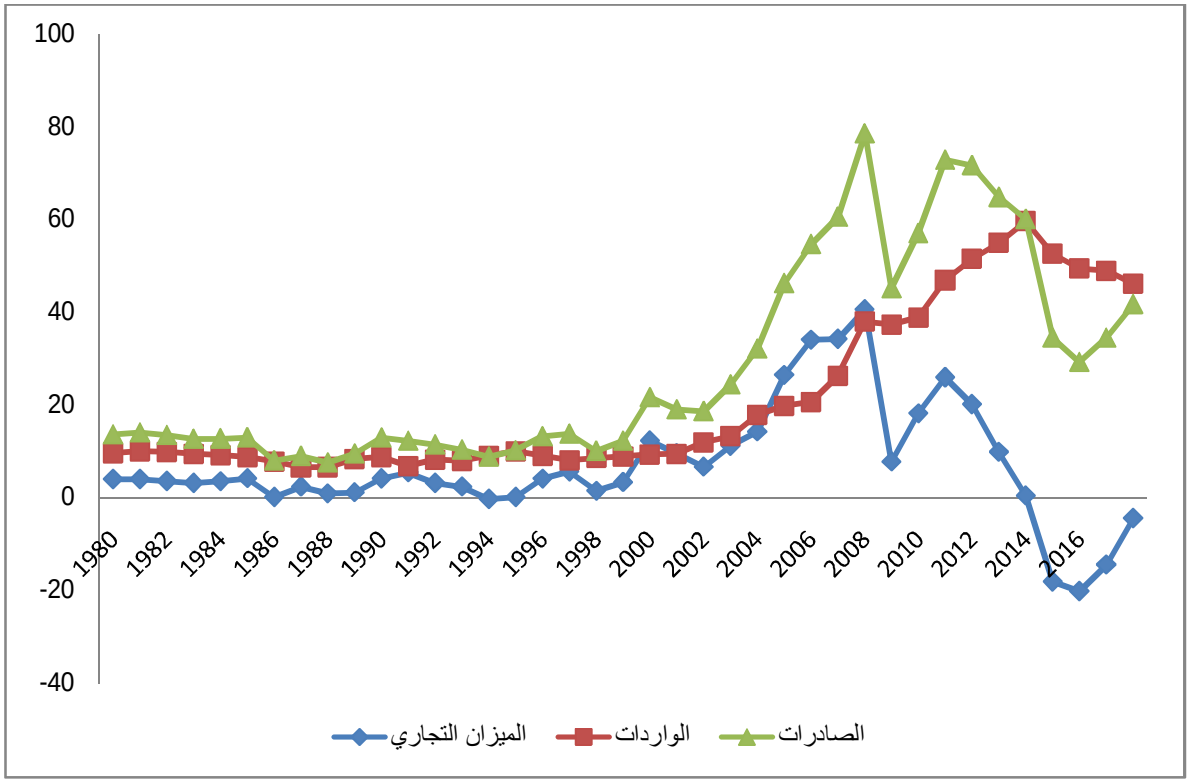
1- البيانات الصادرة من الديوان الوطني للإحصائيات ONS خلال الفترة 1980-1991؛

2- تقارير بنك الجزائر –نشرات سنوية مجمعة- خلال الفترة (1992-2017).

وعلى ما يبدو أن آثار الأزمة المالية العالمية كانت واضحة على رصيد التجارة الخارجية الجزائرية، حيث شهدت سنة 2009 انخفاض قيمة الصادرات ب 42.5% مقارنة بسنة 2008، مما جعل رصيد الميزان التجاري ينخفض بمقدار 33 مليار دولار، ليشهد تحسن معتبر خلال فترة 2010-2014 لكن ليس على نحو الزيادة المسجلة في قيمة الصادرات، وذلك بسبب تسجيل الواردات اعلي مستوياتها منذ بداية فترة التحليل حيث تجاوزت مبلغ 59 مليار دولار سنة 2014، ومنذ هذه السنة نلاحظ حسب معطيات الجدول أن الميزان التجاري سجل عجزا متتالي بلغ ذروته سنة 2016 بقيمة 20.1 مليار دولار.

ولتوضيح هذا التحليل نقدم الشكل رقم (3-7) أدناه، الذي يبين التفاوت بين قيم الصادرات والواردات طيلة فترة الدراسة، كما يلي:

الشكل (3-7): تمثيل بياني لتطور مكونات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1980-2017).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-5) السابق.

من هذا الشكل نلاحظ أن منحنى الصادرات السلعية أعلى من منحنى الواردات السلعية عدا سنة 1994، والفترة من سنة 2014 إلى سنة 2017، أين زادت الواردات عن الصادرات مما اثر على منحنى رصيد الميزان التجاري وسجل قيم سالبة، وما يلاحظ أيضا أن هناك مرونة كبيرة بين اتجاه منحنى رصيد الميزان التجاري واتجاه منحنى الصادرات السلعية، فكانا متطابقين من حيث الشكل، وهذا ما يدل على تحكم الصادرات السلعية في حدوث الفائض أو العجز أكثر من تحكم الواردات في ذلك، فكما نلاحظ أن زيادة الواردات في بعض السنوات لم يتبعها تناقص في رصيد الميزان التجاري وبالمقابل تناقص الواردات في بعض الفترات خاصة بعد سنة 2014 لم يؤثر على زيادة رصيد الميزان التجاري.

وكما رأينا فان هذه التطورات التي شهدها الميزان التجاري، كانت بفعل التغير الحاصل في قيم الصادرات أو الواردات أو تغيرهما معاً، ولكي يتسنى لنا معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق ذلك، سنقوم بالبحث عن أثاره على تغير الصادرات والواردات السلعية خلال فترة التحليل.

المطلب الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات السلعية خلال الفترة 1980-2017.

من الجدول (3-6) أدناه يتبين لنا أن الصادرات السلعية تتركز أساسا في صادرات المحروقات والتي تمثل أكثر من 97% من مجموع الصادرات السلعية خلال 30 سنة ولم تبلغ باقي الصادرات السلعية خلال الفترة 3% في اغلب السنوات وقيمها متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع حيث لم تتجاوز عتبة مليار دولار طيلة سنوات الدراسة ما عدا سنوات بين سنتي 1999-2003، ثم عرفت ارتفاعا مستمرا بين 2004-2008 باستثناء 2007، وذلك موضح كما يلي:

الجدول (3-6): هيكل الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1980-2017.

البيان	الوحدة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
صادرات	مليار $	13.410	13.857	13.266	12.554	12.499	12.779	7.850	8.805	7.203	9.135
المحروقات	%	98.23	98.16	98.20	98.52	97.51	98.02	97.33	97.52	94.52	95.82
صادرات	مليار $	0.242	0.260	0.243	0.188	0.293	0.255	0.215	0.224	0.417	0.399
سلعية أخرى	%	1.77	1.84	1.80	1.48	2.59	1.96	2.67	2.48	5.48	4.18
		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
صادرات	$مليار	12.574	11.972	10.98	9.88	8.61	9.73	12.65	13.18	9.77	11.91
المحروقات	%	95.91	96.22	95.40	94.91	96.85	94.83	95.69	95.37	96.40	96.67
صادرات	$مليار	0.390	0.358	0.53	0.53	0.28	0.53	0.57	0.64	0.37	0.41
سلعية أخرى	%	4.09	3.78	4.60	5.09	3.15	5.17	4.31	4.63	3.6	3.33
		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
صادرات	$مليار	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41
المحروقات	%	97.3	97.1	96.8	98.1	97.92	98.4	97.9	98.4	98.2	98.3
صادرات	$مليار	0.59	0.56	0.60	0.47	0.67	0.74	1.13	0.98	1.395	0.771
سلعية أخرى	%	2.7	2.9	3.2	1.9	2.08	1.6	2.1	1.6	1.8	1.7
		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات	$مليار	56.12	71.66	70.58	63.87	58.64	33.08	27.92	33.20	-	-
المحروقات	%	98.3	98.3	98.4	98.4	97.3	95.7	95.3	96	-	-
صادرات	$مليار	0.97	1.23	1.15	1.05	1.667	1.485	1.39	1.36	-	-
سلعية أخرى	%	1.7	1.7	1.6	1.6	2.7	4.3	4.7	4	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

1- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS للفترة 1980-1991 (تم تحويل المبالغ حسب سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في نفس الفترة).

2- تقارير بنك الجزائر (نشرات سنوية مجمعة للفترة 1992-2017).

إن الارتفاع الكبير المسجل في حصيلة صادرات المحروقات يعود إلى تغير أحد العوامل التالية أو تغيرهما معا، وهما حجم (كميات) صادرات المحروقات وأسعار المحروقات، وبالتالي فان أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات السلعية إن وجدت تكمن في تغير حجم صادرات المحروقات.

أولاً. تغير حجم صادرات المحروقات خلال الفترة 1980-2017:

لإبراز مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في صادرات الجزائر، ندرج الجدول رقم (3-9) والذي يبين حجم صادرات الجزائر من المحروقات للفترة 1980-2017.

الجدول رقم (3-7): تطور حجم صادرات المحروقات خلال الفترة 1980-2017.

أنواع المحروقات	الوحدة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
السائلة	مليون طن معادل للبترول	49.4	45.9	43.7	42.5	44.1	44.7	45.4	45.4	43.6	47.1
الغازية		6.9	8.1	10.8	18	20.1	23.3	23.3	28.5	29.2	31.6
المجموع		56.3	54	54.5	60.5	64.2	68	68.7	73.9	72.8	78.7
		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السائلة	مليون طن معادل للبترول	49.8	48.5	48.6	48.6	48.4	49.1	52	52.5	52.3	52.9
الغازية		34	36.5	38.2	37.8	34.4	39.9	43.8	52.7	57.8	66
المجموع		83.8	85	86.8	86.4	82.8	89	95.8	105.2	110.1	118.9
		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السائلة	مليون طن معادل للبترول	55.9	55.2	58.1	66.2	71.3	75.2	73.5	72.6	68.8	61.6
الغازية		67.7	63.9	64.8	66.8	65.4	70	66	65.5	65.9	60.2
المجموع		123.6	119.1	122.9	133	136.7	145.2	139.5	138.1	134.7	121.8
		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السائلة	مليون طن معادل للبترول	58.5	57.1	49.3	46.6	68.2	50.3	51.2	49.1	-	-
الغازية		61	56.9	67.1	62.4	64.1	50.4	60.1	59.7	-	-
المجموع		119.5	114	116.4	109	132.3	100.7	111.3	108.8	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات:

1- المركز الوطني للإحصاء، الفصل الثامن، الطاقة والمناجم، (حوصلة إحصائية 1962-2011)، ص 152.

2- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص 156.

3- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019، الملحق الإحصائي رقم 9.

تتمثل المحروقات السائلة (انظر الملحق رقم 10) من النفط الخام والمكثفات، أما المحروقات الغازية تتمثل في إنتاج الغاز الطبيعي والغاز البترولي المميع، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم صادرات الجزائر من البترول الخام شهدت استقرار نسبيا منذ سنة 1980 إلى سنة 1995، حيث انحصرت بين 42 إلى 49 مليون طن، وبعد دخول اكبر الشركات العالمية المنتجة للنفط في الاستثمار بالجزائر عقب اعتمادها لسياسة الباب المفتوح للاستثمارات الأجنبية منذ 1990 ارتفع حجم الصادرات من 52 مليون طن سنة 1996 إلى 75.2 مليون طن سنة 2005 ، لتنخفض إلى 68.8 مليون طن سنة 2008 بسبب حدوث انكماش في إنتاج البترول الخام فترة 2006-2008، ونتيجة للازمة المالية التي شهدها العالم آنذاك وانتقال آثارها إلى القطاع الحقيقي انجر عنها تدهور الطلب العالمي على المحروقات، وهو ما دفع بمنظمة أوبك إلى تخفيض حصص شركائها في الصادرات لمجابهة الصدمة في أسعار البترول التي وصلت شهر ديسمبر 2008 إلى أدنى قيمة لها ب 35 دولار للبرميل، وأمام هذا الوضع نلاحظ أن صادرات المحروقات عرفت تناقصا مستمرا حتى بلغت 46.6 مليون طن سنة 2013 واستمر هذا الانخفاض بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول منذ سنة 2015، وتزامن معها نفور الشركات الأجنبية من قطاع المحروقات لعدم تخلي الجزائر عن قاعدة 51-49، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قيمة سلبية سنة 2015، أدت إلى تدهور حجم صادرات المحروقات السائلة لمستوياتها الدنيا ب 43.2 مليون طن؛

وفي مقابل ذلك نجد أن حجم صادرات المحروقات الغازية عرف نموا كبيرا منذ سنة 1980، فبعدما كان في حدود 6.9 مليون طن، تصاعد بوتيرة شبه منتظمة ليتجاوز حدود 10 أضعاف سنة 2005 بما يعادل 70 مليون طن مكافئ للبترول، وبعد الاتفاق الذي وصف بالتاريخي اثر الاجتماع الذي عقد بالجزائر في 28 سبتمبر 2016 في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط، تم التوصل إلى تخفيض منظمة "أوبك" إنتاجها من النفط بنحو 1.2 مليون برميل يوميا، في أول خفض لها منذ عام 2008، لمواجهة التراجع الحاد في الأسعار الذي أثر سلبا على الاقتصاد العالمي، وينتج أعضاء "أوبك " ثلث النفط العالمي، أو نحو 33.6 مليون برميل يوميا "، وبموجب الاتفاق الذي جرى تقرر إنتاج 32.4 مليون برميل يوميا بدءا من جانفي2017 ولمدة ستة أشهر، كما تشارك دول من خارج المنظمة الدولية في خطة التخفيض، على رأسها روسيا علما أن الجزائر خفضت إنتاجها بمعدل 50 ألف برميل يوميا في إطار هذا الاتفاق.[1]

[1] موقع الكتروني: https://www.skynewsarabia.com/business/897106 تاريخ الاطلاع: 30-03-2020.

وبخصوص تطور حجم الصادرات من المحروقات السائلة فقد تميزت مرحلة بداية الثمانينات بانخفاض الصادرات منها، ويرجع ذلك إلى قرار التأميم الكلي للغاز الطبيعي في 24 فبراير 1971 على غرار التأميم الجزئي للبترول الذي نص على مشاركة شركة سوناطراك بنسبة لا تقل عن 51% في رأس مال الشركات الأجنبية العاملة في القطاع، مما أدى إلى تركيز شركة سوناطراك كل نشاطاتها في الحقول البترولية، ونتج عن ذلك تقليص اكتشافات الغاز الطبيعي لأنه في تلك الحقبة من الزمن لم يكن يتمتع بالأهمية البالغة التي يتسم بها اليوم حيث لم تتجاوز نسبة استهلاك الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة الكهربائية آنذاك 39%، لتتجاوز 97% عام 2008، ومن جهة أخرى يعود السبب إلى تكلفة استثماره العالية مقارنة بتكلفة الاستثمار في استخراج البترول؛[1]

أما في مرحلة نهاية الثمانينات حتى سنة 2005 ارتفع إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي حتى وصل إلى أقصى قيمة له لحد اليوم ويرجع السبب إلى إصدار قانون المحروقات عام 1991 الذي عدل وتمم قانون 86-14 (كان يسمح للأجانب بالاستثمار في مجال المحروقات السائلة فقط)، حيث سمحت هذه التعديلات للشركات الأجنبية بالدخول في الشراكة لمجال المحروقات الغازية[2]، بعدما كان حكرا على شركة سوناطراك فقط، وكان من أسباب ارتفاع الصادرات أيضا هو زيادة الطلب على الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية لتزايد أهميته كمصدر للطاقة وتحسن أسعاره مما حفز الاستثمار فيه بالرغم من تكاليفه العالية، وفي سنة 2007 ساهم الإنتاج عبر الشراكة مع الشركات الأجنبية بنحو 21% من حجم الغاز الطبيعي المنتج، وساهمت منطقة حاسي الرمل بنسبة 63 % من إجمالي الإنتاج؛[3]

وقد عرف تصدير الغاز تراجعا بعد 2013 بسبب التعطل الجزئي لمركب تيقنتورين الغازي الذي يمثل 17% من مجموع الصادرات اثر الهجوم الإرهابي الذي استهدفه في بداية عام 2013 ، يضاف إلى هذا تأخر الجزائر في دعم طاقتها الإنتاجية خاصة مع تراجع مردود آبارها الحالية وضعف عمليات الاستكشاف المحققة.[4]

ولتوضيح ذلك نقدم الجدول **رقم** (3-8) والشكل **رقم** (3-8) الآتيين:

---

[1] بلمقدم مصطفى، بومدين محمد رشيد، بن رمضان أنيسة، **الغاز الطبيعي في الجزائر" واقع وآفاق"** ، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 02، العدد 03، جوان 2013، ص 70.

[2] حاج قويدر عبد الهادي، سنوسي بن عبو، **الغاز الطبيعي الجزائري" إستراتيجية التصدير والآفاق المستقبلية"**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد الثامن، 31 ديسمبر 2015، ص 27.

[3] بلمقدم مصطفى، مرجع سابق، ص 67.

[4] حاج قويدر عبد الهادي، مرجع سابق، ص 29.

الجدول رقم (3-8): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار خلال الفترة 1980-2017.

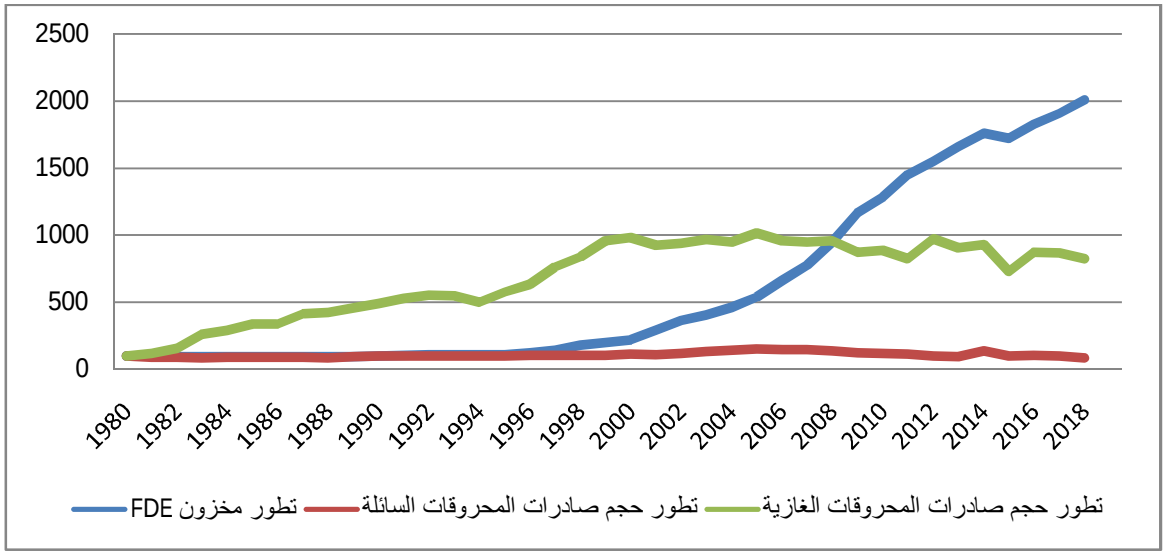
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
مخزون FDE	1,525	1,538	1,484	1,484	1,485	1,486	1,491	1,495	1,508	1,520
معدل التغير	1	1.008	0.973	0.973	0.973	0.974	0.977	0.980	0.988	0.996
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مخزون FDE	1,560	1,640	1,670	1,670	1,670	1,670	1,940	2,200	2,807	3,098
معدل التغير	1.023	1.075	1.095	1.095	1.095	1.095	1.272	1.442	1.840	2.031
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مخزون FDE	3,378	4,491	5,556	6,194	7,076	8,222	10,11	11,85	14,49	17,24
معدل التغير	2.215	2.945	3.643	4.061	4.640	5.391	6.629	7.772	9.498	11.69
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مخزون FDE	19,54	22,12	23,62	25,32	26,82	26,23	27,86	29,09	-	-
معدل التغير	12.81	14.51	15.49	16.60	17.59	17.20	18.27	19.08	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات المدرجة في:

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ، الملحق الإحصائي لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (1990-2018)، متاح على الموقع: http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools

2- قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

الشكل (3-8): يبين التطور النسبي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم صادرات المحروقات خلال الفترة 1980-2018.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-10) السابق.

نلاحظ من الشكل (3-8) السابق، أن التطور النسبي لكميات إنتاج الغاز الطبيعي اكبر من تطور إنتاج النفط، وبالتالي يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر اثر إيجابا في حجم صادرات المحروقات، وعلى وجه الخصوص كانت أثاره في صادرات الغاز الطبيعي.

ثانياً. تطور أسعار المحروقات خلال الفترة 1980-2017:

بتفحص قيم صادرات المحروقات من الجدول (3-6)، وكمية هذه الصادرات من الجدول (3-9)، نلاحظ أن قيمة صادرات المحروقات تراجعت عن مستواها خلال الفترة 1985-1989، بالرغم من تزايد الكميات المصدرة فقد شهدت تصاعدا مستمرا فبعدما كانت في حدود 68 مليون طن سنة 1985 ارتفعت إلى 78 مليون طن عام 1989، وفي مقابل ذلك نجد أن كمية صادرات المحروقات سنة 2012 انخفضت عن مستواها سنة 2002 ب 6.5 مليون طن ، بينما قيمتها تضاعفت إلى ما يقارب أربع مرات في نفس الفترة وهذا دليل على أن أسعار البترول تتحكم بشكل كبير في تغير قيم صادرات المحروقات، أكثر من تغير الكميات المصدرة منها، والجدول الموالي يوضح هذه التغيرات في أسعار البترول الخام طيلة فترة الدراسة.

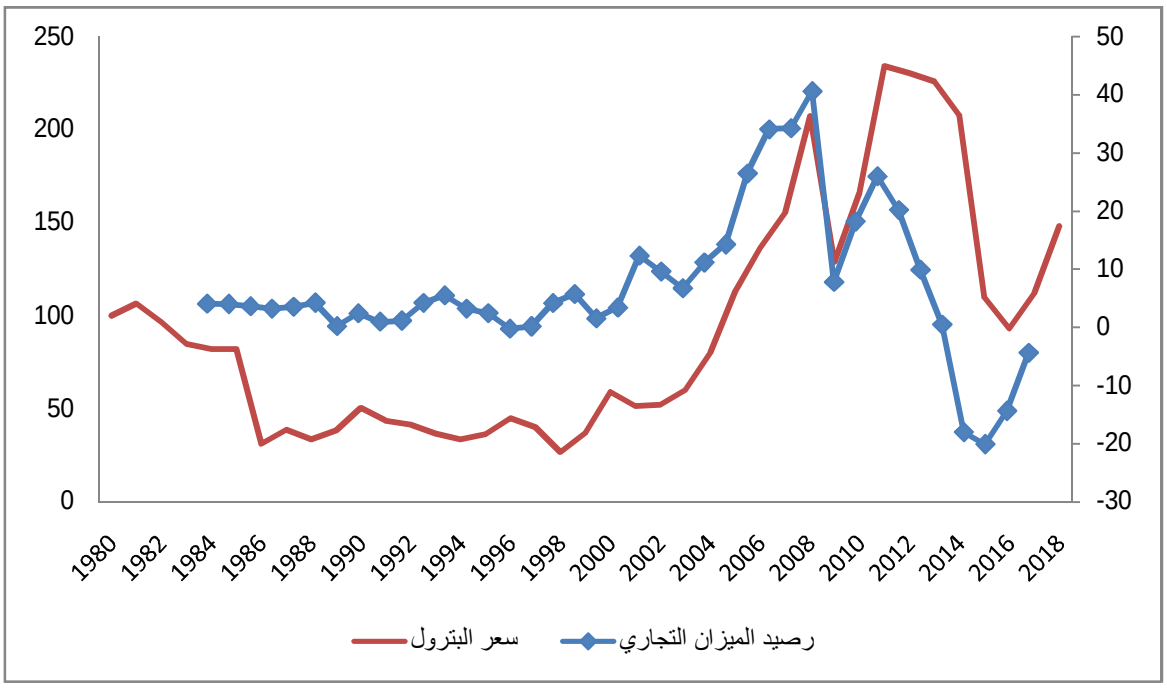
الجدول رقم (3-9): تطور سعر برميل البترول الخام خلال الفترة 1980-2017.

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
سعر البترول $	48.23	51.4	46.53	40.95	39.6	39.6	15.03	18.68	16.22	18.59
الرقم القياسي	100	106.5	96.47	84.9	82.1	82.1	31.16	38.73	33.63	38.54
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر البترول $	24.34	21	20	17.8	16.30	17.6	21.7	19.49	12.94	17.91
الرقم القياسي	50.46	43.62	41.57	36.9	33.8	36.5	45	40.41	26.83	37.13
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر البترول $	28.5	24.85	25.24	29	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25
الرقم القياسي	59.1	51.52	52.33	60.2	80.15	113.3	136.5	155.4	207.2	129
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
سعر البترول $	80.15	112.9	111	108.9	100.2	53.06	45.00	54.05		
الرقم القياسي	166.2	234.1	230.2	226	207.8	110	93.3	112		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

من بيانات هذا الجدول لتغيرات سعر خام البترول، يتضح أن انخفاض قيم الصادرات خلال فترة 1985-1989، كان نتاج انخفاض أسعار خام البترول، وأن ارتفاع قيم الصادرات بأربعة أضعاف بالرغم من انخفاض الكميات المصدرة كان سببه أيضاً أسعار البترول، فبعدما كان سعره 25 دولار للبرميل سنة 2002 ارتفع إلى 111 دولار للبرميل سنة 2012، وكما رأينا سابقا فان صادرات المحروقات تشكل أكثر من 94% من إجمالي الصادرات الوطنية وان قيم هذه الصادرات تتحكم فيها إلى حد بعيد أسعار البترول، وهذا يعني أن حركة هذه الأسعار لها علاقة مباشرة مع رصيد الميزان التجاري، وذلك ما نوضحه في الشكل (3-9) الأتي.

الشكل (3-9): التمثيل البياني لتطور سعر البترول ورصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980-2017.



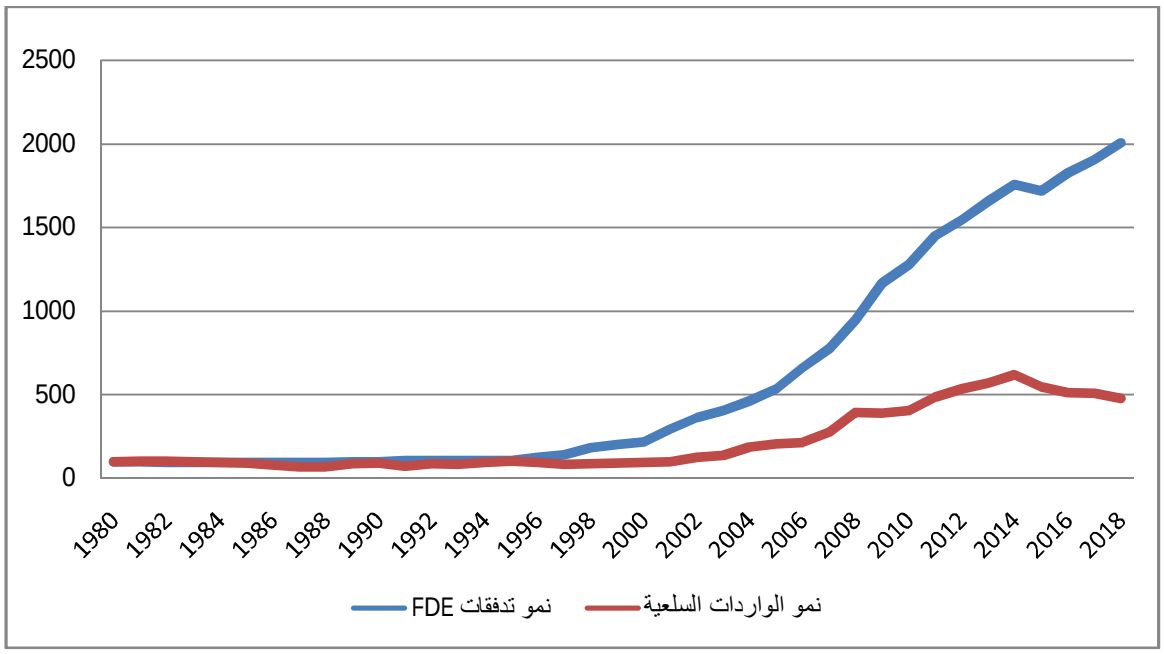
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-11).

نلاحظ من الرسم البياني تشابه شكل منحنى سعر البترول، وشكل منحنى رصيد الميزان التجاري في اغلب سنوات الدراسة، وهذا ما يبين العلاقة الطردية فيما بينهما، حيث أن التغيرات في الأسعار كانت واضحة على التغيرات في رصيد الميزان التجاري، وبالتالي فانه بالرغم من أثار الاستثمار الأجنبي المباشر التي لوحظت في زيادة كمية صادرات المحروقات، إلا أنها تبقى ضئيلة في التأثر على رصيد الميزان التجاري مقارنة بتأثر هذا الأخير بمستوى سعر البترول.

المطلب الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات السلعية خلال الفترة 1980-2017.

من الآثار الايجابية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة المضيفة انه يساعد على اعتماد سياسة إحلال الواردات من خلال رفع مستوى حجم، ونوعية المنتجات، خاصة الغير مصنعة محليا بدل الاستيراد من الخارج وبالتالي تحسين مستوى رصيد الميزان التجاري،[1] وقد عملت الجزائر على جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية في محاولة منها إنجاح سياستها في إحلال الواردات ومن ثم إنعاش اقتصادها، لذلك سنحاول تحليل واقع ذلك من خلال عرض تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات السلعية في الجزائر، كما يوضحه الشكل الأتي.

الشكل (3-10): يبين نمو مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1980-2017.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (3-5)، (3-8) السابقين.

تشير الإحصائيات أن الواردات الجزائرية كانت في تصاعد مستمر خلال فترة السبعينات ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة المسجلة في العائدات النفطية، حيث بلغت سنة 1974، أعلى نسبة نمو لها ب 100.2%

[1] بلعابد فايزة، طويطي مصطفى، مقدم عبد الجليل، **دراسة تحليلية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الواردات السلعية بالجزائر خلال الفترة 1990-2014**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 02، سنة 2019، ص 149.

و50% بالقيمة الحقيقية،[1] ومع بداية الثمانينات نلاحظ حسب الشكل (3-10)، تراجع نسبة نمو الواردات وذلك لإتباع الدولة سياسة الحماية في ممارسة التجارة، أين أخضعتها لإجراءات رقابية صارمة في محاولة منها لترشيد الاستيراد للدفع بعجلة التنمية الوطنية في إطار المخططات الوطنية المتبعة في إطار سياسة تنموية شاملة، وتزامن ذلك مع الانخفاض في أسعار النفط سنة 1982، ثم في سنوات 1985-1988؛

وفي فترة التسعينات شهدت الواردات شبه استقرار إبتداءاً من8.77 مليار دولار سنة 1990 وما بين 9.09 و8.96 مليار دولار بين 1996-1999 وتزامنت هذه الفترة مع تخلي الدولة عن اعتماد سياسة الانفتاح وفرض قيود صريحة على النقد الأجنبي، وحضرت مجموعة واسعة من الواردات رغم أن هذا النهج لم ينجح في احتواء الاختلالات وظهرت أزمة النقد الأجنبي نهاية 1993، وتجدر الإشارة إلى أن تمويل الجهاز الإنتاجي بالسلع الوسيطية كان يتم من خلال الاستدانة مما أدى إلى ارتفاع الكبير للديون الخارجية وانخفاض الاحتياطات لجأت الجزائر على أثره إلى صندوق النقد الدولي 1995، وتم إعداد برنامج شامل لإعادة التوازن الخارجي[2]، ذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير تجارتها الخارجية وفتح حدودها أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية[3]، وقد سجلت الواردات أعلى قيمة لها بمقدار 10.1 مليار دولار سنة 1995 بفضل التدابير التي اتخذتها الدولة في إطار تحرير تجارتها الخارجية، وتزامن ذلك مع ارتفاع تكاليف استيراد الحبوب اثر أزمة الجفاف؛

ورغم أن حجم الواردات سجل تناقصا طفيفا مع نهاية التسعينات إلا أنها عرفت تزايدا مستمرا حتى سنة 2014، لتشهد بعدها تناقصا طفيفا وذلك بفعل العجز المسجل في الميزان التجاري خلال هذه السنوات، وما يلاحظ من الشكل (3-10) السابق، أن منحنى الواردات في تصاعد مستمر منذ سنة 1996 وفي علاقة طردية مع منحنى التدفقات الاستثمارية الأجنبية في اغلب الفترات، هو ما يعطي تصور عن غياب اثر الإحلال الناتج عن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، ولإثبات صحة ذلك، نتفحص البنية السلعية للواردات لهذه الفترة من خلال الجدول (3-10) الأتي.

[1] خليد علي، مدياني محمد، **نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر**، مجلة الحقيقة، العدد 28، جامعة أدرار، الجزائر، ص ص 405-406.

[2] بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 الى 2014**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص 42.

[3] خليد علي، مدياني محمد، مرجع سابق، ص 406.

الجدول رقم (3-10): هيكل الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1996-2017.

الواردات	تجهيزات صناعية وفلاحية		مواد اولية ومنتجات نصف تامة		مواد غذائية واستهلاكية		باقي الواردات	
السنوات	المبلغ : مليون $	%	المبلغ : مليون$	%	المبلغ : مليون $	%	المبلغ : مليون$	%
1996	1 975	22	3 884	43	3 126	34	116	1
1997	2 672	33	1 931	24	3 405	42	124	1
1998	2 903	34	2 077	24	3 536	41	116	1
1999	3 025	34	2 048	23	3 767	42	119	1
2000	2 857	31	2 185	23	4 197	45	106	1
2001	3 447	36	2 194	23	3 746	40	97	1
2002	4 285	36	2 676	22	4 221	35	828	7
2003	4 775	36	3 290	24	4 500	34	757	6
2004	6 838	38	4 155	24	5 995	33	966	5
2005	8 100	41	4 551	23	6 296	31	910	5
2006	8 105	39	5 429	26	6 402	31	745	4
2007	9 498	36	7 923	30	8 202	31	725	3
2008	14 558	38	10 820	29	11 519	30	1 096	3
2009	14 360	38	10 685	29	11 380	30	977	3
2010	15 011	39	10 819	28	11 325	29	1 730	4
2011	15 455	33	11 723	25	16 151	34	3 598	8
2012	13 103	25	11 723	23	17 883	35	8 860	17
2013	15 710	29	12 374	23	19 552	35	7 348	13
2014	18 744	31	14 113	24	20 444	34	6 369	11
2015	17 007	32	12 971	25	17 189	33	5 482	10
2016	15 188	31	12 462	25	15 759	32	6 027	12
2017	13 953	28	11 939	24	16 198	33	6 890	15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر(نشرات لسنوات مجمعة)

تبين لنا أرقام الجدول البنية السلعية للواردات الجزائرية منذ سنة 1996 إلى سنة 2018، وما نلاحظه أن جميع فئات هذه الواردات في تزايد مستمر، فنجد أن التجهيزات الصناعية والفلاحية بين سنتي 1996-2018 تضاعفت سبع مرات، بمعدل رقم قياسي بلغ 708%، فانتقلت من حوالي 2 مليار دولار إلى ما

يقارب 14 مليار دولار، ثم تليها المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية فزيادتها كانت خلال هذه الفترة ب 15.2 مليار دولار، حيث تضاعفت بما يقارب ست أضعاف بمعدل رقم قياسي 586%، أما المواد الأولية والمنتجات نصف التامة فتضاعفت هي الأخرى ثلاث مرات بمعدل رقم قياسي 331%، أما باقي الواردات فبعدما كانت في حدود مليار دولار خلال الست سنوات الأولى، ارتفعت بمتوسط مبلغ سنوي قدره 5.3 مليار دولار في فترة 2003-2011، ليرتفع هذا المقدار بعد هذه الفترة إلى 11.2 مليار دولار؛

وبخصوص البنية السلعية للواردات فهي تتميز بالثبات النسبي لمكوناتها،[1] حيث تسيطر المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بمعدل متوسط خلال الفترة ب 34.5% والتجهيزات الصناعية والفلاحية ب 33%، ثم تليها السلع النصف مصنعة والمواد الأولية ب 25.3%، وهذا ما يدل على تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج وضعف هيكله الإنتاجي.

وفي تفسير أسباب تصاعد الواردات في الجزائر، فان تدفق مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للقطاع الصناعي في بداية مراحله يحتاج لتجهيزات ومعدات صناعية لبدء النشاط وبعد مدة يتوقف أو يقلل من استيرادها، لتأتي بعدها مرحلة الإنتاج والتصنيع مما يقلل من فاتورة الاستيراد، وهذا ما لوحظ عن زيادة استيراد التجهيزات الصناعية والمواد الأولية والمنتجات النصف تامة، خلال الفترة 1996-2002، وذلك لزيادة الطلب عليها من المشاريع الأجنبية لأنها غير متوفرة في السوق المحلي، فأغلب المؤسسات العامة الجزائرية تم غلقها والبعض منها تم خوصصتها لذلك لم تكن بحاجة لتوفير هذه التجهيزات، وحسب معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن نتائج التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة أن قطاع الصناعة تحصل على 60% من إجمالي مشاريع الاستثمارات الأجنبية الواردة،[2] وبقى يحتل هذه الصدارة في الفترة ما بين سنة 2002 إلى سنة 2017 بنسبة 62% من إجمالي المشاريع الأجنبية الوافدة، وما نسبته 81% من مجموع أرصدة التدفقات الوافدة، أما توزيعها على الفروع الصناعية نجد أنها تتركز بصفة أساسية في قطاع الصناعات الاستخراجية (الطاقة والمحروقات) بنسبة عادلت 90%،[3] مما يدل على أن جل تلك المعدات والتجهيزات الصناعية يتم استخدامها في استخراج النفط؛

[1] خليد علي، مدياني محمد، مرجع سابق، ص 406.
[2] بلعابد فايزة، مرجع سابق، ص 155.
[3] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع الالكتروني: www.andi.dz تاريخ الاطلاع 20-03-2020.

ومع تطبيق برامج التوسع الهيكلي في الجزائر منذ سنة 2000، وبالموازاة مع تزايد المخزون التراكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واتساع مشاريعه، زادت حاجة المشاريع الصناعية للمزيد من المعدات الرأسمالية وبالتالي زاد الطلب على الواردات في مجال الآلات والمعدات؛

وفيما يخص التجهيزات الفلاحية بقيت الواردات منها شبه مستقرة مع تزايد في بعض الأحيان، ولم تتعدى خلال فترة الدراسة نسبة 8% من مجموع الواردات بين التجهيزات الصناعية والفلاحية (انظر الملاحق رقم 05،06،07)، وذلك لضآلة المشاريع الأجنبية الموجهة لقطاع الصناعات الغذائية، أو تلك الناشطة في مجال الفلاحة حيث مثلت بين سنوات 2002-2017 ما نسبته 1.44% فقط من مجمل المشاريع الأجنبية، مما انعكس على ارتفاع فاتورة واردات المواد الغذائية، وبالنسبة لحجم واردات السلع الاستهلاكية بقي مستقر لان المنتجات الصيدلانية انتعش تصنيعها خلال 1999 نتيجة للشراكة القائمة بين الجزائر والسعودية لإنتاج الدواء صيدال بمبلغ 15 مليون دولار والشركات الأمريكية "فايزر، باكستار ،ليلي" بمبلغ 100 مليون دولار.[1]

مما سبق يتضح لنا أن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لأجل اعتماد سياسة دعم الصادرات خارج المحروقات أو إحلال الواردات لم تحقق نتائجها بعد، وهذا راجع لقلة المشاريع الاستثمارية وسوء توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة تلك التي يعاني فيها البلد تأخرا، والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، وهذا ما يقودنا للكشف عن أهم الأسباب التي حالت دون تحقيق ذلك.

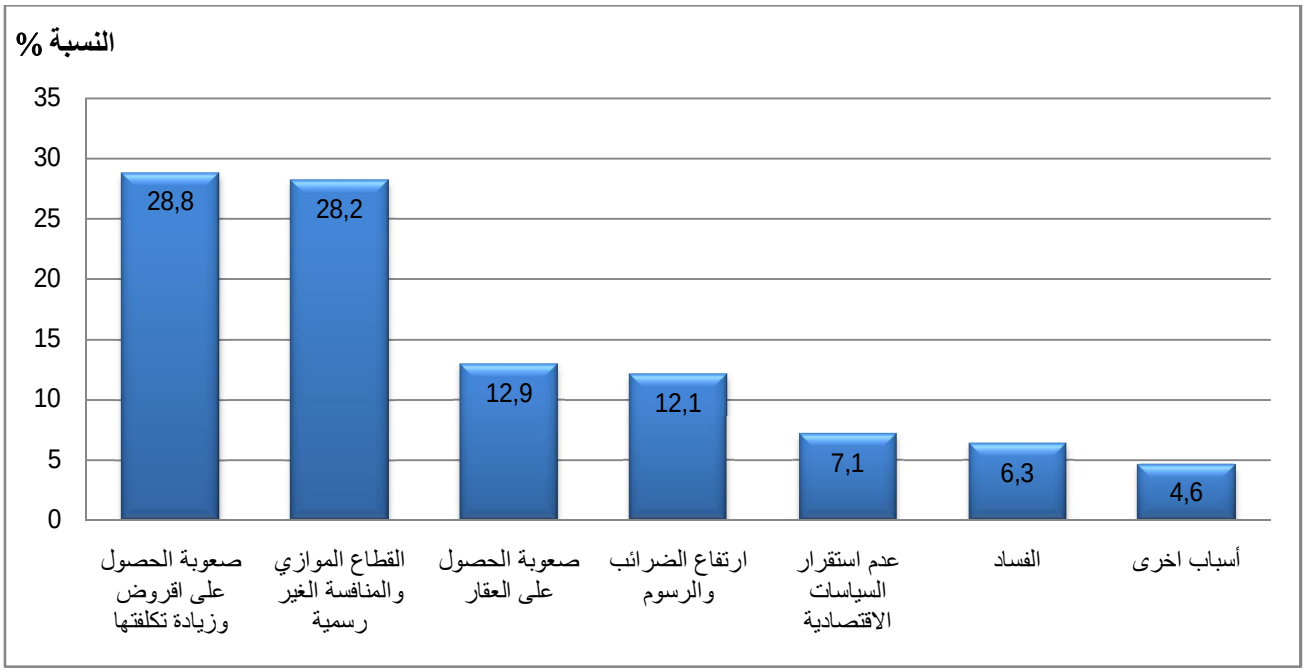
المطلب الرابع: عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وقانون الاستثمار سنة 1993، أعربت العديد من الشركات الأجنبية عن نيتها في الاستثمار بالجزائر بناءا على تصريحاتها المسجلة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار، هذا الإقبال الهائل للمستثمرين أعطى انطباعاً بان الجزائر مقبلة على تحولات وتطورات اقتصادية كفيلة بتحقيق معدلات نمو ايجابية تسمح لها بتحسين وضعها المالي والاقتصادي، إلا أن المستوى الفعلي لهذه التدفقات بقى ضعيف ودون مستوى طموحات الجزائر وأغلبها ينحصر في قطاع المحروقات، مما انعكس سلبا على خفض قيمة الواردات وتنويع الصادرات خارج هذا القطاع، هذا ما يدل على أن هناك عدة عقبات تحول دون تحسن المناخ الاستثماري بالجزائر.

[1] بلعابد فايزة، مرجع سابق، ص 155.

وفي دراسة قام بها فريق البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2002، أجريت على 562 مؤسسة اقتصادية بين عامة وخاصة عاملة بالجزائر (شمل المسح عن كل مؤسسة: رئيس المؤسسة، المحاسب، مدير الموارد البشرية، ومجموعة تتكون من 5 إلى 15 موظف بلغ مجموعهم 4220 موظف)، حيث بينت النتائج أهم العقبات التي يواجهها مسار ممارسة الأعمال بالجزائر،[1] وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (3-11) الآتي:

الشكل (3-11): العقبات الأكثر شدة أمام ممارسة الأعمال بالجزائر.



Source : World Bank, **Algeria Investment Climate Assessment**, Report No : 27605, June 29, 2003, P 7.

يبين لنا هذا الشكل نتائج الدراسة الميدانية التي قدمتها دراسة البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، حيث سمحت لنا بمعرفة أهم العوائق التي يشتكي منها المستثمرون ودرجة تأثير كل منها على نشاط المؤسسات الاقتصادية المختلفة الموزعة بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، وانطلاقا من هذه الدراسة إضافة إلى المعلومات المتحصل عليها، يمكن تلخيص وتحليل أهم هذه العقبات كالأتي:

أولاً. المعوقات الإدارية والقانونية: تعتبر العراقيل الإدارية والقانونية احد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، إذ بالرغم من جودة التشريعات الجزائرية في مجال

[1] World Bank**, Algeria Investment Climate Assessment**, Report No : 27605, June 29, 2003, P 6.

الاستثمار وإلمامها بشتى العناصر القانونية والتشريعية التي تهم المستثمر الأجنبي لحماية وتحويل أمواله، إلا أن هذه التشريعات تفتقد إلى التجسيد والتطبيق، كما أن تنافسية التشريعات في مجال الاستثمار المعروضة في بلدان الجوار (المغرب، تونس)، تفرض على المشرع الجزائري أخذها في الحسبان لإضفاء نوع من المفاضلة للقانون الجزائري وإعطائه قوة تنافسية اكبر حتى يلقى الإقبال اللازم.

وما يلاحظ أيضاً أن الإطار التشريعي في الجزائر يتميز بالغموض والضبابية، وعدم الاستقرار، حيث تثير الكثير من القوانين الخوف لدى المستثمرين الأجانب، ونلخص جملة الملاحظات في النقاط التالية:

1. اتجه قانون الاستثمار في الجزائر نحو تشجيع الاستثمار في مجالات محددة، مما يعني أنها تحصر الاستثمار في تلك المجالات دون غيرها، وفي بعض الحالات يضيف عبارات تحيز للسلطات المختصة، واحتوائها قائمة بالمجالات المرخص بها فقط، وهذا يتنافى مع مبدأ المعاملة العادلة ومبدأ حرية الاستثمار؛

2. لم يربط الإعفاءات الجبائية بحجم الصادرات والتي من المفترض أن تتحقق من طرف المشروع الاستثماري الذي ينشئه المستثمر الأجنبي، والمتتبع لذلك يرى أنها ثابتة في جميع الحالات؛

3. لا وجود لمعاملة الخسائر وتسويتها في حالات طارئة كالحروب والكوارث الطبيعية، وعدم ظهور تفاصيل واضحة ودقيقة تعالج تلك الأمور؛[1]

4. تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق فيما بينها، من شركات التسيير والمساهمة، والمجلس الوطني للاستثمار، ومجلس مساهمات الدولة والوزارات الوصية، والمتدخلين في مصالح الجمارك والموانئ، والضرائب وأملاك الدولة، وغيرها من الهيئات التي تتدخل في مسار الاستثمار، كما أن الإجراءات القانونية هي الأخرى تتميز بكثرتها وتضاربها وغموضها في بعض الأحيان، وعدم تناسبها مع التطورات والمستجدات العالمية، فحسب تقرير البنك الدولي فان الجزائر تعد أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة أو استثمارية، ويصنفها ضمن الدول الأقل تقدما في مجال تخفيف الإجراءات الإدارية وسرعة معالجتها، حيث يتطلب إنشاء مؤسسة استثمارية في احد القطاعات بالجزائر اعتماد 14 مرحلة أو إجراء مختلف (تتمثل في السجل التجاري، الضرائب، الكهرباء، أملاك الدولة، الغرفة التجارية، السلطات المحلية....)، ومتوسط مدة معالجة ملف استثماري بين مرحلة وأخرى يتراوح ما بين 20-26 يوم، أي أن المستثمر الراغب في الاستثمار

[1] داودي محمد، مرجع سابق، ص 250.

بالجزائر ينتظر مدة تتراوح ما بين 350-360 يوم لتجسيد مشروعه ، بينما في المغرب يمر المستثمر ب 5 إجراءات إدارية فقط بمتوسط مدة معالجة الملف بين 10-11 يوم، على أن يتم إنشاء مؤسسة قائمة بذاتها ومعترف بها في مدة أقصاها 75 يوم فقط ، أما في تونس نجد 7 إجراءات أو مراحل، ويقدر متوسط مدة معالجة الملف في كل مرحلة بين 13-14 يوم، على أن يتم تجسيد المشروع في مدة 90 يوم على الأكثر.[1]

5. أثار استحداث قاعدة 51/49 في قانون المالية التكميلي 2009 جدلا كبيرا لدى الكثير من الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب ونصحو بتطبيقها على القطاعات الإستراتيجية فقط، كالصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، أنواع معينة من الأدوية، توزيع مياه الشرب، إدارة المطارات والموانئ، وحسب دراسة قام بها البنك الدولي مست 88 بلدا توصلت أن الجزائر هي الدولة الوحيدة التي تطبق هذا النوع من التشريعات، حيث تسببت في تشويه صورة مناخ الاستثمار بالخارج، بالإضافة إلى تعطيل الكثير من المشاريع نظرا لعدم توفر الشريك المحلي.[2] ومن الشركات التي لم تهضم مبررات الحكومة الجزائرية المتمسكة بالقاعدة الاستثمارية 51/49، نجد الشركة الألمانية الرائدة عالميا في صناعة السيارات والدراجات النارية "BMW" التي فاجأت الجزائر في مارس 2018 بإعلانها قرار التراجع عن إنشاء مصنع لتركيب السيارات في الجزائر، مبررة قرارها بهذه القاعدة الاستثمارية، وبتماطل الجزائر في منح كوادر الشركة تأشيرة الدخول إلى أراضيها.[3]

ثانياً. النظام البنكي:

يعاني القطاع المصرفي الجزائري من ضعف الهياكل القاعدية وصغر حجم البنوك وضعف استخدام التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة، مما يؤدي إلى بطء معالجة ملفات الائتمان، كما أن الحصول على القروض والتمويلات الضرورية يمر عبر إجراءات بيروقراطية معقدة تخضع لأساليب ينتابها التمييز وعلاقات المحسوبية والارتباط بمراكز النفوذ،[4] حيث تعاني جل المشاريع القائمة من مشكلة الحصول على التمويل الكافي من المؤسسات المالية والقطاع المصرفي بصفة خاصة، مما دفع أكثر من 70% من المستثمرين إلى الاعتماد على التمويل الذاتي بدلا من اللجوء إلى التمويل البنكي، فنجد 75% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها، وأن 25% منها استطاعت الحصول على قروض بنكية تعادل 15-

[1] اوعيل نعيمة، مرجع سابق، ص ص 227-228.
[2] مختار بونقاب، زواويدي لزهاري، **أثر مناخ الاستثمار على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2018، ص 105.
[3] جريدة العين الإخبارية، قوانين الاستثمار "**معضلة الجزائر ومطالب دولية بالتغيير**"، الثلاثاء 13-3-2018، متاح على الموقع: https://al-ain.com/article/algeria-investment-laws-criticism تاريخ الاطلاع: 20-03-2020.
[4] شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 247.

23% فقط من احتياجاتها التمويلية، أما المؤسسات الكبيرة ف 47.6% منها تعتمد على التمويل الذاتي والباقي منها تحصل على قروض بنكية تعادل 46%من احتياجاتها التمويلية[1]، وبالنظر إلى حجم النشاط فان البنوك العمومية لا تزال تهيمن على حجم أصول القطاع المصرفي، حيث يبرز التقرير الصادر عن بنك الجزائر سنة 2018 بأن حصة هذه البنوك خلال العامين 2016-2017، بلغت 86.8% و85.6% على التوالي والباقي هو من نصيب البنوك الخاصة، أما فيما يتعلق بالقروض المقدمة للاقتصاد فقد بلغت مساهمة البنوك العمومية خلال العامين المشار إليهما ب87.6% و86.8% على التوالي، في حين بلغت مساهمة البنوك الخاصة في نفس الفترة ب12.4 % و13.2% على التوالي،[2] وبحسب مؤشر الحصول على الائتمان الصادر عن البنك العالمي سنة 2012، احتلت الجزائر المرتبة 150 عالميا من بين 183 دولة وهذا ما يدل على تخلف القطاع المصرفي وصعوبة الحصول على الائتمان.

ثالثاً.صعوبة الحصول على العقار الصناعي:

يعتبر العقار الصناعي من ابرز العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر فحسب دراسة البنك الدولي المذكورة أعلاه التي أجريت على 562 مؤسسة استثمارية، تبين أن 37 % تستغرق مدة بلغت في متوسطها 5 سنوات في البحث عن قطعة ارض صناعية من اجل إنشاء مشروع جديد أو توسيع نطاق عملها وأن 13% من هذه المؤسسات تعتبر مشكلة العقار الصناعي اشد عقبة تواجهها في تطوير أعمالها، كما أن نقص الأراضي اثر على سوق إيجار المباني التجارية، لذا نجد 20% من هذه المؤسسات تستغرق أكثر من 4 سنوات في البحث عن مساحات لإقامة مكاتبها.[3]

وكشف تقرير أعده مكتب الاستشارة البريطاني " اوكسفورد بيزنس غروب" أن إستراتيجية الجزائر في جلب الاستثمارات الأجنبية لازالت بحاجة إلى تحسين، وارجع التقرير هذا الوضع إلى الصعوبات التي تواجه المستثمر على مستوى العقار، وذلك بالرغم من المبلغ المالي المعتبر الذي رصدته الحكومة الجزائرية سنة 2005 في إطار دعم النمو والمقدر ب 60 مليار دولار، وأوضح التقرير أن سوق العقار في الجزائر يعاني من مشكلة الغلاء والندرة بالرغم من وصول نسبة النمو في قطاع البناء إلى 7% منذ سنة 2002.[4]

---

[1] Abdellatif Benachenhou, op cit, p 59.

[2] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة 2017، جويلية 2018، ص ص 73-77.

[3] World Bank, Algeria Investment Climate Assessment,op.cit, pp 15-16.

[4] محمد خليل بوحلايس، **معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2009/2008، ص 135.

فالمشكل المطروح لا يتمثل في عدم وجود عقارات، ولكن في عدم الاستغلال الكامل لهذه العقارات حيث تظهر نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر أنه يوجد عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، منها حوالي 15% من العقارات المتواجدة في المناطق الصناعية (2334 هكتار)، و60% من العقارات المتواجدة في المناطق الصناعية (4496 هكتار)، وهذا يعني أن حوالي 30% من المساحة الكلية (22 ألف هكتار) المتوفرة غير مستغلة،[1] فعوض أن يكون العقار الصناعي أداة لدعم الاستثمارات في الجزائر، أصبح من أكبر العناصر الكابحة للاستثمار المحلي أو الأجنبي، وذلك لعدة أسباب من بينها:

- عدم تسوية الوضعية القانونية لبعض الأراضي المسلمة في إطار تطوير المناطق الصناعية، ما يطرح مشاكل للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك والتي تطلب منهم عقود الملكية للحصول على التمويل؛
- تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات وانتشار النزاعات والاحتلال الغير عقلاني للفضاء الصناعي؛
- الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث التهيئة (كهرباء، غاز، ماء، قنوات الصرف)؛
- العراقيل الإدارية التي تطيل المدة الزمنية اللازمة للحصول على العقار الصناعي؛
- عدم قدرة مختلف التشريعات القانونية على تسوية وضعية العقار في الجزائر، خاصة في ظل بروز قوى استطاعت توظيف واستغلال الثغرات القانونية لفرض سلطة المضاربة على العقار في غياب رادع قانوني واضح وسريع.[2]

رابعاً. الفساد:

إن لهذا المصطلح عدة معاني، وفي موضوعنا هذا يقصد به سوء استخدام المنصب" السلطة " لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة،[3] فهو يشير إلى آلية دفع رشاوى أو عمولات مباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية، وبعبارة أخرى يعني وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الأعمال العام والخاص.

[1] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 294.
[2] جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 138.
[3] بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جوان 2006، ص 82.

وترجع النظرية الاقتصادية أسباب الفساد إلى الحصول على الريع (نظرية الاختيار العام)، ومن وجهة نظر سياسية فان دافع الفساد هو المحافظة على هياكل القوى القائمة الفاسدة، ونظم السيطرة السياسية، ولهذا يتم التشكيك في الفاعلية المحتملة للإصلاحات السياسية والهيكلية التي تعلن عنها تلك الأنظمة.[1]

يحدث الفساد آثار سلبية على مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث يؤدي إلى خفض معدلات الاستثمار، وإشاعة عدم الطمأنينة بين المستثمرين المحليين والأجانب نتيجة ارتفاع التكاليف الغير متوقعة، فانتشار الفساد إشارة للمستثمرين بضعف سيادة القانون وبالتالي عدم ضمان حقوق الملكية في الدولة مما يجعل الاستثمار بها مخاطرة غير مأمونة العواقب، فكلما انخفض الاستثمار انخفضت معه معدلات النمو،[2]وحسب تقرير البنك الدولي فانه بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى الكمية التي تلقتها محدودة بسبب حجم الفساد السائد في الإدارات العمومية، فحسب الدراسة التي أجراها على أكثر من 1400 مستثمر وشركة، أكد 75% من العينة التي شملتها الدراسة أنهم ينفقون 6% من رقم الأعمال في شكل رشاوى وعمولات، فالرشوة تعتبر من العوامل المبعدة للمستثمرين الأجانب، كونها عاملا معرقلا ومضيعا للأموال والجهود والوقت مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المشاريع وانخفاض العائد، وحسب ذات التقرير فان الاستثمار بالجزائر مازال رهينا بالبيروقراطية والرشوة.[3]

ومنذ إدراج الجزائر ضمن تصنيف مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر كل سنة عن منظمة الشفافية الدولية، عام 2003 حتى سنة 2018، نجد أنها تحصلت على درجة تتراوح ما بين 2.7 إلى 3.6، ضمن سلم مكون من 10 درجات، فحسب هذا المؤشر كلما اقتربت درجته من 0 زادت حدة الفساد، وكلما اقتربت من 10 كانت الدول أكثر شفافية، أما الدول التي تحصل على درجة اقل من 10/3 فتصنفها منظمة الشفافية الدولية ضمن مجموعة المربع الأسود، وهي البلدان ذات معدلات الفساد العالية.[4]

من هنا يتضح أن الجزائر لا تزال ضمن مجموعة البلدان عالية الفساد، وتمثل سنتي 2003-2004 أسوأ درجة تحصلت عليها الجزائر بمعدل 2.7-2.8 على التوالي، ويعود ذلك إلى تفشي الفساد في الإدارات العمومية والقطاع المصرفي ومصالح الجمارك وقطاع الصحة، حيث شهدت هذه السنوات قضايا فساد اعتبرت

[1] عبد الله بن حاسن الجابري، **الفساد الاقتصادي**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص 11.
[2] جون سوليفان، **البوصلة الأخلاقية للشركات وأدوات مكافحة الفساد**، منتدى حوكمة الشركات الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، الدليل السابع، 2013، ص 07.
[3] محمد خليل بوحلايس، مرجع سابق، ص 146.
[4] انظر تقارير منظمة الشفافية الدولية لسنوات 2003-2018، متاح على الموقع: https://www.transparency.org/cpi

من اكبر القضايا التي مرت بها البلاد، على غرار ما عرف بفضيحة القرن لبنك الخليفة، أين تورط فيها مسؤولون كبار في الدولة، إضافة إلى الفساد الذي ظهر في قطاع البناء والسكن بعد زلزال بومرداس 2003، وكذا قضية البنك التجاري والصناعي... الخ، ومن أسباب استمرار تراجع المؤشر لعدة سنوات ما عرفته الجزائر من فضائح أخرى على غرار الطريق السيار شرق غرب، وقضية سوناطراك والتهرب الضريبي لشركة اوراسكوم تلكوم، أما التحسن المسجل سنة 2008 ب3.2 درجة يعود سببه لصدور القانون الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته عام 2006 والتصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد، كما يفسر التحسن الطفيف لسنوات 2014-2018 بعدما حصلت على درجة سنوية تراوحت بين 3.3 إلى 3.6، إلى انضمام الجزائر بشكل طوعي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة عام 2014، وإنشائها عدة أجهزة خاصة بمكافحة الفساد، وحسب خبراء البنك الدولي فان حصول الجزائر على نتائج متدنية طوال هذه الفترة يعود إلى غياب الشفافية وانعدام الأمن، وكذا الثروة النفطية التي تتمتع بها مما فتح أبواب الفساد في ظل ارتفاع أسعار المحروقات.[1]

وعزت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد في بيانها لجريدة الجزيرة أن مراوحة الجزائر لمكانها واحتلالها مراتب غير مشرفة في مجال مكافحة الفساد مآله غياب الإرادة السياسية للحكومة في مكافحة الظاهرة، في حين أن دولاً إفريقية وشرق أوسطية تحقق تقدماً وتبذل جهوداً معتبرة في مكافحة الظاهرة، وأوردت أن تصديق الجزائر على اتفاقية مكافحة الفساد عام 2014 وقبلها سن قانون فبراير 2006، وإنشائها العديد من الأجهزة والآليات الخاصة بمكافحة الفساد، كل ذلك لم يجد نفعا في ظل غياب إرادة واضحة وصريحة بعدما تحول الفساد إلى منظومة قائمة بذاتها، تحت رعاية وحماية وتستر كبار الفاعلين على الساحة الوطنية.[2]

خامساً.البنية التحتية:

لا شك أن البنية التحتية والمرافق المتطورة، لاسيما في مجال النقل والمواصلات والاتصالات تمثل ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كونها عنصرا حاكما في تأسيس المشاريع الاستثمارية على مختلف أنواعها وفي رفع القدرة التنافسية للبلد المضيف،[3] والجزائر تعاني من نقص وتخلف في بعض الهياكل والبنيات الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمياه والطاقة...الخ، إذ تعاني قصور واضح في

[1] مداحي عثمان، **دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، أوت 2019، ص 723.

[2] الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، **الجزائر في سلم الفساد**، تاكيد واستنكار، متاح على الموقع:
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/1/29/%D8% تاريخ الاطلاع: 16-03- 2020

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2012-2013، ص 58.

توفير مثل هذه الخدمات، فطموحات المستثمر تكمن في إيجاد خدمات البنية التحتية المتوفرة بالكم والكيف، لكي تساعده في إقامة مشروعه على مرتكزات وأسس اقتصادية سليمة وواضحة، وعلى العكس من ذلك فان عدم توفر هذه البنى له تأثير واضح في إحجام المستثمرين على إقامة مشروعاتهم وإعاقة تنفيذها في المواعيد المحددة، وما ينجر عن ذلك في ضعف المردود الاستثماري من خلال زيادة التكاليف، وبالتالي التأثير على إمكانية نجاح مشاريعهم؛

فعلى سبيل المثال لا الحصر إذا كانت عملية الاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي تعتمد أساسا على حركة السلع من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، فان النشاط الاقتصادي الذي تلعبه الموانئ يفرض عدة مقاييس دولية، كتوفير البنية التحتية التي توفر عمل الميناء، والتسليم في الوقت المحدد للحاوية وعدم التوقف عن العمل، التحكم في إرساء السفن ...الخ، غير أن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس لذا وجهت لها عدة انتقادات فمثلا ميناء الجزائر الذي يستقبل حوالي 80% من واردات الجزائر، يعرف انتقادات شديدة من قبل المستثمرين الذين يرون في عدم اشتغاله بصفة طبيعية عائقا يحول دون الاستثمار، ناهيك عن توقفه ليلاً وعدم العمل بنظام المداومة الليلي، إضافة إلى بطء عملية تسريح السلع التي تستغرق أحياناً عدة شهور.[1]

سادساً. القطاع الغير رسمي:

يعرف الاقتصاد الغير رسمي أو الاقتصاد الموازي بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يكون خفيا وغير معلنا بغرض تجنب الضرائب، والقوانين والتنظيمات التي وضعتها الدولة في منظومتها المعيارية التي سطرتها لسير الاقتصاد الوطني، فهذا القطاع لا يدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام للبلد.[2] وتعتبر الجزائر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي، فبعدما كان يشكل ما نسبته 19% من الناتج الداخلي الخام سنة 1988، ارتفع إلى 50% سنة 2010،[3] هذا الحجم الكبير للاقتصاد الغير رسمي يعطي انطباعا سيئا لدى المستثمرين الأجانب عن مناخ الاستثمار بالجزائر، بسبب عدم تكافؤ فرص المنافسة بين أنشطة القطاع الرسمي وأنشطة القطاع الغير رسمي، فتنامي هذه الأخيرة من شانها تقليل حجم الوعاء الضريبي للدولة بما يؤثر على ايراداتها من الضرائب، ويساهم في عجز موازنتها، وكثيرا ما تلجأ الحكومات إلى

[1] محمد خليل بوحلايس، مرجع سابق، ص 159.
[2] نسرين يحياوي، **الاقتصاد الموازي في الجزائر " الحجج، الأسباب والنتائج"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 290.
[3] شوقي جباري، **متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الخامس، العدد الأول، جويلية 2014، ص 83.

تسوية هذا العجز عن طريق إتباع سياسة مالية ترتكز أساسا على زيادة الضرائب، كما حدث في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014، الأمر الذي يلحق أضرارا بالمؤسسات العاملة بطريقة نظامية والمجبرة دون غيرها على تحمل أعباء الجباية، مما لا يشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب زيادة تكاليفه، فضلا عن حدة المنافسة السعرية مع الأنشطة الموازية، وتضييق نصيب مشاريع الاستثمار من الأسواق المحلية.

إضافة لما سبق، هناك معوقات أخرى لا يتسع المجال لذكرها بالتفصيل والغوص فيها، ويمكن لوحدها أن تشكل موضوع هام للدراسة، حاولنا تلخيصها في النقاط التالية:

☜ عند قيامنا بالبحث في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لاحظنا أهمية العامل البشري في جذب هذه الاستثمارات، والعلاقة المتبادلة فيما بينهما، وعليه فان توفر قدرات علمية وكفاءات محلية مؤهلة، لا يسهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، وإنما يحقق الدور المرغوب من جذبه، وبلوغ مراحل نمو متقدمة، والملاحظ أن السياسة التعليمية في الجزائر لا تعتمد في أولوياتها على عنصر التدريب لتطوير القدرات التقنية لطلاب الجامعات والمعاهد العلمية لتوفير يد عاملة مؤهلة ومدربة وماهرة تلبي احتياجات سوق العمل، خصوصا متطلبات شركات القطاع الخاص المحلية والأجنبية، ومن ثم المساهمة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات التكنولوجيا المتطورة واستيعابها وتوطينها في الجزائر.

☜ إن عدم توفر نسيج من الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الناجحة، التي تقوم بدور المورد للشركات الأجنبية الكبرى عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن، ذلك يزيد من التكاليف الثابتة لدى هذه الشركات،

☜ غياب المناطق الحرة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تتميز هذه المناطق بمزايا عديدة من أهمها أن ملكية الأجانب فيها تصل الى 100%، ومزايا جبائية مغرية.

وخلاصة القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يتحقق بالقدر المطلوب لتحقيق نمو متوازن بين مختلف القطاعات، هذا راجع إلى جملة من العوائق التي ذكرناها ، ما عدا في قطاع المحروقات الذي يبقى محط أنظار المستثمرين الأجانب، لذا وجب توجيه اهتمام السلطة لمعالجة هذه العقبات بالقدر الذي يجعلها أداة جاذبة للمزيد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف القطاعات وفي المجالات المستهدفة.

خلاصة الفصل:

بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري، بتهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، من خلال سن قوانين وتشريعات تحتوي على ضمانات وامتيازات للمستثمرين الأجانب والمحليين، واستحداث العديد من الهيئات الخاصة بترقية ودعم الاستثمار، ما نجم عنها انتعاش هذه الاستثمارات منذ سنة 1996 وسجلت قفزة نوعية لها خاصة في الفترة ما بين سنوات 2005 - 2009، ساعد على ذلك تحسن الأوضاع الأمنية، وتعزيز مبادرة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بإصدار مجموعة من القوانين الداعمة له، كقانون الاستثمار سنة 1993 وقانون 2001 الذي طور وعدل قانون سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

وأفادت نتائج التحليل أن قيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى وان عرفت تحسناً ملحوظاً، إلا أنها تبقى ضئيلة خارج قطاع المحروقات، وأنها لا تتلاءم مع حاجات الجزائر في مجال توسيع صادراتها والتقليل من وارداتها، واتضح ذلك جليا من خلال تحليلنا لهيكل التجارة الخارجية في الجزائر، حيث لازالت تعتمد على النفط كمورد رئيسي في صادراتها، كما أن الواردات السلعية بشكل عام لم تنخفض وبقيت في ارتفاع مستمر طوال فترة الدراسة، فرغم جهود الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق نمو شامل ومتوازن بين مختلف القطاعات، إلا أن الاستثمار بالجزائر كرس هيمنة قطاع المحروقات الذي مثل نسبة فاقت في متوسطها 97 % من مداخيل صادرات الجزائر، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية الدولية، وما يتبعها من تقلبات أسعار النفط، واظهر التحليل أيضا أن الميزان التجاري الجزائري حققت فوائض مالية معتبرة تزامنا مع ارتفاع هذه الأسعار منذ سنة 2000 حتى سنة 2015، إلا أن الجزائر فوتت على نفسها فرصة الاستفادة من هذه البحبوحة المالية للتخلص من العوائق التي لازالت تحذو مناخ الاستثمار بالجزائر والتي غالبا ما اشتكى منها المستثمرون الأجانب، كإعادة بناء قدراتها في مجال البنية التحتية وتطوير هياكلها القاعدية، وإنشاء مجموعة من المؤسسات المحلية المسايرة والداعمة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، من هنا يستوجب على السلطة معالجة هذه العقبات بجدية لزيادة مشاريع الاستثمار الأجنبي لمختلف القطاعات وتحقيق الدور المرغوب منها.

الفصل الرابع:
الدراسة القياسية

تمهيد:

بعدما قمنا بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في جانبه النظري، وتحليل واقعه في الاقتصاد الجزائري والوقوف على آثاره في هيكل ورصيد التجارة الخارجية في الجزائر، سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صورة نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على القياس الاقتصادي حيث يهتم بالأسس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية، لذا سنحاول بناء نموذج قياسي يدرس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية على الميزان التجاري في الجزائر وذلك خلال سلسلة زمنية متكونة من 38 مشاهدة، من سنة 1980 إلى سنة 2017، حيث أن قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على رصيد الميزان التجاري بمعزل عن عدة متغيرات هامة، اكتسبت أهميتها من طبيعة وخصوصية الاقتصاد الجزائري، قد لا يعطي نتائج دقيقة وواضحة، لذلك وجب إدراجها في القياس لمعرفة موقع الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها في التأثير على الميزان التجاري الجزائري، لكن قبل ذلك سوف نتطرق إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالقياس الاقتصادي بغية الإلمام بجوانبه المنهجية والنظرية وهذا ما سنعرفه في هذا الفصل من هذه الدراسة.

المبحث الأول: أدوات النظري للاقتصاد القياسي.

يعد الاقتصاد القياسي التحليلي أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، وله علاقة وثيقة بالرياضيات والطرق الإحصائية، وسنحاول في هذا المبحث أن نوضح مفهوم الاقتصاد القياسي مع إعطاء فكرة مركزة عن أهداف ومنهجية البحث في الاقتصاد القياسي، وكذا التطرق لنماذج الانحدار بنوعيها والمشاكل التي تتضمنها مع الحلول التي ينتهجها الباحث لمواجهتها.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد القياسي.

أولا. تعريف الاقتصاد القياسي:

اشتق مصطلح الاقتصاد القياسي من اصل يوناني ومن الكلمتين Economic أي اقتصادي، وMetrics وتعني قياس، أي القياس الاقتصادي الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية، في حين يرى البروفسور Osker Lang أنه مشتق من المصطلح (Biometrics) وهو علم قياس العلاقات البيولوجية، وهو قياس ظهر في القرن التاسع عشر، ويرى كوتسيانيس بأن "علم الاقتصاد القياسي هو جمع علمي متناسق لطرائق ومفاهيم وتقنيات الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وعلاقاتها".[1]

ويعرف أيضاً على أنه "العلم الذي يستعين بالطرق الإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية تحديداً كمياً في الحياة الاقتصادية"،[2] مما سبق يمكن استخلاص أن علم الاقتصاد القياسي يقوم على الدمج بين ثلاث علوم وهي النظرية الاقتصادية، والرياضيات، وكذا الطرق الإحصائية بغية الحصول على تقدير كمي دقيق للمتغيرات الاقتصادية.

ثانيا. أهداف الاقتصاد القياسي: لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية، وللاقتصاد القياسي ثلاث أهداف رئيسية نوجزها فيما يلي:

[1] وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2006، ص 22 .

[2] أموري هادي كاظم الحسناوي، **طرق القياس الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 08.

1. **التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية:** يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن اتجاهات هذه المتغيرات مستقبلا؛[1]

2. **اختبار النظرية الاقتصادية:** يعتبر الاقتصاد القياسي اختبار للنظرية الاقتصادية، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات، وتم فيها استخدام السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، وبدون محاولة اختبار صحة تلك النظريات واتساقها، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوك المتغير التابع؛[2]

3. **اتخاذ القرارات ورسم السياسات:** يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات، التي تساعد في عملية المقارنات واتخاذ القرار المناسب.[3]

تجدر الإشارة أن هذه الأهداف ليست بالضرورة مكملة لبعضها، ولكن الباحث القياسي في دراسته التطبيقية عليه أن يعمل على دمج أو التوفيق بين هذه الأهداف.

المطلب الثاني: خصائص استقرارية السلاسل الزمنية.

تتطلب الفروض التي تقوم عليها نماذج الانحدار التقليدية أن تكون المتغيرات المتضمنة في النموذج المقدر ساكنة، ففي حالة عدم السكون قد يترتب على التقدير ما يعرف بالانحدار الزائف، وهو الحالة التي قد تظهر فيها نتائج تشير إلى وجود علاقة معنوية إحصائياً بين المتغيرات، في حين قد يكون ذلك راجع إلى مجرد ارتباط بالصدفة وليس إلى علاقة ذات معنى؛

ونظراً إلى أن غالبية المتغيرات الاقتصادية هي متغيرات غير ساكنة، فإن التحليل المبني على استخدام بيانات السلاسل الزمنية يتطلب البدء باختبار سكون المتغيرات كل على حدا، فإذا وُجد أن جميعها ساكن

[1] سمير محمد عبد العزيز، **الإقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 27.
[2] وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 28 .
[3] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007، ص 20 .

يمكن في هذه الحالة تطبيق أساليب الانحدار التقليدية كتلك التي تقوم على طريقة المربعات الصغرى، أما في حالة عدم سكون بعض أو كل المتغيرات، فإنه ينبغي استخدام منهجية مختلف تستند إلى اختبار وجود علاقة التكامل المشترك فيما بين المتغيرات[1].

وسنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تبيان مفهوم السلاسل الزمنية بتحديد التعريفات المختلفة لها، وأهم مكوناتها ودراسة استقراريتها كما يلي:

أولاً. تعريف السلاسل الزمنية: تعرف السلاسل الزمنية على أنها "مجموعة مشاهد تحول لظاهرة ما، أخذت بترتيب زمني معين، عادة ما يكون فيه تساوي الفترات الزمنية مثل: الساعات، الأيام، الأشهر، أو السنوات"[2].

كما تعرف على أنها "عبارة عن مجموعة ملاحظات لمتغير ما، عبر فترات زمنية "[3] وتعرف أيضاً على أنها " عبارة عن توزيع ذو بعدين أحدهما الزمن" [4]، وتتكون السلاسل الزمنية من العناصر التالية:

1. الاتجاه العام: يقصد به تطور السلسلة في الأجل الطويل، فقد يكون الاتجاه العام تزايدياً إذا كانت قيمة الظاهرة تتزايد عبر الزمن،كما قد يكون تناقصياً إذا ما اتجهت قيمة الظاهرة إلى النقصان، وكذلك يمكن أن يأخذ الاتجاه العام شكلا لخط المستقيم كما قد يأخذ شكلا لمنحنى، ويعكس الاتجاه العام تأثيرا لعوامل طويلة الأجل على السلسلة الزمنية؛[5]

2. التغيرات الموسمية: تعبر هذه المركبة عن التغيرات والتذبذبات الموسمية أو الفصلية الناتجة عن التغيرات في الفصول بسبب تأثير عوامل خارجية، وهي تتم غالبا بطريقة منتظمة، فتشكل دورات لا يزيد طولها عن السنة فقد تكون أسبوعية أو شهرية أو فصلية، أي أنها تمثل التغيرات المتشابهة التي تظهر في الأسابيع أو الأشهر أو الفصول المتناظرة خلال الفترات الزمنية المختلفة التي تعود إليها مشاهدات السلسلة الزمنية، ومن أمثلتها

[1] إسماعيل عادل السيد أحمد الحسيني، **العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي "دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2014، ص 194.

[2] عوض منصور، عزام صبري، **مبادئ الإحصاء**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2000، ص 239.

[3]Joseph G .Monk, **gestion de la production et des opérations**, traduit par: Cloud Engrand, McGrawhill Edition, Paris, 1993, p 160.

[4]Pierre Baill, **exercices corrigés de statistique descriptive**, offices des publications universitaires, Alger P 81.

[5] امتثال محمد حسن، محمد علي محمد، الاستدلال الإحصائي، الدارا لجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،بدون سنة النشر، ص363.

التغيرات في عدد المسافرين من ساعة إلى أخرى، أو من يوم إلى آخر في إحدى المحطات، أو تغيرات مبيعات الألبسة القطنية من فصل إلى آخر في السنة الواحدة؛[1]

3. التغيرات الدورية: هي التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة زمنية منتظمة أو غير منتظمة ويزيد أمدها عن السنة، والتغيرات الدورية تقيس فترة أو دورة التغير للمعطيات، وقد تختلف التغيرات من حيث مدتها أو من حيث ارتفاعها، ومن العوامل المسببة لهذه الدورات التغيرات في السياسات النقدية والمالية، التغيرات في حجم الإنفاق الرأسمالي، التغير في حجم المخزون السلعي،...الخ؛[2]

4. التغيرات العشوائية: يقصد بها التحركات المفاجئة في السلسلة الزمنية الراجعة للعوامل العشوائية مثل الزلازل والبراكين والأوبئة والحروب والإضرابات العمالية، التي لا يمكن التنبؤ بها أو تحديد حجمها نظرا لعشوائيتها،كما تعتبر من قبيل التحركات العرضية التي تطرأ على السلسلة الزمنية خلال فترة معينة نتيجة الصدفة، فعلى سبيل المثال قد يزيد حجم المبيعات لأحد المحلات فجائيا خلال شهر ما نتيجة إقامة مهرجان رياضي غير متوقع بالقرب منه خلال ذلك الشهر.[3]

ثانياً. شروط استقرارية السلاسل الزمنية: تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا وفقط إذا تحققت الشروط التالية:[4]

✓ ثبات متوسط القيم عبر الزمن بحيث يكون المتوسط $E(y_t)$ مستقل عن الزمن أي:

$$E(y_t) = E(y_{t+k}) = \mu \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4-1)$$

✓ ثبات التباين عبر الزمن حيث أن (y_t) مستقل عن الزمن أي:

$$VAR(y_t) = VAR(y_{t+k}) = E(y_t - E(y_t))^2 = E(y_t - \mu)^2 = \delta^2 \dots\dots\dots (4-2)$$

✓ يعتمد التغاير بين قيمتين معينتين لنفس المتغير على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير كما يلي:

$$COV(y_t, y_{t+k}) = \mathrm{E}\left[(y_t - \mu)(y_{t+K} - \mu)\right] = COV(y_{t+K}, y_{t+K+s}) \dots\dots\dots (4-3)$$

وبصفة عامة تكون السيرورة VAR مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف إنطلاقاً من محدد المصفوفة تحتوي على جذور خارج الدائرة الوحدوية. $\left|I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 \dots\dots \Phi_p L^p\right| = 0$

[1] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية**، ط1، دارالشروق، عمان، الأردن، دون سنة نشر، ص 563.
[2] Murray R .Spiegel, theory and problems of statistics, Mc GRAW Hill Edition , New York, P284 .
[3] امتثال محمد حسن، مرجع سابق، ص364.
[4] مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر(1988-2012)**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الكمي، جامعة أمحمد بوقرة، بيومرداس، الجزائر، 2014-2015، ص 124.

ثالثاً. السلاسل الزمنية غير المستقرة: يوجد نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة تتمثل فيما يلي:[1]

1. السلاسل الزمنية من نوع "Trend stationary "TS: هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديديه (deterministic) وتأخذ الشكل: $Y_t = f(t) + \varepsilon_t$، حيث: $f(t)$ دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية)، وε_t تشويش أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشاراً يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، ويكتب من الشكل: $Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$

وهذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، ولجعله مستقرا نقوم بتقدير المعالم $\hat{a}_0, \hat{a}_1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية وطرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من Y_t أي: $Y_t - \hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$

2. السلاسل الزمنية من نوع "DS" (Differency stationary):

هذه النماذج أيضاً غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية عشوائية **(Stochastic)**، وتأخذ الشكل $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$، ويمكننا جعلهامستقرة باستعمال الفروقات : $\Delta^d(Y_t) = \beta + \varepsilon_t$

حيث: β : ثابت حقيقي، d : درجة الفروقات، وغالباً تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أي $d = 1$، وتكتب من الشكل $\Delta Y_t = \beta + \varepsilon_t$، وتأخذ هذه النماذج شكلين:

- إذا كانت: $\beta = 0$: يسمى النموذج DS بدون مشتقة، ويكتب من الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$ وبما أن ε_t يعتبر تشويش أبيض، فإن النموذج يسمى نوذج السير العشوائي (Random Walk Model)، وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

- إذا كانت: $\beta \neq 0$: يسمى النموذج DS بالمشتقة، ويكتب من الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$.

رابعاً. اختبار جذور الوحدة للاستقرار: قبل الشروع في القيام بنموذج قياسي أو دراسة أي علاقة في المدى الطويل القصير أو الطويل، فإنه يتوجب دراسة الخصائص المميزة للسلاسل الزمنية (المتغيرات) المستخدمة في التقدير وذلك تجنبا لما يسمى بالتقدير المزيف، وتوجد عدة طرق يمكن إتباعها في اختبار إستقرارية السلاسل

[1] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي "محاضرات وتطبيقات"**، ط01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 206.

الزمنية متمثلة في اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Deckey Fuller واختبار فيلبس بيرون Phillips and perron ، ودالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function ، وغيرها.[1]

1. اختبار ديكي فولر البسيط DF: يقترح هذا الاختبار فرضية العدم التالية:

الفرضية العدمية: $H_0: \lambda = 1$

الفرضية البديلة: $H_1: \lambda < 1$

حيث إنه إذا لم تتحقق الفرضية العدمية فهذا يعني أن السلسة تحتوي على جذر أحادي، أما إذا تحققت الفرضية البديلة فيعني ذلك أن السلسة مستقرة أي لا يوجد جذر أحادي، وتطبق الفرضيتين على النماذج التالية:[2]

- ✓ نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى: $y_t = \lambda_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$
- ✓ نموذج الانحدار الذاتي مع ثابت: $y_t = \lambda_1 y_{t-1} + c + \varepsilon_t$
- ✓ نموذج انحدار ذاتي مع اتجاه عام ثابت: $y_t = \lambda_1 y_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t$

2. اختبار ديكي فولر الموسع ADF: يصبح اختبار DF غير صالح للتطبيق اذا كان الحد العشوائي في النماذج أعلاها يعاني من الارتباط الذاتي Auto correlation، لذا قام الباحثان ديكي وفولر بتطوير اختبارهما ليأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء، ويرتكز (ADF) على الفرضية البديلة ويستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النماذج التالية:[3]

- النموذج الأول:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

-النموذج الثاني:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

[1] جواد علي، **دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1970-2008)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص 116.

[2] Hélène Hamisultane**, économétrie des séries temporelles**, disponible sur : « https://halshs.archives-ouvertes.fr/cel-01261174/document», consulté le : 10/11/2017, 2002, pp 4-5.

[3] شيخي محمد، مرجع سابق، ص 210.

- النموذج الثالث:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta y_{t-j+1} + b_t + c + \varepsilon_t$$

حيث أن: $(\lambda = \emptyset - 1)$ و **p:** يشير إلى رقم التأخير الذي يحدد عن طريق تدنية معيار Akaik and Schwarz. **j :** هي عدد فترات الابطاء التي يتم إدخالها في النموذج.

ويقوم اختبار **ADF** على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية: $H_0: \lambda = 1$

الفرضية البديلة: $H_1: \lambda < 1$

فقبول الفرضية العدمية H_0 يعني وجود جذر الوحدة وعدم استقرار السلاسل الزمنية، وباستبدال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير λ في النموذج السابق، نحصل على $t_{\emptyset j}$ أكبر من احصائية student الجدولية، فاننا نقبل الفرضية العدمية أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، وبذلك يعاد الاختبار الى ان تصل السلسلة الزمنية الى السكون مع اخذ الفرق الأول، فان استقرت فغن السلسلة الزمنية تكوم متكاملة من الدرجة الأولى، ونرمز لها ب I(1) ، اما اذا كانت مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية فانها تكون متكاملة من الدرجة الثانية، اي I(2).[1]

3. اختبار فليبس وبيرون (Phillips et perron, 1988): يعتبر هذا الاختبار الغير معلمي فعالاً، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وتتمثل خطوات اختبار PP في ما يلي:[2]

✓ يتم التقدير من خلال طريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاث القاعدية لاختبار DF مع حساب الاحصائيات المرافقة؛

✓ تقدير التباين قصير المدى حيث: $\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{d=1}^{n} \varepsilon_t^2$، حيث ε_t تمثل البواقي؛

[1] دليلة طالب، مرجع سابق، ص 269.
[2] شيخي محمد، مرجع سابق، ص ص 212-213.

✓ تقدير المعامل المصحح s_t^2، المسمى التباين الطويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة؛

حيث: $s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n}\varepsilon_t^2 + 2\sum_{j=1}^{b}(1-\frac{j}{b+1})\frac{1}{n}\sum_{t=j+1}^{n}\varepsilon_t\varepsilon_{t-j}$

ومن أجل تقدير هذا التباين يتوجب ايجاد عدد التباطؤات المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، على النحو التالي: $L = 4(\frac{T}{100})^{2/9}$

✓ حساب إحصائية PP حيث: $t_{\emptyset_1}^{pp} = \sqrt{k} \times \frac{(\emptyset_1-1)}{\sigma_{\emptyset_1}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\emptyset_1}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\sigma^2}{s_t^2}$

والذي يساوي 1- في الحالة التقريبية (asymptotic)- عندما تكون ε_t تشويشا أبيض، وهذه الاحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون Mackinnon.

4. اختبار KPSS (KPSS Test, 1992) : اقترح هذا النموذج من قبل Kwiatkowski Phillips.; Schmidt; Shin سنة 1992، وهو يعتمد على اختبار مضاعف لاغرنج LM، ويمر اختبار **KPSS** على المراحل التالية:

- ✓ بعد تقدير النماذج (2) أو (3) نحسب المجموع الجزئي للبواقي: $S_t = \sum_{i=1}^{t} e_t$
- ✓ نقدر التباين الطويل الأجل s_t^2 بنفس طريقة اختبار فليبس وبيرون؛
- ✓ نحسب إحصائية اختبار **KPSS** من العلاقة: $LM = \frac{1}{S_t^2}\frac{\sum_{t=1}^{n}S_t^2}{n^2}$؛
- ✓ نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرارية) عندما تكون إحصائية لاغرنج LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من قبل Kwiatkowski Phillips.; Schmidt; Shin (1992)؛
- ✓ تقبل فرضية الاستقرار إذا كانت الإحصائية LM المحسوبة أقل من القيمة الحرجة.

إلا أن هناك اختبارات اخرى لاختبار الجذر الوحدوي منها اختبار $HEGy^2$ الذي يختبر وجود مركبة موسمية في السلسلة الزمنية، واقترح هذا الاختبار Hylleberg and al (1990) هذه الاحصائية تقارن مع القيمة الحرجة ل Franses and Hobijn (1997).

المبحث الثاني: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري .

سنقوم في هذا المبحث بدراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري الجزائري، خلال الفترة 1980-2017، حيث يتم في البداية تحديد متغيرات الدراسة ووصف النموذج الملائم، وأهم الطرق المستخدمة في التقدير، ثم عرض النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم ومتغيرات الدراسة.

تعتبر النظرية الاقتصادية أهم مصدر لتحديد متغيرات أي نموذج قياسي، إضافة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة الوطيدة بموضوع الدراسة، وهناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة، ولاستحالة إدراج جميعها تم الاكتفاء بالمتغيرات الأكثر أهمية والتي تعكس طبيعة وخصوصية الاقتصاد الجزائري، وقد تم الاعتماد على معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي، والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

إن التوظيف القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في دراستنا سوف يركز على المعادلة الأساسية التالية:

$$BC = \alpha + B_1 FDI + B_2 PFDI + B_3 PP + B_4 OP + B_4 TCH + \mu i$$

حيث أن:

- **المتغير التابع:** ويتمثل في الميزان التجاري ويرمز له بـ BC.
- **المتغيرات المفسرة:** وتتمثل في:
  - الاستثمار الأجنبي المباشر: ويرمز له بـFDI.
  - الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويرمز له بـPFDI.
  - أسعار البترول: ويرمز لها بـPP.
  - الانفتاح التجاري: ويرمز له بـOP.
  - سعر الصرف: ويرمز له بـ TCH.

1. سعر الصرف (TCH):

عادة ما يستجيب الميزان التجاري للتغيرات في سعر الصرف ضمن الاقتصاديات المفتوحة، ويختلف اثر تغير سعر الصرف في المدى القصير عنه في المدى الطويل، وذلك راجع إلى أن الكميات المتاجر بها عادة ما يتم تكيفها ببطء نظراً لتحركات سعر الصرف، ويرى كثير من الاقتصاديين بان الميزان التجاري سينخفض في البداية استجابة لانخفاض أو تخفيض قيمة العملة المحلية، ولكن عبر الزمن سوف ترتفع الصادرات وتنخفض المستوردات نتيجة تدني قيمة العملة المحلية فيتحسن الميزان التجاري[1] ، وهذا ما يعرف بشرط مارشال- ليرنر، حيث ينص الشرط على أنه لكي يؤدي خفض العملة لتحسين الميزان التجاري يجب أن تكون مجموع مرونة أسعار الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح، كما انه حسب شرط مارشال اذا كان مجموع مرونات الطلب أقل من الواحد عند التخفيض (الانخفاض) في قيمة العملة فان وضع الميزان سيتدهور؛[2]

2. سعر البترول (PP):

يعرف سعر البترول على انه "المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمناخية"، وكما هو معروف يرتبط الاقتصاد الجزائري بإيرادات المنتجات البترولية المصدرة بشكل كبير، فأهمية وحساسية التغيرات التي تحدث في سعر البترول تدفع لاعتباره احد العوامل الاقتصادية المهمة في التأثير على الميزان التجاري الجزائري،لذا سيتم إدراج هذا المتغير في دراستنا ونعبر عنه بالدولار الأمريكي لارتباط هذه العملة تاريخيا بسوق النفط.

3. الانفتاح التجاري (OP): انتهجت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي سياسة اقتصادية مبنية على أسس الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية، حيث أطلقت إصلاحات واسعة لفتح اقتصادها أمام التجارة والاستثمار الأجنبي بهدف زيادة فرص النمو وتحقيق الرفاه الاقتصادي، ويعرف الانفتاح التجاري بأنه تلك السياسة التي من شانها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد،[3]ويقاس عادة بنسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) من إجمالي الناتج المحلي، حيث يتيح الانفتاح التجاري حرية

[1]R. Scott, Hacher,.Abdulnesser, Hatemi.J.,(2004), « Economics of Transition», Vol. 12 (4), Pp. 777-799

[2] وفاء بومدين، محمد خميسي بن رجم، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، فترة 1990-2017، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 06، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 346.انظر أيضا دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 138. مرج ص 138

[3] زدون جمال، بن جدو عائشة، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر"دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 195.

حركة السلع من والى الخارج، مما قد يزيد من صادرات البلد، ويتيح الحصول على مختلف السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية الغير متوفرة محليا أو أنها متوفرة لكن بأقل جودة وبسعر أعلى، لذا فان الانفتاح التجاري قد يؤدي إلى النمو المفرط للواردات في حالة عدم تنوع وتنافسية ومرونة الجهاز الإنتاجي للدولة، هذا ما يخلف آثاراً سلبية على رصيد الميزان التجاري للدولة، وبغية كسب رهان الانفتاح التجاري عملت الجزائر على دعم سياستها الاستثمارية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة منذ عام 2002، وذلك لتنويع قاعدتها الإنتاجية ورفع تنافسية المنتج المحلي أمام المنتجات الأجنبية، والاستفادة من وفرات الحجم، بالموازاة مع ذلك اتخذت بعض التدابير للتحكم في النمو المفرط للواردات لاسيما ما جاء منها في قانون المالية التكميلي لعام 2009، وقانون المالية لسنة 2016، من هذه الأهمية التي يكتسيها الانفتاح التجاري في التأثير على الميزان التجاري، فإننا سنقوم بإدراجه ضمن المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة ونرمز له بالرمز OP.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI): يعتبر هذا الاستثمار الأجنبي المباشر متغير رئيسي في موضوع دراستنا، فنظرا للمزايا المصاحبة له على الدول المضيفة، فانه يتوقع أن يكون ذو تأثير ايجابي على الميزان التجاري الجزائري من خلال زيادة الصادرات وإحلال الواردات.

5. نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (PFDI): تم إضافة هذا المتغير لمعرفة آثار حجم البلد في تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري، ويعتمد على هذه النسبة في تقييم قوة الآثار الايجابية التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر[1] بناءا على معدل تواجده في الاقتصاد المضيف.

وقد اعتمدنا طريقة القياس أو المنهجية القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL حيث قمنا في البحث بإدخال البيانات والإحصائيات المستخدمة لكل المتغيرات المدروسة (إحصائيات كل متغير) في البرنامج الإحصائي Eviews-10 ومن ثم تحليلها ودراسة النتائج عن طريق عدة مراحل.

وتم استخدام عدة أدوات إحصائية في دراسة الآثار التي تخلفها المتغيرات الاقتصادية المدروسة على الميزان التجاري والمتمثلة فيما يلي:

[1] بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص 235.

أولاً.اختبارات الحدود (Bounds Test)

يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك مثل: Engle and Granger 1987,Johansen 1988 Johansen and Juselius (1990) أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة في هذه الحالة لا يمكن إجراؤها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة أي I(0), I(1) لذلك ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Model, ARDL) كأفضل بديل لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل.

فاستخدام نموذج ARDL يساعد علي تقدير علاقات الأجلين الطويل و القصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين، ووفقا لمنهجية ال ARDL يكون استخدامه على ثلاث مراحل:

1.اختبار التكامل المشترك وذلك في إطار UECM الذي يأخذ الصيغة الرياضية الآتية بفرض العلاقة بين Y (المتغير التابع) و X (متغير مستقل).

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 Y_{t-1} + \eta_t$$

حيث تعبر:

$\lambda_2 \lambda_1$: معلمات العلاقة طويلة الأجل (Long run relationship)

β_i, θ_i : معلمات العلاقة قصيرة الأجل (short run relationship)

Δ : الفروق الأولى للمتغيرات، mn : فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات؛

η : يمثل حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي صفر وتباينا ثابتا وليس له ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها.

2. في هذه المرحلة يتم التحقق من وجود علاقة المدى الطويل بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود المطور الذي يستند علي اختبار F (اختبار Wald) الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات علي المدى الطويل؛

3. نقوم في هذه المرحلة بتقدير علاقة المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ **Error (Correction Model ECM)**

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \theta_i \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \nu_t$$

حيث ECT_{t-1}حد تصحيح الخطا وجميع معاملات معادلة المدي القصير هي معاملات تتعلق بحركات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن وتمثل ψ معامل تصحيح الخطا الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن Disequilibrium في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

ثانياً.اختبار جذر الوحدة: لفحص درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، وللتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، ركزنا في هذه الدراسة علي اختبارين هما اختبار ديكي فولر (DF) أو ديكي فولر المطور (ADF)، الصيغة الرياضية العامة على شكلها الأتي:

$$\boldsymbol{\Delta Z_t = x + (\rho - 1) Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1}}$$

حيث يستعمل هذا الاختبار بكثرة في الدراسات القياسية إلا انه يعاني من مشكلة اختلاف التباين وكذا اختلاف التوزيع الطبيعي الموجود في السلسلة الزمنية، لذا يستخدم اختبار آخر وهو اختبار فيلبس بيرون Philips-Perron حيث يمتاز بقدرة اختبارية أفضل من اختبار ADF لا سيما عندما تكون العينة صغيرة، وتكتب الصيغة العامة للاختبار على الشكل الآتي:

$$\boldsymbol{\Delta Z_t = \emptyset + (\rho - 1) Z_{t-1} + \gamma (t - \frac{T}{2}) + \psi \Delta Z_{t-1}}$$

حيث Δ يمثل الفرق الأول.

المطلب الثاني: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية.

لكي نتمكن من تقدير النموذج المقترح يجب أن تكون السلاسل الزمنية المختارة مستقرة، ولاختبار هذا الاستقرار نستخدم اختبار جذر الوحدة للحكم على استقرار هذه السلاسل، حيث يهدف الى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال فترة الدراسة، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة الا انه تم استخدام اختبارين، وهما اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار (philipe perron) ولتحديد طول الفجوات المناسبة سنستخدم معايير Shwartz Akaike Info .

- **نتائج اختبارات** ADF وPh.P

الجدول رقم (4-1): نتائج اختبار استقرارية سلسلة الميزان التجاري وفق نموذج ADF .

اختبار ديكي فولر المطور (االميزان التجاري)	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.949	0.0789
النموذج 2	-2.941	0.3341
النموذج 3ا	-3.533	0.6845
اختبار فيلبس بيرون	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.949	0.0789
النموذج 2	-2.941	0.2941
النموذج 3	-3.533	0.6845

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج اختبار ADF لسلسلة الميزان التجاري نقبل الفرضية العدمية والتي تعني أن السلسلة الزمنية تحتوي علي جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة وسنقوم بدراسة استقرارية الفروق الأولى وإعادة القيام باختبار ADF و Ph.P والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): نتائج اختبار استقرارية سلسلة الميزان التجاري وفق نموذج ADF وPh.P .

اختبار ديكي فولر المطور D(BC)	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.95	0.000
النموذج 2	-2.943	0.0000
النموذج 3ا	-3.536	0.0002
اختبار فيلبس بيرون	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.9401	0.000
النموذج 2	-2.943	0.000
النموذج 3	-3.2003	0.0002

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نستنتج من اختبار ADF وPh.P أن سلسلة **D(BC)** لا تحتوي علي جذر الوحدة و بالتالي فان سلسلة الميزان التجاري مستقرة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (4-3): نتائج اختبار استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر وفق نموذج ADF .

اختبار ديكي فولر المطور (الاستثمار الأجنبي المباشر)	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.951	0.878
النموذج 2	-2.957	0.9316
النموذج 3ا	-3.552	0.0548
اختبار فيلبس بيرون	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.949	0.2546
النموذج 2	-2.941	0.3278
النموذج 3	-3.533	0.0544

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج اختبار ADF وPh.P لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر نقبل الفرضية العدمية و التي تعني ان السلسلة الزمنية تحتوي علي جذر الوحدة و بالتالي فهي غير مستقرة و سنقوم بدراسة استقرارية الفروق الأولى و إعادة القيام باختبار ADF و Ph.P والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): نتائج اختبار استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر وفق ADF وPh.P

اختبار ديكي فولر المطور D(FDI)	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.9501	0.000
النموذج 2	-2.957	0.008
النموذج 3ا	-3.56	0.0201
اختبار فيلبس بيرون	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-9.614	0.000
النموذج 2	-2.943	0.000
النموذج 3	-3.536	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نستنتج من اختبار ADF وPh.P أن سلسلة **D(FDI)** لا تحتوي علي جذر الوحدة و بالتالي فان سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (4-5): نتائج اختبار استقرارية سلسلة سعر الصرف وفق نموذج ADF .

اختبار ديكي فولر المطور (سعر الصرف)	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.949	0.989
النموذج 2	-2.941	0.967
النموذج 3ا	-3.533	0.643
اختبار فيلبس بيرون	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.95	0.9741
النموذج 2	-2.941	0.985
النموذج 3	-3.55	0.0016

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج اختبار ADF وPh.P لسلسلة سعر الصرف نقبل الفرضية العدمية والتي تعني أن السلسلة الزمنية تحتوي علي جذر الوحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة وسنقوم بدراسة استقرارية الفروق الأولى وإعادة القيام باختبار ADF وPh.P والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6): نتائج اختبار استقرارية سلسلة سعر الصرف وفق نموذج ADF وPh.P

اختبار ديكي فولر المطور D(TC)	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.95	0.0014
النموذج 2	-2.943	0.0025
النموذج 3ا	-3.536	0.011
اختبار فيلبس بيرون	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.95	0.0012
النموذج 2	-2.943	0.0025
النموذج 3	-3.536	0.011

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نستنتج من اختبار ADF و Ph.P أن سلسلة **D(TC)** لا تحتوي علي جذر الوحدة و بالتالي فان سلسلة سعر الصرف مستقرة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (4-7): نتائج اختبار استقرارية سلسلة الانفتاح التجاري وفق نموذج ADF .

اختبار ديكي فولر المطور (OP)	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.949	0.478
النموذج 2	-2.941	0.549
النموذج 3ا	-3.533	0.503
اختبار فيلبس بيرون	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.949	0.4716
النموذج 2	-2.941	0.4514
النموذج 3	-3.533	0.445

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج اختبار ADF وPh.P لسلسلة الانفتاح التجاري نقبل الفرضية العدمية والتي تعني أن السلسلة الزمنية تحتوي علي جذر الوحدة و بالتالي فهي غير مستقرة و سنقوم بدراسة استقرارية الفروق الأولى وإعادة القيام باختبار ADF وPh.P والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-8): نتائج اختبار استقرارية سلسلة الانفتاح التجاري وفق نموذج ADF وPh.P

اختبار ديكي فولر المطور D(OP)	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.95	0.0000
النموذج 2	-2.943	0.0006
النموذج 3ا	-3.536	0.0036
اختبار فيلبس بيرون	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.95	0.0000
النموذج 2	-2.943	0.0006
النموذج 3	-3.536	0.0037

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نستنتج من اختبار ADF و Ph.P أن سلسلة **D(OP)** لا تحتوي علي جذر الوحدة و بالتالي فان سلسلة درجة الانفتاح التجاري مستقرة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (4-9): نتائج اختبار استقرارية سلسلة سعر البترول وفق نموذج ADF .

اختبار ديكي فولر المطور (سعر البترول)	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.949	0.4844
النموذج 2	-2.941	0.6017
النموذج 3ا	-3.533	0.4951
اختبار فيلبس بيرون	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.949	0.4699
النموذج 2	-2.941	0.6017
النموذج 3	-3.533	0.495

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج اختبار ADF وPh.P لسلسلة سعر البترول نقبل الفرضية العدمية و التي تعني أن السلسلة الزمنية تحتوي علي جذر الوحدة و بالتالي فهي غير مستقرة و سنقوم بدراسة استقرارية الفروق الأولى و إعادة القيام باختبار ADF و Ph.P والنتائج موضحة في الجدول رقم (4-10) الأتي:

الجدول رقم (4-10): نتائج اختبار استقرارية سلسلة سعر البترول وفق نموذج ADF وPh.P

اختبار ديكي فولر المطور D(OP)	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.95	0.0000
النموذج 2	-2.943	0.0001
النموذج 3ا	-3.536	0.0004
اختبار فيلبس بيرون	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.95	0.0000
النموذج 2	-2.943	0.0001
النموذج 3	-3.536	0.0004

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نستنتج من اختبار ADF و Ph.P أن سلسلة **D(PP)** لا تحتوي علي جذر الوحدة و بالتالي فان سلسلة درجة سعر البترول مستقرة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (4-11): نتائج اختبار استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج وفقADF .

اختبار ديكي فولر المطور (الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الخام)	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.949	0.0823
النموذج 2	-2.941	0.1362
النموذج 3ا	-3.533	0.0728
اختبار فيلبس بيرون	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.949	0.4699
النموذج 2	-2.941	0.1658
النموذج 3	-3.533	0.0633

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج اختبار ADF و Ph.P لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الخام نقبل الفرضية العدمية والتي تعني أن السلسلة الزمنية تحتوي علي جذر الوحدة و بالتالي فهي غير مستقرة و سنقوم بدراسة استقرارية الفروق الأولى وإعادة القيام باختبار ADF و PP والنتائج موضحة في الجدول التالي:

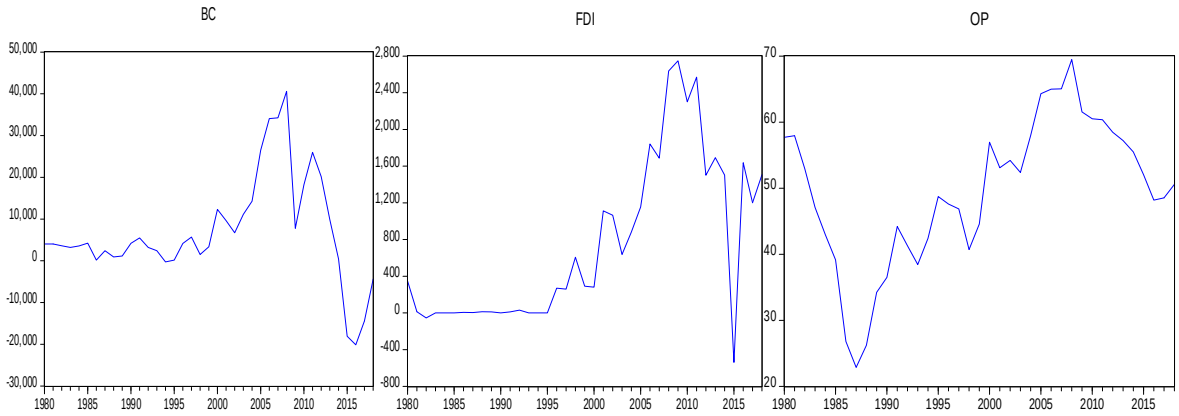
الجدول رقم (4-12): نتائج اختبار استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج ADF وPh.P

اختبار ديكي فولر المطور D(PFDI)	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.95	0.0000
النموذج 2	-2.943	0.0000
النموذج 3ا	-3.540	0.0000
اختبار فيلبس بيرون	***إحصائية t***	***القيمة الحرجة***
النموذج 1	-1.95	0.0000
النموذج 2	-2.943	0.0000
النموذج 3	-3.536	0.0000

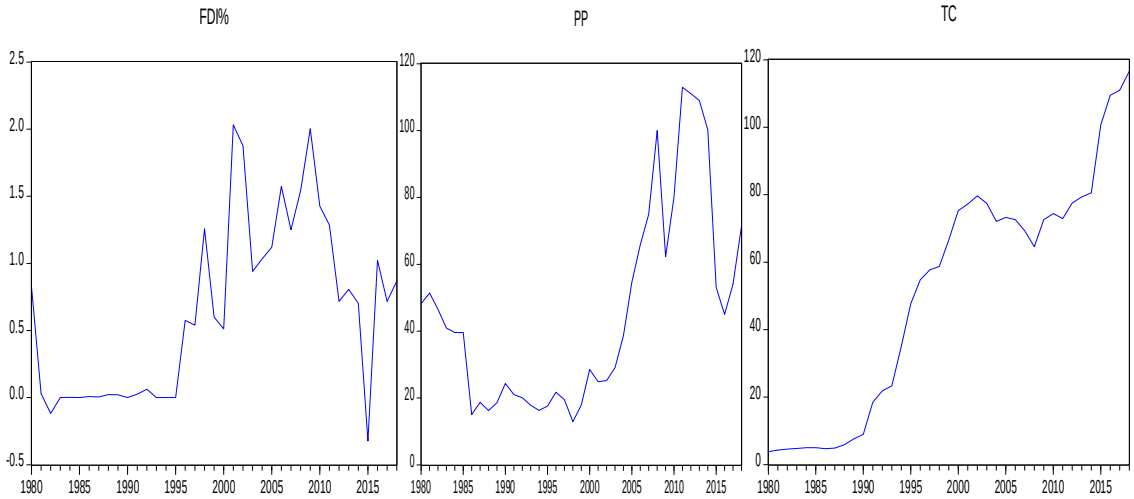
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نستنتج من اختبار ADF و Ph.P أن سلسلة **D(PFDI)** لا تحتوي علي جذر الوحدة و بالتالي فان سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الخام مستقرة من الدرجة الأولى.

الشكل رقم (4-1): يبين عدم استقرار السلاسل الزمنية في المستوي.



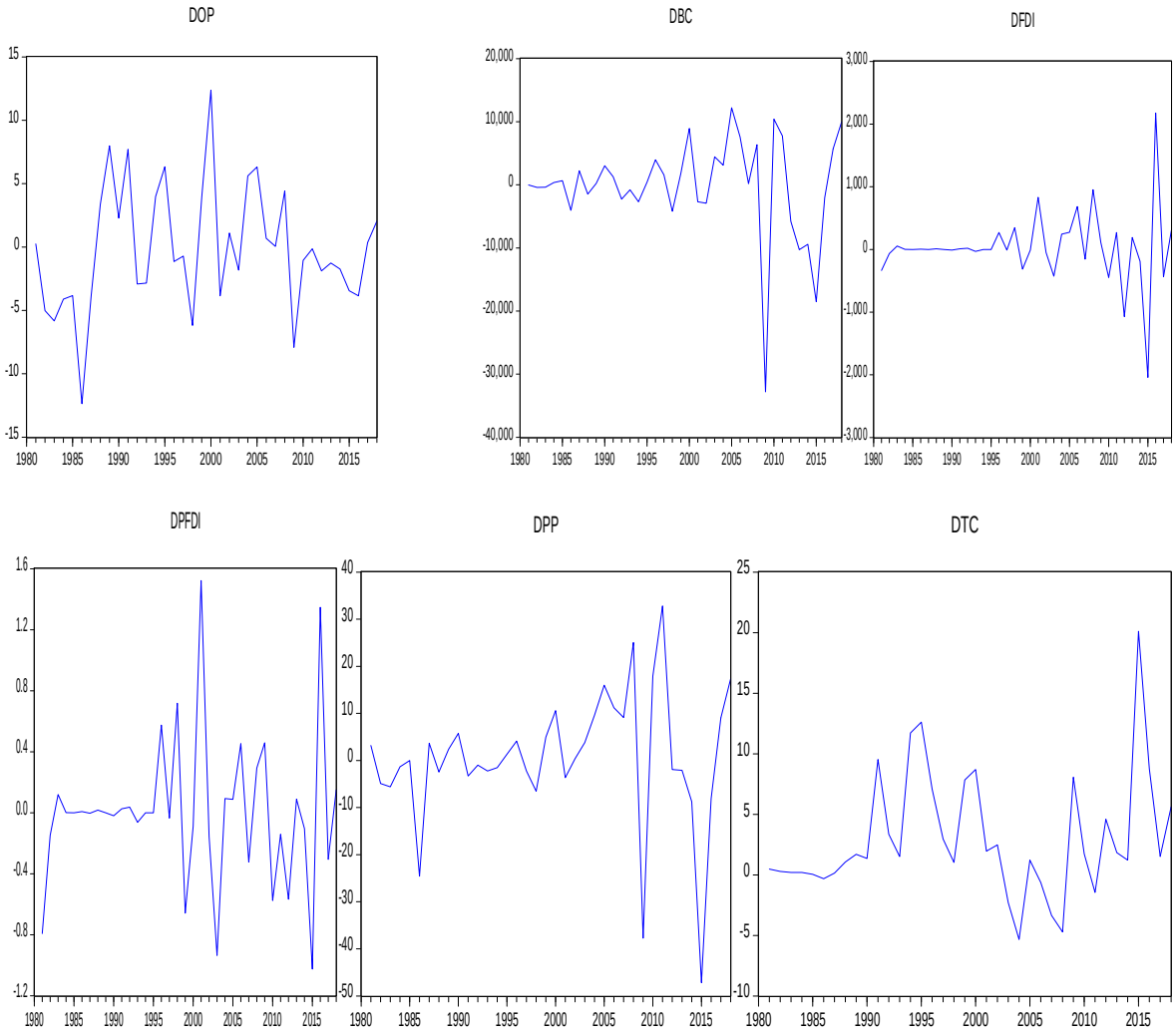
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

كما هو ملاحظ في الجدول أعلاه من خلال اختبار ADF وPh.P أن السلاسل الزمنية المذكورة أعلاه مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-2): استقرار السلاسل الزمنية في الفروق الأولى.



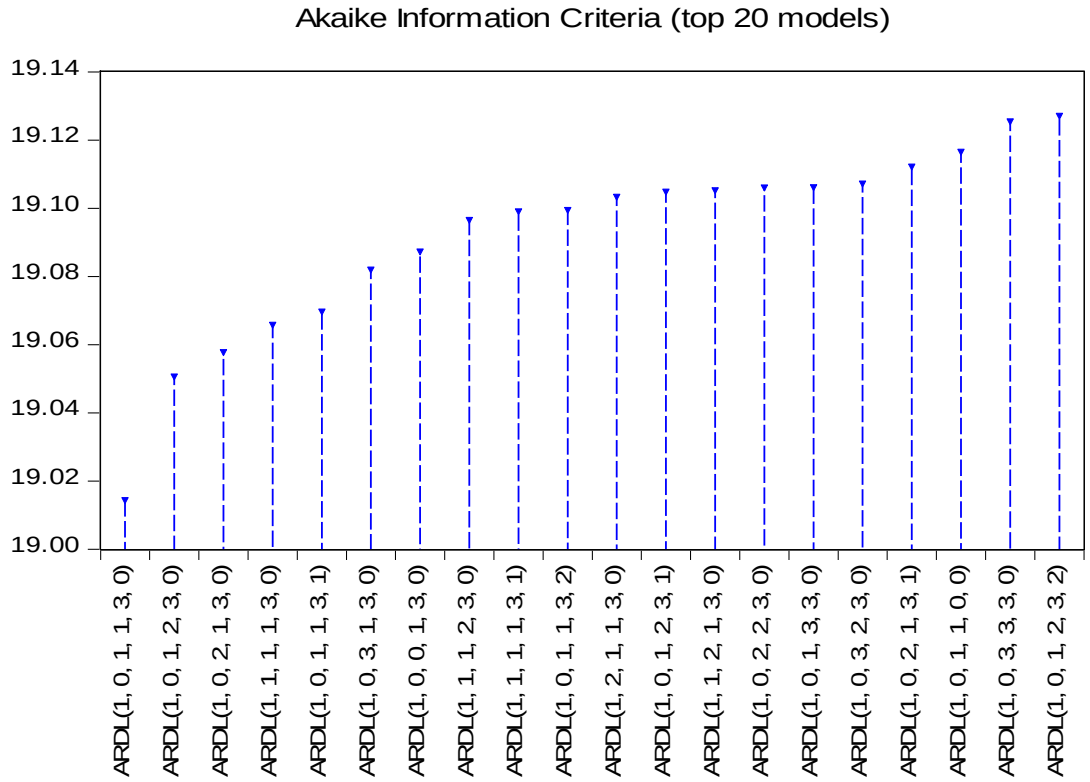
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

المطلب الثالث. تقدير النموذج باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المبطئة (ARDL):

يشير اختبار جذر الوحدة أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، ومنه يمكن تطبيق نموذج ARDL.

أولاً. تحديد درجة التأخير (فترة الإبطاء) المثلى: بعد دراسة الاستقرارية وقبل تقدير النموذج باستعمال اختبار ولتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني، فسيتم الاعتماد على معايير لتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج، وتشتمل على معيار (AIC) أو بمعيار Schwartz ومعيار Bayesian criterion (SBC)

الشكل رقم (4-3): تحديد فترة الإبطاء المثلى.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

وفقا لنتائج الشكل أعلاه تم تحديد النموذج الأمثل لفترات الإبطاء ARDL (1,0,1,1,3,0)

ثانياً. تقدير وتقييم نموذج ARDL:

بالاعتماد على المعادلة السابقة قمنا بتقدير النموذج الذي يظم كل المتغيرات المفسرة للمتغير التابع، والذي كانت نتائجه موضحة في الجدول (4-13) الأتي:

الجدول رقم (4-13): تقدير نموذج ARDL.

المتغيرات	المعاملات	الاحتمال
BC(-1)	0.908	0.000
FDI	-2.233	0.2911
OP	-113.95	0.4902
OP(-1)	239.95	0.6252
PFDI	-1346.03	0.6252
PP	526.87	0.0000
PP(-1)	-580.7049	0.0000
TC	30.153	0.3792
C	-2781.629	0.4041
Prob(F-statistics)=0.000	DW=2.06R^2 = 0.9549	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال معامل التحديد R^2 نقوم بعملية التقييم الإحصائي للنموذج، حيث انه مقياس احصائي يحدد كفاءة و دقة نموذج الانحدار وقيمته تتراوح بين الصفر و الواحد وبتعبير اخر يبين نسبة التباين (تباين قيم المتغير المحدد)من قبل أو من خلال المتغيرات المفسرة، فمن خلال هذا الجدول نلاحظ ان قيمته $R^2 = 0.9549$ مما يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 95.49% من تغيرات المتغير التابع أي أن النموذج صالح و كفء للتقدير، والنموذج مقبول إحصائيا من خلال احتمال إحصائية فيشر . $P = 0.000 < 0.05$

ثالثاً. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (ARDL Bounds Tests)

التكامل المشترك وفقا ل(Pesaran and al2001) في نماذج ARDL يرتكز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_0) والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_1)، وللقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات

الحدود(ARDL Bounds Tests) والذي يعتمد علي إحصائية F-statistics و القرار يكون علي النحو التالي:

هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود إذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص علي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أما إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم في الأجل الطويل ويوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود (M. Hashem Pesaran, Richard J. Smith, 2001, 300)

والجدول الموالي رقم يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (4-14):اختبارات الحدود.

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوي المعنوية		
		1%	5%	10%
7	الحد الأدنى(0)I	3.9	2.804	2.331
	الحد الأعلى(1)I	5.419	4.013	3.417

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يتبين من الجدول رقم أن قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود (bounds test) التي حددها (Pearson) في ظل عدم وجود حد ثابت واتجاه عام للدالة، مما يعني انه يمكننا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وان كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الميزان التجاري هي متغيرات متكاملة معا، ويتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 10 %، 5 %، 1%.

رابعاً.تقدير علاقة المدى الطويل نموذج انحدار التكامل المشترك:

بما انه هناك تكامل مشترك بن متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل، حيث أن معاملات المدى الطويل تمثل المرونات، وفي هذا الإطار فان النموذج الأمثل الذي يعطي ادني قيمة لمعيار

AIC هو النموذج ARDL(1,0,1,1,3,0) حيث تم تحديد أقصى فترات الإبطاء ب 3 فترات، وبالتالي تم اختيار النموذج ARDL(1,0,1,1,3,0) لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل كما يوضحه الجدول رقم (14-4) باستخدام المعيار (AIC) كما هو موضح في الشكل أعلاه تم اختيار النموذج ARDL(1,0,1,1,3,0) لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل، إذ يتضح من الجدول نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews-10 موضحة فيما يلي:

الجدول رقم (4-15): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(BC)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/29/20 Time: 10:42
Sample: 1980 2018
Included observations: 38

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2781.629	3285.011	-0.846764	0.4041
BC(-1)*	-0.091906	0.081680	-1.125197	0.2697
FDI**	-2.233427	2.076966	-1.075331	0.2911
OP(-1)	126.3726	94.02688	1.344005	0.1894
PFDI**	-1346.038	2726.204	-0.493741	0.6252
PP(-1)	-53.82555	48.78068	-1.103419	0.2789
TC**	30.15342	33.76590	0.893014	0.3792
D(OP)	-113.5781	162.5242	-0.698838	0.4902
D(PP)	526.8793	63.01579	8.361069	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10.

من خلال نتائج تقدير علاقة المدى الطويل في الجدول أعلاه نجد انه من بين كل المتغيرات جاءت معلمة الانفتاح التجاري OP موجبة وذات دلالات معنوية، وبالتالي فان الانفتاح التجاري هو المتغير الوحيد الذي يؤثر علي الميزان التجاري بعلاقة طردية في مستوي معنوية 0.052 إذ أن زيادة في الانفتاح التجاري بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الميزان التجاري ب 1050.714 وحدة.

خامساً. تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير):

تتمثل الخطوة الأخيرة في هذا التحليل في تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير باستخدام نموذج ARDL(1,0,1,1,3,0)، والجدول رقم (4-16) يبين نتائج ذلك كما يلي:

الجدول رقم (4-16): تقدير علاقة نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير)

المتغيرات	المعاملات	الاحتمال
D(OP)	-98.649	0.4521
D(PP)	523.958	0.0000
D(TC)	-81.6001	0.4972
D(TC(-1))	-94.865	0.3859
D(TC(-2))	-297.043	0.0037
CointEq(-1)	-0.2043	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول رقم (4-14) أعلاه نقوم بعملية التقييم الإحصائي للنموذج عن طريق معامل التحديد R^2 الذي هو مقياس إحصائي يحدد كفاءة و دقة نموذج الانحدار، حيث أن قيمته تتراوح بين الصفر و الواحد، وبتعبير آخر يبين نسبة التباين (تباين قيم المتغير المحدد) من قبل المتغيرات المفسرة، حيث بلغت قيمته $R^2 = 0.9187$ مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 91.87 % من تغيرات المتغير التابع أي أن النموذج صالح و كفء للتقدير؛

كما يتضح من الجدول أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ معنوي، ويأخذ الإشارة السالبة تساوي 0.2043- تزيد من صحة ودقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وان آلية تصحيح

الخطأ موجودة بالنموذج وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى التوازن في الأجل الطويل، حيث بلغت هذه السرعة 20.43 % في الفترة الواحدة.

فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير نجد أن أسعار البترول يؤثر علي الميزان التجاري بعلاقة طردية إذ أن زيادة في سعر البترول بوحدة واحدة يؤدي ارتفاع الميزان التجاري ب 523.958 وحدة، إضافة إلى أن سعر الصرف المبطئ بفترتين يؤثر بعلاقة عكسية، وزيادته بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الميزان التجاري ب297.043 وحدة.

سادساً.اختبار جودة النموذج: من اجل دراسة جودة النموذج نجري الاختبارات التشخيصية باستعمال اختبار ارتباط سلسلة البواقي، والتي تظهر نتائجه في الجدول رقم (4-15) الآتي:

الجدول رقم (4-17): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL.

اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم :H_0 لاتوجد مشكلة ارتباط ذاتي بين تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
F-statistique	1.13006	Prob F(2,27)	0.3411
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم : H_0 ثبات التباين			
F-statistique	0.5185	Prob. (8,29)	0.4765
اختبار مدي ملاءمة النموذج Ramsey Reset Test			
فرضية العدم :H_0النموذج محدد بشكل صحيح			
F-statistique	3.923	Prob	0.0597
اختبار التوزيع الطبيعي Normality test			
فرضية العدم :H_0البواقي تتبع التوزيع الطبيعي			
Jarque-Bera	2.133	Prob	0.344

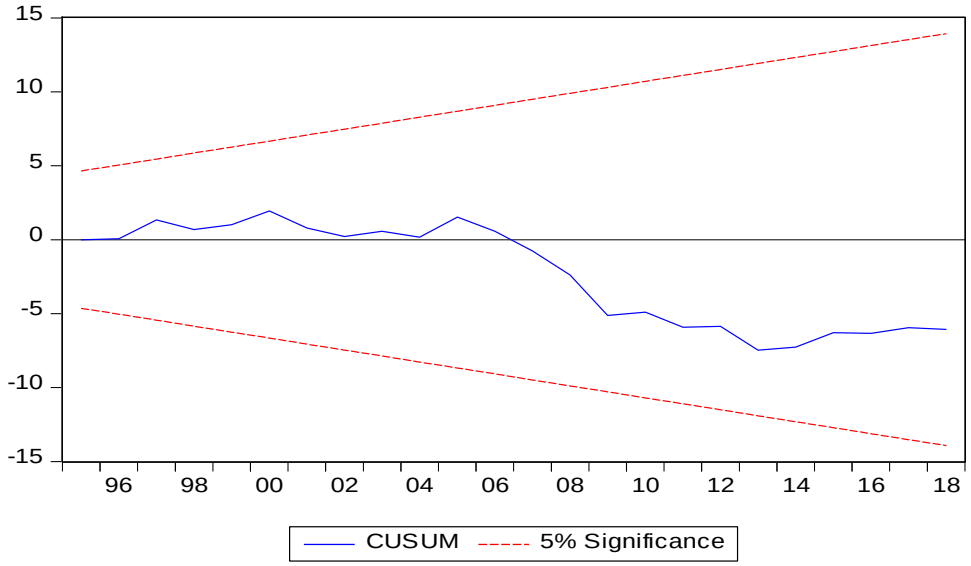
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

- يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بان احتمالية فيشر تساوي0.3411 وهي اكبر من مستوي المعنوية 5% وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- يشير اختبار عدم ثبات التباين بان احتمالية فيشر تساوي 0.4765 وهي اكبر من مستوي المعنوية 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.
- يبين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.0597 وهي اكبر من مستوي المعنوية 5%.
- يبين اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي بان فرضية العدم محققة، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.344 وهي أكبر من مستوي المعنوية 5% وبالتالي نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

سابعاً. نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر.

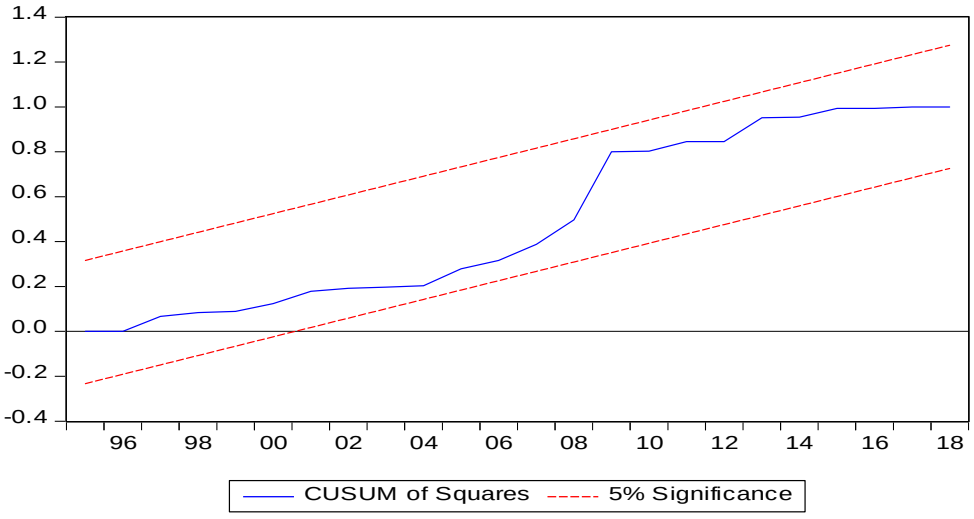
وفقا (Pesaran ,1997) فان الخطوة التي تلي تقدير صيغة UECM لنموذج ARDL تتمثل في اختيار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي متغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي للبواقي التابعة (Cumulative Sum of Recursive Residual ,CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التابعة (Cumulative Sum of Square Residual,CUSUMSQ) Recursive ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين خارج الحدود عند هذا المستوى، وقد كانت نتائج الاختبار موضحة في الشكل رقم (4-4) الآتي:

الشكل رقم (4-4): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي التابعة.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الشكل رقم (4-5): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التابعة .



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يظهر لنا الشكلين رقم (4-4)، والشكل رقم (4-5) تطور إحصائية CUSUM SQ و CUSUM، حيث نلاحظ أن كل من المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي، هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، مما يدل على وجود استقرارا وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة القصيرة المدى.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل إسقاط ما جاء من نماذج ونظريات مفسرة للآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المستضيفة له، وذلك بالتطبيق على واقع الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما تعلق بزيادة القدرة التصديرية للبلدان المضيفة له، وإحلال الواردات ومن ثم دعم ميزانها التجاري، وللوقوف على مدى تحقق تلك الآثار، وبغية الوصول إلى نتائج دقيقة وغير مضللة قمنا بإضافة متغيرات أخرى إلى جانب متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي سعر الصرف، سعر البترول، والانفتاح التجاري، وباستخدام مناهج قياسية حديثة ترتكز على نماذج ARDL، قمنا بتقدير نموذج متغيرات الدراسة بعد دراسة استقراريتها، وقد بينت نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك في الأجل الطويل، وكذا نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير أن أسعار البترول هي المتغير الوحيد الذي يؤثر علي الميزان التجاري بعلاقة طردية، إذ أن زيادة في سعر البترول بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الميزان التجاري ب 523.958 وحدة، وهذا ما يتفق مع ما توصلت إليه دراستنا التحليلية في الفصل الثالث، حيث تقودنا هذه النتائج إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رصيد الميزان التجاري الجزائري ضعيف جدا، وان سياسة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم ترقى إلى مستوى تحقيق أهدافها التنموية، ومقارنة مع ما أشارت إليه النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان المستضيفة له، يمكن القول بان نتائجنا تتفق ولا تتعارض مع تلك النظريات، لأن تحقيق منافع الاستثمار الأجنبي المباشر كما سبق الذكر لا تتحقق آلياً ، وإنما بتطبيق مجموعة من الضوابط وتوفر جملة من المحددات لتحقيق الدور المرغوب من جذبها، لذا يجب دراسة هذا الموضوع من جميع جوانبه، سواء في تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو إدراك وتوفير شروط الاستفادة منه، وتقليل الأضرار والأعباء الناجمة عنه قدر الإمكان، وأن تلعب هذه الاستثمارات دور المكمل والمعزز للمجهودات الوطنية بما يضمن في النهاية تخفيف الاعتماد عليها وتقليص فترة الاستعانة بها.

خاتمة عامة

1. خلاصة البحث:

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية قصوى لدى الدول في تحقيق تنميتها الاقتصادية وذلك بالاستفادة من مزايا التبادل الدولي استيرادا وتصديرا، حيث تستفيد من استيراد معدات للإنتاج، وتوفير السلع بأسعار وجودة تنافسية نظرا للتخصص الدولي، وتستفيد من التصدير من خلال تصريف الفائض إلى الأسواق الخارجية مما يسمح بتوسيع القاعدة الإنتاجية وتوظيف عدد اكبر من العمال إضافة إلى توفير رؤوس أموال من اجل تمويل عمليات الاستيراد وتمويل خزينة الدولة للقيام بنشاطات التنمية الاقتصادية، فبعد أن تختار الدول سياستها التجارية الملائمة والأدوات اللازمة لتطبيقها على ارض الواقع، تقوم بتقييم حجم المكاسب من تجارتها من خلال ميزانها التجاري ومعدلات تبادلها التجاري، غير انه غالبا ما تكون هذه المعدلات في غير صالح الدول النامية لعدم قدرتها على تطوير صادراتها كماً نوعاً، استجابة للتطورات التكنولوجية الحاصلة، ومواجهةً للممارسات التجارية الخارجية المضادة، بسبب تضارب مصالح الدول المتقدمة وتنافسها من اجل الهيمنة على اكبر قدر من التجارة الخارجية وكسب مزاياها، من هنا برزت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأداة وجدت فيها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ما يحقق مصالحها ويذلل من العقبات التي تعترض ميدان وهيكل تجارتها الخارجية؛

فالاستثمار الأجنبي المباشر إن أحسن التعامل معه يساهم في دعم التنمية الاقتصادية بالبلدان المضيفة، حيث يكتسي تواجده بها توفير مجموعة من المزايا المصاحبة له سواء على مستوى النقل التكنولوجي، أو تحسين مستوى العمالة وتطوير الهياكل القاعدية، ذلك من شانه أن ينعكس إيجابا على تنويع وتوسيع صادرات الدولة المضيفة بما يكفل لها تحقيق الفائض في الميزان التجاري بعيدا عن التقلبات الدورية التي تحدث في الأسعار أو تغير الطلب العالمي على بعض السلع التي تعتبر في بعض الدول مادة أساسية في جهازها التصديري؛

غير أن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان المضيفة تتم بعد عملية المفاضلة من المستثمرين الأجانب بين العوائد أو المنافع الناجمة عن الاستثمار بالوطن الأم، والعوائد المحتملة الناجمة عن توطين استثماراتهم بالخارج، حيث يدخل في تحديد هذا العائد مجموعة من الظروف أو المحددات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تختص بها بيئة الاستثمار في البلدان المضيفة، فالشركات الأجنبية تسعى

جاهدة لتحقيق؛ أو بالأحرى لتغليب مصلحتها بالبحث عن بيئة محفزة، آمنة ومستقرة، تتوفر على متطلبات انجاز مشاريعها بما يضمن نجاحها، وما يدعم من مركزها التنافسي في الأسواق الدولية؛

وفي الجانب الآخر تتسابق الدول النامية في تحسين بيئتها الاستثمارية وتقديم أفضل مناخ لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، بغية تحقيق تنمية مستدامة والخروج من نفق التبعية والتخلف، إلا أن ذلك لا يتأتى تلقائيا بمجرد جذب هذه التدفقات، فنجاح الدول في تحسين مناخها الاستثماري وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار هو شرط ضروري، وعامل ايجابي يبرز نوايا البلد في خوض غمار التنمية، لكنه غير كاف لتحقيق المنافع المترتبة عن جذب هذه الاستثمارات، فكما يحرص المستثمر الأجنبي عن تحقيق مصالحه، لا بد أن يركز البلد المضيف على بلوغ أهدافه بتحقيق أقصى المنافع، وإلا فانه يرهن حظوظه في تحقيق التنمية، وقد يتعدى الأمر اخطر من ذلك حينما يتم ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الأجنبي ويصبح في تبعية مطلقة له ومصدر تمويلي له كشكل من أشكال الاستعمار الحديث؛

ففي مقابل تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر الناجمة عن الضمانات والحوافز والامتيازات والتسهيلات الممنوحة للأجانب والتي ترهق كاهل الاقتصاد الوطني، ينتظر من الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق المنافع المرجوة منه للبلد المضيف، إذا ما تم تحديد أهداف المجتمع بدقة، إضافة إلى تشخيص المشاكل التي يعاني منها والمعرفة بكل القطاعات والأنشطة المرتبطة بها، والتي لا يستطيع البلد القيام بها في الأجل القصير سواء لأسباب تكنولوجية كون هذه القطاعات متقدمة تكنولوجيا أو ذات معرفة إدارية وخبرات فنية أكثر مما يتوافر في الاقتصاد المحلي، أو لضخامة ما تحتاجه هذه المشاريع من رؤوس أموال يفتقر لها البلد، لذا يتطلب أن يتم توجيه رأس المال الأجنبي إذا ما توفر المناخ الجاذب له إلى المشاريع التي لم تكن قائمة من قبل أو تلك التي يعاني منها البلد تأخرا والتي تشكل أهمية بالغة في الاقتصاد، وان تكون الاستعانة برأس المال الأجنبي في حدود سد ثغرات لا يمكن للحكومة ولا القطاع الخاص أن يغطيها في الوقت الراهن، كما أن الأمر لا يتوقف عند حدود قيام شركات أجنبية في الاقتصاد المحلي بعيدا عن ممارسة العمالة المحلية أو استخدام المنتج المحلي، بل يجب الاهتمام بتكوين رأس المال البشري فضلا عن توفر إطارات وطنية تفاوضية كفأة، وعلى دراية بشؤون ممارسة الأعمال من اجل إقناع المستثمر الأجنبي بإدماج العمالة الوطنية إلى جانب نظيرتها الأجنبية في شركات الاستثمار من اجل إعادة تكوينها وتأهيلها لكسبها الخبرة اللازمة باستخدام واستيعاب التكنولوجيا المتطورة.

2. نتائج البحث:

من خلال دراستنا وتحليلنا لموضوع البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

أ. يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا بارزا في تحسين هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من خلال قدرة هذه الاستثمارات على تنويع صادرات البلد المضيف كما ونوعا، وبمقاييس ذات جودة عالية وأسعار تنافسية تتيح لها فرصة الولوج للأسواق العالمية، كما يقلل من حجم واردات البلد بما ينعكس إيجاباً في تحقيق الفائض أو تقليل العجز في الميزان التجاري؛

ب. يوفر الاستثمار الأجنبي العديد من المنافع للدول المضيفة إذا ما تم توجيهه حسب التصور التنموي الشامل للبلد، فهو مصدر هام لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وما يترتب عنها من انتقال للقدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية في ظل ضعف المدخرات المحلية وعدم كفايتها لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

ت. يخضع قرار الاستثمار من جانب المستثمر الأجنبي لحساب التكلفة- العائد، حيث يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم المخاطر أعلى منه على الاستثمار في داخل بلد المستثمر، ويدخل في تحديد هذا العائد مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة الاستثمارية للبلد المضيف، كما يجب أن يتوافق هذا القرار مع أهداف البلد الأصلي بعيدا عن الربح الاقتصادي؛

ث. إن توفر البلد المضيف على بيئة استثمارية ملائمة لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شرط ضروري لكنه غير كاف للاستفادة من المزايا المصاحبة له، ما لم يتم ذلك وفق إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، قصد مراعاة نوعية وحجم الاستثمار المراد جذبه وتحديد اتجاهاته نحو القطاعات المستهدفة، والدور المرغوب منه، وكذا تخصيص نظام للحوافز والإعانات بمدى تحقق الأهداف المرجوة منه لتحقيق أقصى قدر من الأثر الايجابي على الاقتصاد الوطني، وبأقل تكلفة على الخزينة العامة؛

ج. بذلت الجزائر جهودا معتبرة لتطوير وترقية مناخها الاستثماري، فقامت بسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار، و أنشئت العديد من المؤسسات والهيئات المؤطرة له ، وخصصت الأموال اللازمة لتطويره من خلال برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي، غير أن عدم الاستقرار في بيئتها القانونية والتشريعية أعطى انطباعاً

سلبياً لدى المستثمرين الأجانب وشكل عائقا كبيرا في جذبهم لانعدام الثقة وعدم وجود ضمانات كافية لحماية مشاريعهم من التأميم والمصادرة؛

ح. حقق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نتائج ايجابية قي بعض القطاعات خارج المحروقات كقطاع صناعة الاسمنت والأدوية لكن تأثيرها على الميزان التجاري يبقى هامشي بسبب صغر حجم هذه المشاريع الاستثمارية، وكذا ضعف مساهمة صادراتها إلى إجمالي الصادرات الوطنية؛

خ. حقق الميزان التجاري الجزائر فوائض معتبرة خلال اغلب سنوات الدراسة خاصة في الفترة ما بين 2002-2014، غير أن تحقق هذا الفائض لم يكن بتأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن مصدر الزيادة في الصادرات هو ارتفاع أسعارها وليس الزيادة في الكميات المصدرة كما أن الواردات السلعية لم تنخفض بل كانت في ارتفاع مستمر طيلة سنوات الدراسة؛

د. رغم تحقيق الجزائر فوائض مالية معتبرة طيلة ما يفوق عشرية من الزمن نتيجة ارتفاع مداخيلها من صادرات البترول خاصة في الفترة ما بين 2001-2014، إلا أن الجزائر فوتت على نفسها فرصة الاستفادة من هذه الفوائض خاصة فيما يتعلق بتطوير بنيتها التحتية، حيث ظلت هذه الأخيرة غير محفزة لاستقطاب ما يلبي حاجة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

ذ. إن حالة عدم الاستقرار التي شهدها قانون الاستثمار بالجزائر، والتعديلات العديدة التي أجريت على مختلف بنوده، دليل على أن الجزائر لم تصل بعد إلى تحقيق الخطة المثلى لسياستها الاستثمارية، والتي تمكنها الحصول على القدر الكافي لاستقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية بما يتلاءم والإمكانيات التي تتوفر عليها، وكذا حجم الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، ويعزى هذا القصور إلى جملة المعوقات التي ظلت تلازم بيئتها الاستثمارية،كالفساد والرشوة، البيروقراطية، التأخر في تنفيذ العقود، مشكل التمويل، العقار الاستثماري، الشفافية .. الخ.

ر. تبين من خلال الدراسة التحليلية أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يغير في هيكل الصادرات بل كرس هيمنة قطاع المحروقات على هيكل هذه الصادرات، أما الواردات السلعية بمختلف أنواعها فكانت في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة، بسبب محدودية التدفقات الواردة وتركزها في قطاع واحد رغم تعدد الفرص الاستثمارية

المتاحة في مختلف القطاعات، هذا ما جعل الميزان التجاري الجزائري في تبعية مزمنة وحساسية شديدة لتغيرات أسعار النفط؛

ز. أثبتت الدراسة القياسية النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة معنوية بين متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري كما أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام لم تكن ذات معنوية إحصائية، وهذا يعني أن مشاركة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة جدا، ودون تحقيق الأثر الايجابي على رصيد الميزان التجاري؛
- من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير وجدنا أن أسعار البترول تؤثر على الميزان التجاري بعلاقة طردية إذ أن زيادة في سعر البترول بوحدة واحدة يؤدي ارتفاع الميزان التجاري ب 523.958 وحدة، حيث انه كلما زادت قيمة أسعار البترول في السوق الدولية كلما صاحب ذلك انتعاش في الميزان التجاري؛
- بسبب تأثر مؤشر الانفتاح التجاري بارتفاع قيمة صادرات النفط نتيجة ارتفاع أسعار البترول أظهرت نتائج تقدير علاقة المدى الطويل انه من بين جميع المتغيرات جاءت معلمة الانفتاح التجاري OP موجبة وذات دلالات معنوية، وبالتالي فان الانفتاح التجاري هو المتغير الوحيد الذي يؤثر علي الميزان التجاري في الأجل الطويل بعلاقة طردية في مستوي معنوية 0.052 وزيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الميزان التجاري ب 1050.714 وحدة.

3. اختبار صحة الفرضيات:

لقد اتاحت لنا نتائج الدراسة اختبار الفرضيات المقترحة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: "ترتكز مخططات التنمية الوطنية في الجزائر على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر كحجر الأساس في بناء قدرات الاقتصاد الوطني، وتاهيل كافة قطاعاته بصفة متوازنة لبلوغ أهدافها في تنويع ايراداتها وايجاد مصادر دخل مستديمة لها "، تم تأكيد صحة هذه الفرضية بناءاً على ما يلي:

☜ أظهرت الدراسة رغبة الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال في بقاء الشركات الاجنبية المتواجدة بالوطن تعمل بنفس الوتيرة عما كانت عليها من قبل، للحفاظ على حركة النشاط الاقتصادي في البلاد، بعدما

خرجت الجزائر آنذاك من حرب طويلة وخزينتها فارغة، لذا كانت مضطرة للبحث عن مصادر تمويل سريعة، وخبرات وكفاءات تسييرية وتكنولوجيا انتاج حديثة، حيث اصدرت مجموعة من القوانين تضمنت جملة من الحوافز والامتيازات لصالح المستثمرين الاجانب بغية جذبهم وتحفيزهم على الاستثمار في الجزائر خاصة في مجال خارج المحروقات لاحداث تنمية شاملة ومتوازنة، غير ان انبثاق تلك القوانين من سياسة اقتصادية تؤمن بالنهج الاشتراكي - التأميم، الأولوية للقطاع العام، تحديد المجالات المسموح بها للأجانب بالاستثمار فيها- كلها عوامل افشلت مخططات التنمية الوطنية، وأدخلت الجزائر في أزمة اقتصادية حادة نهاية الثمانينات، فتبنت قانون سنة 1988 يكرس استقلالية المؤسسات العمومية، ثم إقرار دستور 1989 الذي فتح الباب واسعا أمام المبادرة الخاصة، ما جعل الدخول إلى اقتصاد السوق أمر حتمي وإحداث القطيعة مع الممارسات الاقتصادية السابقة، وقامت بمجموعة من الاصلاحات تتضمن تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب بتوفير النظام القانوني الجبائي والمالي المناسب الذي يمنح لهم الحوافز والضمانات، وعملت جاهدة على تعميق هذه الاصلاحات وتحسين فعاليتها فاعتمدت مقاربة جديدة تهدف إلى إحداث نمو اقتصادي بالتركيز على التغييرات التشريعية التي أحدثتها المراسيم التنفيذية والقوانين التي صدرت منذ عام 2001، بهدف توفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مختلف القطاعات لتنويع اقتصادها،

الفرضية الثانية: " يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض نسبة مساهمة المحروقات في رصيد الميزان التجاري ويوسع من تركيبة الصادرات الغير نفطية، لذا فانه يحتمل وجود علاقة عكسية بين زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة تأثر الميزان التجاري بانخفاض أسعار البترول" باسقاط الدراسة على واقع الاقتصاد الجزائري تم نفي هذه الفرضية بناءاً على ما يلي:

- أظهرت نتائج التحليل ان التطورات التي شهدها الميزان التجاري، كانت وليدة التغيرات الحاصلة في اسعار البترول، حيث تبين ان ارتفاعها بوحدة واحدة ادى الى ارتفاع الميزان التجاري ب 523.958 وحدة في علاقة طردية، فبالرغم من جهود الجزائر في تحسين مناخها الاستثمار والتحسن الملحوظ في مستوى التدفقات الاجنبية الواردة الا ان اثارها الايجابية لم تتحقق حسب ما أشارت اليه النظرية الاقتصادية، حيث لوحظ ان الصادرات السلعية تركزت أساسا في صادرات المحروقات بأكثر من 97% من مجموع الصادرات السلعية خلال 30 سنة ولم تبلغ باقي الصادرات السلعية الاخرى خلال الفترة 3% في اغلب السنوات وقيمها متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع ، وبالتالي لم يكن للاستثمار الاجنبي المباشر فائدة واضحة في دعم وتوسيع تركيبة

الصادرات غير النفطية، وانحصر تأثيره نسبياً على قطاعات صادرات المواد الأولية والاستخراجية، كما ان الواردات بمختلف انواعها كانت في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة، فعلى خلاف ما أثبتته النظرية الاقتصادية فان سياسة الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل اعتماد سياسة دعم الصادرات خارج المحروقات أو إحلال الواردات لم تحقق نتائجها بعد،

الفرضية الثالثة: " الفائض في رصيد الميزان التجاري يعبر عن إمكانية زيادة نمو الاقتصاد الوطني، وذلك في المدى الطويل والمتوسط" باسقاط الدراسة على واقع الاقتصاد الجزائري تم نفي هذه الفرضية بناءاً على ما يلي:

☜ إن حصول الفائض في رصيد الميزان التجاري بالقدر الذي يتيح للدولة فرصة استغلاله في تطوير بنيتها التحتية لا سيما في مجال النقل والمواصلات والاتصالات، تمثل ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر كونها حاكما في تأسيس المشاريع الاستثمارية بين مختلف القطاعات الاقتصادية في البلد المضيف مما يساعد في زيادة نموها ورفع مقدرها التنافسية، كما ان استغلال تلك الارصدة المالية الفائضة في زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد يخلص المشاريع القائمة من مشكلة الحصول على التمويل الكافي ويحسن من جاذبية البلد للمشاريع الأجنبية؛

وقد بينت دراستنا انه رغم توفر فوائض تجارية معتبرة نتيجة ارتفاع اسعار البترول خاصة طيلة الفترة من سنة 2000 الى سنة 2013، الا ان مناخ الاستثمار بالجزائر خارج قطاع المحروقات ظل غير جاذب مما انعكس سلباً عن نمو وتطور هاته القطاعات، ذلك بسبب ان الجزائر ما تزال تعاني من قصور واضح وتخلف في بعض الهياكل والبنيات الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمياه والطاقة...الخ، فطموحات المستثمر تكمن في إيجاد خدمات البنية التحتية المتوفرة بالكم والكيف، لكي تساعده في إقامة مشروعه على مرتكزات وأسس اقتصادية سليمة وواضحة، وعلى العكس من ذلك فان عدم توفر هذه البنى له تأثير واضح في إحجام المستثمرين على إقامة مشروعاتهم وإعاقة تنفيذها في المواعيد المحددة، وما ينجر عن ذلك في ضعف المردود الاستثماري من خلال زيادة التكاليف، وبالتالي التأثير على إمكانية نجاح مشاريعهم، وكما بينت عدة دراسات قام بها فريق البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن صعوبة الحصول على القروض وزيادة تكلفتها يشكل أكبر عقبة تواجه المستثمر الأجنبي في توطين مشروعه، وعلى هذا الأساس يمكن الحكم ان الجزائر

فوتت على نفسها فرصة الاستفادة من الفائض في تطوير هياكلها القاعدية وتحسين خدماتها المصرفية بغية تسهيل استقطاب رؤوس الأموال الاجنبية لاستثمارها في مشاريع تشكل ضرورة تنموية للاقتصاد الوطني.

4. التوصيات:

أ. التخطيط المسبق لمجالات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو القطاعات والفروع المتعثرة في الاقتصاد، وكذا تلك الفروع المتميزة بإنتاجيتها العالية كقطاع الصناعات التحويلية الذي ترتفع فيه العوائد سواء من حيث القيمة المضافة، أو تشغيل العمالة، أو النقل التكنولوجي؛

ب. ضرورة ربط المزايا التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي بتحقيق معايير معينة تعكس دوافع جلب هذه الاستثمارات إلى الاقتصاد الجزائري، كتدريب العمالة أو استغلال طاقات كامنة معطلة أو نمو الصادرات كما ونوعا لمواجهة الهزات الاقتصادية المتكررة خاصة تقلبات أسعار النفط ومخلفاتها على الميزان التجاري؛

ت. أن يتم الاستعانة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف سد ثغرات لا يمكن للاقتصاد الوطني أن يغطيها، وذلك على النحو الذي يجعل هذه التدفقات مكملة وداعمة للمجهودات الوطنية مما يزيد من حجم الاستثمار الإجمالي لان فتح الباب على مصراعيه لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقبوله في شتى القطاعات لا يمكن أن يضيف لثروة البلد، ولا لإمكاناته وقدراته، بل يثبط من الاستثمار المحلي ويقضي على الصناعات الناشئة فضلا عن استنزاف الطاقات والموارد المالية المتاحة للبلد المضيف نتيجة المبالغة في تقديم الدعم والحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، مما يعقد من إنجاح مسيرة التنمية على المدى الطويل؛

ث. دراسة مختلف المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من الناحية الاقتصادية او القانونية، والإدارية أو الإجرائية، والعمل بجدية أكبر لإيجاد حلول سريعة لها، ذلك بالموازاة مع القضاء على كل مظاهر الفساد كالمحاباة، والرشوة والبيروقراطية؛

ج. تكوين أيدي عاملة وطنية فنية ومدربة من خلال توجيه تعليمي وتدريبي قائم على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، ويمكن الاستعانة في عملية التكوين بخبرة الشركات الأجنبية وإقامة مراكز وطنية للبحث والتطوير؛

ح. تنمية الجهاز المصرفي واعطائه مزيداً من الأهمية في توفير التمويل الرأسمالي الكافي وتبسيط الإجراءات البنكية لتسهيل عملية الحصول على القروض، وإضفاء الشفافية والسرعة في دراسة ملفات طالبي القروض.

5. آفاق البحث:

بعد عرض النتائج التي توصلنا إليها وتقديم الاقتراحات الكفيلة بها، تبرز لنا العديد من المواضيع الهامة التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتأصيل، ونقترح على الباحثين جوانب منها، تعتبر أفاق مفتوحة لأبحاث لاحقة لها من الأهمية ما يحقق للاقتصاد الوطني النتائج المرجوة من جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حال نيل هذه الدراسات اهتمامات صناع القرار عند وضع مخططات التنمية.

- أهمية عاملي تحسين مناخ الاستثمار، وتنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر) في دعم وتنويع الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات؛

- دور الاستثمار في رأس المال البشري في تنمية قدرات المؤسسات المحلية على استيعاب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل مزاياه إلى البلدان المضيفة؛

- دراسة تبحث في مشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر والحلول اللازمة لها، مع التركيز على الآثار الاقتصادية التي يخلفها الفساد الإداري وسبل مواجهته؛

- يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بتراجع نسب مساهمته في تمويل مشاريع الاستثمار، ومن أسباب ذلك إحجام الأفراد عن التعامل مع البنوك، سواء من حيث شراء سندات (تعبئة الادخار المحلي)، أو بيع سندات (للحصول على التمويل الكافي لاقامة المشاريع)، باعتبار أن تعاملاتها ربوية ولا تتفق مع أحكام الشرع الإسلامي، مما أثر على حجم ونوع الاستثمارات القائمة، ومن هنا تطفو إلى السطح دراسة تبحث في مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر (الفرص، صعوبات التطبيق، رهاناتها...) وواقعها في دعم وتنويع مشاريع الاستثمار.

تم بحمد الله

جَلَّ جَلالُه

قائمة المراجع

أولاً. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إبراهيم الأخرص، **دور الشركات عابرة القارات في الصين "تنمية اقتصادية أم استثمار وتبعية"**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.
2. أبو قحف عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
3. أحمد سمير أبو الفتوح، **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، ط1، 2015.
4. أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.
5. إمام محمد سعد، **البترو دولار والاستثمار الأجنبي**، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.
6. امتثال محمد حسن، محمد علي محمد، **الاستدلال الإحصائي**، الدارا لجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون سنة النشر.
7. أموري هادي كاظم الحسناوي، **طرق القياس الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
8. بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.
9. جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2014.
10. جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014.

11. جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.

12. حسام علي داوود، وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

13. حسن أحمد الحسين الغزو، **الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية- النظرية والتطبيق-** عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ط1، 2016.

14. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007.

15. خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات**، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2012.

16. دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2006.

17. رشاد العصار، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000.

18. رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، جامعة المنصورة، مصر، ط1، 2011.

19. رمزي زكي، **الديون والتنمية" القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية"**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1985.

20. رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، منشورات الحياة، الجزائر، ط1، 2009.

21. زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013.

22. سامي السيد، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2018.

23. سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

24. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

25. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، مصر، 1991.

26. سعيدي يحي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

27. سمير محمد عبد العزيز، **الإقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1997.

28. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2011.

29. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.

30. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي "محاضرات وتطبيقات"**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

31. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الجزء 18، الطبعة الخامسة، 1993.

32. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

33. عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

34. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية**، ط1، دارالشروق، عمان، الأردن، دون سنة نشر.

35. عبد الرحمان يسرى احمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

36. عبد الرحمان يسرى أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

37. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

38. عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2016.

39. عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.

40. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

41. عدنان تايه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2012.

42. عدنان داوود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

43. عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

44. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي" نظريات وسياسات"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2013.

45. علي عبد الوهاب نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015.

46. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2005.

47. عوض منصور، عزام صبري، **مبادئ الإحصاء**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

48. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004.

49. فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004.

50. فوزي عبد الرزاق، **استراتيجيات التجارة الخارجية**، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2016.

51. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2012.

52. محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية ط1، 2011.

53. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010 .

54. محمد علي عوض الحرازين، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2007.

55. محمد نصر الدين الدرملي، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2018.

56. محمد يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1986.

57. محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

58. ميرندا زغلول، **التجارة الدولية**، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، مصر 2010.

59. نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصرن، ط1، 2007.

60. نشأت علي عبد العال، **الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.

61. نعيمة أوعيل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2016.

62. نوال عبد الكريم الأشهب، **التجارة الدولية**، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

63. هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي-النظرية والتطبيق-** مكتبة الجامعة، الشارقة، الأردن، ط1، 2010.

64. وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2003.

65. وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، 2006.

66. يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2016.

ب. المقالات:

1. أحمد هادي سلمان، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 21، إصدار 2009.

2. بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جوان 2006.

3. بلعابد فايزة، طويطي مصطفى، مقدم عبد الجليل، **دراسة تحليلية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الواردات السلعية بالجزائر خلال الفترة 1990-2014**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019.

4. بلمقدم مصطفى، بومدين محمد رشيد، بن رمضان أنيسة، **الغاز الطبيعي في الجزائر" واقع وآفاق"** ، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 02، العدد 03، جوان 2013.

5. بن موسى كمال، **أثر تحرير السياسة التجارية على المؤشرات الاقتصادية الكلية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد01، العدد 01، ديسمبر 2010.

6. بودرامة مصطفى، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 09، العدد 09، جوان 2009.

7. بوستة جمال، **القيود الواردة على المنافسة وأثرها على تحرير التجارة الخارجية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 06، جوان 2015.

8. بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر وطرق تقييمها**، مجلة الباحث، المجلد 10 العدد 10، جوان 2012.

9. تسابت عبد الرحمان، **تأثير الواردات على النمو الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، أفريل 2014.

10. جيلالي بوظراف، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية حالة الصين**، مجلة الحقيقة، العدد 11، إصدار 2012.

11. حاج قويدر عبد الهادي، سنوسي بن عبو، **الغاز الطبيعي الجزائري" إستراتيجية التصدير والآفاق المستقبلية"**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد الثامن، 31 ديسمبر 2015.

12. حسيبة عليوات، يوسف قاشي، **سياسة الاستثمار في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-** مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2020.

13. خليد علي، مدياني محمد، **نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر**، مجلة الحقيقة، المجلد 13 العدد 28، جامعة أدرار، مارس2014.

14. درار عياش وآخرون، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد27، جامعة الجزائر 03، سنة 2013.

15. رابح حمدي باشا، جميلة مداني، **دور إنتاج التكنولوجيا في تنمية الدول النامية وتجديدها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 01، العدد 27، 2013.

16. راقع طعبة، **الإغراق التجاري وسبل مجابهته في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، مجلة أفاق للعلوم، العدد 11، مارس 2018.

17. رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة آداب الفراهيدي**، تكريت، العراق، العدد 15، 2013.

18. رايس حدة، كرارمة مروة، **تقييم تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012.

19. زدون جمال، بن جدو عائشة، **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2018.

20. زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، سنة 2012.

21. زغدار أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لدعم المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 03، 2004.

22. سامي عبيد التميمي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق " الواقع والتحديات "**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 02 ، العراق، 2008.

23. شوقي جباري، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كحتمية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 49، بغداد، 2015.

24. شوقي جباري، **متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الخامس،العدد الأول، جويلية 2014.

25. عدنان فرحان عبد الحسين، **دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 32، 2013.

26. لوعيل بلال، **محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة 1995-2011**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 05، 2014.

27. محمد أزروال، **معوقات تنمية قدرة المنشآت الصناعية المغربية على استيعاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 05، العدد 20، اصدار2017.

28. محمد الأمين شربي، محمد لحسن علاوي، الحمائية الجديدة، **حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 14، 2014.

29. مختار بونقاب، زواويدي لزهاري، **أثر مناخ الاستثمار على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2018.

30. مداحي عثمان، **دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 02، أوت 2019.

31. مفتاح صالح، حاجي سمية، **السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 09، العدد 01، أفريل 2016.

32. مفيد ذنون يونس، دينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 10، إصدار 2010.

33. مولوة مراد، مزيود إبراهيم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي بالجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2020.

34. نسرين يحياوي، **الاقتصاد الموازي في الجزائر " الحجج، الأسباب والنتائج"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 06، ديسمبر 2016.

35. هجير عدنان زكي، **اقتصاديات الانكشاف**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 07،.سنة 2005.

ت. الأطروحات والرسائل:

1. إبراهيم بن محمد بن سعيد السعدي، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الغير نفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004.

2. أحمد هدروق، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى**، أطروحة دكتوراه تخص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2017/2016.

3. إسماعيل عادل السيد أحمد الحسيني، **العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2014 .

4. اعتدال مصطفى عبد الحميد دياب، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.

5. بالحبيب عبد الكامل، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري**، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010.

6. بامحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، 2016/2015.

7. برايس خليفة، **دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة "1970-2010"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2013/2012.

8. بلال بوجمعة، **سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

9. بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2009/2008.

10. بن البار امحمد، دراس**ة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2012/2011.

11. بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016.

12. بيبي يوسف، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

13. بيوض محمد العيد، **تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

14. تمار أمين، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة البليدة 02، 2018/2017.

15. جمال بلخباط، **جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.

16. جواد علي، **دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي** خلال الفترة 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر (03)، 2011/2010.

17. جوامع لبيبة، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

18. حري المخطارية، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016.

19. حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية**، دراسة حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية الطور الثالث، تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018.

20. خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

21. داودي محمد، **السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

22. دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

23. دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

24. روابة محمد، **دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة الشلف، 2011/2010.

25. زغبة طلال، **مناخ الاستثمار في الجزائر " واقع وآفاق "**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008.

26. زيرمي نعيمة، **اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.

27. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

28. سعيدي يحيى، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.

29. شتاتحة عمر، **تأثير السياسات التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية**، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.

30. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر-** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014.

31. الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية**، حالة مجمع صيدال- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2007/2006 .

32. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2008/2007.

33. عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

34. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2008/2007.

35. فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

36. قريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

37. قريز مسعود، **التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2001/2000.

38. كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012.

39. كريمة قويدري، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية " دراسة مقارنة مع الصين تركيا، مصر و الجزائر"** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011/2010.

40. محمد خليل بوحلايس، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2009/2008.

41. مفتاح حكيم، السياسات **التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2003/2002.

42. مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر** خلال الفترة 1988-2012، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الكمي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

43. منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2006/2005.

44. ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.

45. ناصري نفيسة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013 .

46. يونس دحماني، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " دراسة تحليلية للواقع والآفاق"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2010/2009.

ث. ملتقيات ومؤتمرات:

1. براق محمد، بن زاوي محمد الشريف، الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر، الملتقى الوطني حول:**"إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"** يومي 18-19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

2. براق محمد، بن زاوي محمد الشريف، **الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر**، الملتقى الوطني حول:"إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" يومي 18-19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

3. صفوت عبد السلام عوض الله، **دراسة الآثار المحتملة لاتفاقية (Trims) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية، الكويت، بدون سنة نشر.

4. عبد الله بن حاسن الجابري، **الفساد الاقتصادي**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005

5. عماد إشوي، عادل جدادوة، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ملتقى دولي بعنوان " **قانون الاستثمار والتنمية المستدامة**" يومي 05 و 06 ديسمبر 2012، جامعة محمد شريف مساعدية، سوق اهراس.

6. منتدى الاستراتيجيات الأردني، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:** "هل يجب أن نهتم ونعتني به؟ لماذا؟ وكيف؟"، عمان، الأردن، أوت 2018.

7. وردة شرف الدين، **القانون الواجب التطبيق على عقد الاستثمار التكنولوجي في التشريع الجزائري**، الملتقى الدولي السادس عشر حول " الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية" المنعقد يومي، 22-23 فيفري 2016.

ج. الدوريات والتقارير:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** لسنتي 2012-2013.

2. بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.

3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019، الملحق الإحصائي رقم 9.

4. جون سوليفان، **البوصلة الأخلاقية للشركات وأدوات مكافحة الفساد**، منتدى حوكمة الشركات الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، الدليل السابع، 2013.

5. حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر" تعاريف وقضايا "**، إصدارات جسر التنمية، العدد الثاني والثلاثون، 2004.

6. صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات**، الجزء 18، الطبعة الخامسة، 1993.

7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الاسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

8. وزارة الطاقة والمناجم، المركز الوطني للإحصاء، **الفصل الثامن**، حوصلة إحصائية 1962-2011.

ح. المراسيم والنصوص التشريعية:

1. القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن**"قانون الاستثمار"**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، الصادر في 02 أوت 1963.

2. القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن **"قانون الاستثمار"**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، الصادر في 17 سبتمبر 1966.

3. القانون رقم، 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق ب **"تأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها"**، الجريدة الرسمية، العدد رقم 35، الصادر في 28 سبتمبر 1982.

4. القانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد رقم 35، الصادر في 27 أوت 1986.

5. القانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر بتاريخ 18-04-1990.

6. المرسوم رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993.

7. المرسوم التنفيذي رقم 01-219 المؤرخ في 31 جويلية 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في 05 أوت 2001،

8. القانون 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22-08-2001.

9. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المتعلق ب **"صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره"**، العدد 64، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

10. الأمر الرئاسي رقم 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 2009/07/19.

11. القانون 16-09 مؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، بتاريخ 03 أوت 2016.

خ. مواقع الانترنت:

1. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: **www.andi.dz** تاريخ الاطلاع: 02-02-2020.

2. تقارير منظمة الشفافية الدولية لسنوات 2003-2018:
https://www.transparency.org/cpi

3. جريدة العين الإخبارية، قوانين الاستثمار "معضلة الجزائر ومطالب دولية بالتغيير"، الثلاثاء 13-3-2018: https://al-ain.com/article/algeria-investment-laws-criticism
تاريخ الاطلاع: 20-03-2020.

4. خالد المرزوق، نظريات التجارة الدولية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل: www.uobabylon.edu.iq/eprints/pub.doc. تاريخ الاطلاع 2017/11/10.

5. علي جاسم الصادق، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على ميزان المدفوعات:
http://www.aleqt.com/2011/01/27/article_496749.html تاريخ الاطلاع: 2019/12/21

6. الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، الجزائر في سلم الفساد، تاكيد واستنكار:
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/1/29/%D8% تاريخ الاطلاع: 2020 -03-16

7. مزايا الاستثمار الأجني المباشر وعيوبه:
http://tourism.uokerbala.edu.iq/wp/blog تاريخ الاطلاع: 2019/12/20

8. يوسف يوسفي، المجلة الصحفية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:
.www.uobabylon.edu.iq/eprints/pub.doc تاريخ الاطلاع: 2017/11/10

9. قاعدة بيانات البنك الدولي:
https://data.albankaldawli.org/country/algeria

10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ، الملحق الإحصائي لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (1990-2018):
http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools

ثانياً. المراجع باللغة الأجنبية:

1. (IMF) International Monetary Fund, Balance Of Payments And International Investment Position Manual, Sixth Edition (Bpm6) Washington, 2009.
2. Abdellatif Benachenhou**, Les Nouveaux Investisseurs**, Alpha Desing, Alger, 2006.
3. Alain Sameulson, **Economie International Contemporaine**, Serie D ’Economie En Plus, OPU, 1993.

4. Balance des paiements est position extérieure global, cote d'ivoire, 2013.

5. Bank Of Jamaica, **The Balance Of Payment**-Preliminary Quarterly Report-Janury-March 2012.

6. Ben Chmark **, Definition Of Foreign Direct Investment**, OCED, Fourth Edition, 2008.

7. Cem Tintin, **The Impacts of FDI on Productivity and Economic Growth: A Comparative Perspective**, Master Thesis, Spring 2010.

8. Codruta Simionca, **Foreign Direct Investments And Productivity Spillovers In The Swedish Manufacturing Industry**, Master Thesis, Department Of Economics, Lund University, Swedich, 2013.

9. Daniel Kaufman, **Aggregating Governance Indicateur**, PolicyResearch Working Paper, N° 2195, 1999.

10. Daniel Labaronne, **Economie General**, Le Seuil, Paris,1998.

11. Examen De La Politique De L'investissement, Algérie, UNCTAD, Nations Unies, New York Et Genève, 2004.

12. Hussien alasrag, **foreign direct investment development policies in the Arab countries**, MPRA, paper n° 2230 posted 13, march, 2007.

13. Jamal Bouoiyour & Saïd Toufik, **L'impact Des Investissements Directsétrangers Etdu Capital Humain Sur La Productivité Des Industries Manufacturières Marocaines,** *Région et Développement n° 25, 2007.*

14. James Gerber, **international economics**, sixth edition, copyright 2014, by Pearson education, united states of American,2014, p 65.

15. Joseph G .Monk, **gestion de la production et des opérations**, traduit par: Cloud Engrand, McGrawhill Edition, Paris, 1993.

16. Lim E. Ghee, **Determinants Of, And The Relation Between, Foreigndirect Investment And Growth**: A Summary Of The Recent Literature, IMFWorking Paper, N° 175, 2001.

17. Manela Magalhaes & Ana Paula Africano, **A Panel Analyses Of The FDI Impact On International Trade**, Faculdad Economia Universidad do Porto (FEP) working papers, N°235,jan 2007.

18. Murray R .Spiegel, **theory and problems of statistics**, Mc GRAW Hill Edition , New York.

19. **OECD, The Impact Of Foreign Direct Investment On Wages And Working Conditions,** Oecd Conference Centre, Paris, France.

20. Paul R ,Krugman, **International Economic Theory And Policy**, University Of Colifornia, USA, 2012.

21. Paul R. Krugmman, Mourice Obstbeld **, International Economics Theory And Policy** , Sixth Edition, 2003.

22. Pierre Baill, **exercices corrigés de statistique descriptive**, offices des publications universitaires, Alger.

23. R. Scott, Hacher,.Abdulnesser, Hatemi.J, **Economics of Transition**, Vol. 12 (4), 2004.

24. Robert M. Dunn Jr.Et John H**; Multi International Economics**; First Published By Routledge; 11 New Fetter Lane; London; 2004.

25. Selma Kurtishi-Kastrati, **The Effects Of Foreign Direct Investments For Host Country'sEconomy,** *European Journal Of Interdisciplinary Studies, Vol. 5, Issue 1, 2013.*

26. Slim Driss, **L'attractivité des Investissement Directs Etrangers Industriels en Tunisie**, Région et développement, N° 25, 2007.

27. UNCTAD, World investment report 2006, p 303, available in the Site: http://www.unctad.org.

28. UNCTAD, World Investment Report, **Investing In The Sdgs, An Action Plan**, New York And Geneva, 2014.

29. UNCTAD, World investment report, New York and Geneva, 2003.

30. World Bank, **Algeria Investment Climate Assessment**, Report No : 27605, June 29, 2003.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الاحصائيات السنوية لمتغيرات الدراسة.

(الوحدة: مليون دولار/ أو نسبة مئوية)

السنوات	ا ا م (FDI)	% ا ا م من الناتج المحلي (PFDI)	متوسط سعر خام البترول(PP	سعر صرف (TC)	معدل الانفتاح التجاري% (OP)	الصادرات M	الواردات X	الميزان التجاري (BC)
1980	349	0.823	48.23	3.83	57,69	13,652	9,614	4,038
1981	20,13	0.030	51.4	4.31	57,94	14,117	10,105	4,012
1982	54-	-0.1185	46.53	4.59	52,92	13,509	9,916	3,593
1983	417,0	0.0008	40.95	4.78	47,09	12,742	9,543	3,199
1984	802,0	0.0015	39.6	4.98	42,98	12,792	9,245	3,547
1985	40,0	0.0006	39.6	5.02	39,14	13,034	8,820	4,214
1986	31,5	0.008	15.03	4.70	26,78	8,065	7,896	,1690
1987	71,3	0.005	18.68	4.85	22,87	9,029	6,630	2,399
1988	01,13	0.022	16.22	5.91	26,23	7,620	6,685	,9350
1989	10,12	0.021	18.59	7.60	34,22	9,534	9038,	1,144
1990	334,0	0.00054	24.34	8.95	36,50	12,964	8,786	4,178
1991	63,11	0.0254	21.04	18.47	44,20	12,330	6,862	5,468
1992	00,30	0.0625	520.0	21.83	41,28	11,510	008,3	013,2
1993	0	0	017.8	23.34	38,43	10,410	7,990	2,420
1994	0	0	016.3	35.05	42,41	8,890	9,150	,2600-
1995	0	0	017.6	47.66	48,74	6010,2	10,100	0,160
1996	270	0.575	021.7	54.74	47,59	0213,2	9,090	034,1
1997	260	0.540	19.49	57.7	46,87	13,820	8,130	5,690
1998	60,606	1.258	12.94	58.73	40,69	10,140	8,630	1,510
1999	6,291	0.60	17.91	66.57	44,58	12,320	8,960	3,360
2000	1,280	0.511	28.5	75.26	56,95	21,650	9,350	12,300
2001	1,1113	2.033	24.85	77.21	53,10	19,090	9,480	9,610
2002	1065	1.876	25.24	79.68	54,20	18,710	12,010	6,700
2003	88,637	0.940	29.03	77.39	52,37	24,460	13,320	11,140
2004	85,881	1.033	38.66	72.06	57,98	32,217	954,17	14,263
2005	1156	1.120	54.64	73.27	64,30	46,334	19,857	26,477
2006	1841	1.573	65.85	72.64	64,99	54,741	20,681	34,060
2007	74,1686	1.250	74.95	69.29	,0465	60,590	26,348	34,242
2008	6,2638	1.543	99.97	64.58	69,46	78,589	37,993	40,596
2009	93,2746	2.002	62.25	72.64	61,55	45,186	37,402	7,784
2010	36,2300	1.426	80.15	74.38	60,50	090,57	38,885	18,205
2011	23,2571	1.285	112.943	72.93	60,36	72,888	46,927	961,25
2012	40,1500	0.717	111.045	77.53	58,47	736,71	51,569	20,167
2013	88,1691	0.806	108.971	79.36	57,21	64,867	54,987	9,880
2014	1502.20	0.702	100.234	80.57	55,48	129,60	59,670	0,459
2015	79,537-	-0.324	53.066	100.69	52,03	34,566	52,649	08-18,
2016	26,1638	1.023	5045.0	109.44	48,18	929,30	49,437	-20,128
2017	96,1200	0.717	54.053	110.97	48,53	694,53	18,984	-14,412

المصدر: 1- قاعدة بيانات البنك الدولي.

2- تقارير بنك الجزائر. نشرات سنوية مختلفة.

الملحق رقم (02): صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1975 الى 1982

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
الـــــواردات								
المواد الغذائية و المشروبات	4 633	3 595	4 488	5 029	5 174	7 782	8 399	8 745
التموين الصناعي (غ م م أ)	7 548	6 527	9 170	10 655	10 835	13 680	17 469	17 256
الوقود و مواد التشحيم	347	381	335	422	550	854	847	317
الآلات والسلع التجهيزية	6 922	6 670	9 442	11 501	10 660	11 324	11 831	11 983
معدات النقل و قطع الغيار	2 831	3 919	4 434	5 026	3 371	4 176	7 034	7 314
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	1 457	1 114	1 601	1 798	1 778	2 697	3 193	3 759
سلع غير مذكورة في مكان آخر	17	21	4	8	10	6	7	10
المجـــــمـــــوع	**23 755**	**22 227**	**29 475**	**34 439**	**32 378**	**40 519**	**48 780**	**49 384**
الـــــصادرات								
المواد الغذائية و المشروبات	669	602	526	562	401	431	519	324
التموين الصناعي (غ م م أ)	454	473	405	370	473	476	619	754
الوقود و مواد التشحيم (*)	17 273	21 097	23 445	23 279	35 859	51 715	61 677	59 391
الآلات والسلع التجهيزية	118	1	2	4	3	5	6	4
معدات النقل و قطع الغيار	21	11	17	4	-	1	5	2
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	28	21	15	14	18	20	11	3
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	-	-	-	-	-
المجـــــمـــــوع	**18 563**	**22 205**	**24 410**	**24 234**	**36 754**	**52 648**	**62 837**	**60 478**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء، **التجارة الخارجية**، حوصلة احصائية 1962-2011، ص 173.

الملحق رقم (03): صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1983 الى 1990

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الـــــواردات								
المواد الغذائية و المشروبات	9 209	7 833	9 728	7 261	7 096	9 296	19 965	16 907
التموين الصناعي (غ م م أ)	17 693	21 627	18 517	16 798	13 730	17 774	25 197	26 867
الوقود و مواد التشحيم	881	894	712	619	643	668	707	840
الآلات والسلع التجهيزية	12 854	12 029	12 492	10 970	7 631	10 043	15 786	26 415
معدات النقل و قطع الغيار	5 062	5 626	5 250	4 842	3 136	3 272	4 075	11 707
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	3 959	3 203	2 714	2 854	1 821	2 327	4 191	3 980
سلع غير مذكورة في مكان آخر	124	45	78	50	96	47	151	302
المجـــــمـــــوع	**49 782**	**51 257**	**49 491**	**43 394**	**34 153**	**43 427**	**70 072**	**87 018**
الـــــصادرات								
المواد الغذائية و المشروبات	178	235	281	123	145	178	264	450
التموين الصناعي (غ م م أ)	702	1 204	863	761	729	1 462	1 711	2 216
الوقود و مواد التشحيم (*)	59 824	62 297	63 299	34 003	40 700	42 934	68 927	118 600
الآلات والسلع التجهيزية	1	8	17	16	61	609	510	547
معدات النقل و قطع الغيار	-	1	92	6	60	146	371	107
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	17	13	12	26	41	92	154	187
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	-	-	-	-	172
المجـــــمـــــوع	**60 722**	**63 758**	**64 564**	**34 935**	**41 736**	**45 421**	**71 937**	**122 279**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء، **التجارة الخارجية**، حوصلة احصائية 1962-2011، ص 173.

الملحق رقم (04): صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1991 الى 1996

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الـــــواردات						
المواد الغذائية و المشروبات	30 860	50 696	47 555	93 515	132 962	138 928
التموين الصناعي (غ م م أ)	50 555	84 017	98 353	165 203	236 944	157 639
الوقود و مواد التشحيم	3 393	2 380	2 679	1 762	5 138	5 533
الآلات والسلع التجهيزية	38 966	34 178	40 445	49 552	90 345	108 154
معدات النقل و قطع الغيار	9 888	11 492	12 156	24 224	34 397	55 012
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	5 572	5 567	3 535	4 881	13 002	32 227
سلع غير مذكورة في مكان آخر	7	217	310	1 005	405	833
المجـــــمـــــوع	**139 241**	**188 547**	**205 035**	**340 142**	**513 193**	**498 326**
الـــــصادرات						
المواد الغذائية و المشروبات	957	1 743	2 265	1 159	5 233	9 260
التموين الصناعي (غ م م أ)	4 077	7 425	8 077	10 791	17 886	44 226
الوقود و مواد التشحيم (*)	226 800	237 545	228 120	311 362	473 064	682 139
الآلات والسلع التجهيزية	1 227	1 727	356	434	1 616	2 371
معدات النقل و قطع الغيار	124	182	38	72	84	222
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	403	388	695	520	568	2 593
سلع غير مذكورة في مكان آخر	1	-	1	-	-	-
المجـــــمـــــوع	**233 589**	**249 010**	**239 552**	**324 338**	**498 451**	**740 811**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء، **التجارة الخارجية**، حوصلة احصائية 1962-2011، ص 174.

الملحق رقم (05): صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1997 الى 2002

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الـــــواردات						
المواد الغذائية و المشروبات	141 358,6	145 413,2	145 486,6	167 013,1	169 992,2	204 480,6
التموين الصناعي (غ م م أ)	145 210,4	163 414,8	178 186,6	201 889,6	244 098,4	296 614,3
الوقود و مواد التشحيم	7 378,6	6 869,4	9 870,2	9 427,5	10 271,4	10 889,9
الآلات والسلع التجهيزية	119 061,2	127 980,9	152 676,4	163 997,0	193 536,0	247 390,0
معدات النقل و قطع الغيار	51 207,1	61 766,4	68 344,1	90 502,5	82 050,5	113 528,5
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	36 750,4	46 908,9	56 041,3	57 500,5	64 855,6	83 848,9
سلع غير مذكورة في مكان آخر	613,7	4,9	67,9	95,5	58,3	287,6
المجـــــمـــــوع	**501 579,9**	**552 358,6**	**610 673,0**	**690 425,7**	**764 862,4**	**957 039,8**
الـــــصادرات						
المواد الغذائية و المشروبات	1 979,4	2 002,2	2 017,2	2 651,5	2 220,5	3 332,5
التموين الصناعي (غ م م أ)	25 257,4	18 372,9	21 685,3	38 281,7	44 262,0	48 984,9
الوقود و مواد التشحيم (*)	762 709,6	566 616,1	811 266,5	1 611 973,6	1 428 968,1	1 441 871,6
الآلات والسلع التجهيزية	475,1	883,3	2 941,8	2 983,0	2 664,6	3 445,2
معدات النقل و قطع الغيار	791,8	235,6	1 681,0	1 160,1	1 924,4	1 812,8
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	554,2	765,5	924,6	165,7	296,1	1 744,9
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	-	-	-
المجـــــمـــــوع	**791 767,5**	**588 875,6**	**840 516,5**	**1 657 215,6**	**1 480 335,8**	**1 501 191,9**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء، **التجارة الخارجية**، حوصلة احصائية 1962-2011، ص 174.

الملحق رقم (06): صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 2003 الى 2008

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الـــــواردات						
المواد الغذائية و المشروبات	203 072,3	245 329,7	243 101,0	251 311,0	314 009,1	464 487,7
التموين الصناعي (غ م م أ)	321 280,7	376 591,3	424 523,9	538 536,1	685 381,4	940 763,5
الوقود و مواد التشحيم	7 408,1	10 891,9	12 336,4	13 321,9	13 171,3	16 154,5
الآلات والسلع التجهيزية	294 531,5	373 431,1	400 059,3	397 666,6	427 576,8	538 753,0
معدات النقل و قطع الغيار	124 662,2	185 491,6	273 901,0	219 425,2	315 412,7	413 538,6
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	96 486,6	122 664,2	139 723,3	138 280,0	161 277,9	198 336,2
سلع غير مذكورة في مكان آخر	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المجـــــمـــــوع	**1 047 441,4**	**1 314 399,8**	**1 493 644,8**	**1 558 540,8**	**1 916 829,1**	**2 572 033,4**
الـــــصادرات						
المواد الغذائية و المشروبات	3 559,2	5 294,6	5 027,7	6 168,0	6 413,2	7 457,9
التموين الصناعي (غ م م أ)	44 030,2	41 111,2	57 840,5	72 747,3	82 220,2	78 125,4
الوقود و مواد التشحيم (*)	1 850 067,7	2 286 309,3	3 355 000,0	3 895 736,2	4 121 790,4	4 970 025,1
الآلات والسلع التجهيزية	1 247,2	1 210,5	1 774,5	1 248,3	761,4	1 575,8
معدات النقل و قطع الغيار	923,4	2 739,9	1 390,3	2 261,8	1 894,2	1 889,2
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	2 225,9	782,4	515,2	839,3	1 083,7	35 946,4
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	-	-	-
المجـــــمـــــوع	**1 902 053,5**	**2 337 447,8**	**3 421 548,3**	**3 979 000,9**	**4 214 163,1**	**5 095 019,7**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء، **التجارة الخارجية**، حوصلة احصائية 1962-2011، ص 175.

الملحق رقم (07): صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 2009 الى 2011

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	2009	2010	2011
الـــــواردات			
المواد الغذائية و المشروبات	391 287,8	392 523,9	709 561,2
التموين الصناعي (غ م م أ)	1 045 013,5	1 103 483,0	1 085 795,5
الوقود و مواد التشحيم	13 656,2	37 460,0	49 433,7
الآلات والسلع التجهيزية	706 197,0	747 567,1	812 556,1
معدات النقل و قطع الغيار	483 912,3	489 988,2	517 969,7
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	214 738,4	240 768,6	267 185,4
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	16,9	0,0
المجـــــمـــــوع	**2 854 805,3**	**3 011 807,6**	**3 442 501,6**
الـــــصادرات			
المواد الغذائية و المشروبات	8 464,8	24 006,9	26 045,3
التموين الصناعي (غ م م أ)	64 788,5	86 219,4	121 265,7
الوقود و مواد التشحيم (*)	3 270 227,5	4 220 106,0	5 223 836,8
الآلات والسلع التجهيزية	1 582,5	1 481,6	994,0
معدات النقل و قطع الغيار	1 547,6	987,8	1 207,5
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	1 025,1	785,7	782,1
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-
المجـــــمـــــوع	**3 347 636,0**	**4 333 587,4**	**5 374 131,3**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء، **التجارة الخارجية**، حوصلة احصائية 1962-2011، ص 175.

الملحق رقم (08): صادرات المحروقات من سنة 2009 الى سنة 2013.

	2009	2010	2011	2012	2013
Pétrole brut					
Valeur (millions US $)	16 855,6	20 724,9	28 744,8	27 750,4	24 326,5
dont : Rapatriement des bénéfices	2 963,1	3 116,7	3 914,5	5 608,0	5 170,4
Volume (millions de barils)	272,8	258,7	254,6	250,4	222,2
(millions de tonnes métriques)	34,7	33,0	32,4	31,9	28,4
Prix d'unité (US $ par baril)	62,2	80,2	112,9	111,0	109,5
Condensât					
Valeur (millions US $)	5 146,2	4 268,7	5 495,9	4 698,2	4 838,6
dont : Rapatriement des bénéfices	231,6	196,4	229,5	173,2	198,3
Volume (millions de barils)	93,3	54,3	53,1	45,6	48,4
(millions de tonnes métriques)	10,5	6,1	5,9	5,1	5,4
Prix d'unité (US $ par baril)	55,2	78,7	103,6	103,3	99,9
Produits pétroliers raffinés					
Valeur (millions US $)	5 373,4	9 219,5	11 971,8	11 044,7	10 906,3
Volume (millions de barils)	85,4	111,6	106,7	97,7	101,4
(millions de tonnes métriques)	10,8	14,1	13,5	12,4	12,8
Prix d'unité (US $ par baril)	62,9	82,6	112,2	113,1	107,6
Gaz de pétrole liquéfié (GPL)					
Valeur (millions US $)	3 216,8	4 086,9	5 202,8	4 775,8	4 389,6
dont : Rapatriement des bénéfices	468,7	373,1	426,6	251,4	202,8
Volume (millions de barils)	74,1	64,3	65,4	59,8	58,0
(millions de tonnes métriques)	6,8	5,9	6,0	5,5	5,3
Prix d'unité (US $ par baril)	43,4	63,5	79,5	79,9	75,6
Gaz naturel liquéfié (GNL)					
Valeur (millions US $)	5 598,0	5 879,2	6 670,9	6 500,0	6 041,5
Volume (millions de m3)	34,7	31,2	27,3	24,2	23,0
Volume (billions de BTU)	791,8	714,1	636,8	565,2	538,7
Prix d'unité (US $ par million de BTU)	7,1	8,3	10,5	11,5	11,2
Gaz naturel (GN)					
Valeur (millions US $)	8 225,1	11 942,4	13 575,6	15 814,6	12 823,7
dont : Rapatriement des bénéfices	257,5	251,3	402,9	309,3	339,6
Volume (milliards de m3)	33,6	37,8	35,7	37,3	32,7
Volume (billions de BTU)	1 250,6	1 416,0	1 339,7	1 399,5	1 224,6
Prix d'unité (US $ par million de BTU)	6,6	8,4	10,1	11,3	10,5
Recettes totales des hydrocarb.(million	**44 415,1**	**56 121,6**	**71 661,8**	**70 583,7**	**63 326,2**
dont : Part des associés (hydrocarbures	3 920,9	3 937,5	4 973,5	6 341,9	5 911,1
	(En pourcentage du total des exportations)				
Pétrole brut	38,0	36,9	40,1	39,3	38,4
Autres	62,0	63,1	59,9	60,7	61,6
Condensât	11,6	7,6	7,7	6,7	7,6
Produits pétroliers raffinés	12,1	16,4	16,7	15,6	17,2
Gaz de pétrole liquéfié (GPL)	7,2	7,3	7,3	6,8	6,9
Gaz naturel liquéfié (GNL)	12,6	10,5	9,3	9,2	9,5
Gaz naturel (GN)	18,5	21,3	18,9	22,4	20,3

Source : Ministère de l'Énergie

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الملحق الاحصائي رقم 18 (**صادرات المحروقات**، ص 175.

الملحق رقم (09): صادرات المحروقات من سنة 2013 الى سنة 2017.

بملايين الدولارات الأمريكية

	2013	2014	2015	2016	2017
البترول الخام					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	24 326,5	18 343,2	10 037,7	8 876,4	10 459,9
منها : ترحيل الأرباح	5 170,4	4 315,9	2 560,7	2 144,9	2 308,3
الحجم (مليون برميل)	222,2	184,5	194,3	198,1	193,4
(مليون طن متري)	28,4	23,6	24,2	25,2	24,7
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	109,5	100,2	53,1	45,0	54,1
الكوندونسا					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	4 838,6	3 886,7	2 236,7	1 989,8	1 950,5
منها : ترحيل الأرباح	198,3	350,7	361,0	296,7	361,1
الحجم (مليون برميل)	48,4	42,9	44,2	46,6	37,5
(مليون طن متري)	5,4	4,8	5,0	5,2	4,2
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	99,9	90,7	49,7	42,7	51,9
مواد البترول المكررة					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	10 906,3	13 195,2	6 789,8	5 563,7	6 967,4
الحجم (مليون برميل)	101,4	132,0	128,8	125,8	123,2
(مليون طن متري)	12,8	16,7	16,8	15,9	15,6
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	107,6	100,0	52,7	44,2	56,6
غاز البترول المميع					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	4 389,6	5 203,4	2 687,8	2 221,0	2 977,5
منها : ترحيل الأرباح	202,8	291,5	275,9	240,8	289,6
الحجم (مليون برميل)	58,0	78,6	82,2	79,4	75,3
(مليون طن متري)	5,3	7,2	7,6	7,3	6,9
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	75,6	68,2	32,7	28,0	39,5
الغاز الطبيعي المميع					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	6 041,5	7 396,2	4 700,4	3 101,1	3 571,3
الحجم (مليون $م^3$)	23,0	28,5	26,6	25,7	26,7
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)	538,7	666,0	620,7	584,2	623,0
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)	11,2	11,1	7,6	5,3	5,7
الغاز الطبيعي					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	12 823,7	10 336,9	6 628,3	6 165,5	7 276,2
منها : ترحيل الأرباح	339,6	297,4	523,6	231,1	255,8
الحجم (مليار $م^3$)	32,7	27,4	27,4	39,1	38,1
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)	1 224,6	1 029,1	1 021,9	1 439,0	1 428,9
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)	10,5	10,0	6,5	4,3	5,1
إجمالي الإيرادات من المحروقات (مليون دولار أمريكي)	**63 326,2**	**58 361,6**	**33 080,7**	**27 917,5**	**33 202,8**
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	5 911,1	5 255,5	3 721,2	2 913,5	3 214,7
(بالنسبة المئوية من مجموع الصادرات)					
البترول الخام	38,4	31,4	30,3	31,8	31,5
أخرى	61,6	68,6	69,7	68,2	68,5
الكوندونسا	7,6	6,7	6,8	7,1	5,9
مواد البترول المكررة	17,2	22,6	20,5	19,9	21,0
غاز البترول المميع	6,9	8,9	8,1	8,0	9,0
الغاز الطبيعي المميع	9,5	12,7	14,2	11,1	10,8
الغاز الطبيعي	20,3	17,7	20,0	22,1	21,9

المصدر : وزارة الطاقة

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الملحق الاحصائي رقم 18 **(صادرات المحروقات)**، ص 156.

الملحق رقم (10): نتائج اختبار ديكي فولر وفيليب بيرون لسلسلة الميزان التجاري.

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.801088	0.6845
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:02
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.186345	0.103463	-1.801088	0.0803
C	1625.176	2644.082	0.614646	0.5428
@TREND("1980")	-25.25509	118.7425	-0.212688	0.8328

R-squared	0.091298	Mean dependent var	-222.4211
Adjusted R-squared	0.039372	S.D. dependent var	8073.671
S.E. of regression	7913.137	Akaike info criterion	20.86609
Sum squared resid	2.19E+09	Schwarz criterion	20.99538
Log likelihood	-393.4558	Hannan-Quinn criter.	20.91209
F-statistic	1.758234	Durbin-Watson stat	1.787335
Prob(F-statistic)	0.187231		

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.731588	0.0789
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:08
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.150124	0.086697	-1.731588	0.0917

R-squared	0.074242	Mean dependent var	-222.4211
Adjusted R-squared	0.074242	S.D. dependent var	8073.671
S.E. of regression	7768.189	Akaike info criterion	20.77943
Sum squared resid	2.23E+09	Schwarz criterion	20.82252
Log likelihood	-393.8091	Hannan-Quinn criter.	20.79476
Durbin-Watson stat	1.816116		

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.731588	0.0789
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	58756741
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	58756741

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:17
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.150124	0.086697	-1.731588	0.0917

R-squared	0.074242	Mean dependent var	-222.4211
Adjusted R-squared	0.074242	S.D. dependent var	8073.671
S.E. of regression	7768.189	Akaike info criterion	20.77943
Sum squared resid	2.23E+09	Schwarz criterion	20.82252
Log likelihood	-393.8091	Hannan-Quinn criter.	20.79476
Durbin-Watson stat	1.816116		

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.888333	0.3341
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:06
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.190035	0.100636	-1.888333	0.0671
C	1159.532	1462.778	0.792692	0.4332

R-squared	0.090123	Mean dependent var	-222.4211
Adjusted R-squared	0.064849	S.D. dependent var	8073.671
S.E. of regression	7807.498	Akaike info criterion	20.81475
Sum squared resid	2.19E+09	Schwarz criterion	20.90094
Log likelihood	-393.4803	Hannan-Quinn criter.	20.84542
F-statistic	3.565802	Durbin-Watson stat	1.778609
Prob(F-statistic)	0.067060		

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.829894	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:22
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-0.992388	0.170224	-5.829894	0.0000

R-squared	0.485326	Mean dependent var	270.9189
Adjusted R-squared	0.485326	S.D. dependent var	11413.31
S.E. of regression	8187.998	Akaike info criterion	20.88538
Sum squared resid	2.41E+09	Schwarz criterion	20.92892
Log likelihood	-385.3796	Hannan-Quinn criter.	20.90073
Durbin-Watson stat	1.957738		

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.749496	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:20
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-0.994181	0.172916	-5.749496	0.0000
C	-224.8282	1367.387	-0.164422	0.8703

R-squared	0.485723	Mean dependent var	270.9189
Adjusted R-squared	0.471029	S.D. dependent var	11413.31
S.E. of regression	8300.940	Akaike info criterion	20.93866
Sum squared resid	2.41E+09	Schwarz criterion	21.02574
Log likelihood	-385.3653	Hannan-Quinn criter.	20.96936
F-statistic	33.05670	Durbin-Watson stat	1.956001
Prob(F-statistic)	0.000002		

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.801088	0.6845
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	57674226
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	57674226

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:10
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.186345	0.103463	-1.801088	0.0803
C	1625.176	2644.082	0.614646	0.5428
@TREND("1980")	-25.25509	118.7425	-0.212688	0.8328

R-squared	0.091298	Mean dependent var	-222.4211
Adjusted R-squared	0.039372	S.D. dependent var	8073.671
S.E. of regression	7913.137	Akaike info criterion	20.86609
Sum squared resid	2.19E+09	Schwarz criterion	20.99538
Log likelihood	-393.4558	Hannan-Quinn criter.	20.91209
F-statistic	1.758234	Durbin-Watson stat	1.787335
Prob(F-statistic)	0.187231		

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.699037	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:19
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.007780	0.176833	-5.699037	0.0000
C	1092.286	2945.225	0.370867	0.7130
@TREND("1980")	-66.19477	130.7081	-0.506432	0.6158

R-squared	0.489573	Mean dependent var	270.9189
Adjusted R-squared	0.459548	S.D. dependent var	11413.31
S.E. of regression	8390.541	Akaike info criterion	20.98520
Sum squared resid	2.39E+09	Schwarz criterion	21.11582
Log likelihood	-385.2262	Hannan-Quinn criter.	21.03125
F-statistic	16.30547	Durbin-Watson stat	1.946973
Prob(F-statistic)	0.000011		

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.731464	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	65180979
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	57825986

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.817506	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	65231326
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	58120732

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:24
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-0.994181	0.172916	-5.749496	0.0000
C	-224.8282	1367.387	-0.164422	0.8703

R-squared	0.485723	Mean dependent var	270.9189
Adjusted R-squared	0.471029	S.D. dependent var	11413.31
S.E. of regression	8300.940	Akaike info criterion	20.93866
Sum squared resid	2.41E+09	Schwarz criterion	21.02574
Log likelihood	-385.3653	Hannan-Quinn criter.	20.96936
F-statistic	33.05670	Durbin-Watson stat	1.956001
Prob(F-statistic)	0.000002		

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:25
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-0.992388	0.170224	-5.829894	0.0000

R-squared	0.485326	Mean dependent var	270.9189
Adjusted R-squared	0.485326	S.D. dependent var	11413.31
S.E. of regression	8187.998	Akaike info criterion	20.88538
Sum squared resid	2.41E+09	Schwarz criterion	20.92892
Log likelihood	-385.3796	Hannan-Quinn criter.	20.90073
Durbin-Watson stat	1.957738		

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.979809	0.2941
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	57748768
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	63649441

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.696821	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	64692979
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	43555847

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:13
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.190035	0.100636	-1.888333	0.0671
C	1159.532	1462.778	0.792692	0.4332

R-squared	0.090123	Mean dependent var	-222.4211
Adjusted R-squared	0.064849	S.D. dependent var	8073.671
S.E. of regression	7807.498	Akaike info criterion	20.81475
Sum squared resid	2.19E+09	Schwarz criterion	20.90094
Log likelihood	-393.4803	Hannan-Quinn criter.	20.84542
F-statistic	3.565802	Durbin-Watson stat	1.778609
Prob(F-statistic)	0.067060		

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:23
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.007780	0.176833	-5.699037	0.0000
C	1092.286	2945.225	0.370867	0.7130
@TREND("1980")	-66.19477	130.7081	-0.506432	0.6158

R-squared	0.489573	Mean dependent var	270.9189
Adjusted R-squared	0.459548	S.D. dependent var	11413.31
S.E. of regression	8390.541	Akaike info criterion	20.98520
Sum squared resid	2.39E+09	Schwarz criterion	21.11582
Log likelihood	-385.2262	Hannan-Quinn criter.	21.03125
F-statistic	16.30547	Durbin-Watson stat	1.946973
Prob(F-statistic)	0.000011		

الملحق رقم (11): نتائج اختبار ديكي فولر وفيليب بيرون لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر.

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.177538	0.9316
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:39
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.021688	0.122159	-0.177538	0.8606
D(FDI(-1))	-0.134430	0.189741	-0.708494	0.4855
D(FDI(-2))	-0.107786	0.193799	-0.556177	0.5832
D(FDI(-3))	0.512770	0.209860	2.443389	0.0223
D(FDI(-4))	-0.599690	0.283864	-2.112595	0.0452
D(FDI(-5))	0.247234	0.304785	0.811175	0.4252
D(FDI(-6))	-0.905240	0.314168	-2.881384	0.0082
C	133.4384	124.4440	1.072277	0.2943

R-squared	0.573492	Mean dependent var	46.90625
Adjusted R-squared	0.449094	S.D. dependent var	655.5254
S.E. of regression	486.5510	Akaike info criterion	15.42488
Sum squared resid	5681566.	Schwarz criterion	15.79131
Log likelihood	-238.7981	Hannan-Quinn criter.	15.54634
F-statistic	4.610131	Durbin-Watson stat	2.223227
Prob(F-statistic)	0.002192		

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.786124	0.8780
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:40
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	0.069294	0.088146	0.786124	0.4392
D(FDI(-1))	-0.167975	0.187704	-0.894896	0.3794
D(FDI(-2))	-0.133034	0.192938	-0.689518	0.4968
D(FDI(-3))	0.508154	0.210443	2.414683	0.0234
D(FDI(-4))	-0.647729	0.281145	-2.303896	0.0298
D(FDI(-5))	0.221618	0.304756	0.727197	0.4739
D(FDI(-6))	-0.963880	0.310297	-3.106313	0.0047

R-squared	0.553059	Mean dependent var	46.90625
Adjusted R-squared	0.445793	S.D. dependent var	655.5254
S.E. of regression	488.0063	Akaike info criterion	15.40917
Sum squared resid	5953755.	Schwarz criterion	15.72980
Log likelihood	-239.5468	Hannan-Quinn criter.	15.51545
Durbin-Watson stat	2.241808		

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.494397	0.0544
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	267192.9
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	301935.5

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:42
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.478032	0.141461	-3.379235	0.0018
C	-191.3740	187.1075	-1.022802	0.3134
@TREND("1980")	29.26420	11.44093	2.557851	0.0150

R-squared	0.246592	Mean dependent var	30.45553
Adjusted R-squared	0.203541	S.D. dependent var	603.5155
S.E. of regression	538.6048	Akaike info criterion	15.49150
Sum squared resid	10153331	Schwarz criterion	15.62078
Log likelihood	-291.3385	Hannan-Quinn criter.	15.53750
F-statistic	5.727798	Durbin-Watson stat	2.289539
Prob(F-statistic)	0.007047		

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.509195	0.0548
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:36
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.866798	0.247008	-3.509195	0.0017
D(FDI(-1))	0.322639	0.235332	1.370999	0.1826
D(FDI(-2))	0.448666	0.218836	2.050233	0.0510
D(FDI(-3))	0.854405	0.253078	3.376052	0.0024
D(FDI(-4))	0.025527	0.315924	0.080800	0.9362
D(FDI(-5))	0.610674	0.294297	2.075023	0.0484
C	-727.7592	307.8253	-2.364196	0.0261
@TREND("1980")	65.73316	20.48797	3.208378	0.0036

R-squared	0.592688	Mean dependent var	45.63364
Adjusted R-squared	0.478640	S.D. dependent var	645.2430
S.E. of regression	465.8993	Akaike info criterion	15.33303
Sum squared resid	5426555.	Schwarz criterion	15.69582
Log likelihood	-244.9950	Hannan-Quinn criter.	15.45510
F-statistic	5.196850	Durbin-Watson stat	1.699486
Prob(F-statistic)	0.000941		

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.745285	0.0080
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:48
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-2.058787	0.549701	-3.745285	0.0010
D(FDI(-1),2)	0.913902	0.514960	1.774704	0.0881
D(FDI(-2),2)	0.797818	0.473148	1.686191	0.1042
D(FDI(-3),2)	1.311475	0.490108	2.675893	0.0130
D(FDI(-4),2)	0.694951	0.405702	1.712958	0.0991
D(FDI(-5),2)	0.926548	0.284660	3.254931	0.0032
C	118.0927	87.77585	1.345389	0.1906

R-squared	0.852782	Mean dependent var	9.388750
Adjusted R-squared	0.817450	S.D. dependent var	1116.498
S.E. of regression	477.0336	Akaike info criterion	15.36369
Sum squared resid	5689028.	Schwarz criterion	15.68432
Log likelihood	-238.8191	Hannan-Quinn criter.	15.46997
F-statistic	24.13605	Durbin-Watson stat	2.245269
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.902337	0.3278
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	317139.7
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	264077.2

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:43
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.218366	0.105830	-2.063372	0.0463
C	189.7988	121.5446	1.561557	0.1271

R-squared	0.105757	Mean dependent var	30.45553
Adjusted R-squared	0.080917	S.D. dependent var	603.5155
S.E. of regression	578.5833	Akaike info criterion	15.61024
Sum squared resid	12051309	Schwarz criterion	15.69643
Log likelihood	-294.5945	Hannan-Quinn criter.	15.64090
F-statistic	4.257503	Durbin-Watson stat	2.565130
Prob(F-statistic)	0.046345		

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.679494	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:50
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.444113	0.149193	-9.679494	0.0000

R-squared	0.722341	Mean dependent var	17.32838
Adjusted R-squared	0.722341	S.D. dependent var	1037.159
S.E. of regression	546.5142	Akaike info criterion	15.47165
Sum squared resid	10752400	Schwarz criterion	15.51519
Log likelihood	-285.2256	Hannan-Quinn criter.	15.48700
Durbin-Watson stat	2.124423		

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.981337	0.0201
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:47
Sample (adjusted): 1988 2018
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-2.774934	0.696986	-3.981337	0.0006
D(FDI(-1),2)	1.480629	0.610368	2.425796	0.0239
D(FDI(-2),2)	1.418021	0.591327	2.398030	0.0254
D(FDI(-3),2)	1.974026	0.606321	3.255744	0.0036
D(FDI(-4),2)	1.505989	0.605864	2.485690	0.0210
D(FDI(-5),2)	1.574771	0.461695	3.410848	0.0025
D(FDI(-6),2)	0.570827	0.359414	1.588215	0.1265
C	-77.03734	249.7395	-0.308471	0.7606
@TREND("1980")	11.20481	10.58325	1.058730	0.3012

R-squared	0.873302	Mean dependent var	9.901613
Adjusted R-squared	0.827230	S.D. dependent var	1134.950
S.E. of regression	471.7483	Akaike info criterion	15.38847
Sum squared resid	4896023.	Schwarz criterion	15.80479
Log likelihood	-229.5213	Hannan-Quinn criter.	15.52418
F-statistic	18.95520	Durbin-Watson stat	2.018530

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.867178	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	288043.3
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	255642.9

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.719675	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	288039.6
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	255730.1

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 17:46
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.447329	0.150751	-9.600787	0.0000
C	50.65451	90.78467	0.557963	0.5804

R-squared	0.724789	Mean dependent var	17.32838
Adjusted R-squared	0.716926	S.D. dependent var	1037.159
S.E. of regression	551.8178	Akaike info criterion	15.51685
Sum squared resid	10657601	Schwarz criterion	15.60393
Log likelihood	-285.0617	Hannan-Quinn criter.	15.54755
F-statistic	92.17510	Durbin-Watson stat	2.137724
Prob(F-statistic)	0.000000		

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 17:44
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.447352	0.152955	-9.462601	0.0000
C	47.07891	195.4543	0.240869	0.8111
@TREND("1980")	0.178806	8.620761	0.020741	0.9836

R-squared	0.724792	Mean dependent var	17.32838
Adjusted R-squared	0.708604	S.D. dependent var	1037.159
S.E. of regression	559.8704	Akaike info criterion	15.57089
Sum squared resid	10657466	Schwarz criterion	15.70151
Log likelihood	-285.0615	Hannan-Quinn criter.	15.61694
F-statistic	44.77155	Durbin-Watson stat	2.137700
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.908425	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	290605.4
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	262393.1

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.063675	0.2546
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	338621.2
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	236097.5

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 17:47
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.444113	0.149193	-9.679494	0.0000

R-squared	0.722341	Mean dependent var	17.32838
Adjusted R-squared	0.722341	S.D. dependent var	1037.159
S.E. of regression	546.5142	Akaike info criterion	15.47165
Sum squared resid	10752400	Schwarz criterion	15.51519
Log likelihood	-285.2256	Hannan-Quinn criter.	15.48700
Durbin-Watson stat	2.124423		

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 16:44
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.113367	0.083297	-1.361000	0.1817

R-squared	0.045185	Mean dependent var	30.45553
Adjusted R-squared	0.045185	S.D. dependent var	603.5155
S.E. of regression	589.7229	Akaike info criterion	15.62315
Sum squared resid	12867604	Schwarz criterion	15.66624
Log likelihood	-295.8398	Hannan-Quinn criter.	15.63848
Durbin-Watson stat	2.682327		

الملحق رقم (12):نتائج اختبار ديكي فولر وفيليب بيرون لسلسلة سعر الصرف.

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.170491	0.9670
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	25.05904
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	41.28612

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.081550	0.9897
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	26.82820
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	52.21923

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 17:52
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	0.012523	0.024466	0.511831	0.6119
C	2.346675	1.471974	1.594237	0.1196

R-squared	0.007224	Mean dependent var	2.967368
Adjusted R-squared	-0.020353	S.D. dependent var	5.091522
S.E. of regression	5.143074	Akaike info criterion	6.164375
Sum squared resid	952.2435	Schwarz criterion	6.250564
Log likelihood	-115.1231	Hannan-Quinn criter.	6.195040
F-statistic	0.261971	Durbin-Watson stat	1.339222
Prob(F-statistic)	0.611895		

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 17:53
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	0.044657	0.014153	3.155205	0.0032

R-squared	-0.062865	Mean dependent var	2.967368
Adjusted R-squared	-0.062865	S.D. dependent var	5.091522
S.E. of regression	5.249123	Akaike info criterion	6.179962
Sum squared resid	1019.472	Schwarz criterion	6.223057
Log likelihood	-116.4193	Hannan-Quinn criter.	6.195295
Durbin-Watson stat	1.291901		

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.020902	0.0016
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 17:56
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.533640	0.106284	-5.020902	0.0000
D(TC(-1))	0.423091	0.145263	2.912585	0.0078
D(TC(-2))	-0.011888	0.168662	-0.070483	0.9444
D(TC(-3))	0.424894	0.163009	2.606568	0.0158
D(TC(-4))	0.396357	0.237356	1.669881	0.1085
D(TC(-5))	0.367870	0.213515	1.722928	0.0983
D(TC(-6))	0.703097	0.231800	3.033208	0.0059
C	-9.080164	2.920376	-3.109245	0.0049
@TREND("1980")	1.665289	0.340428	4.891756	0.0001

R-squared	0.634168	Mean dependent var	3.496563
Adjusted R-squared	0.506923	S.D. dependent var	5.394304
S.E. of regression	3.787852	Akaike info criterion	5.733734
Sum squared resid	330.0000	Schwarz criterion	6.145972
Log likelihood	-82.73974	Hannan-Quinn criter.	5.870379
F-statistic	4.983806	Durbin-Watson stat	2.190006

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.882871	0.6437
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	23.28376
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	44.47448

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 17:50
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.101673	0.073884	-1.376121	0.1775
C	0.688003	1.761160	0.390653	0.6984
@TREND("1980")	0.375327	0.229757	1.633580	0.1113

R-squared	0.077556	Mean dependent var	2.967368
Adjusted R-squared	0.024845	S.D. dependent var	5.091522
S.E. of regression	5.027874	Akaike info criterion	6.143528
Sum squared resid	884.7830	Schwarz criterion	6.272811
Log likelihood	-113.7270	Hannan-Quinn criter.	6.189526
F-statistic	1.471349	Durbin-Watson stat	1.289607
Prob(F-statistic)	0.243471		

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.511831	0.9850
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 17:58
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	0.012523	0.024466	0.511831	0.6119
C	2.346675	1.471974	1.594237	0.1196

R-squared	0.007224	Mean dependent var	2.967368
Adjusted R-squared	-0.020353	S.D. dependent var	5.091522
S.E. of regression	5.143074	Akaike info criterion	6.164375
Sum squared resid	952.2435	Schwarz criterion	6.250564
Log likelihood	-115.1231	Hannan-Quinn criter.	6.195040
F-statistic	0.261971	Durbin-Watson stat	1.339222
Prob(F-statistic)	0.611895		

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.140903	0.0025
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.79171
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	22.42279

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:01
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.660804	0.159092	-4.153588	0.0002
C	2.052392	0.929203	2.208767	0.0338

R-squared	0.330173	Mean dependent var	0.138919
Adjusted R-squared	0.311035	S.D. dependent var	5.913665
S.E. of regression	4.908574	Akaike info criterion	6.072382
Sum squared resid	843.2934	Schwarz criterion	6.159459
Log likelihood	-110.3391	Hannan-Quinn criter.	6.103081
F-statistic	17.25229	Durbin-Watson stat	1.936157
Prob(F-statistic)	0.000200		

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.157289	0.0119
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.52999
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	22.30543

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:00
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.675956	0.162286	-4.165204	0.0002
C	1.127221	1.745203	0.645897	0.5227
@TREND("1980")	0.048452	0.077097	0.628463	0.5339

R-squared	0.337865	Mean dependent var	0.138919
Adjusted R-squared	0.298916	S.D. dependent var	5.913665
S.E. of regression	4.951558	Akaike info criterion	6.114887
Sum squared resid	833.6096	Schwarz criterion	6.245502
Log likelihood	-110.1254	Hannan-Quinn criter.	6.160934
F-statistic	8.674511	Durbin-Watson stat	1.930854
Prob(F-statistic)	0.000904		

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.412414	0.0012
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	25.96865
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	27.73204

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:03
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.486588	0.145416	-3.346179	0.0019

R-squared	0.236806	Mean dependent var	0.138919
Adjusted R-squared	0.236806	S.D. dependent var	5.913665
S.E. of regression	5.166237	Akaike info criterion	6.148821
Sum squared resid	960.8401	Schwarz criterion	6.192360
Log likelihood	-112.7532	Hannan-Quinn criter.	6.164171
Durbin-Watson stat	2.014440		

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.153588	0.0025
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:06
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.660804	0.159092	-4.153588	0.0002
C	2.052392	0.929203	2.208767	0.0338

R-squared	0.330173	Mean dependent var	0.138919
Adjusted R-squared	0.311035	S.D. dependent var	5.913665
S.E. of regression	4.908574	Akaike info criterion	6.072382
Sum squared resid	843.2934	Schwarz criterion	6.159459
Log likelihood	-110.3391	Hannan-Quinn criter.	6.103081
F-statistic	17.25229	Durbin-Watson stat	1.936157
Prob(F-statistic)	0.000200		

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.657612	0.9741
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 17:59
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	0.026302	0.015867	1.657612	0.1063
D(TC(-1))	0.372110	0.165630	2.246627	0.0311

R-squared	0.064985	Mean dependent var	3.034595
Adjusted R-squared	0.038270	S.D. dependent var	5.144627
S.E. of regression	5.045224	Akaike info criterion	6.127299
Sum squared resid	890.9000	Schwarz criterion	6.214376
Log likelihood	-111.3550	Hannan-Quinn criter.	6.157998
Durbin-Watson stat	1.941336		

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.346179	0.0014
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:07
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.486588	0.145416	-3.346179	0.0019

R-squared	0.236806	Mean dependent var	0.138919
Adjusted R-squared	0.236806	S.D. dependent var	5.913665
S.E. of regression	5.166237	Akaike info criterion	6.148821
Sum squared resid	960.8401	Schwarz criterion	6.192360
Log likelihood	-112.7532	Hannan-Quinn criter.	6.164171
Durbin-Watson stat	2.014440		

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.165204	0.0116
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:05
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.675956	0.162286	-4.165204	0.0002
C	1.127221	1.745203	0.645897	0.5227
@TREND("1980")	0.048452	0.077097	0.628463	0.5339

R-squared	0.337865	Mean dependent var	0.138919
Adjusted R-squared	0.298916	S.D. dependent var	5.913665
S.E. of regression	4.951558	Akaike info criterion	6.114887
Sum squared resid	833.6096	Schwarz criterion	6.245502
Log likelihood	-110.1254	Hannan-Quinn criter.	6.160934
F-statistic	8.674511	Durbin-Watson stat	1.930854
Prob(F-statistic)	0.000904		

الملحق رقم (13): نتائج اختبار ديكي فولر وفيليب بيرون لسلسلة درجة الانفتاح التجاري.

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.446975	0.5491
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:14
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	-0.102168	0.070608	-1.446975	0.1566
C	4.866879	3.580060	1.359440	0.1825

R-squared	0.054963	Mean dependent var	-0.187368
Adjusted R-squared	0.028712	S.D. dependent var	4.908995
S.E. of regression	4.838009	Akaike info criterion	6.042079
Sum squared resid	842.6279	Schwarz criterion	6.128268
Log likelihood	-112.7995	Hannan-Quinn criter.	6.072745
F-statistic	2.093736	Durbin-Watson stat	1.467420
Prob(F-statistic)	0.156556		

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.551390	0.4716
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	23.31275
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	28.71200

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:23
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	-0.008516	0.015655	-0.543941	0.5897

R-squared	0.006449	Mean dependent var	-0.187368
Adjusted R-squared	0.006449	S.D. dependent var	4.908995
S.E. of regression	4.893141	Akaike info criterion	6.039509
Sum squared resid	885.8846	Schwarz criterion	6.082604
Log likelihood	-113.7507	Hannan-Quinn criter.	6.054842
Durbin-Watson stat	1.529385		

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.543941	0.4748
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:16
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	-0.008516	0.015655	-0.543941	0.5897

R-squared	0.006449	Mean dependent var	-0.187368
Adjusted R-squared	0.006449	S.D. dependent var	4.908995
S.E. of regression	4.893141	Akaike info criterion	6.039509
Sum squared resid	885.8846	Schwarz criterion	6.082604
Log likelihood	-113.7507	Hannan-Quinn criter.	6.054842
Durbin-Watson stat	1.529385		

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.148180	0.5035
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:12
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	-0.177487	0.082622	-2.148180	0.0387
C	5.889820	3.550772	1.658743	0.1061
@TREND("1980")	0.138618	0.083748	1.655184	0.1068

R-squared	0.123566	Mean dependent var	-0.187368
Adjusted R-squared	0.073484	S.D. dependent var	4.908995
S.E. of regression	4.725188	Akaike info criterion	6.019348
Sum squared resid	781.4590	Schwarz criterion	6.148631
Log likelihood	-111.3676	Hannan-Quinn criter.	6.065346
F-statistic	2.467273	Durbin-Watson stat	1.475790
Prob(F-statistic)	0.099446		

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.656538	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:25
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-0.767822	0.164891	-4.656538	0.0000
C	-0.141710	0.808166	-0.175347	0.8618

R-squared	0.382535	Mean dependent var	0.048378
Adjusted R-squared	0.364893	S.D. dependent var	6.160601
S.E. of regression	4.909605	Akaike info criterion	6.072802
Sum squared resid	843.6479	Schwarz criterion	6.159879
Log likelihood	-110.3468	Hannan-Quinn criter.	6.103501
F-statistic	21.68335	Durbin-Watson stat	1.920473
Prob(F-statistic)	0.000045		

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.642993	0.4514
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.17442
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	30.11989

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:18
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	-0.102168	0.070608	-1.446975	0.1566
C	4.866879	3.580060	1.359440	0.1825

R-squared	0.054963	Mean dependent var	-0.187368
Adjusted R-squared	0.028712	S.D. dependent var	4.908995
S.E. of regression	4.838009	Akaike info criterion	6.042079
Sum squared resid	842.6279	Schwarz criterion	6.128268
Log likelihood	-112.7995	Hannan-Quinn criter.	6.072745
F-statistic	2.093736	Durbin-Watson stat	1.467420
Prob(F-statistic)	0.156556		

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.257921	0.4456
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	20.56471
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	25.68966

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:17
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	-0.177487	0.082622	-2.148180	0.0387
C	5.889820	3.550772	1.658743	0.1061
@TREND("1980")	0.138618	0.083748	1.655184	0.1068

R-squared	0.123566	Mean dependent var	-0.187368
Adjusted R-squared	0.073484	S.D. dependent var	4.908995
S.E. of regression	4.725188	Akaike info criterion	6.019348
Sum squared resid	781.4590	Schwarz criterion	6.148631
Log likelihood	-111.3676	Hannan-Quinn criter.	6.065346
F-statistic	2.467273	Durbin-Watson stat	1.475790
Prob(F-statistic)	0.099446		

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.628655	0.0036
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:25
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-0.773654	0.167144	-4.628655	0.0001
C	-0.890662	1.739395	-0.512053	0.6119
@TREND("1980")	0.037375	0.076628	0.487751	0.6289

R-squared	0.386825	Mean dependent var	0.048378
Adjusted R-squared	0.350756	S.D. dependent var	6.160601
S.E. of regression	4.963946	Akaike info criterion	6.119884
Sum squared resid	837.7858	Schwarz criterion	6.250499
Log likelihood	-110.2178	Hannan-Quinn criter.	6.165932
F-statistic	10.72455	Durbin-Watson stat	1.922752
Prob(F-statistic)	0.000245		

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.642523	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.80129
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	22.29617

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:29
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-0.767822	0.164891	-4.656538	0.0000
C	-0.141710	0.808166	-0.175347	0.8618

R-squared	0.382535	Mean dependent var	0.048378
Adjusted R-squared	0.364893	S.D. dependent var	6.160601
S.E. of regression	4.909605	Akaike info criterion	6.072802
Sum squared resid	843.6479	Schwarz criterion	6.159879
Log likelihood	-110.3468	Hannan-Quinn criter.	6.103501
F-statistic	21.68335	Durbin-Watson stat	1.920473
Prob(F-statistic)	0.000045		

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.717562	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:26
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-0.766362	0.162449	-4.717562	0.0000

R-squared	0.381992	Mean dependent var	0.048378
Adjusted R-squared	0.381992	S.D. dependent var	6.160601
S.E. of regression	4.843062	Akaike info criterion	6.019626
Sum squared resid	844.3890	Schwarz criterion	6.063165
Log likelihood	-110.3631	Hannan-Quinn criter.	6.034976
Durbin-Watson stat	1.921436		

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.703357	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.82132
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	22.27979

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:29
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-0.766362	0.162449	-4.717562	0.0000

R-squared	0.381992	Mean dependent var	0.048378
Adjusted R-squared	0.381992	S.D. dependent var	6.160601
S.E. of regression	4.843062	Akaike info criterion	6.019626
Sum squared resid	844.3890	Schwarz criterion	6.063165
Log likelihood	-110.3631	Hannan-Quinn criter.	6.034976
Durbin-Watson stat	1.921436		

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.619343	0.0037
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.64286
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	22.31654

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 18:27
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-0.773654	0.167144	-4.628655	0.0001
C	-0.890662	1.739395	-0.512053	0.6119
@TREND("1980")	0.037375	0.076628	0.487751	0.6289

R-squared	0.386825	Mean dependent var	0.048378
Adjusted R-squared	0.350756	S.D. dependent var	6.160601
S.E. of regression	4.963946	Akaike info criterion	6.119884
Sum squared resid	837.7858	Schwarz criterion	6.250499
Log likelihood	-110.2178	Hannan-Quinn criter.	6.165932
F-statistic	10.72455	Durbin-Watson stat	1.922752
Prob(F-statistic)	0.000245		

الملحق رقم (14): نتائج اختبار ديكي فولر وفيليب بيرون لسلسلة سعر البترول.

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.163916	0.4951
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 19:36
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.203630	0.094103	-2.163916	0.0374
C	0.833134	4.756325	0.175163	0.8620
@TREND("1980")	0.453954	0.255716	1.775228	0.0846

R-squared	0.126083	Mean dependent var	0.610789
Adjusted R-squared	0.076145	S.D. dependent var	14.44825
S.E. of regression	13.88728	Akaike info criterion	8.175480
Sum squared resid	6749.978	Schwarz criterion	8.304763
Log likelihood	-152.3341	Hannan-Quinn criter.	8.221478
F-statistic	2.524777	Durbin-Watson stat	1.745270
Prob(F-statistic)	0.094565		

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.555406	0.4699
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	202.1491
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	214.9770

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 19:34
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.022711	0.043602	-0.520883	0.6056

R-squared	0.005458	Mean dependent var	0.610789
Adjusted R-squared	0.005458	S.D. dependent var	14.44825
S.E. of regression	14.40877	Akaike info criterion	8.199514
Sum squared resid	7681.665	Schwarz criterion	8.242608
Log likelihood	-154.7908	Hannan-Quinn criter.	8.214847
Durbin-Watson stat	1.825609		

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.163916	0.4951
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	177.6310
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	177.6310

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 19:31
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.203630	0.094103	-2.163916	0.0374
C	0.833134	4.756325	0.175163	0.8620
@TREND("1980")	0.453954	0.255716	1.775228	0.0846

R-squared	0.126083	Mean dependent var	0.610789
Adjusted R-squared	0.076145	S.D. dependent var	14.44825
S.E. of regression	13.88728	Akaike info criterion	8.175480
Sum squared resid	6749.978	Schwarz criterion	8.304763
Log likelihood	-152.3341	Hannan-Quinn criter.	8.221478
F-statistic	2.524777	Durbin-Watson stat	1.745270
Prob(F-statistic)	0.094565		

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.338312	0.6017
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	193.6251
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	193.6251

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 19:33
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.104157	0.077827	-1.338312	0.1892
C	5.252378	4.172189	1.258902	0.2162

R-squared	0.047394	Mean dependent var	0.610789
Adjusted R-squared	0.020933	S.D. dependent var	14.44825
S.E. of regression	14.29622	Akaike info criterion	8.209064
Sum squared resid	7357.753	Schwarz criterion	8.295253
Log likelihood	-153.9722	Hannan-Quinn criter.	8.239729
F-statistic	1.791079	Durbin-Watson stat	1.760932
Prob(F-statistic)	0.189187		

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.338312	0.6017
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 19:37
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.104157	0.077827	-1.338312	0.1892
C	5.252378	4.172189	1.258902	0.2162

R-squared	0.047394	Mean dependent var	0.610789
Adjusted R-squared	0.020933	S.D. dependent var	14.44825
S.E. of regression	14.29622	Akaike info criterion	8.209064
Sum squared resid	7357.753	Schwarz criterion	8.295253
Log likelihood	-153.9722	Hannan-Quinn criter.	8.239729
F-statistic	1.791079	Durbin-Watson stat	1.760932
Prob(F-statistic)	0.189187		

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.469244	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 19:41
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP(-1))	-0.949780	0.173658	-5.469244	0.0000
C	-2.333942	5.224904	-0.446696	0.6579
@TREND("1980")	0.143383	0.230556	0.621901	0.5382

R-squared	0.469211	Mean dependent var	0.384243
Adjusted R-squared	0.437988	S.D. dependent var	19.95372
S.E. of regression	14.95879	Akaike info criterion	8.326080
Sum squared resid	7608.024	Schwarz criterion	8.456695
Log likelihood	-151.0325	Hannan-Quinn criter.	8.372128
F-statistic	15.02781	Durbin-Watson stat	1.954799
Prob(F-statistic)	0.000021		

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.520883	0.4844
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 19:40
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.022711	0.043602	-0.520883	0.6056

R-squared	0.005458	Mean dependent var	0.610789
Adjusted R-squared	0.005458	S.D. dependent var	14.44825
S.E. of regression	14.40877	Akaike info criterion	8.199514
Sum squared resid	7681.665	Schwarz criterion	8.242608
Log likelihood	-154.7908	Hannan-Quinn criter.	8.214847
Durbin-Watson stat	1.825609		

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.567300	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 19:43
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP(-1))	-0.944542	0.169659	-5.567300	0.0000

R-squared	0.462440	Mean dependent var	0.384243
Adjusted R-squared	0.462440	S.D. dependent var	19.95372
S.E. of regression	14.62976	Akaike info criterion	8.230648
Sum squared resid	7705.076	Schwarz criterion	8.274186
Log likelihood	-151.2670	Hannan-Quinn criter.	8.245997
Durbin-Watson stat	1.939605		

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.495267	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 19:42
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP(-1))	-0.944959	0.171959	-5.495267	0.0000
C	0.532959	2.437721	0.218630	0.8282

R-squared	0.463173	Mean dependent var	0.384243
Adjusted R-squared	0.447836	S.D. dependent var	19.95372
S.E. of regression	14.82716	Akaike info criterion	8.283337
Sum squared resid	7694.568	Schwarz criterion	8.370414
Log likelihood	-151.2417	Hannan-Quinn criter.	8.314036
F-statistic	30.19796	Durbin-Watson stat	1.941556
Prob(F-statistic)	0.000004		

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.470510	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	207.9613
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	190.7940

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 19:45
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP(-1))	-0.944959	0.171959	-5.495267	0.0000
C	0.532959	2.437721	0.218630	0.8282

R-squared	0.463173	Mean dependent var	0.384243
Adjusted R-squared	0.447836	S.D. dependent var	19.95372
S.E. of regression	14.82716	Akaike info criterion	8.283337
Sum squared resid	7694.568	Schwarz criterion	8.370414
Log likelihood	-151.2417	Hannan-Quinn criter.	8.314036
F-statistic	30.19796	Durbin-Watson stat	1.941556
Prob(F-statistic)	0.000004		

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.444305	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	205.6223
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	188.4188

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 19:44
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP(-1))	-0.949780	0.173658	-5.469244	0.0000
C	-2.333942	5.224904	-0.446696	0.6579
@TREND("1980")	0.143383	0.230556	0.621901	0.5382

R-squared	0.469211	Mean dependent var	0.384243
Adjusted R-squared	0.437988	S.D. dependent var	19.95372
S.E. of regression	14.95879	Akaike info criterion	8.326080
Sum squared resid	7608.024	Schwarz criterion	8.456695
Log likelihood	-151.0325	Hannan-Quinn criter.	8.372128
F-statistic	15.02781	Durbin-Watson stat	1.954799
Prob(F-statistic)	0.000021		

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.567300	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 20:09
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP(-1))	-0.944542	0.169659	-5.567300	0.0000

R-squared	0.462440	Mean dependent var	0.384243
Adjusted R-squared	0.462440	S.D. dependent var	19.95372
S.E. of regression	14.62976	Akaike info criterion	8.230648
Sum squared resid	7705.076	Schwarz criterion	8.274186
Log likelihood	-151.2670	Hannan-Quinn criter.	8.245997
Durbin-Watson stat	1.939605		

الملحق رقم (15): نتائج اختبار ديكي فولر وفيليب بيرون لسلسلة نسبة الاستثمار الاجنبي من الناتج المحلي الاجمالي.

Null Hypothesis: PFDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.355623	0.0728
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PFDI)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 20:11
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PFDI(-1)	-0.459712	0.136997	-3.355623	0.0019
C	-0.056707	0.149842	-0.378445	0.7074
@TREND("1980")	0.017911	0.008243	2.172805	0.0367

R-squared	0.244529	Mean dependent var	0.001158
Adjusted R-squared	0.201359	S.D. dependent var	0.506065
S.E. of regression	0.452254	Akaike info criterion	1.326510
Sum squared resid	7.158674	Schwarz criterion	1.455793
Log likelihood	-22.20370	Hannan-Quinn criter.	1.372508
F-statistic	5.664344	Durbin-Watson stat	2.015607
Prob(F-statistic)	0.007393		

Null Hypothesis: PFDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.447163	0.1362
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PFDI)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 20:11
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PFDI(-1)	-0.285808	0.116792	-2.447163	0.0194
C	0.182329	0.106863	1.706192	0.0966

R-squared	0.142625	Mean dependent var	0.001158
Adjusted R-squared	0.118809	S.D. dependent var	0.506065
S.E. of regression	0.475052	Akaike info criterion	1.400413
Sum squared resid	8.124293	Schwarz criterion	1.486601
Log likelihood	-24.60784	Hannan-Quinn criter.	1.431078
F-statistic	5.988605	Durbin-Watson stat	2.144994
Prob(F-statistic)	0.019409		

Null Hypothesis: PFDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.422562	0.0633
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.188386
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.203758

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PFDI)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 20:13
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PFDI(-1)	-0.459712	0.136997	-3.355623	0.0019
C	-0.056707	0.149842	-0.378445	0.7074
@TREND("1980")	0.017911	0.008243	2.172805	0.0367

R-squared	0.244529	Mean dependent var	0.001158
Adjusted R-squared	0.201359	S.D. dependent var	0.506065
S.E. of regression	0.452254	Akaike info criterion	1.326510
Sum squared resid	7.158674	Schwarz criterion	1.455793
Log likelihood	-22.20370	Hannan-Quinn criter.	1.372508
F-statistic	5.664344	Durbin-Watson stat	2.015607
Prob(F-statistic)	0.007393		

Null Hypothesis: PFDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.710725	0.0823
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PFDI)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 20:12
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PFDI(-1)	-0.147758	0.086371	-1.710725	0.0955

R-squared	0.073294	Mean dependent var	0.001158
Adjusted R-squared	0.073294	S.D. dependent var	0.506065
S.E. of regression	0.487166	Akaike info criterion	1.425542
Sum squared resid	8.781253	Schwarz criterion	1.468636
Log likelihood	-26.08529	Hannan-Quinn criter.	1.440874
Durbin-Watson stat	2.300032		

Null Hypothesis: PFDI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.338002	0.1658
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.213797
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.189370

Null Hypothesis: PFDI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.567785	0.1087
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.231086
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.189626

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PFDI)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 20:15
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PFDI(-1)	-0.285808	0.116792	-2.447163	0.0194
C	0.182329	0.106863	1.706192	0.0966

R-squared	0.142625	Mean dependent var	0.001158
Adjusted R-squared	0.118809	S.D. dependent var	0.506065
S.E. of regression	0.475052	Akaike info criterion	1.400413
Sum squared resid	8.124293	Schwarz criterion	1.486601
Log likelihood	-24.60784	Hannan-Quinn criter.	1.431078
F-statistic	5.988605	Durbin-Watson stat	2.144994
Prob(F-statistic)	0.019409		

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PFDI)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 20:16
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PFDI(-1)	-0.147758	0.086371	-1.710725	0.0955

R-squared	0.073294	Mean dependent var	0.001158
Adjusted R-squared	0.073294	S.D. dependent var	0.506065
S.E. of regression	0.487166	Akaike info criterion	1.425542
Sum squared resid	8.781253	Schwarz criterion	1.468636
Log likelihood	-26.08529	Hannan-Quinn criter.	1.440874
Durbin-Watson stat	2.300032		

Null Hypothesis: D(PFDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.538810	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PFDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 20:16
Sample (adjusted): 1983 2018
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PFDI(-1))	-1.709244	0.261400	-6.538810	0.0000
D(PFDI(-1),2)	0.303137	0.160740	1.885885	0.0684
C	0.093916	0.174036	0.539639	0.5932
@TREND("1980")	-0.002786	0.007572	-0.367912	0.7154

R-squared	0.693434	Mean dependent var	0.008292
Adjusted R-squared	0.664694	S.D. dependent var	0.813176
S.E. of regression	0.470875	Akaike info criterion	1.435991
Sum squared resid	7.095145	Schwarz criterion	1.611938
Log likelihood	-21.84784	Hannan-Quinn criter.	1.497401
F-statistic	24.12738	Durbin-Watson stat	2.026772
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(PFDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.169524	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PFDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 20:17
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PFDI(-1))	-1.278044	0.156440	-8.169524	0.0000
C	0.021825	0.079075	0.276004	0.7842

R-squared	0.655990	Mean dependent var	0.025486
Adjusted R-squared	0.646161	S.D. dependent var	0.808596
S.E. of regression	0.480988	Akaike info criterion	1.426590
Sum squared resid	8.097238	Schwarz criterion	1.513667
Log likelihood	-24.39192	Hannan-Quinn criter.	1.457289
F-statistic	66.74112	Durbin-Watson stat	2.233539
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(PFDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.278125	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PFDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 20:18
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PFDI(-1))	-1.278289	0.154418	-8.278125	0.0000

R-squared	0.655241	Mean dependent var	0.025486
Adjusted R-squared	0.655241	S.D. dependent var	0.808596
S.E. of regression	0.474777	Akaike info criterion	1.374710
Sum squared resid	8.114861	Schwarz criterion	1.418249
Log likelihood	-24.43214	Hannan-Quinn criter.	1.390060
Durbin-Watson stat	2.228336		

Null Hypothesis: D(PFDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.559143	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.218844
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.109576

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PFDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 20:20
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PFDI(-1))	-1.278044	0.156440	-8.169524	0.0000
C	0.021825	0.079075	0.276004	0.7842

R-squared	0.655990	Mean dependent var	0.025486
Adjusted R-squared	0.646161	S.D. dependent var	0.808596
S.E. of regression	0.480988	Akaike info criterion	1.426590
Sum squared resid	8.097238	Schwarz criterion	1.513667
Log likelihood	-24.39192	Hannan-Quinn criter.	1.457289
F-statistic	66.74112	Durbin-Watson stat	2.233539
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(PFDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.783267	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.218640
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.095381

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PFDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 20:19
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PFDI(-1))	-1.277311	0.158703	-8.048415	0.0000
C	0.048639	0.170332	0.285553	0.7770
@TREND("1980")	-0.001341	0.007513	-0.178432	0.8594

R-squared	0.656311	Mean dependent var	0.025486
Adjusted R-squared	0.636094	S.D. dependent var	0.808596
S.E. of regression	0.487782	Akaike info criterion	1.479708
Sum squared resid	8.089662	Schwarz criterion	1.610323
Log likelihood	-24.37460	Hannan-Quinn criter.	1.525756
F-statistic	32.46339	Durbin-Watson stat	2.236846
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(PFDI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.626509	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.219321
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.113128

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PFDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/20 Time: 20:21
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PFDI(-1))	-1.278289	0.154418	-8.278125	0.0000

R-squared	0.655241	Mean dependent var	0.025486
Adjusted R-squared	0.655241	S.D. dependent var	0.808596
S.E. of regression	0.474777	Akaike info criterion	1.374710
Sum squared resid	8.114861	Schwarz criterion	1.418249
Log likelihood	-24.43214	Hannan-Quinn criter.	1.390060
Durbin-Watson stat	2.228336		

الملحق رقم (16): تقدير نموذج ARDL.

Dependent Variable: BC
Method: ARDL
Date: 05/29/20 Time: 10:31
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): FDI OP PFDI PP TC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 32
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BC(-1)	0.908094	0.081680	11.11771	0.0000
FDI	-2.233427	2.076966	-1.075331	0.2911
OP	-113.5781	162.5242	-0.698838	0.4902
OP(-1)	239.9508	159.3981	1.505355	0.1430
PFDI	-1346.038	2726.204	-0.493741	0.6252
PP	526.8793	63.01579	8.361069	0.0000
PP(-1)	-580.7049	58.65334	-9.900627	0.0000
TC	30.15342	33.76590	0.893014	0.3792
C	-2781.629	3285.011	-0.846764	0.4041

R-squared	0.954913	Mean dependent var	7049.684
Adjusted R-squared	0.942476	S.D. dependent var	12885.24
S.E. of regression	3090.425	Akaike info criterion	19.11340
Sum squared resid	2.77E+08	Schwarz criterion	19.50125
Log likelihood	-354.1546	Hannan-Quinn criter.	19.25139
F-statistic	76.77585	Durbin-Watson stat	2.064427
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (17):اختبار الحدود.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	7.398501	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	36	Finite Sample: n=40		
		10%	2.306	3.353
		5%	2.734	3.92
		1%	3.657	5.256
		Finite Sample: n=35		
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419

الملحق رقم (18): تقدير علاقة المدي الطويل نموذج انحدار التكامل المشترك.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(BC)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/29/20 Time: 10:42
Sample: 1980 2018
Included observations: 38

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2781.629	3285.011	-0.846764	0.4041
BC(-1)*	-0.091906	0.081680	-1.125197	0.2697
FDI**	-2.233427	2.076966	-1.075331	0.2911
OP(-1)	126.3726	94.02688	1.344005	0.1894
PFDI**	-1346.038	2726.204	-0.493741	0.6252
PP(-1)	-53.82555	48.78068	-1.103419	0.2789
TC**	30.15342	33.76590	0.893014	0.3792
D(OP)	-113.5781	162.5242	-0.698838	0.4902
D(PP)	526.8793	63.01579	8.361069	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

الملحق رقم (19): تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطا (الاجل القصير).

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(BC)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 3, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/02/20 Time: 13:45
Sample: 1980 2018
Included observations: 36

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP)	-98.64913	129.1435	-0.763872	0.4524
D(PP)	523.9587	50.50185	10.37504	0.0000
D(TC)	-81.60010	118.3621	-0.689411	0.4972
D(TC(-1))	-94.86563	107.4142	-0.883176	0.3859
D(TC(-2))	-297.0434	92.33481	-3.217026	0.0037
CointEq(-1)*	-0.204394	0.025403	-8.045924	0.0000

R-squared	0.918752	Mean dependent var	-222.4167
Adjusted R-squared	0.905211	S.D. dependent var	8301.010
S.E. of regression	2555.703	Akaike info criterion	18.68105
Sum squared resid	1.96E+08	Schwarz criterion	18.94497
Log likelihood	-330.2590	Hannan-Quinn criter.	18.77317
Durbin-Watson stat	2.359220		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم (20): جودة النموذج.

اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.130061	Prob. F(2,22)	0.3411
Obs*R-squared	3.353833	Prob. Chi-Square(2)	0.1869

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/02/20 Time: 13:53
Sample: 1983 2018
Included observations: 36
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	0.066490	0.103805	0.640524	0.5284
FDI	0.338280	2.086425	0.162134	0.8727
OP	-107.8860	208.0899	-0.518459	0.6093
OP(-1)	-8.977600	179.4120	-0.050039	0.9605
PP	11.77521	80.42054	0.146420	0.8849
PP(-1)	-13.99461	73.86573	-0.189460	0.8515
TC	-5.728615	170.7821	-0.033543	0.9735
TC(-1)	50.50672	250.8223	0.201365	0.8423
TC(-2)	-21.72319	184.6531	-0.117643	0.9074
TC(-3)	-4.535839	121.6326	-0.037291	0.9706
PFDI	4.946272	2723.826	0.001816	0.9986
C	4000.333	4641.462	0.861869	0.3981
RESID(-1)	-0.379215	0.268463	-1.412538	0.1718
RESID(-2)	-0.248791	0.248029	-1.003072	0.3267

R-squared	0.093162	Mean dependent var	-6.10E-12
Adjusted R-squared	-0.442697	S.D. dependent var	2366.121
S.E. of regression	2842.003	Akaike info criterion	19.02771
Sum squared resid	1.78E+08	Schwarz criterion	19.64352
Log likelihood	-328.4987	Hannan-Quinn criter.	19.24264
F-statistic	0.173856	Durbin-Watson stat	2.140191
Prob(F-statistic)	0.998908		

اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

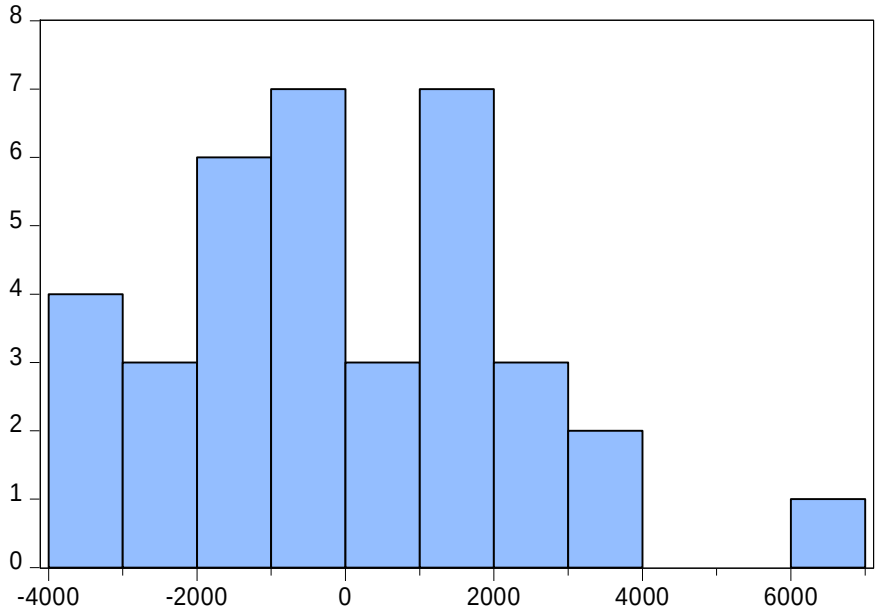
F-statistic	0.518555	Prob. F(1,33)	0.4765
Obs*R-squared	0.541474	Prob. Chi-Square(1)	0.4618

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/02/20 Time: 13:57
Sample (adjusted): 1984 2018
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6236287.	1717020.	3.632041	0.0009
RESID^2(-1)	-0.124875	0.173412	-0.720107	0.4765

R-squared	0.015471	Mean dependent var	5537380.
Adjusted R-squared	-0.014364	S.D. dependent var	8319960.
S.E. of regression	8379499.	Akaike info criterion	34.77592
Sum squared resid	2.32E+15	Schwarz criterion	34.86480
Log likelihood	-606.5786	Hannan-Quinn criter.	34.80660
F-statistic	0.518555	Durbin-Watson stat	2.021280
Prob(F-statistic)	0.476529		

الملحق رقم (21):اختبار التوزيع الطبيعي Normality test



Series: Residuals	
Sample 1983 2018	
Observations 36	
Mean	-6.10e-12
Median	-305.5680
Maximum	6738.902
Minimum	-3716.248
Std. Dev.	2366.121
Skewness	0.586351
Kurtosis	3.217203
Jarque-Bera	2.133609
Probability	0.344106

الملحق رقم (22):اختبار مدى ملاءمة النموذج Ramsey Reset Test

Ramsey RESET Test
Equation: EQ02
Specification: BC BC(-1) FDI OP OP(-1) PP PP(-1) TC TC(-1) TC(-2) TC(-3) PFDI C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.980878	23	0.0597
F-statistic	3.923878	(1, 23)	0.0597

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	28557477	1	28557477
Restricted SSR	1.96E+08	24	8164522.
Unrestricted SSR	1.67E+08	23	7277871.